F U A D B A T A Y N E H

POLITICS

فؤاد بطاينة

المشهد الأردنيّ

من إرث الثقافة إلى مفهوم الدولة

المشهد الأردنيّ

من إرث الثقافة إلى مفهوم الدولة

المشهد الأردنيّ : من إرث الثقافة إلى مفهوم الدولة / سياسة
فؤاد بطاينة / مؤلّف من الأردنّ
الطبعة الأولى ، ٢٠٠٥
حقوق الطبع محفوظة

المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر
المركز الرئيسي :
بيروت ، الصنايع ، بناية عيد بن سالم ،
ص.ب : ٥٤٦٠-١١ ، العنوان البرقي : موكيّالي ،
هاتفاكس : ٧٥١٤٣٨ / ٧٥٢٣٠٨
التوزيع في الأردن :
دار الفارس للنشر والتوزيع
عمّان ، ص.ب : ٩١٥٧ ، هاتف ٥٦٠٥٤٣٢ ، هاتفاكس : ٥٦٨٥٥٠١
E-mail : mkayyali@nets.com.jo
الإشراف الفنّي :
سمير ®
لوحة الغلاف :
زهير أبو شايب / الأردنّ
الصفّ الضوئيّ :
المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر
التنفيذ الطباعيّ :
مصطفى قانصوه للطباعة والتجارة / بيروت ، لبنان

All rights reserved . No part of this book may be reproduced , stored in a retrieval system or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publisher .

جميع الحقوق محفوظة . لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أيّ جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأيّ شكل من الأشكال دون إذن خطّي مسبق من الناشر .
ISBN 9953-36-746-9

سياسة
POLITICS

فؤاد بطاينة

المشهد الأردنيّ

من إرث الثقافة إلى مفهوم الدولة

الاهداء

إلى والديَّ كما ربياني صغيرا
إلى ولديَّ أيسر و عمار ، كما أتمنى لهما مستقبلا كريما ومقروءا
إلى زوجتي مع كل التقدير والمحبة
إلى كل مواطن يتوق للتغيير نحو الدولة بمفهومها الحديث

تمهيد

بماذا الكتاب، ولماذا

يتناول هذا الكتاب الأردن من جوانب ربما لم يعتد عليها القارئ الأردني على الأقل . وذلك من حيث أن لها مساسا مباشرا وغير مباشر على السواء على حاضر ومستقبل الأردن . وهي جوانب مادية وحسية من ممارسات وسياسات وأنماط تفكير وتصورات ذهنية قائمة وأخرى تطورت بمرور الزمن أو من اختلاف الظروف ، أو أنها في طريقها لأن تتكرس كظواهر في جهاز الدولة وفي ذهنية المواطنين وتشكل نقيضا لسلوك وأهداف الدولة وفلسفة وجودها بمفهومها الحديث ، بذاتها ، وبما تحمله من بذور لمشاريع من شأنها الاطاحة بالايجابيات والانجازات التي تحققت على مختلف الصعد ، واماتة عناصر التطور والنماء والصمود ، وتقويض كل أركان الحاضر والمستقبل ، وبما يشمل ابتداء نمط ورتابة حياة المواطن الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والسياسية وعلاقته بمؤسسة الدولة وغموض رؤيته المستقبلية لها نفسها ، وفقدان ثقته بالمجمل .

انه جهد في كتاب يعكس المخاوف الماثلة من واقع طرح الدلالات والاشارات بهدف الحرص على مستقبل مقروء ، مستقبل آمن ومستقر . وان كان في الطرح ما يعكس بعض السلبيات فذلك بالتأكيد بهدف عكسها والتخلص من مسبباتها ومحاذيرها . **انه جهد لا يتطلع إلى اصلاح الحظيرة ولا لتوسيع القفص بل إلى الغاء فكرتيهما** . ومن هنا فاني قد أغفلت عن تفصيلات كثيرة منها ، لأن المعاني تختلط فيها بما قد لا يخدم الهدف . وسأبقى أحتفظ بها حتى يزول المحذور وأرى ضرورة لذكرها ، وربما في ظرف أكثر ملاءمة وفي جهد أخر .

ان من يقرأ التاريخ السياسي للدول يدرك أن الكوارث الطبيعية لا تقضي على وجود الدول أو كياناتها ولا على نسق ونمط مسيرتها وطموحاتها وتقدمها ،ولا تقوض أركان مستقبل الدول ، بل أن الكوارث الاجتماعية والسياسية وتآكل النسيج الوطني واحتجاب الرؤية أمام المواطن والمسؤول ، وانفصام شخصية الدولة والحكومات هو الذي يفعل ذلك من الداخل في الدول عندما تستفحل تلك المحاذير وتجعل من الدول فريسة سهلة للتآكل من داخلها وللطامعين من خارجها .

لقد حرصت وأنا أتناول مواضيع فصول الكتاب أن لا يكون ذلك بمعزل عن

المحيط والواقع العربي ومؤثراته ، وحرصت أيضا وأنا اشير إلى المتعلقات الأردنية أن لا يكون ذلك بمعزل عن مثيلاتها في الدول العربية الشقيقة ، فالبحث والطرح والتقييم بالمحصلة لا يكون سليما أو مقنعا الا اذا كان مقارنا وفي الاطار النسبي . كما لا يستثني هذا الجهد بعض المتعلقات العربية العامة التي تمس الأردن كدولة عربية ، في المهم من السلوكيات العربية المستجدة كمفهوم البلد أولا ، والقضايا الدولية كاستهداف ثقافة الأمة بغطاء مقولة صراع الحضارات المضلله .

ان ما يحفزني على اصدار هذا الكتاب أمرا معرفته مبررة بل ومطلوبة . وابتداء فاني لا أدعي بعدم وجود بواعث شخصية للكتابه هنا ، انها موجودة ، ولكنها بواعث مشروعة للغاية وبالطبع لاتنفصل في كل الحالات عن البواعث الوطنية والقومية ، بل أن هذه البواعث الشخصية يفترض أنها موجودة عند كل مواطن أردني . لا سيما في ظل تكريس سياسة التجزئة ، وتهالك الأنظمة على تقنين القطرنة غير الراشدة في الوطن العربي ، الأمر الذي يجعل من من كل دول عربية وطنا على سبيل الحصر لمواطنيها ، وان لم يجعل هذا من الأردن وطنا على سبيل الحصر للأردنيين كغيرهم من مواطني الدول العربية ، فانه يجعل منهم بالضرورة المعنيون بسلامة حاضره ومستقبله ، لتصبح تلك البواعث بواعث عامة . فأنا لست مع الذين يقدسون الأوطان من أجل الأوطان كمادة ، أو كفكرة مجردة ومعزولة ، بل من واقع ما يوفره الوطن من أسباب لتحقيق فكرة قدسية الأنسان واحتياجاته ، وما يوفره على سبيل الحصر لانسانه من هوية وكيان أصيلين ،وما يهيئه من مقومات التعايش والتفاعل المتكافئ والكريم مع الشعوب الأخرى ، وبما يحفظ كرامته واستمرارية بقائه وتنميته برتابة .

أما تلك البواعث التي يفترض أن لا تقتصر على الكاتب ، فهي أن الأردن بواقعه المادي الحالي هو بلدي كان وما زال وتحت أي مسمى يعطى له . وأن لي في النهاية أبناء وأحفادا ، وأن هذا البلد بلدهم وموطنهم أيضا ، والانتماء اليه قدر محتوم . وأن من حقي بالتالي أن أطمئن على مستقبلهم ومواطنيتهم فيه كهوية ملازمة لهم وكشركاء مؤسسين ، وأن أعمل بكل ما أملك من قدرات على أن يكون مستقبلا مقروءا لا يشوبه الغموض في أمنه واستقراره ، وهو أمر مرتبط بالضرورة بمستقبل ومصير بلدهم الأردن ، وبتوفر مقومات قراءة هذا المستقبل والمصير ، وبما يشير إلى قدرته على الصمود والبقاء والحفاظ على الكيان والتطور من خلال الأليات

السليمة . وهو الأمر الذي لا أراه يتحقق منطقيا الا بالاصرار على تكريس مفهوم الدولة الحديثة استيعابا وتطبيقا لدى كل من ينتسب اليها أو يعمل في جهازها وهومفهوم تم التطرق اليه في فصل منفرد .فمن خلال هذا التكريس لهذا المفهوم يمكن التأثير في قناعات وسلوك الانسان الأردني والعربي بشكل عام في القطاعين العام والخاص وصقل جوانب من موروثاته الثقافية مختزنة كانت أو مكتسبة أو موروثة ، وصولا لعقلية المشرع الأردني والمسؤول على السواء ،كمنطلق سليم لاشاعة وتحقيق مفهوم الحرية المعاصرة والمواطنة ، وترسيخ الانتماء بتكريس علاقة الشراكة في الوطن بين كل مواطنيه ، واستيعابه لكل أبنائه . لا أن يكون بلدا طاردا لأي منهم إلى حيث لا يكون مفر . وبالطبع فاني أستثني هنا أي استحضار في الكتاب لمحاذير وأخطار ومخططات من تلك المعشعشة في عقلية أعداء اليوم وطامعي المستقبل ، وعلى رأسها فكرة الوطن البديل وكل الممارسات التي تعتبر بمثابة التمهيد لها . . بل أن الحديث بمعانيه ودلالاته في الكتاب ينصب على ما في عقولنا نحن وفي ممارساتنا من مؤثرات لا تبشر بمستقبل مأمون .

إن حضور مفهوم الدولة القديمة في دولة ما من الدول المعاصرة والمتمثل في بعض جوانبه بسلوك وممارسة الناس فيها من مسؤولين وموظفين ومختلف الفئات الاجتماعية من وحي اعتبارات وأدبيات الدولة بمفهومها الطبقي أو الديني أو القبلي القديم هو أمر لم يعد مأمونا ضمن معطيات العصر لأي من مكونات الدولة ، سلطة وأرضا وسكانا . وسواء كان هذا السلوك واعيا أو غير واع ، بمعنى أن هذا السلوك لم يعد يعمل . أو لم يعد صالحا للعمل حتى لو أراده صاحب سلطان . وذلك نظرا لاندثار أو غياب بيئته وشروط عمله ، وأن الإصرار على العمل به سيأتي ويجهز في محصلته على الجميع . ولو قيض جدلا لدولة قديمة أن تكون موجودة اليوم بالمفهوم القديم للدولة من حيث طبيعة نشأتها وفلسفة وجودها وأهدافها ، ومن حيث النظرة إلى ميزات كل من مكوناتها وطبيعة العلاقة ما بين هذه المكونات نفسها ، فان تطور ونماء هذه الدولة واستقرارها وأمنها سيقف عند سقف يبدأ بعده بالتراجع أمام معطيات الانسان وأدبياته الحديثة وتطور المجتمعات وتغيير معادلات البقاء التي تصبغ مسيرة الدول العصرية بمفهومها الحديث ، وبما لا يضمن في المحصلة قدرة تلك الدولة بالمفهوم القديم على البقاء بقاء سليما من حيث مكوناتها أو الاستمرار في هذا البقاء . وحتى لو قيض لهذه الدولة جدلا أن تضع أهدافا عصرية فالنتيجة واحدة لأن الآليات

القديمة المستخدمة لا تحقق مثل ذلك المفهوم .

اني هنا لا أميز من حيث غياب مفهوم الدولة الحديث بين دولة عربية وأخرى ، فهو مفهوم غائب في الأردن ومصر كما هوغائب في اليمن وجيبوتي على سبيل المثال . وما التفاوت في مظاهر التقدم والتطور بين دولة عربية وأخرى الا مظاهر طارئة وغير ثابتة وظرفية ومحدودة بسقف . انها تقوم على اختلاف الظروف التي تحققت لهذه الدولة أو تلك وليست مبنية على الأسس والقواعد السليمة في الدولة الحديثة والتي تضمن بقاءها وتطورها المفتوح ، بل أن لهذا التقدم والتطور سقف لا تتخطاه الدول المحظوظة وسوف ينزل هذا التقدم من السقف عندما يرتطم به لينزل ويلتقي مع التطور الصاعد للدول العربية غير المحظوظة بالظروف ، وقد يستمر الأخير في الصعود هذه المرة ، لكن الأمر سيان فالسقف للجميع واحد .

ان المتتبع لتاريخ مسيرة الأردن وتطوره منذ تأسيسه من شرائح تحكمها النفعية والتمرد وثقافة الفرد والموروثات القبلية والعشائرية ، ضمن الظروف والمكونات المادية والسياسية التي كانت قائمة في بداية العشرينات ، وما تلاها من تفاعلات تلك المكونات غير المواتية مع المستجدات لعشرات السنين في اطار من المعطيات المعاكسة والمعوقات الداخلية والخارجية المتلاحقة ، لا يملك الا أن يبحث عن السبب في قدرة هذه الدولة على انتصارها على كل المخاطر وتحديات البقاء التي واجهتها ، وقدرتها على الانتقال من مرحلتي الحفاظ على البقاء والتطور الرتيب ، إلى مرحلة احتلال وضع دولي مرموق ، وتحقيق القيادة لنفسها وضعا دوليا مميزا مكنها من تحقيق الأهداف المرحلية للدولة وتحويل الأردن الى دولة مستقرة تتجاذب أطراف العصرنة ، بل ونموذجا حيا لكل دولة تبدأ من معطيات سلبية ونقاط الضعف التي عاشها الأردن وتتطلع للخروج من واقعها لواقع أفضل . لكن الأردن وبالمحصلة دولة وبالضرورة قد وصلت السقف ولم تستطع الاستمرار في مواكبة العصر الذي تخطاها . والمطلوب هو بناء الأساس الملائم لقاعدة الانطلاق الى مستقبل مفتوح يخلو من قيد لسقف محدد ، ولكي لا تكون المسيرة للوراء الخالي من الشموع .

ان السبب في تطور الأردن لما وصل اليه في تلك الظروف المعاكسة هو ما يهمنا كمثال . وبخلاف ما يعتقده الغير مفارقة أو ضربة حظ ، فان دراسة التجربة تشير الى أن السبب كان يكمن في ايمان القيادة وقدرتها على سلوك سياسة داخلية تقوم على التوجه نحو الانسان الأردني وتسيسه بوسائل فعالة ، وحقن المفاهيم العصرية للدولة

في ثقافته لحساب الدولة كمؤسسة حكم أو كنظام . بمعنى ارساء مفهوم الإنتماء للدولة وقوانينها بدلا من الإنتماء للقبيلة أو العشيرة وأدبياتها ولكن مع بقاء الولاء لتلك القبيلة ، وذلك كأولوية لدى كل المواطنين على اختلاف بيئاتهم وفئاتهم وموروثاتهم الثقافية ضمن الفروق البيئية ، وصولا للاستقرار السياسي والتغيير الكبير الذي يحمي الحاضر ويطوره ، ولكنه لا يضمن هذا التطور ولا يؤمن المستقبل .

اذا ، ان سلوك القيادة الأردنية هذا عزز من صدقية نظرية كون الانسان هو محور الحركة واتجاهها في الدول ، وأنه هو المورد الأساسي والاستثمار الحقيقي فيها ، وأن ذلك هو قدر في الدول الفقيرة . وأن هذا الانسان المؤهل هو عنصر البناء عندما يؤخذ بأسباب البناء ولكن للطبقات أو للمرحلة التي يتحملها الأساس ، وأنه وبالمنطق يصبح عنصر التراجع والهدم اذا كان الأمر عكس ذلك .

ولما كان الانسان ليس بآلة صماء تبرمج في الاتجاه الصحيح وتترك وشأنها مع قليل من التشحيم والتزييت بين الفينة والأخرى ،بل أنه يخطئ ويكتشف الخطأ أيضا وسلوكه متغير ومحكوم بمتغيرات ذاتية وبيئية ، وبموروثات اجتماعية وثقافية مخزونة ومكتسبة قد تظهر في بيئة مواتية يصنعها الاهمال غالبا ، فان التغيير في التوجه بنظام حركة الدولة وتغيير القناعات نحو ذلك الاتجاه الصحيح هو الأضمن . فالتراجع الكبير الملحوظ في أذهان المواطنين الأردنين كمجموعات ، والذي بدأ يتبلور وينعكس على ممارساتهم حتى وصل الى جهاز الدولة انما هو مرتبط الى حد بعيد بغياب أصالة مفهوم الدولة الحديثة في النفوس والعقول أكثر من ارتباطه ببروز بيئة مواتية له بفعل التقصير أو الاهمال .

ومن هنا فان هذا الكتاب قد جاء في واحدة من أهم زواياه ليركز على دور النخبة والمسؤول في رعاية حركة الانسان الذهنية والمادية في الأردن لخلق قناعات سياسية وأجتماعية من جديد لدى المواطنين في مختلف بيئات الأردن ، قناعات تنطلق من حركتهم الغريزية نحو تأمين حاضرهم وحاجاتهم المستقبلية ، وتتفق مع التطورات السياسية وحاجات العصر ومتغيرات شروط التطور والبقاء المتغيرة بتطور مفاهيم الدولة ، كما تتفق مع دوام التقدم للأمام دون سقف محدود . ومن ثم تكريس هذه القناعات لتصبح جزءا من ثقافة المواطن في أي موقع كان وليس فقط في القطاع العام ، ورعايتها بصورة مستمرة ضمن نطاق الشراكة في دولة لوطن هو للجميع ، ومتابعة وتغذية هذه السياسة بالجديد ، وضبط اتجاهها على كل المستويات الرسمية

وغير الرسمية . لأنها حركة من شأنها في الأردن بالذات أن تؤدي اما الى طريق فقدان الهوية والعنوان والمعاناة للجميع ، واما الى طريق تحقيق الذات والسعادة للجميع .

يقع الكتاب في عشرة فصول هي في مجموعها تمهد للهدف وتحققه من مختلف الجوانب . وعندما أفردت فيه **فصلا مستقلا للسياسة الخارجية الأردنية** ، فقد رأيت من المهم أن يكون هو فاتحة فصول الكتاب كأكثر مواضيعها خصوصية ومعايشة للأردن ، وكموضوع هو الأقل طرحا على الساحة الأردنية بموضوعية وصراحة وشفافية ، فارتأيته فاتحة لحرية التفكير والتعبير عن الرأي بموضوعية في بلدي وبصوت مسموع . وتوخيته لما تشكله السياسة الخارجية من أهمية وجدلية وربما هلامية وغموض ،حتى بدت في كثير من الأحيان سياسة عصية على من يريد فهما ممن يفترض بهم تنفيذها . ومع ذلك استمر عامل السياسة الخارجية بهذه الصورة قائما ويعمل كمؤثر أساسي في حياة الدولة و منحى مسيرتها وما وصلت اليه . وذلك الى جانب ما يفترض أن تتبناه السياسة الخارجية من استرتيجيات وتكتيكات وآليات على الصعيد الدولي تستهدف تحقيق غايات يفترض أيضا بأنها في الأصل داخلية وتعكس الهم الداخلي والطموحات والمصالح الوطنية . وربما أني تناولت السياسة الخارجية الأردنية هنا كما رأيتها وفهمتها من واقع خدمتي الطويلة وطبيعتها في مواقع مواتية للغرض . لذلك فربما أني تناولتها كما لم يتم تناولها من قبل من حيث الشمولية والوضوح والشفافية ، أو الصراحة بكتابة ما أعتقده لغايات مصداقية البحث والترابط المطلوب بين موضوعات فصول الكتاب الأخرى ، وأقول كما لم يتم تناولها من قبل ليس بسبب الجهل بها بقدر ما هو من قبل الاحجام عن الكتابة فيها ، وأعترف بأني قد كتبت سابقا بنفس الموضوع ، ولكنها كانت أيضا كتابة المسؤول لخدمة الغرض الضيق المساحة ، وشتان ما بين هذا وذاك .

كما أني اختتمت الكتاب بموضوع على أهميته وارتباطه بالأردن الا أنه أقل مواضيع فصول الكتاب خصوصية . وهو موضوع مقولة حرب أو صراع الحضارات ، كمقولة مضللة تخفي وراءها المقولة الصحيحة أو المقصودة وهي صراع الثقافات واستهداف ثقافة الأمة وهويتها العصية عن الاصابة ، ليصيب ذلك الاستهداف في طريقه عناوين أخرى حيوية . ورغم انه موضوع عربي عام ، لكنه يمس بتأثيراته الأردن كنظام عربي ووطن وشعب عربيين . سيما وأن الأردنين بحكم طبيعة تركيبتهم

السكانية وبحكم خلفيات وأسس نشأة الدولة هم من أكثر المواطنين العرب شعورا وتمسكا بالقومية العربية ولو على سبيل الافتراض المنطقي .

أما ما بين الفصلين المشار اليهما ، تتفاعل فصول الكتاب الثمانية الباقية . فهي الأساس فيه ، بكونها تشتمل على أبرز المحطات القابعة في الظل مع ما يحاذيها من ممارسات وسياسات ومفاهيم مجللة كلها بعلامات الاستهجان والاستفهام والاستنكار ، وسواء التقليدية منها ، أو تلك التي تطورت بمرور السنين وتغير الظروف . وأصبحت كلها بما تحمله من دلالات ومعاني جزءا مؤثرا على مسيرة حياة المواطن وسلوك تفكيره في حياته الاجتماعية والخاصة والعامة ، وخطرا على حاضر ومستقبل الدولة .

محطات تناولها الكتاب فيها شواهد وتجارب من الواقع ، محيرة ومحزنة في لعبة خطرة . أبطالها الحكومات ممثلة بمؤسسات مجالس الوزراء والوزراء أو من تم تنصيبهم كمسؤولين ، أما الموظفون العامون من غيرهم فهم من يؤدون الأدوار ، ويبقى للمواطنين دور المتفرج . وأما من أوكلت بهم مهمة الرقابة والتشريع والقضاء فهم لم يعودوا خارج اللعبة بل من أهم وأخطر أركانها وقواعدها . وكلها تجارب وشواهد تفصح عن غياب مفهوم الدولة الحديث لديهم وضعف الحس بالمسؤولية والصالح العام ، بل وفي كثير من الحالات انعدام الحس السياسي والأمني لدى القيمين على هذين الحقلين .

محطات في الكتاب تبسط مفاهيم وممارسات وسلوكيات البيئة الشعبية الأردنية العامة ، يفرزها واقع عاد يحكم هذه البيئة من موروثات العصبية والقبائلية غير المواتية ومن مفاهيم الدولة البدائية ، بيئة شعبية واحدة في الريف والبادية وشارع المدينة وصالوناتها زحفت لتنعكس أو تترجم في جهاز الدولة والعمل العام كما هي وبمضمونها المتعارض مع مفهوم الدولة الحديثة والقانون . طلت علينا بأدبياتها المعاكسة مع الجيل القادم من دور العلم في الغرب بعد أن اعتقدنا أنها دفنت مع الماضي . فابتلت الدوائر بها حتى الحساسة منها . وحاربت فيها مؤسسيتها المفترضة . وفلسفة وجود الدولة التي تنتمي اليها والأهداف الحقيقية لها . وغيبت قوانين الدولة وأدبياتها وافترست المنصب العام بعد أن هزأته وأرشت البطون المفتوحة ، أما المغلقة منها فسدت أفواهها . والقليل الرافض ينظر ، وما أن يصحو بعضه من الذهول حتى يدخل في ذهول أخر . أما محصلة المحصلة فهي أن الخلل فينا نحن المواطنين ، والعقبة نحن ، فلعلنا ننظر الى ما وراء الحظيرة ، ان ذلك أكرم لنا من عطف واستغلال

الذئاب من أكلة لحومنا

محطات في الكتاب تعكس احجام الحكومات عن مواجهة الحقائق بجدية ، وتبسط أمامها التحدي من خلال نهج موضوعي في التعامل العلمي مع آفات وأمراض الدول القاتلة من تلك التي لها نكهة خاصة في بلد كالأردن وعلى رأسها الفساد الذي يستشعر سخونته المواطن الفقير بأعراضه ، ويدفع فاتورته ضريبة فوق ضريبة وبيع وراء بيع حتى يصل الى كمائن المخالفات في منعطفات الشوارع .

كما تعكس العجز الحكومي عن تحقيق التنسيق المجرد للامساك بخيوط مصالح الدولة العليا والأمة وحقوقها ومتابعتها اذا ما كان المسرح خارج الحدود ، أو خرج الموضوع من رحم البلد وغطس بعد الأفق لتسيير المصالح العامة وعين الله هي التي ترعاها . ولا فرق في ذلك بين الخلل في التأسيس للتعامل مع القضايا الدولية أو المحلية . والمطبات في قضاياها الوطنية والقومية لم تعد تهمها أو تعنيها ، ربمالأنها لا تشعر بها وربما ممنوع عليها ذلك . ولعل القارئ للكتاب يرى فيه أخراجا لكل ذلك وغيره الكثير .

وفي الختام فإني أتمنى على القارئ أن يركز اهتمامه على المادة المكتوبة ومصداقيتها والعبرة منها وما يمكن أن يترتب عليها أو عليه بصرف النظر عن أية اعتبارات أخرى يستحضرها ومن شأنها أن تبعده عن هذا الهدف . كما أتمنى عليه أن لا يركز على الأشخاص أو على صفة الكاتب الوظيفية ، فنحن في الأردن جميعاً جزءٍ من جهاز الدولة بشكل أو بأخر ، حيث يندر وجود عائلة لا يرتزق أحد من أفرادها من الدولة مباشرة لجدب باطن الأرض وسطحها وضعف القطاع الخاص . فالعبرة في الحالة الأردنية هي في سلوك الموظف نفسه وفي انسجامه مع أو سكوته عن الممارسات الخاطئة في أطار عمله . وأن لا يركز على أي شيء أخر ليس مطروحا هنا ، أو من العبث طرحه لعدم الأهمية وعدم امكانية الوصول لنتيجة . فأمام القارئ هنا جملا خبرية واستفهامية وتعجبية واستنكارية ، اضافة لعبارات قابلة للربط وتكوين تصور واضح ، وكلها قابلة للبحث والتقصي والتحقق .

كما أني أوضح للقارئ بأن أي مسؤولية تستنبط أو يتم الاعتقاد بأنها تترتب على أشخاص من واقع ما طرح أو ذكر أو ورد في الكتاب من ممارسات أو سياسات أو أراء أو ملاحظات وغير ذلك ، فانما هي تشمل منهم النخبة في أي موقع أو قطاع كانت ، وتشمل كل مسؤول في جهاز الدولة مهما كانت وظيفته أو مهمته طالما أنه شخص لا يتمتع بالحصانة ولا يخليه الدستور من المسؤولية ،وبأن الأمر لا يتعدى ذلك .

مقتطفات من الداخل

* ان **مثقفا** ينظر من الداخل إلى كيفية عمل جهاز الدولة في الاقطار العربية بلا استثناء ، يدرك أنه أمام دولة ليست من نتاج التطور الطبيعي للتاريخ البشري السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، ولا من نتاج تطور وتنظيم المجتمعات الانسانية ، ولا هو امام دولة حديثة يكون فيها الحكم وظيفة . ان **عناصر مكونات الدولة من أرض ، وسكان ، وسلطة** ، موجودة فيها بالشكل فقط ، لكن طبيعة وكنه هذه المكونات والنظرة إليها وآلية عملها والروابط بينها ليست بالطريقة والمضمون الذي يشكل **المفهوم الحديث للدولة المعاصرة** . فالأرض لا يتوفر ما يؤمن حمايتها ولا هي خط أحمر للسلطة . **والسكان** فاقدين لاعتباراتهم النفسية والمعنوية والمادية والسياسية ، وحقوقهم الانسانية ليست مصانة بالقوانين المحلية . **والسلطة** في معظمها تعاني من أزمة في الشرعية والانتماء .

* ان **الشعور بالمسؤولية** والانتماء والخوف على حاضر ومستقبل أبناء وأحفاد الوطن مسألة جدية . وهي ما فتئت في الميزان امام ما نشهده من تاريخ طويل لجو بدأ يشوب قطاعه العام الخلل بالمفهوم وبالممارسة ، وان الاستقرار الذي نعيشه في الأردن إذا ما اريد لنا ان نعيشه ونستشعر به بنفس الوقت فلا بد وأن يكون استقراراً مقروءاً ومتصلاً بالمستقبل بشفافية أكبر . انها حالة قائمة في بلدنا ، وان بقيت فمن شأنها ان تبقي الضبابية وتحجب الرؤيا الصحيحة وتهدد مصالح القوي والمستفيد أكثر مما تهدد مصالح المميز ضده والمستضعف ، وتهدد بالتالي اركان المستقبل المأمون . .

* ان **السكوت عن** تلك الظاهرة مع مرور الزمن . . . من شأنه أن يكرس روحها في المكان الخطأ ، وليتكرس لدينا في الأردن وزارات ودوائر كبيرة وهامة . . . تسوقها وتوجهها الشللية العمياء أو العصبوية البغضاء ، وأخرى يسودها لون جهوي أو مناطقي واحد في عملية تهميش للأكثرية واقصاء **للأخر ، وفي مشهد معيب في المقدمة والنتيجة والمحصلة ، معيباً دستورياً واجتماعياً ووطنياً** . . . ، وقاتلا في نتائجه ليس فقط لأنه يعرض مؤسساتنا للاختراق والانتهاك وضعف الأداء ، بل لان وجود وتكريس المناطقية والجهوية والمحسوبية في وظائف زجهزة الدولة هو مفرخة للفساد وحماية له بأنواعه وتكريس للشعور بالغبن والتمييز لدى المواطنين وبما يخلق الكراهية بين أبناء الوطن الواحد ويهز ولاءهم وانتماءهم للوطن ومؤسساته وقوانينه ونظمه .

* ربما يتنبه **المؤهلون . . . وأن تجهد النخبة معهم بالعمل على تحديث وتطوير وتغيير**

نمط تفكير وسلوك وتوجهات الانسان في الدولة بقطاعاتها العامة والخاصة ، وخلق قناعات سياسية واجتماعية معاصرة لديه من خلال . . . والتثقيف المستنير وبسط كل الخيارات والاحتمالات أمامه . ولتطور وتخلق في هذا الانسان من خلال **مكونات معادلة متوازنة تنتج تفاعلاً صحياً بينه وبين المؤسسة العامة أو النظام ، أقول تطور وتخلف فيه حساً عاماً وشمولية في الهم والنظرة والانتماء** ، وميلاً للتحرر من الموروثات الضيقة النظرة ، وتربية أكثر ايثاراً ووطنية وقومية ، . . . في خطوة أساسية لبناء المؤسسة المهيمنة بقوانينها وأنظمتها على أسس . . . متحردة .

* المشهد بمظاهر المتعصبة هو نفسه هنا وهناك ، نغمة واحدة لزفتين عقيمتين بالمحصلة . مشهد يتجسد أينما كان باستثناء مكان واحد . . . يرتاده العبيد للاستجمام ، والأحرار السفلة للعمل والقتل باحكان القانون . انها ثقافة حكومات وأنظمة ، شمولية كانت أو ديمقراطية ، الكل يقرأ ويسمع ويصدق . . . حتى الكتاب ومجيزو الكتابة من أسياد الطرفين ودون أن يعلموا بأنهم جميعهم طرف متهم وبأن هناك رواية أخرى . وهكذا فالصورة واحدة والنتيجة نفسها . الطريق على الأرض مسدودة إلى تلك الدائرتين المغلقتين بعيداً عن الضياء . مطبوعتان على نسخ تتناثر في اتجاهات . يرقصون فيها ويؤدون زفتهم العقيمة . وقد يكون صدى الزفتين عظيماً وحينها سيؤدي هذا الصدى إلى حوار أثيري ، لكنه حوار بواسطة طرف ثالث أمي وأبكم .
* **انها ليست محطة سوداء بحاضر الأمة** بقدر ما أنها ابرزت سواداً موجوداً لديها . محطة بعثها نظام عربي واحد بلا وعي الشمولية ، وأكملتها بوعي بقية الأنظمة العربية المعزولة عن شعوبها بتشرذمها وانعدام شعورها بالشرعية والانتماء . لقد حضرت سلبيات هذه المحطة وما زالت تتوالى ، إلا أن شيئاً من ايجابياتها المفترضة لم تر النور بعد ، والشواهد تشير إلى انتظار طويل ، انتظار مرتبط بتغيير جذري في قناعات الانسان العربي وثقافته السياسية .

الفصل الأول

السياسة الخارجية الأردنيه

تعريف عام بالسياسة الخارجية

مفهومها، أهدافها، صياغتها، وسائل تنفيذها

لا يوجد هناك تعريف محدد بعينه للسياسة الخارجية ، وليس من المنطق والمفيد وصفها من خلال عبارة أو عبارتين لغايات التعريف بها . انها تمثل مفهوما معينا ولكنه متطور . ولو أردت توضيح هذا المفهوم أو الاحاطة به لقلت بأن السياسة الخارجية لأي دولة كانت في العالم المتحضر الحالي تمثل و تعني واقع وكيفية وغاية التعاطي الرسمي الهادف ، الثنائي والمتعدد الأطراف لتلك الدولة مع الأخرين من خارج نطاق الدولة من وحدات منظمة ، وغير منظمة ، دول كانت أو منظمات حكومية دولية ، أو غير حكومية من منظمات وتجمعات تحت أي مسمى كانت وبصرف النظر عن شرعية وجودها أو عن عدم الاعتراف بها من هذه الجهة أو تلك ، وبحيث يشمل هذا التعاطي جملة القضايا والمواقف والمستجدات على مختلف الأصعدة الحياتية من تلك التي تهم الدول وشعوبها ثنائيا ومتعدد الأطراف ، وبما يشمل أيضا نهج هؤلاء الأخرين أو تلك الوحدات في تعاطيها مع الأمور الخاصة والعامة الداخلية منها والخارجية . وذلك بهدف تحقيق أهداف ورغبات من ذلك التعاطي هي في الأصل داخلية أو وطنية متباينة تقوم على جلب المنفعة المرجوة للدولة بمكوناتها وحماية مصالحها وخدمة أهدافها ودرء الخطر المتوقع عنها في اطار الأخذ بالاعتبار مجموعة من المبادئ والمرتكزات وربما القيم والثقافات وأخرى من المتغيرات الدولية . فهناك ولا شك ترابط وثيق بين السياسة الداخلية و السياسة الخارجية الى درجة اعتبار البعض أن السياسة الخارجية لدولة ما هي بمثابة مرآة تنعكس عليه الأوضاع الداخلية . فالسياسة الخارجية من خلال ذلك التعاطي المشار اليه انما هي أيضا الوسيلة التي تنظم وتحدد علاقة الدولة مع الدول والوحدات الأخرى ، ووسيلة التعامل مع السياسة الدولية من أفعال وردود أفعال وتفاعلات . وبهذا كله فالسياسة الخارجية تمثل تعبيرا حيا عن حالة انفتاح الدولة على الخارج ورفضا لحالة العزلة . وليس بالضرورة أن يكون هذا الرفض اختياريا

الا أن ذلك التعاطي يستلزم بالضرورة تنسيقا دوليا للمتناقضات من الأهداف وتوفيقا للمبادئ والمرتكزات والارتباطات والظروف المختلفة للدول وشعوبها . وذلك لتحقيق الانسجام في مساعي تنفيذ سياساتها الخارجية . وبهذا الصدد يفترض

بالسياسة الخارجية أو بهذا التعاطي أن يحقق دائما المصالح العليا الحقيقية للدولة وشعبها ، وأن تحقيقها الفعلي مرتبط بسلامة أسس ومبادئ ذلك التعاطي ، كما أن تحقيقها قد يكون سلسا وقد يكون متعارضا مع مصالح دولة أخرى . بمعنى أن هناك تناقضا في السياسات الخارجية لبعض الدول أو في وسائل تنفيذها . أما طبيعة هذا التعاطي والمبادئ والركائز التي تحكمه وتوجهه فتعتمد الى حد بعيد على مكونات داخلية تمتلكها أو تتصف بها الدولة وشعبها من ظروف مادية تتصل بمصادر قوتها وضعفها ومن قيم معنوية وثقافية سائدة وعلى طبيعة النظام السياسي في تلك الدولة .

ومن الأساس ذكره هنا أن **كيفية أو عملية اتخاذ القرار هي جزء من صلب السياسة الخارجية** ، ومن المفترض أن تكون هذه العملية بشكلها ومحتواها في اطار هذه السياسة المعروفة للدولة . وبخلاف ذلك فان عملية اتخاذ القرار هذه تكون من قبيل سياسة تعرف بسياسة المواقف أو في اطارها . ومن هنا يجب التفريق بين مفهوم السياسة الخارجية ومفهوم سياسة المواقف فنحن هنا نتكلم عن مفهومين مختلفين تماما ، أذ أن اعتماد سياسة المواقف في بلد ما قد يعني مما يعنيه أن السياسة الخا رجية لذلك البلد كاستراتيجية بكل مكوناتها قد صودرت واستبدلت بمواقف تخضع في الغالب الى سياسات خارجية لدولة أو لدول أخرى .

ان تشكل وصياغة السياسة الخارجية لأي بلد بطريقة سوية وبمضمون حكيم كشرط أو كمؤهل أساسي من مؤهلات نجاحها يستلزم أن تكون هذه السياسة نابعة من الداخل بارادة حرة كمسؤولية جماعية وتحظى بقبول داخلي وبدعم شعبي وموجهة لتحقق المصالح العليا الحقيقية للدولة وشعبها كأولوية ودون غيرها من الأولويات وبأقل الكلف والتضحيات وأن تكون متناغمة مع السياسة الداخلية ومكملة لها من حيث تحقيق الطموحات الوطنية السياسية للشعب وصيانة حقوقه وتحقيق مصالحه وحاجاته في الحماية والأمن والرخاء .

ومع هذا كأساس ، فانه ان كان من المفترض أن لا تشكل الدول سياساتها الخارجية خارج نطاق الاسترشاد بالمبادىء الدولية العامة أو بمعزل عن القراءة المستقبلية للواقع السياسي الدولي ، مع امكانية عدم الالتزام بذلك . الا أنها وبالضرور لا تستطيع تشكيلها دون استحضار دقيق لمكونات القوة الوطنية للدولة نفسها وموقعها الجغرافي وامكانياتها الطبيعية وما يتصل بالدولة من مصادر قوة أو نقاط ضعف من

خارجية وداخلية .

أما من هو الذي يصنع أو يصيغ السياسة الخارجية هذه في قالب استراتيجي بمرتكزاتها مؤثراتها وبأهدافها ودوافعها وأدواتها ووسائل تحقيقها وكيفية اتخاذ القرار فذلك يعتمد على طبيعة النظام السياسي القائم في الدولة .

ان مسألة تعامل الحكومات بشكل عام مع تلك المصالح المشار اليها والطموحات والأهداف والرغبة بتحقيقها وسواء كانت متناغمة أو غير متناغمة مع المصالح العليا لشعبها هو أمر يوصلنا الى **مسألة تنفيذ السياسة الخارجية ، وهو أمر يتعلق الى حد** بعيد بمفردات خارجية ويمتد الى خارج حدود الأقليم ليتأثر بصورة مباشرة وغير مباشرة بحزمة من التأثيرات الخارجية في اطار الواقع السياسي الدولي السائد ، ومصالح الغير والمصالح المتبادلة والمتشابكة ، وظهور سياسة الاعتماد المتبادل . وهو ما يتطلب قيام الدول بوضع استراتيجيات وطنية وربما قومية أيضا وحتى اقليمية لرعاية مصالحها الحيوية وخدمة أهدافها دوليا واقليميا وعالميا . وتتكرس حكمة السياسة الخارجية للبلد وقلة كلفتها والتضحيات المبذولة في سبيل تحقيقها ما دامت تعتمد في تنفيذها **على التفاوض السياسي وتبادلية الأخذ والعطاء وتقوم على أسس** قانونية وعلى مبادئ دولية وقيم أخلاقية **وعلى حس بالمسؤولية الجماعية لمصالح وحقوق الأخرين المشروعة** .

ولكن من الطبيعي أحيانا والمنطقي أن تكون تلك المصالح الحيوية والأهداف للدول المختلفة **متناقضة في غالب الأحيان أو متعارضة** سيما وأن مرتكزات السياسة الخارجية للدول ليست واحدة ، ولذلك تكون في الغالب الاستراتيجيات الدولية متناقضة أيضا تبعا لذلك . وسواء كان هذا أو ذاك فان هذه الأمور جميعها تعالجها وتتعامل معها السياسة الخارجية من خلال **استراتيجية متكاملة بشقين** يعتمد أحدهما أو كليهما على الأخر . **أما الشق الأول** فهو الشق الدبلوماسي من خلال أدواته التي تقوم على الحوار والتنسيق والتوفيق والتعاون والتحكيم والمفاوضات والمقايضات والتحالفات وما الى ذلك من الأدوات والمبادئ العامة المتفق عليها بالقانون الدولي منعا لتصادم تلك الاستراتيجيات . وهنا يفترض امتلاك أي دولة **لأوراق ضاغطة بل أن السعي لخلق أوراق ضاغطة وادخارها أصبح من ضرورات محافظة الدول وخاصة الضعيفة على انجاح مساعيها السياسية لتحقيق مصالحها .**

وأما الشق الأخر من هذه الاستراتيجية فهو شق مكمل واللجوء اليه مجرد

احتمال قائم تلجأ اليه الدول المقتدرة وغير المقتدرة إما كخيار تفرضه على الأخرين أو أن الاخرين يفرضونه عليها ، وهو التهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلا في حالة فشل الوسائل السلمية في التوفيق بين المصالح الحيوية للشعوب وأهداف ورغبات الدول . وهذا الخيار أمر وارد في السياسة الدولية المعاصرة ، وسواء كان ذلك من خلال القانون المتمثل في ميثاق الأمم المتحدة أو من خارج نطاقه أيضا . أما ما هو من خلال القانون فيتمثل في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة التي تعطي الدول حق الدفاع عن نفسها وحقوقها مباشرة باستخدام القوة ، أو باستخدامها بصورة جماعية من خلال اليات الفصل السابع . أما استخدام القوة خارج نطاق القانون فيكون بتفعيل قانون القوة الغاشمة الذي استخدمته الدول والامبراطوريات عبر القرون حين امتلكت المؤهلات كاملة كما تمتلكها الولايات المتحدة اليوم كاملة وتستخدمه . فهي هنا سياسة أمر واقع ، تفرضها الدولة المعنية خارج نطاق القانون وفي معزل عن مصالح الدول والشعوب الأخرى وحقوقها المشروعة ، ولا راد أو رادع مادي متاح لها ولا معنوي أو أدبي . ويصبح التعامل مع هذه القوة الغاشمة ومع نتائجها من واقع المسؤولية الدولية والشعور بها كظاهرة تاريخية لها مقدمات منطقية . وبهذا فليس من الضروري أن يتفق المنطق مع العدالة كما لا تتفق العدالة مع المساواة في كثير من الحالات . ولعل وضع ومركز الولايات المتحدة الأمريكية بانفرادها في تملك القوة الأعظم وقدرتها على تفعيل أو **استخدام قانون القوة الغاشمة يأتي في هذا الاطار** ، حيث حفزها هذا الوضع وخاصة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر لأن تعيد النظر في **مبادئ أمنها القومي وتطويرها ولأن تشذ عما هو مألوف في الدول الأخرى** من حيث تكوين استرتيجيات السياسة الخارجية . فأصبحت السياسة الخارجية **للولايات المتحدة تقوم على الواقعية** في تحقيق أهدافها الخارجية ومصالحها وطموحاتها بمعنى تحقيقها مباشرة بواسطة ما تملكه من قوة غاشمة وكل أنواع الغش والكذب والتدليس دون استخدام المفترض من الوسائل الدبلوماسية ، ودون اهتمام منها باعتبارات القانون الدولي والمبادئ والأخلاق والقيم و مصالح الغير . ومالت أيضا الى سياسة التدخل المباشر في الشأن العالمي وصولا لتأمين التحالفات بحربها المعلنة ضد الأمة أنظمة وشعوباً من خلال ما دعته بالحرب على الارهاب هاجرة تماما التفكير بسياسة العزلة . وأصبحت تميل الى الجرأة في الانفراد بأخذ القرارات اذا تعذر عليها الحصول على التوافق الدولي .

مسؤولية تشكيل السياسة الخارجية الأردنية ومؤثرات تشكيلها (مكوناتها)

أما السياسة الخارجية في الأردن فهي بداية مسألة لم تكن يوما شأنا عاما ولا شأنا من شؤون الحكومات الأردنية المتعاقبة أو غيرها من سلطات الدولة ولا من اختصاصها . وبالتالي لم تكن من صنعها ولا من نتاج شراكة فيها ، وانما هي دوما منفذة لها ، ويكون التفيذ لها دقيقا بقدر ما يكون استيعاب الحكومات وممثليها لتلك السياسة متاحا وحديثا من ناحية وبقدرسعة وشفافية الاتصال أو التشاور مع صانعها من ناحية ثانية . فالسياسة الخارجية في الأردن كانت ومازالت شأنا يخص النظام وحده ممثلا بشخص جلالة الملك ، فهو صانعها ضمن مكوناتها ومؤثراتها ومن يعدلها بتلك الصفة ضمن معطيات وحقائق مفروضة أو مفترضة . وليس بالضرورة أن تكون هذه السياسة معروفة للجميع أو للمهتمين دائما ، وخاصة في بدايات تشكيل الدولة وطيلة فترة الحرب الباردة . كما أنه لا علاقة لاستحواذ الملك على شأن السياسة الخارجية بكونه رئيسا للسلطة التنفيذية بل ربما يكون لسعة وطبيعة امتيازاته وصلاحياته الدستورية دخلا لذلك .

حيث أن تشكيل السياسة الأردنية ابتداء ومنذ العشرينيات من القرن الفائت لم تكن بمعزل عن الظروف السياسية التي تشكلت بموجبها الدولة ، وأطماع ونوايا المستعمر ، ولا بمعزل عن مؤثرات أو خصوصيات معينة هي في الواقع بمثابة المكونات لتلك اسياسة وهي مرتبطة ونابعة من كون الأردن بلدا من افقر بلدان العالم والمنطقة بشح موارده الطبيعية ومياهه وطبيعة أرضه وضعف امكانياته الاقتصادية والمالية بل وفقده لأي عنصر من عناصر القوة المادية . اضافة الى حساسية وحراجة موقعه الجغرافي وواقعه السكاني ، وكونه بلدا غير ديمقراطي بالمعنى الواقعي في منهجه العام ولا مؤسسي ، ومحاطا أيضا بدول لا تبدو دائما صديقة بل طامعة به ومستهدفة لنظامه وجميعها في وضع اقتصادي ومالي وعسكري يفوقه بأضعاف . كما لم يكن النظام الأردني لدى تشكيله لسياسته الخارجية ابتداء يفعل ذلك بمعزل عن وعيه لادراك الغرب لهذه الحقائق وموافقته (أي الغرب) على انشاء ورعاية هذه الدولة ضمن الظروف السياسية التي كانت سائدة في المنطقة والعالم وضمن اهداف يبتغيها أيضاً .

فالأردن يبدو أنه قد أريد له أن يصمم جغرافيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا ليكون دولة ضعيفة ومهددة تأخذ دور الفريسة الطريدة والدائمة البحث عن من تلجأ اليه ليحميها ويطعمها ، وبالتالي ليكون حسب اعتقاد المستعمر بلدا جاهزا لخدمة

استرتيجيات لسياسات خارجية أخرى . وهو بهذا قد تشكل وصيغ ليكون وحسب اعتقاد المستعمر وبالا على نفسه وفي موقع من يؤدي الدور ويقحم نفسه بسياسات تتمنى كل دولة أن لا تجد نفسها مضطرة لها .

كما لم يكن تشكيل سياسة الأردن الخارجية بمعزل عن بدايات وضعه الداخلي بشعب غير متجانس اجتماعيا وسياسيا وخارجا من نظام حكومات قبلية وعشائرية يتلمس طريقه وهويته في نظام سياسي جديد عليه . ثم يضاف له نصفه الأخر فيما بعد وهوحاملا قضية تمس كيانه وتؤثر على حياته اليومية وعلى أساسها يوزع ولاءاته للمقتدرين من أنصارها .

لقد كان من الطبيعي جدا أن تشكل تلك الحقائق بمجموعها الأساس في تبني سياسة خارجية مواتية من ناحية وأن تشكل أيضا الضابط والموجه لها بنفس القدر من ناحية ثانية . فاعتماد الأردن في بداياته وفي مرحلة استعماره المعلن على الحماية والرعاية الخارجية والمساعدات الخارجية وشروطها والقروض ومتطلباتها وامتداد هذا الوضع لما بعد تلك المرحلة أمر يفرض نفسه ووجوده لدى تشكيل السياسة الخارجية واتخاذ القرارات في اطارها . كما أن الحركة الصهيونية ومن ثم اسرائيل قد فرضت على الأردن بموقعه وسكانه وفقره وظروفه أعباء اضافية بمعزل عن تدخل الأصدقاء المشتركين ، وجعلته محل ابتزاز دائم من قبلها وقبل الغير ، وسواء كانت أعباء سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو أمنية . وفي الشمال كان يكفي أن تغلق سوريا حدودها مع الأردن لأي سبب كان لتقطع الشريان الرئيسي في جسمه وتشل تجارة الترانزيت من استيراد وتصدير مع لبنان وتركيا وأوروبا اضافة لسوريا . أما السعودية والعراق فلهما وفيهما من الموارد والثروات ما يعطيهما أنذاك هامشا كبيرا لحرية اتخاذ القرار والمناورة سواء مع الدول المجاورة وغير المجاورة من الدول القوية من ذات المآرب ، ولهما وفيهما ما يوفر لهما ظروفا أفضل وكافية لاتباع سياسة خارجية أكثر استقلالية وقدرة على الاختيار اذا ما توفرت الارادة السياسية والظروف الداخلية الأخرى .

مرتكزات السياسة الخارجية الأردنية

أما عن مرتكزات السياسة الخارجية الأردنية والحديث هنا عن الفترة منذ انشاء الدولة ولغاية انتهاء الحرب الباردة ، فقد كانت النية والتصميم والرغبة دائما موجودة وحاضرة لدى تشكيل هذه السياسة وتنفيذها بأن تكون هذه المرتكزات مبنية أو

منطلقة من اعتبارات المصالح العليا للأمة من وطنية وقومية ومن وحي ثقافتنا ومن روح الدين الحنيف ، ومسترشدة بمبادئ الثورة العربية الكبرى ، وبمبادئ المنظمات الدولية والاقليمية وعلى رأسها ميثاق الأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي فيما بعد (في اطارالمؤثرات المادية والمعنوية على مكونات السياسة الخارجية) . ومسترشدة أيضا بالرأي الشعبي العام للمواطنين وهي الركائز المفترضة تقريبا في السياسات الخارجية للدول العربية بما تحمله من مبادئ حسن الجوار والتبادلية في المصالح والاحترام وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام مبادئ القانون الدولي .

لكن المتتبع للممارسات على الأرض والمواقف يرى بأن الظروف القاهرة من داخلية وخارجية الى جانب المتغيرات الدولية وتفاعلات مؤثرات تشكيل السياسة الخارجية الأردنية أو مكوناتها كما مرت معنا أعلاه كانت أحيانا تقف عقبة أمام التزام الأردن الدقيق ببعض تلك المرتكزات والمنطلقات كما هو الحال في كثير من الدول العربية ودول أخرى على شاكلتها . ومن الأهمية بمكان هنا القول أن تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأردنية التي سنأتي عليها لاحقا كانت أيضا تفترض منطقيا في كثير من الأحيان التغاضي عن الالتزام عن كثير من تلك المرتكزات لتراجع أولويتها أمام الأهداف .

بمعنى أن الاستناد الى تلك المرتكزات أو الاسترشاد بها غالبا ما كان ويكون انتقائيا والى الحد الذي يؤكد بأنها لا تمثل ركائز ثابتة للسياسة الخارجية الاردنية . ان هذا ليس استثناء يخص الأردن وحده من دول المنطقة ولا استثناء يخص دول المنطقة من دون دول أخرى في العالم الثالث . وأن هذه الانتقائة وعدم الالتزام الدقيق لم يكن ممارسة عبثية ولا تبرعا مجانيا من قبل النظام أو الحكومات وليس من قبيل عدم الايمان بتلك المرتكزات أو عدم الرغبة بالالتزام بها ، بل أنها وبالتأكيد جاءت في سياق ظروف استدعت ذلك كتكتيك أو كأولوية وفي كل الحالات جاءت في ضوء الامكانيات والقدرات الحقيقية والقائمة في حينه للدولة . اذا ، هذا هو الواقع من حيث طريقة التعامل مع تلك المرتكزات وعدم الالتزام بها ، وبصرف النظر عن طريقة معالجة الحكومات الأردنية المتعاقبة لذلك بصفتها منفذة للسياسة الخارجية . وفيما اذا كانت تلك المعالجة تستند الى الشفافية والاعتراف بالواقع ، وهوما لم يكن عليه الحال ، أو أنها كانت تعمد الى اسلوب الانكار كما كان عليه

الحال في غالب الأحيان . وذلك بدلا من التبرير المنطقي من قبل تلك الحكومات كشيئ طبيعي الحدوث تضطر له الدول وربما على سبيل التضحية بالمهم في سبيل الأهم .

ولا شك بأن هذه المرتكزات المعلنة أو المثلى في الظروف العادية لم يعد الاهتمام بها والحرص عليها أو حتى الدفاع عن التمسك بها قائما مع مرور الزمن وحدوث قفزات من التطورات في السياسة الدولية وتغيير الكثير من المعادلات على المستويات العربية والاقليمية والدولية كما سيأتي في السياق . وهذا لا يعني أن هناك تنكرا لها بالمجمل أو اعلانا بتبني ركائز أخرى .

طبيعة وملامح السياسة الخارجية الأردنية وتنفيذها

لقد كانت السياسة الخارجية الأردنية تجنح في كثير من الأحيان لتأخذ شكلا أو طبيعة أقرب الى البراجماتية . ولا غرابة في ذلك استنادا الى مؤثرات تشكيلها المار ذكرها والى ظروف وامكانيات الأردن وخصائص وضعه الجغرافي والمادي . الا أن ما كان يميز السياسة الخارجية في الأردن بذات الوقت هو عدم وجود أية معالم واضحة ومستقرة لها ولا ركائز وأسس ومبادئ ثابتة تقوم عليها ، كما ليست هناك من آلية محددة معروفة لتشكيلها ، فهي سياسة بدأت غير ممأسة وتستحيل أحيانا الى ما يشبه سياسة مواقف أو سياسة التعامل مع القضايا والمواقف على أساس تناول كل حالة على حدة ة وفي اطار ظروفها الخاصة والظروف المقابلة من خارجية وداخلية . كما أن عملية اتخاذ القرار في اطار أهدافها ومؤثراتها هي **شأن يخص أيضا بشكله ومضمونه جلالة الملك** . ويلحظ الانسان العادي المتتبع لهذا الأمر بأن الغموض والضبابية والهلامية تلف مجمل السياسة الخارجية في الأردن كما يلحظها المراقب الحصيف أو العامل في الجهاز التنفيذي . وقد جاءت كذلك لكونها سياسة غير مستقرة أو ما كان لها أن تكون مستقرة ، وذلك لتخدم أهداف السياسة الخارجية من خلال عوامل أو سياسات فرعية أخرى غاية في الضرورة كسياسة التحالفات وسنأتي على ذلك في عنوان منفصل . ان تلك الهلامية والغموض والتغيير في الوقت الذي كانت فيه تؤدي غرضها الأساسي لصانع السياسة الخارجية ومتخذي القرارات التي يقف عليها النظام بنفسه ، فانها كانت لا تسمح أو تفسح مجالا لكثير من المسؤولين ولا لمنفذي السياسة الخارجية الأخرين في مواقع كثيرة من ادراك كنهها

ومداها وحدودها وأهدافها البعيدة ومتابعتها وأين تقف . حتى يعود المسؤول أو من يجد نفسه في موقع الممارسة أو التنفيذ لجزئية من السياسة الخارجية متخبطا أحيانا في اتخاذ المواقف في ضوئها .

وبالطبع فانه وكلما كان المسؤول قريبا من الملك أو على اتصال به يكون أكثر دقة في وقوفه على السياسة الخارجية الأردنية المتطورة أو المتغير وأقدر على تنفيذها بصورة صحيحة ، وكلما يقل هذا الاتصال مع الملك وتقل المتابعة لتصريحاته ومداخلاته ولقاءاته يكون المسؤول أقل دقة في وقوفه عليها وعرضة للوقوع في المحذور .

وربما من هنا كنت ألحظ من خلال عملي السياسي والدبلوماسي وخاصة في الأمم المتحدة حيث على الدول أن تكشف عن نفسها وسياساتها ، كنت ألاحظ أن هناك تخبطا وقصورا في فهمها من قبل أعضاء الحكومة في الاردن ومن قبل السفراء في الخارج وبعض المندوبين الدائمين في الأمم المتحدة على وجه الخصوص . ويظهر ذلك من بعض المواقف والممارسات والتصريحات الخاطئة لهم أو باتجاه المغالاة وربما المزايدة والتي عادت **وتعود بالضرر على الدولة نظاما وحكومة وشعبا ، الأمر الذي يثبت بأنها ممارسات لا تتفق مع السياسة الخارجية الأردنية** . ولا شك بأن ذلك ينبع من قصور لديهم في فهم السياسة الخارجية الأردنية أو من فهم خاطئ لها بني على اجتهاد غير موفق . وبالتأكيد فان عدم وضوح الرؤيا بشأنها هي السبب الرئيسي . ومن هذا القبيل على سبيل المثال الكثير من الممارسات من قبل بعض المندوبين الدائمين للأردن لدى الأمم المتحدة . وكانت تلك الممارسات والمواقف تأتي باعتقادي الشخصي في حينه من قبيل التبرع والمزايدة ومن قبيل الحذر أحيانا ودون أن تكون مطلوبة ، وهي تضر جدا بنفس الوقت بسمعة الأردن بالمجمل ، ولكنها بالضرورة ممارسات تحسب على أنها من واقع السياسة الخارجية الأردنية وتعطي انطباعا خاطئا عن نوايا النظام الأردني وحكومته ومواقفه السياسية وخاصة ازاء القضية الفلسطينية وشعبها ، وقد عملت هذه الممارسات ابان فترة الحرب الباردة والتوازن الدولي على عزلة الأردن سياسيا في المحافل الدولية وخاصة في الأمم المتحدة ووسط دول ومنظمات العالم الثالث . وبتأكيدي أنه لو اطلع جلالة الملك حسين أنذاك على تلك الممارسات لغضب ، ولكان له موقف أخر أحيانا . .

ومن قبيل تلك الممارسات هي سياسة المناكفات التي اتبعها المندوب الأردني الدائم في الأمم المتحدة خلال الفترة التي شهدتها بنفسي ما بين عامي ١٩٨٥

و١٩٨٩ ضد وفد فلسطين في بندي الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية رغم اشغاله سابقا لمنصب وزير الخارجية ، حيث كانت ممارساته تعطي خلافا للواقع الانطباع بأن الأردن دولة معادية لمنظمة التحرير الفلسطينية ولطموحات الشعب الفلسطيني وأنها سياسة مسخرة للكفاح ضدها ومدفوعة في هذا بأطماع ما أو مسخرة لخدمة أعدائها . وكان الوفد الأردني بتعليمات من ذلك الرجل يقحم الأردن في أشد المواقف غرابة واحراجا ويثير التساؤلات من اعتراضاته على صياغة ومضامين مشاريع القرارات الخاصة ببندي الشرق الأوسط وفلسطين وتسجيل اعتراضات على الكثير من فقراتها واعاقة تبنيها بتوافق الأراء . وهي اعتراضات لا معنى لها ولا أدنى ضرر منها على الأردن ولا حتى علاقة . وكان من النادر أن يمر قرار واحد في أطار هذين البندين دون طلب الوفد الأردني التصويت عليه أو على فقرة منه ليقوم بالتصويت السلبي وتسجيل موقف بذلك ، وكانت نتائج التصويت الدولي دائما تنتهي الى أن تظهر شاشة الجمعية العامة أمام الملأ وقوف الأردن وحيدا في تصويته من بين دول العالم الى جانب اسرائيل والولايات المتحدة ، وفي مشهد مخزي دون أي منطق أو مبرر سوى الجهل بسياسة الاردن الخارجية من قبله ومن قبل وزارة الخارجية الأردنية على السواء وهي ممارسات كانت محرجة جدا لكل انسان اردني أو يتعاطف مع الأردن الذي يفترض به أن يكون النصير الأول لطموحات الشعب الفلسطيني . وهذا كان في حقبة حكم جلالة المغفور له الملك حسين . أما في عهد جلالة الملك عبدالله الثاني فلم تسنح لي الظروف أن أقف على ما يستحق الذكر منها في الأمم المتحدة .

لكنني أعتقد بأن الأمر لا يخلو من مثل تلك الممارسات لنفس الأسباب . حيث أن مثل تلك الممارسات الناشئة عن جهل المسؤولين في السياسة الخارجية الأردنية وعدم متابعتهم لها ولتغيراتها ينسحب بصورة أو أخرى على ممارسات المنفذين لوسائل السياسة الخارجية في الداخل والخارج أو المضطرين للحديث بموجبها أحيانا كأعضاء مجلس الأمة في لقاءاتهم مع جهات أجنبية بحكم عملهم . وهنا لقد وقعت على تجارب محرجة بخصوص بعض اجتماعات أعضاء مجلس النواب مع وفود أجنبية يوجد لدولها قضايا دولية معروفة وعادة ما تبحثها في اجتماعاتها الرسمية . حيث ومن واقع ما تنشره الصحف عن تلك الاجتماعات يتبين غياب احاطة هذا النائب أو ذاك بتفاصيل تلك القضية الدولية وتطوراتها ، وبالموقف الأردني منها مما يعطي انطباعا

خاطئا أو يرسل رسالة خاطئة قد تضر بموقف الدولة . اقول هذا وفي ذهني مثال لتفاصيل لقاء جرى في مجلس النواب بين وفد هندي وأعضاء في المجلس . ونشرت الصحف المحلية في حينه بعض تفاصيل المحادثات التي دارت في ذلك اللقاء وكانت عن مسألة كشمير . ولا أدري لماذا لا يلجأ النائب عادة لوزارة الخارجية أو أي دائرة معنية أخرى لتزويده بالتفاصيل والمعلومات عن المسائل الدولية التي من الممكن اثارتها لدى اجتماعه مع الوفود الأجنبية . فوزراء الخارجية أنفسهم يعد لهم مثل تلك الأوراق قبيل أي لقاء رسمي لهم .

اهداف السياسة الخارجية الأردنية، وسياسة التحالفات

ان الحقائق الاقتصادية والجغرافية والسياسية والاقليمية والدولية التي رافقت بداية انشاء الأردن ككيان سياسي الى جانب الاطماع والنوايا التي توخاها المستعمر وحلفاؤه من هذه الدولة ، والى حد ما الحقائق الديمغرافية والمظاهر الاعلامية في المنطقة العربية فيما بعد والتي مر الحديث على معظمها لا سيما من خلال مؤثرات تشكسل السياسة الخارجية الأردية ،كانت كلها حقائق غير مواتية لقيام أو وجود نظام في هذه الدولة قادر على أن ينجو في المحصلة بهذه الدولة كدولة عربية مستقلة ومتطورة ، وينجو بنفس الوقت بنفسه كنظام فيها .

ومن هنا فاذا كانت النية لدى القيادة القائمة في الأردن بداية وفي أي مرحلة من مراحل تطور الأحداث معقودة على حماية هذه الدولة وتوجيهها لوجهة غير تلك التي توجهها لها الظروف المرتبة ، والنية كما أثبتت النتائج كانت معقودة على ذلك ، فانه كان يترتب على هذه القيادة مسؤوليات كبيرة وقدرات أكبر فيها نفسها ، وكان عليها لذلك أن تبادر الى وضع أولويات في سياستها الخارجية طبقا لذلك ولما يخدم هذه الأولويات من سياسات خارجية وداخلية .

وحيث أنه كان واضحا بأن أول المستهدفين في حالة عدم توجه هذه الدولة للوجهة التي اراد المستعمر لها أن تكون هو النظام نفسه ، بصفته سيكون عندها نظاما غير متعاون مع هذا المستعمر أو عقبة أساسية أمام تحقيق أهدافه الأساسية في الأردن أو من الأردن ، والتي كانت تتراوح ابتداءً ما بين ضمه أو اعادة ضمه لوعد بلفور وبين تسخيره لخدمة أهداف وأطماع الصهيونية في فلسطين والمنطقة ، وبين تسخيره أي الأردن لخدمة اسرائيل عندما تقوم كدولة . وذلك في ضوء انتفاء قدرة المستعمر

على تغيير هوية الأردن الثقافية العربية ، أقول حيث أن ذلك كان واضحاً فانه كان من الحكمة والمنطق معا أن تتحدد الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية الأردنية في تلك المرحلة بما يلي كما فرضتها اعتبارات الأولوية والحقائق والمخاطر القائمة ، وكما أراها // وهي ، أولا // **تأمين البقاء والحماية للنظام والسلامة الاقليمية للدولة كدولة عربية وخارج نطاق تمرير الأهداف الرئيسة للمستعمر . وثانيا // تأمين الأمن والاستقرار الداخلي واحتياجات الدولة المالية والنماء الاقتصادي . وهما أيضا هدفان رئيسان من أهداف السياسة الداخلية في الأردن .**

وبالتالي فقد كان من الطبيعي أن تكون هناك حاجة لكل ما يلزم لخدمة هذين الغرضين من مواقف وقرارات وتوجهات سياسية أو عسكرية أو اقتصادية وثقافية وغيرها مع الأخذ بالاعتبار بالشعارات القومية المطروحة بشدة في الشارعين الأردني والعربي كمضمون وكشعارات تحولت الى وسائل دعائية وتسويق سياسي للزعماء والانظمة العربية . .

ان خدمة هذين الهدفين في تلك الظروف المحيطة وفي ظل التوازن الدولي الذي كان قائما قد جعل من المحتم أن تقوم السياسة الخارجية الأردنية على سياسة **التحالفات والاستفادة من التناقضات على الساحة الدولية** وعدم استفزاز المستعمر في كثيرمن الحالات ، ومن استثمار علاقة الأردن بالقضية الفلسطينية التي فرضتها حقائق الجغرافيا والتطورات السياسية في المنطقة . **ان سياسة التحالفات هذه لم تكن في غالبيتها استراتيجية بل تكتيكية لخدمة الغرض** . فهي لم تكن قابلة للنقاش وتدور في فلكها المواقف السياسية الخارجية للأردن . وهي تحالفات متغيرة بتغير الظروف السياسية والمتغيرات بشكل عام ، وكذلك برؤية الملك . وأن أهمية وهدف أي تحالف يعقده الإردن كان ينبع من ما يقدمه هذا التحالف من خدمة حيوية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية المرحلية . وبذلك فان تحقيق هذا التحالف غالبا ما **يتقدم بأولويته على شروطه ومتطلباته** وهوية الحليف وأية اعتبارات أخرى .

كما ان سياسة التحالفات هذه بدورها **كانت تضطر الحكومات الأردنية الى خرق أو عدم الالتزام بكثير من المبادئ الدولية المتعارف عليها ، كمبدأ احترام حسن الجوار** ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام مبادئ القانون الدولي ، وكانت تشكل نقيضا ومحذورا أساسيا لأي توجه للخيار الديمقراطي . كما أنها كانت تؤثر سلبا على اقامة علاقات مستقرة مع الدول العربية ، وعلى اقامة

علاقات متوازنة ومتكافئة مع الدول الأخرى . ولقد كان دوما هناك **عنصران هامان بل رئيسيان** في معادلة أي تحالف يتوجه له النظام الأردني في كل عهوده . أما **العنصر الأول** فهو الحصول على المال اللازم لتسيير دفة الدولة وتأمين المستلزمات الحيوية للنظام وللشعب باعتبار الأردن من الدول النادرة التي لا يوجد لها أي مورد مالي داخلي رئيسي غير الضرائب وهو ما يميزه عن أي بلد متخلف أو نام أخر ، علما بأن المستعمر ومن بعده العقلية الاستعمارية لم تكن راغبة في يوم من الأيام بسد حاجات النظام الأردني أو الأردن كما يجب . فمستلزمات الدولة القادرة على البقاء أو الحياة ولا أقول التطور والنماء غير موجودة في الأردن اذا ما أريد له أن يكون دولة حرة ومستقلة أو ربما عصرية .

أما العنصر الثاني فهو مراقبة وتأمين دفع الأخطار التي تهدد النظام نفسه واستقرار البلد . ان هذا الأمر يبدو شيئا عاديا موجودا في كل دولة ، فلا بأس ، لكنه في الأرد ن ليس عاديا ولم يكن على شاكلة الموجود في الدول الأخرى . انه قد شكل هاجسا ومشكلة لسنين طويلة ، فالنظام في الأردن بقي في ظل التوازن الدولي وقواعد الحرب الباردة مستهدفا من الخارج والوسط العربي المحيط به استهدافا بدا كحرب مستمرة واستمرت لنهاية الستينات والسبعينيات وتلازم مع وضع داخلي هش وغير منسجم ولا موحد سياسيا ، تسوده أجهزة دولة ومرافق عامة تفتقد الى المؤسسية في غياب نهج ديمقراطي لا يقابله أو يعوضه حضور لقوة عسكرية رادعة ولا مادية مساعدة ، وبما يعنيه ذلك من تربة مواتية لأي اختراق محتمل من الخارج . واستمر الوضع هذا موجودا وفي اضمحلال مستمر الى غاية انتهاء حقبة التوازن الدولي .

كيف طور الملك وضعه وحقق أهداف السياسة الخارجية

في ضوء تلك الاعتبارات والصعوبات المشار اليها ، فقد كانت مهمة تأمين تلك الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية الأردنية بمعزل عن أهداف المستعمر مهمة غير سهلة وليس بالسهل انجازها بنجاح وآمان بدون قيادة فذة ذات مواصفات فريدة ودون آليات عمل خلاقة تصيب المفهوم أو الهدف مباشرة . وقد تحقق ذلك بأجلى صوره وأثبتت الظروف والأحداث والتطورات بأن الملك حسين قد صمد وحقق أهدافه الرئيسية وأنجز خلال حكمه ما يشبه المعجزات ، وحافظ على عروبة الدولة وسلامتها

الاقليمية وأفشل الاطماع والمخططات الأجنبية المرادة في الأردن أو منه . وطور دولة مستقلة كاستقلالية باقي الدول العربية التي لم تكن مستهدفة كالأردن ، وجعلها بمساعدة وارادة شعبها مستقرة ونامية حقا في عالم صخب ، وأنشأ فيها مؤسسات ثابتة متقدمة علميا وصحيا وعسكريا ،وقاعدة صالحة للتطور والبناء والنماء ولو كان ذلك لسقف معين ، وهذا كله بفضل اقامة علاقة فريدة مع شعبه واهتمامه باستثمار الانسان ، وصنع في النهاية شيئا من اللاشيء في عالم السياسة وكانت قيادته من أندر القيادات قدرة في العالم على التعامل الناجح مع التناقضات ومع المسائل والقضايا والمواقف الدولية والمحلية على السواء ، كما كانت أكثر واقعية وحنكة ودراية ومعرفة بشؤون المنطقة والعالم مع أنه لا يملك الا الامكانيات الفردية البحته . وتمكن من وضع الأردن على الخارطة السياسية الدولية كدولة عربية لها حضورها ودورها واحترامها في حين أنها دولة ليس فيها ما يشير أو يؤهلها لذلك على الاطلاق . وبهذا فقد كان ينظر الى الملك حسين على أنه أكبر وأشهر من الأردن لأن الأردن في عهده كان يبدو أكبر من حجمه الطبيعي أو المفترض بكثير ، لكن الملك لم يكن ينظر لنفسه هكذا .

لقد سيس الملك كل مسألة وقضية تخص الأردن مهما كانت طبيعتها واستثمرها أو سخرها للحصول على منفعة لصالح الهدفين الرئيسين للسياسة الخارجية الأردنية ، وقد منحه ذلك مكانة مميزة بالنسبة للزعامات والقيادات العالمية الفاعلة وخاصة على صعيد العالم الغربي حيث استطاع من خلال علاقته الفريدة التي طورها مع الشعب والجيش أن يفرض نفسه في نهاية المطاف كصديق محترم فحسب للولايات المتحدة والغرب ومهاب الجانب . بخلاف الوضع المتدني الذي كان يتمتع به أو كان مفروضا على كثير من الزعماء العرب المعتدلين والمتعاونين مع الولايات المتحدة وبريطانيا أو المشاكسين ، ذلك الوضع الذي يتراوح بين الاستسلام والمسايرة والتبعية العمياء وبين التمادي الى ما يشبه حد العمالة .

أما سلاح الملك الفعال في كل هذا فكان يتمثل بطبيعة تلك العلاقة الفريدة التي نجح في تطويرها مع شعبه وجيشه وتماسك الجبهة الداخلية ، عن طريق كسبه وتأمينه محبة وولاء شعبه له في كل الظروف والمواقف حتى أصبح هذا الشعب الحامي البديل والأقوى للنظام وفي غياب الديمقراطية كما سيلي توضيحه . ولا أعتقد أن شعبا أحب زعيمه وارتبط به عاطفيا كما أحب الأردنيون الملك حسين .

فشعبيته بين الشعب والجيش غير محدودة ، هذه حقيقة وتبقى حقيقة حتى لو كان هذا الشعب نفسه لا تروق له الكثير من قرارات وسياسات الملك حسين ولكنه يبقى على حبه وولائه . أما السبب في ذلك فهو نفسه الملك حسين وسلوكه وتعامله مع هذا الشعب عندما جعل من النظام الأبوي التقليدي المتناقض مع الديمقراطية ، نظاما يشمل طرفي المعادلة أخذا وعطاء وهما الأب والأسرة من حيث الاحترام المتبادل والتسامح والعطاء واحترام الحقوق المتبادلة أيضا وحتى لوكان ذلك خارج القانون ، اذ وبنفس السياق لا أعتقد بأن حاكما عربيا يحترم شعبه وناسه ويسترضيهم ويصون كرامتهم الشخصية أكثر من الملك حسين . ولذلك كان هناك سباق في اتخاذ بعض القرارات بينه وبين شعبه ولو أنه سباق عفوي بالنسبة للشعب الأردني . فاذا اتخذ الملك قرارا سياسيا قبله الشعب الأردني ولا يثور عليه حتى ولو كان لا يؤيده ولعل اتفاقية وادي عربة من هذا القبيل . واذا حدث وأن اتخذ الشعب قرارا فان الملك يقبله ويسير معه حتى ولو كان لا يؤيده ، ولعل موقف الملك حسين رحمه الله من غزو العراق للكويت والأزمة الدولية في اطاره كان فيه شيئا من هذا القبيل .

أما طبيعة وتأثير هذا السلاح المشار إليه القائم من طبيعة العلاقة بين الملك والشعب ، فيتمثل في استطاعة وتمكن الملك حسين من وراء الموقف الشعبي أن يمتلك هامشا كبيرا من الحرية والاستقلالية في اتخاذ بعض القرارات الكبيرة على الصعيدين الاقليمي والدولي وكان الغرب يتفهم هذه الاستقلالية وسندها ويضعها في مكانها الصحيح ، حيث استطاع الملك استغلال هذا الوضع ليفلت من عقال الضغوطات وأن ينجح في تحقيق الأهداف المرسومة . وبالطبع فقد عاد الأردن بعد وفاته وانكمش تدريجيا باتجاه حجمه الطبيعي ولعل في ذلك أيضا حكمة بعد أن وصل الأردن بر الأمان في انتمائه وقدرته على البقاء والنماء .

ومن قبيل التسابق العفوي في اتخاذ المواقف بين الملك والشعب ، وتطور الوضع الخاص بالملك دوليا ، فان هناك الموقف الأردني المميز والمرن في طبيعته بشأن مسألة الاجتياح العراقي للكويت ، وذلك من حيث كونه موقفا مناهضا للسياسة الأمريكية في المنطقة ، ومتناقضا مع الموقف والجهد الأمريكيين من المسألة نفسها . انه موقف قد حير العديد من الجهات والأنظمة العربية التي عجزت عن اتخاذ موقف مماثل من حيث اعتداله وتوازنه واستقلاليته عن الموقف الأمريكي أو الانجرار وراء الولايات

المتحدة والرضوخ لمطالبها بتدويل الأزمة أو الانضمام الى قوات التحالف ، وكشف عن جهل الأنظمة العربية بل والكثيرين بالمرحلة التي طورها ووصل اليها الملك حسين في علاقته مع الغرب ومع شعبه . انه موقف كان في الواقع قد اتخذه الشارع الأردني بشكل عارم قبل أن يسنح الوقت للملك باتخاذ القرار الذي يريده ، فما كان من الملك الا أن يتبنى راضيا ما اختاره الشعب . **أما بقية الحكاية فقد مرت في فصل من هذا الكتاب .**

وبالطبع فان ذلك الموقف الذي بدت صعوبته مع تطورات الأزمة كان مرتبطا مباشرة بأهداف السياسة الخارجية الأردنية حتى وان بدا بأن هناك تضاربا استراتيجيا في هذا الموقف ، فهو ان لم يكن مبررا فانه ليس في الواقع متناقضا . فالتركيز من قبل الملك على تحقيق وكسب جبهة داخلية موحدة الى جانبه عامل أساسي في تعزيز النظام والاستقرار الداخلي . . وكان هذا الموقف الأردني النابع من حرص الملك على تفهم مشاعر الشعب يعجز عن اتخاذه أي زعيم عربي معتدل وتربطه علاقات جيده مع الولايات المتحدة والغرب ، بل أن الكثيرين ممن لا يدركون المؤثرات الأساسية على ركني هدف السياسة الخارجية الأردنية المار ذكرهما ، وممن لا يعلمون هامش الاستقلالية الكبير الذي كان يتمتع به الملك حسين في اتخاذ القرار ، وطبيعة علاقته المختلفة مع الغرب كانوا يعتقدون أن ذلك الموقف من الملك سيطيح به وبنظامه في الأردن . وقد واجهني ابان الأزمة بهذه التهديدات بعض أعضاء البعثة الكويتية الدائمة في نيويورك وبأن علي أن أنتظر أسابيع قليلة لأشهد الاطاحة بالملك حسين من قبل الولايات المتحدة . وأذكر حينها أني قلت له بأن أمريكا تعلم تماما طبيعة علاقتها المختلفة مع الملك ، وبأن في الأردن شعبا يقف لجانب الملك ومرتبطا عاطفيا ونفسيا به ويحبه حبا حقيقيا كما يحب الأبناء أباءهم بصرف النظر عن أخطاء لهم أو أخرى له ، بل أن في الأردن شعبا يحب مليكه كما لا يحب شعب أخر حاكمه وأن على من يريد الاطاحة بالملك أن يطيح بالشعب أولا ، والشعب لا يطاح به أبدا . وطمأنته ان الولايات المتحدة تعلم حجم وثمن كل (واحد) وتحترم لذلك قرار الملك ووجهة نظره وأنه سيبقى صديقا للولايات المتحدة والغرب فحسب .

القومية والليبرالية في السياسة الخارجية الأردنية

وقد يطرح السؤال هنا عن موقع التوجه والطموحات القومية في السياسة الخارجية الأردنية ، استنادا لقيام النظام الأردني والدولة الأردنية بداية على أساس تحقيق اهداف وطموحات قومية لا سيما أنها كانت مواضيع ساخنة في بداية تشكيل الدول العربية بل من عناصر الشرعية التي كانت تتوكأ عليها الأنظمة العربية أمام شعوبها ، وكما يتعزز هذا السؤال في ضوء بعض المواقف والسياسات الأردنية ، وفي اطار تطور وضع الأردن الى الأفضل

ان الواقع العملي كان يشير الى أن السياسة الخارجية الأردنية ومنذ بدايات الدولة كانت تحرص على أن تكون مستندة الى مرتكز قومي وليبرلي على السواء . حيث أن نشأة الأردن كانت من وجهة نظر النظام قومية ومستمدة لشرعيتها من أول ثورة قومية عربية في تاريخ العرب الحديث ، الا أن نظامه في غمرة وأولوية تأمين الأساسيات المذكورة كأهداف أساسية في سياسة الدولة الخارجية ، قد واجه كغيره من الدول ظروفا دولية غير مواتية الى الحد الذي جعله يعجز أمام المكونات والخصائص لهذه الدولة وأمام الفكر الغربي ومخططاته والتشرذم العربي عن أن يتخذ دوما من الفكر القومي مرتكزا مرئيا ثابتا في سياسته الخارجية من حيث بعض المواقف ، والتي تبقى في اطار التكتيكات وليس الاستراتيجيات . تماما كما عجزت غيره من الأنظمة العربية على أرض الواقع وليس من خلال الضجيج الاعلامي . الا أن النظام قد استطاع أن يقدم للاعتبارات القومية الكثير في مجال المحافظة على عروبة الأردن وسلامته الاقليمية ابتداء من اخراجه الأردن من وعد بلفور وتعريبه للجيش ومن خلال نجاحه وبقائه متمسكا في خدمة الثوابت والطموحات القومية والعمل باتجاهها كلما كان ذلك مقدورا عليه أو سمحت له الظرف بذلك .

وبهذا كان الأردن يقتنص الظروف الدولية المواتية للوقوف بشكل حازم الى جانب القضايا القومية ، تماما كما كانت تلك الظروف بدورها تقتنصه أحيانا ليبدو متناقضا مع المصالح القومية . ومن هنا فلم تكن مواقف الأردن القومية البارزة تعتبر غالبا من وجهة نظر الساسة على الصعيدين العربي والغربي على أنها مواقف استراتيجية ، أو أن الصالح القومي وراؤها . بل كانت تفسر على أنها كانت تؤخذ اما على أنها دور جاء ليتناغم مع أهداف غربية ، أو على أنها جاءت لخدمة أهداف

سياسة ضيقة ووطنية في اطار السياسة الخارجية الأردنية ولتتناغم معها بمعزل عن البعد القومي .

ومع أن هذا لا يمنع ولا ينفي أبدا أن يقوم النظام الأردني وخاصة في بدايات نشأة الدولة وضعفها من اتخاذ مواقف دولية معينة جدلية يراها ضرورية حين يرى أن الغرضين المشار اليهما في سياسته الخارجية مستهدفين من قبل جهة مقتدرة على اصابة الهدف ، الا أن حالة التشرذم العربي وصراعات الأنظمة والأحزاب وتهافتها على استقطاب الشارع العربي لم تكن تسمح لأن يصار الى تقييم تلك المواقف الأردنية تقييما علميا ومتجردا . ومن جملة المواقف القومية التي اتخذها النظام الأردني وعانى منها الكثير ، هو دخول الأردن حرب حزيران /١٩٦٧ الى جانب مصر وسوريا ضد اسرائيل ، وأيضا وقوفه المعلن وغير المرحب به عربيا ودوليا الى جانب العراق في حربه ضد ايران ، ان ذلك الموقف الأ خير مثلا قد برر أردنيا على أنه موقف جاء من منطلقات قومية فحسب ، في حين وصف من أخرين كثر على أنه موقف لا يتوافق مع المصلحة القومية ومصلحة السلام والأمن في المنطقة وأنه جاء بتشجيع غربي أو لخدمة الغرب . الا أنه ولدى مناقشة الأمر بعلمية وعلى أساس من الشواهد والاعتبارات والظروف المحيطة باتخاذ الموقف ومن النتائج التي ترتبت عليه بعد انتهاء الحرب يتبين أنها كلها شواهد تدل على أنه قرار اردني مستقل بالدرجة الأولى دون تأثير خارجي وحتى لو كان خاطئا ، وأنه لا مصلحة تستحق أو حاجة للغرب في ذلك الموقف مع أنه موقف ليس متناقضا مع مصالحها . وكما تدل على أن النظام الأردني قد اتخذ هذا الموقف مستندا فيه الى المبرر القومي وهادفا منه بنفس الوقت الى خدمة حاجات الأردن المادية الخانقة والمستعصية والتي كانت في حينه تهدد أمنه واستمراريته قبل رفاهه وتقدمه .

ومن هنا أيضاً فان سياسة الأردن وان بدت على ألأرض ليبرالية الا أنها في واقعها ومضمونها ليست من هذا الشكل وخاصة في بداياتها . حتى وان كان الحال كذلك فان صداقة الأردن للغرب ليس من واقع كونه بلدا ليبراليا بل كانت وما زالت صداقة من قبيل وواقع المصالح المتبادلة على صعيد خدمة أهداف السياسة الخارجية الأردنية .

لماذا الهلامية في السياسة الخارجية الأردنية

ان الحقائق المادية والمؤثرات والمكونات غير المواتية من تلك التي كانت موجودة في الأردن أو رافقت تأسيس الدولة لم تكن لتساعد على بناء سياسة خارجية على درجة معقولة من الاستقلالية والوضوح والثبات أو الاستقرار ، بمعنى أن السبب في هلامية السياسة الخارجية في بعض جوانبه ينبع بصورة آلية من نفس اسباب كونها سياسة غير مستقرة . **الا أن هناك دواعي أخرى واعية كان من شأنها أن تبرز الحاجة الى تلك الهلامية والضبابية** يمكن وضعها في حزمتين من الأسباب . **الأولى** // لتفسح المجال أمام هامش أوسع من المناورة للصمود في وجه التحديات والصعوبات الدولية المتغيرة والمتطورة من غير المقدور على مواجهتها في اطار امكانيات الأردن وحساباته ، والتي تتطلب مواقف أو سياسات قد لا يكون مرغوب فيها على الصعيد الداخلي .

اما الحزمة الثانية// من الأسباب الكامنة وراء ذلك الغموض وتلك الهلامية الواعية في السياسة الخارجية الأردنية فتتعلق بالحرص على تأمين النجاح في تحقيق الأهداف الرئيسية لتلك السياسة أو المحافظة عليها وذلك من خلال ما توفره تلك الهلامية وذاك الغموض من خدمة أو ضرورات مطلوبة بل وأساسية لانجاح سياستين مترابطين ببعضهما تقتضيهما أيضا شروط النجاح في تحقيق الهدفين الرئيسين للسياسة الخارجية الأردنية وهما // **ألأول هو لخدمة ضرورات سياسة التحالفات** بحرية ونجاح كنهج أساسي قامت عليه السياسة الخارجية الأردنية مع بدايات انشاء الدولة واستقلالها واستمرت في وتيرات مختلفة ، وذلك لكون هذه التحالفات سريعة التغيير والتقلب وتتبع تغير مكونات أولويات معادلة التحالف نفسها بمضمونها وشكلها وهوية أطرافها والتي يحددها جلالة الملك نفسه . اذ أن أسس وشروط كل تحالف وفي كل حالة ومرحلة يكون لها طابع مميز ومختلف بما يقتضيه ذلك من اتباع سياسة مختلفة وممارسات وتحركات وربما لقاءات مختلفة ، حيث أن هدف التحالف وما يقدمه من خدمة حيوية لخدمة أهداف السياسة الخارجية هو الأساس ويطغى على غيره من الاعتبارات . وهنا أعتقد من واقع خدمتي وتجربتي **أن من ظن يوما أن الملك حسين كان يطلع أحدا من رجالات الحكومة أو الديوان الملكي** على كل لقاءاته أواجتماعاته داخل أو خارج الأردن على اطلاقها ، أو على كل تفاصيل تعامله وربما نظرته لكثير من الأمور على اطلاقها هو مخطئ . وهذا بالتأكيد أمر كان

دوما مرتبطا بأسباب لا علاقة لها بعامل الثقة بقدر ما كان له علاقة بالرغبة في تحقيق سلاسة ونجاح المسعى لحيويته البالغة كما يراها الملك . اذ لم يكن هناك في حياة الملك حسين أي مراكز قوة أو تأثير داخلية بعد انسحاب كلوب من حياة الأردن . وكما لم يتبلور في الأردن لغاية هذا التاريخ كغيره من الدول العربية اي جهة رسمية أو شبه رسمية أو شعبية امتلكت أو تمتلك القدرة على التأثير الفعلي في رسم السياسة الخارجية أو كيفية ممارستها . **أما الثاني في اطار الحزمة الثانية/ على صعيد ضرورة الهلامية** / فهو لخدمة أغراض داخلية مرتبطة بسابقتها وتتمثل بالتفاعلات الداخلية التي كانت تجري باستمرار نظرا للتركيبة الاجتماعية والسياسية في الأردن ووقوعه في قلب الأحداث وفي الصميم من القضية الفلسطينية ورفض الشعب في بدايات الدولة لدفع ثمن ما لتحالف ما أو تفهمه مع وجود تدخلات عربية مؤثرة في الحياة السياسية الداخلية ، أو رفضه لموقف أو سياسة ما اقتضتها ضرورات تحقيق هدفي السياساسة الخارجية الرئيسين . ولذلك كان هناك دائما في عهد المغفور له الملك حسين هامشا واسعا للمناورة والتغيير محاطا بالمعلن من السياسة الخارجية بما يتطلبه ذلك من غموض . كما كانت لنفس السبب تبرز الحاجة لسياسات أو تحالفات وربما تفاهمات واجراءات وممارسات معلنا عنها ، وأخرى غير معلن عنها لأي كان في الدولة . وهذا ليس بدافع عدم الثقة كما ذكرت بقدر ما هو **نابع من رؤية مستقبلية خاصة بالملك يؤمن بصحتها وفائدتها** من تلك العصي على الأخرين استيعاب صحتها وفائدتها . وبالتالي بهدف الحرص على سلاسة تحقيق مستلزماتها ونجاحها .

عملية اتخاذ القرار في الأردن

ان عملية اتخاذ القرار بشكل عام كجزء من صلب السياسة الخارجية ،هي عملية في الواقع تتبع في طريقتها وشكلها طبيعة الأنظمة نفسها من ديمقراطية وغير ديمقراطية ومن تامة السيادة وناقصة السيادة . كما تتبع اختلاف النظم السياسية في الدول سواء كانت برلمانية أو برلمانية ملكية أو برلمانية جمهورية ، أو رئاسية أو حكومة الجمعية مثلا .

وبالنسبة للأردن محل البحث هنا فان المتتبع لكيفية وعملية اتخاذ القرار بشكل عام يدرك بوضوح أنها أولا لا تتم في الأردن بطريقة ممأسسة تستند الى اليات معينة ،ولا الى مبادئ ومرتكزات ثابتة لسياسة خارجية . كما أنها لا تتم أو تقوم على دراسات وأبحاث مختلفة تجريها مؤسسات ذات اختصاص بسيناريوهات متكاملة ذات نتائج وتوصيات مستندة للاطار الاستراتيجي العام للسياسة الخارجية للبلد ولا متوافقة بالضرورة مع روح دستورة والمصالح العليا له ، ولا تقوم أيضا على الاسترشاد بها . كما أنها ليست في الأردن مسؤولية جماعية لأنها أصلا ليست من شؤون الحكومات التي يقتصر دورها على تنفيذها . ومع أن الأردن كغيره من الدول العربية يفتقد الى مثل تلك المؤسسات والمعاهد المنظمة والممأسسة ، لكن ذلك لا ينفي مقدرته على التشجيع أو الاسهام في انشاء مثل تلك الأليات بصور مبسطة في الأردن للاستفادة منها في التعامل مع بعض الحالات .

كما أن عملية اتخاذ القرار في الأردن لا تخضع لمبدأ المشاركة الشعبية وتلمس الرأي العام المتبلور بطريقة ما لتصبح مسؤولية جماعية ومحل قبول ودعم شعبيين . كما لا يوجد في الأردن كغيره من العديد من الدول حكومات منبثقة عن انتخابات شعبية ، أو معينة على أسس حزبية أو فكرية أو سياسية ليصار الى اتخاذ القرار من خلال وفي ضوء البرنامج السياسي للحزب الحاكم أو الذي يتولى السلطة التنفيذية . وكما ذكرت سابقا فان الملك عندما يصيغ السياسة الخارجية أو يعدل فيها انما يفعل ذلك بصفته رأسا للنظام وليس رئيسا للسلطة التنفيذية . تلك السلطة التي يختار الملك وزيرها الأول وباقي الوزراء فيها ويغيرهم حين يرى في ذلك ضرورة دون أن تلحظ أن تلك الحكومة قد وضعت في كنه ولب السياسة الخارجية كما مر معنا من شواهد . . وبالمحصلة أقول كما أن السياسة الخارجية الأردنية كغيرها في الدول

العربية ليست مسؤولية جماعية فان عملية اتخاذ القرارات فيها هي أيضا ليست مسؤولية جماعية .

أن عملية اتخاذ القرار في مختلف الدول العربية بما فيه الأردن تتم بطريقة مختلفة عن تلك الطرق في الدول الغربية أو الديمقراطية اذ أن تلك الطرق الممأسسة أو التي تستند الى الرأي العام تتناقض مع طبيعة الأنظمة السياسية ومع طبيعة عملها والسلوكيات الفردية السائدة في النظام العربي الرسمي وغياب التعددية السياسية واختفاء أو انعدام تأثير الرأي الأخر . وأن اعتماد الطرق الغربية المشار اليها في اتخاذ القرار تستلزم جبهة داخلية متماسكة وارادة سياسية حرة وهامشا كبيرا من الاستقلالية في اتخاذ وتبني المواقف . وعلاوة على أن الأخذ بنتائج وتوصيات مؤسسات فكرية ووطنية ومشاركتها أو الاستئناس برأيها في مجالات اتخاذ القرارات أو بعض القرارات هو أمر لا يتفق مع الامكانيات المتوفرة للأنظمة العربية ، فانه أيضا يتعارض على الأغلب مع توجهاتها السياسية وارتباطاتها الخارجية من ذات الطابع الخارج عن الاطار المعلن في السياسة الخارجية .

الا أن عملية اتخاذ القرار في الأردن اتخذت نمطا خاصا عن غيرها في الدول العربية في عهد المغفور له الملك حسين واستمرت بشكل معدل من بعده لتنسجم في كلا الحالتين مع أهداف السياسة الخارجية الأردنية المشار اليها ومع المبادئ أو الأسس التي استلزمت اعتمادها تلك الأهداف ولتعالج التضارب الذي يقع بينها . وهذا النمط قام على **التفريق بين ثلاثة أنواع من القرارات التي تتخذ في الأردن** ، لكل منها آلية مختلفة أو اسلوبا معينا في اتخاذه .

أما النوع الأول من القرارات فهي تلك التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشر بالسياسة الخارجية الأردنية من حيث التأثير على أهدافها أو وسائل تحقيقها دون أن يترتب على اتخاذ مثل تلك القرارات أثار سلبية محتملة مباشرة ومحسوسة على معيشة ورفاه المواطن أو أولوياته المتصلة بثقافته وقيمه الموروثة التي لا تتعارض مع القانون . وهذا النوع من القرارات هو شأن خاص بجلالة الملك . ويصله أمر موضوعات تلك القرارات ومتعلقاتها وحيثيات اتخاذها ومبرراته من قنوات خارجية مباشرة أو داخلية أو من كليهما ، وهو بالتالي أي جلالة الملك يتدبر الأمر ويتخذ القرار بمفرده ويبلغه للجهات المعنية في السلطة التنفيذية لتقوم باتخاذه من الناحية الاجرائية والنظرية ولوضعه موضع التنفيذ . واذا احتاج الأمر نوعا من التبرير لبعض مثل هذه

القرارات أو تبيان الغاية منها فالسلطة التنفيذية تتولى الأمر .

أما النوع الثاني من القرارات فهو أيضا من تلك القرارات التي لها علاقة بمتعلقات أهداف السياسة الخارجية ومفرداتها ولكن يترتب عليها أو على تنفيذها أثار داخلية غير مواتية أو من تلك المتوقع لها بأن لا تلق تفهما بالشارع أو من شأنها التناقض مع الدستور أو القيم المتبعة ، أو من شأنها اثارة ردة فعل تسيء الى الاستقرار الداخلي . وهنا ولدى مواجهة أو وجود ضرورة لاتخاذ هكذا قرارات فان جلالة الملك قد اعتاد قبل أن يتخذ القرار ويأمر الحكومة باستكمال اجراءاته أو تنفيذه ، اعتاد على اشراك نخبة يختارها من المقربين القادرين على المساهمة الواعية من داخل الاطار الرسمي للدولة للتداول في أمر اتخاذ القرار بالموضوع المطروح بصورة أو صيغة تبقي على الجوهر المطلوب في القرار بأقل الانعكاسات السلبية ، حتى لو تطلب الأمر اجراء تعديلات متعمقة . وبحيث تقوم هذه النخبة التي تقع الحكومة في وسطها بتداول الأمر أحيانا وفي بعض الحالات الخاصة مع الفعاليات السياسية أو ذات العلاقة على صورة حوارات أو نقاشات بغية تلمس الطرق لاتخاذ القرار بسلاسة وبما يبقي على الجوهر ويغطي ما أمكن من محاذير واهتمامات أخرى ، ومن ثم التوجه بالخلاصة الى جلالة الملك والتداول معه بشأن الالية لتنفيذ ذلك وما يلزم من قرارات اجرائية تغطي تلك المحاذير أو تجعل من اتخاذ القرار أمرا مأمونا ، وبما يشمل أحيانا من بدائل محتملة للصياغة تتطابق مع المحصلة النهائية ، أو تعديلات من حذف أو اضافة أو تعديلات بتوقيت اتخاذ القرار أو تأجيله لوقت أكثر مناسبة وكل ما من شأنه اخراج القرار بشكل أكثر رتابة وقبولا شعبياً وبما يغطي ما أمكن من محاذير سواء كانت متعلقة بمزاج المواطنين ومصالحهم أو متعلقة بتعارض مع الدستور . ويبقى هذا التشاور والنقاش بمثابة توصيات أو أراء تطرح ولجلالة الملك أخذ ما يريد منها . ومن هذه النخبة المشار اليها عادة ما **يكون رئيس الوزراء ورئيس الديوان الملكي ورئيس مجلس الأعيان ووزير البلاط ورئيس هيئة الأركان العامة ومدير المخابرات العامة** .

أما في حالة الأزمات المفاجئة التي تتطلب اتخاذ مثل هذا النوع من القرارات والتي لا يكون فيها متسعا من الوقت فان جلالة الملك يبادر الى صنع القرار منفردا ثم يأمر الحكومة أو الجهة المعنية باتخاذه أو تنفيذه تحاشيا لحدوث أزمة ما ووصولها الى مرحلة متقدمة من شأنها أن تؤدي الى وضع أو حالة تهدد المصالح الحيويةللنظام أو

الدولة بشكل عام .

أما النوع الثالث من القرارات فهي تلك التي تندرج مواضيعها اما في عداد شؤون اقليمية أو دولية من سياسية أو اقتصادية أو غيرها من قضايا التعامل أو التعاون الدولي المشترك الثنائي أو المتعدد الأطراف دون أن يكون لها تأثير حساس معين على السياسة الخارجية وأهدافها ومتعلقاتها الأساسية . واما أن تكون تلك القرارات من تلك التي تندرج مواضيعها في عداد ما يخص الشؤون الداخلية الصرفة من غير المرتبطة أو المؤثرة في السياسة الخارجية أو متعلقاتها أيضا . أما كيف يصار الى تحديد ذلك النوع من القرارات وتقرير مدى تأثيرها أو عدم مساسها بأهداف السياسة الخارجية فهذ أمر مرتبط بخلفية اتخاذ القرار نفسه . **اذ أن عملية اتخاذ القرار بحد ذاتها هي عمل سياسي بصرف النظر عما اذا كان مضمون ذلك القرار أو موضوعه سياسيا أو اقتصاديا أو ثقافيا أو غيره** . لكن هدف ذلك القرار وبواعثه هي التي تحدد عما اذا كان ذلك القرار هو قرار يمس عملا دوليا معزولا عن المؤثرات في السياسة الخارجية ، أو قرارا يمس الشأن الداخلي على سبيل الحصر . وهذا النوع من القرارات التي تمس الشأن الداخلي فقط دون أن تمس السياسة الخارجية أو عملا سياسيا هو ليس مدار بحث هنا . علما بأن مجلس الوزراء ممثلا برئيس الوزراء فقط هو الذي يضطلع باتخاذ مثل هذه القرارات التي تؤخذ عادة بارتجالية ودون أسس علمية بل تحت تأثيرات شخصية وذلك في غياب المؤسسية عن جهاز الدولة وغياب الرقابة عن القرارات الادارية لمجلس الوزراء بشكل عام والتي يقررها الرئيس وتؤخذ وتوقع عادة عن طريق التمرير السريع من وزير لأخر دون أي نقاش أو اعتراض منهم بل ومن المؤكد دون قراءة بعضها من قبل أكثرهم . **وهذا الأسلوب الأخير مسألة تدخل في باب الفساد المبحوث فيه بهذا الكتاب .**

وبناء عليه **فان المقصود هنا في هذا النوع الثالث هي القرارات المتعلقة ببعض القضايا الدولية ذات الطابع الثنائي** من تلك المعزولة عن أهداف السياسة الخارجية الأردنية ولكنها تخضع أحيانا لحملات اعلامية وتسويقية وبحث عن مؤيدين على الساحة الدولية من قبل الدولة أو الدول المعنية أو صاحبة العلاقة . وعادة ما يكون الاتصال بشأنها على مستوى عال في الدول وقد يصل أحيانا الى مستوى رؤساء الدول مباشرة ، وحتى لو كان ذلك الاتصال مع الحكومة فانها عادة ما تستمزج رأي الملك أيضا وفي المحصلة يكون اتخاذ القرار هنا أو التوجيه بشأنه من قبل الملك . **وعلى**

سبيل المثال في هذا للتوضيح فقط يمكن استحضار مسألة الخلاف بين بريطانيا والارجنتين حول جزر الفوكلاند كمثال من بين أمثلة كثيرة . وذلك عندما طرح مشروع قرار للتصويت عليه حول هذه المسألة في الجمعية العامة للأمم المتحدة . وحيث أن مثل هذا القرار في النهاية غير ملزم لطرفي النزاع بصفته يصدر عن الجمعية العامة ولا يترتب عليه أية استحقاقات أو نتائج تؤثر على صلب حقوق الدولتين فيفترض في هذه الحالة أن تقوم البعثة الدائمة في الأمم المتحدة باتخاذ القرار حول كيفية التصويت كممثلة للحكومة وذلك في ضوء المبادئ المعمول بها في الميثاق ومواقف المجموعات الدولية الأخرى وبالتعاون مع وزارة الخارجية من أجل وضعها بالصورة أو استمزاجها في ضوء المعطيات والتنسيب المقدم من البعثة نفسها . الا أنه في حالة أن قامت الحكومة البريطانية أو رئيسها على سبيل المثال بحملة دبلوماسية لتعزيز الموقف البريطاني وتم الاتصال في هذا مع جهات عليا أو مع بعض رؤساء الدول ، فإننا نجد عندها الصورة وهو ربما ما حدث قد تغيرت باتجاه رغبة أو أوامر الملك للحكومة بشأن قرار التصويت .

وأخيرا فانه لا بد من الاشارة الى أن القرارات التي تستلزم موافقة مجلس الأمة بشقيه الأعيان والنواب ، فانها عادة ما تمر باقناع المجلس والتأثير بمواقف النواب بشتى الأساليب .كما أنه لم يصدف أو نادرا ما ينجح المجلس في عدم التصديق على اتفاقية أو قرار ما تنوي الحكومة اتخاذه بموافقة ملكية ، وخاصة اذا ما كان سياسيا وهاما . ولا ننسى أن القيود التي فرضها الدستور على مجلس النواب ومنها امكانية حله قد تكون أكثر من المزايا التي وفرها له الدستور من تلك التي تمكنه من فرض ارادته في كثير من الحالات .

تطور السياسة الخارجية الأردنية
في اطار التحول العربي والدولي

تغيير المرتكزات التقليدية باتجاه سياسة خارجية واقعية

ان تفرد الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة وتفعيلها لقانون القوة الغاشمة قد حفزها على تغيير سياستها الخارجية التقليدية باتجاه تبني سياسة خارجية واقعية مبنية على قدرتها في تحقيق طموحاتها ومصالحها وحتى أطماعها بمعزل عن المحاذير والضوابط القانونية أو الأخلاقية وبمعزل عن مصالح الأخرين أو اصطدامها معها وذلك بما ملكته من مختلف أسباب القوة . كما ترتب على ذلك فتور وارتباك للأحزاب وللحركات السياسية الداخلية في الدول وخاصة النامية ،وكذلك في نشاط وتوجهات المنظمات الدولية السياسية والمهنية وحركات العالم الثالث التقليدية . كما أن زخم الفكر القومي والحس به في المنطقة العربية قد تراجع الى جانب تراجع وتحجيم مفهوم الوحدة العربية . كما ترتب على ذلك تسهيل مهمة الولايات المتحدة في تغيير معادلة تعاملها مع الأنظمة العربية واتباعها لسياسة الضغط عليها جميعها واطلاق التهديدات باستهداف كل الأنظمة العربية وابتزازها في وجودها مستفيدة بل ومستغلة عزلتها عن شعوبها ، ذلك بعد أن كانت قد دعمتها وشجعتها على الوصول الى هذا الوضع ، أقول ابتزازها ما لم تباشر لنزع جلودها وللتغيير أكثر بما يلائم الوضع الجديد للولايات المتحدة ومتطلباته ، والتحول باتجاه بيت الطاعة الزوجية الأمريكي كخيار وحيد وضع أمامها . ان تجاوب الأنظمة العربية للرغبات الأمريكية والخيار الأمريكي قد جعل من مسألة تقرير السياسات الخارجية في الدول العربية شأنا غير داخلي الى حد بعيد وأنهى جدوى اسلوب التحالفات التقليدي وتوازناتها كما أنهى وبدل الى حد بعيد قواعد ومتطلبات الصداقة والتحالفات التي كانت تحكم العلاقة بين الولايات المتحدة وأصدقائها التقليديين من الدول والأنظمة العربية . ولم تعد تلك القواعد والمتطلبات تكفي لاستمرار تلك العلاقات والتحالفات ، بل تطورت لما ينهي جدوى القواعد والمبادئ والركائز التقليدية للسياسات الخارجية التقليدية للدول العربية ودول العالم الثالث بمعظمها وأنهى معها الكثير من الأهداف والطموحات التقليدية ، كما أنهى اسلوب اللعب والتلاعب في المواقف السياسية وتأثيراتها وجعل من مختلف دول المنطقة

العربية ومنها الأردن كغيرها من الكثير من الدول على شاكلها التحالفي دولا مكشوفة ودون غطاء . بل جعل منها مشاريع أهداف على مدار الساعة اذا ما فكرت بتحدي المطلوب منها ، وهو تغيير قواعد نهجها السياسية من داخلية وخارجية واعادة ترتيب أولوياتها بما ينسجم مع الواقع الدولي الجديد ويلبي المطالب الأمريكية . فالتغيير في السياسات الخارجية أصبح مطلوبا من الجميع وابتداء بالدول الصديقة للولايات المتحدة .

أما التغيير المطلوب فهو باتجاه تبني هذه الدول لسياسات خارجية واقعية تنطلق من عبثية استمرارها في تبني أهدافها وطموحاتها التقليدية وعبثية استمرار تمسكها العملي والنظري بالقيم والمبادئ والمرتكزات التقليدية من أخلاقية وقانونية وسياسية ، والاعتراف بالعجز المطلق عن تبني أي خيار أخر غير خيار الاستسلام لمتطلبات السياسة الخارجية الأمريكية . لتستحيل سياساتها الخارجية الى سياسة مواقف مطلوبة ومفروضة طبقا وتجاوبا مع قواعد ومتطلبات **السياسة الواقعية التي نحت اليها السياسة الخارجية الأمريكية** . تلك السياسة التي يفترضها ويفرضها فقدان التوازن الدولي وسياسة القوة الغاشمة الأمريكية بعيدا عن القانون الدولي والمبادئ والقيم الاخلاقية . وهو الأمر الذي تم في جميع الدول العربية التي سارعت الى اختطاط سياسات داخلية وخارجية تنسجم مع مصالح وأهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة المستندة الى قانون القوة الغاشمة ، حتى أصبح التمرد هنا وهناك من قبل بعض الدول في المنطقة جزأ من اجراءات الاستسلام والتحول المنظم .

وجرى هذا التحول بوتيرة كبيرة في التسعينات من خلال ظاهرتين أوجدتهما تلك الظروف وهما ظاهرتي //**القطرنة بمعنى فك الارتباط القومي بين الدول العربية ، وظاهرة الارهاب . أو الحرب على الارهاب**// اللتين سيأتي الحديث عنهما في السياق . واستفادت اسرائيل من هذا الكثير . **وبالنسبة للأردن فلم تكن هذه الوتيرة في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الفائت** موازية في تجاوبها لمثيلاتها في الدول العربية ذات الصداقة التقليدية للولايات المتحدة لأسباب تخص الطبيعة الفريدة للملك حسين وقدراته وفروقاته الفردية المميزة عن غيره الى حد بعيد ، ولطبيعة علاقته الفريدة والمميزة مع الجيش والشعب الاردني **مما جعل الضغوطات عليه أقل تأثيرا مما هي عليه لدى الأخرين** .

التحول السياسي ووسيلتي القطرنة والحرب على الارهاب

ان ظاهرتي القطرنة والحرب على الارهاب قد برزتا في قلب السياسات الخارجية للدول العربية كمظهرين لتلك السياسات ، ووسيلتين أو مبررين لهجر المرتكزات المعلنة والأهداف التقليدية في السياسات الخارجية العربية لحساب التحول باتجاه اعتماد مرتكزات السياسة الواقعية التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية عندما استفردت بمركز القوة العظمى ،بتفهم دولي عام

أما ظاهرة القطرنة // فقد عمدت الأنظمة العربية كلها تقريبا الى تكريس مفهوم القطرنة في واقع ونفوس مواطنيها وعزلها عن بعضها وعن مكونات الروابط التقليدية والقائمة بينها . لما يشكله ذلك من أرضية أساسية للأنظمة من أجل اعتماد سياسات خارجية واقعية خارج المعادلات والموازين والمبادئ والطموحات السابقة أو التقليدية من أجل التجاوب مع متطلبات السياسة الخارجية الواقعية للولايات المتحدة . وتقنين ذلك المفهوم بوسائل شتى من خلال عناوين اصبحت كالظاهرة في أقطار الوطن العربي وهي ظاهرة البلد أولا كما سيمر معنا ، وقد قصد من تكريس هذه الظاهرة ترويض الشعوب العربية لقبول استراتيجيات جديدة تتبنى تلك السياسات الخارجية الواقعية الجديدة والمختلفة عن سابقاتها من حيث ركائزها وأهدافها ووسائل تحقيقها والمبادئ التي تقوم عليها أو تسترشد بها . وبحيث تصبح سياسات أكثر وضوحا وجرأة في في الافصاح والتعبير عن تراجع المفاهيم القومية ومشروعها وأدواته والرسالة التي كلنت تسعى اليها . والتي كانت تتمثل في مبادئ وشعارات مختلف الأنظمة العربية والأحزاب والتنظيمات العربية المؤيدة والمعارضة في الدول العربية ، وفي مبادئ الثورة العربية الكبرى بالنسبة للأردن كمرجعية هامة من مرجعيات سياسته الخارجية والذي بنى النظام السياسي الأردني شرعيته القومية والدينية عليها . وبالطبع فان ذلك يأتي لصالح التكيف مع قانون القوة الغاشمة الأمريكية وأولويات متطلباتها والتجاوب معها .

وبناءً عليه فليس بالضرورة أن تكون هذه القطرنة قطرنة راشدة أو تهدف الى احلال المصلحة الوطنية محل المصلحة القومية أو احلال الأمن الوطني محل الأمن القومي بقدر ما تهدف الى ازالة كل العوائق والمشاغل أمام تبني سياسة جديدة تتفق مع شروط التجاوب مع وسائل تنفيذ الساسة الواقعية الأمريكية أو مشروعها . أما

الأثمان التي تقبضها هذه الأنظمة أو المردودات التي تعود عليها فتتراوح من دولة لأخرى . كما تختلف وتتراوح السياسات المطلوبة منها من دولة لأخرى ، لكن العامل المشترك في طبيعة الثمن هو ولا شك عدم استهداف هذه الأنظمة ، وليس بالضرورة أن يكون الاستهداف بوجودها أو أمنها فقط .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى وبنفس الوقت فقد ترافقت **ظاهرة القطرنة مع جنوح الانظمة العربية الى التلاقي وسياسة المجاملات المتبادلة** وانفتاحها على بعضها واختفاء سياسة المزايدات وعدم استهداف نظام من قبل نظام أخر . فالسياسة الخارجية الواقعية التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية **تقضي بأن تكون هي الدولة الوحيدة التي يحق لها استهداف الدول الأخرى** . فهموم الأنظمة والحكومات العربية اصبحت مشتركة الى حد بعيد على الصعيدين الخارجي والداخلي وذلك بما تواجهه من تدخلات وضغوطات خارجية الى حد الابتزاز ، ومن احراجات وضغوطات ومتاعب داخلية . وذلك مقابل قلة الحيلة لديها كأنظمة غير منتخبة وغير شعبية . ولم يعد شيئا يباعدها عن بعضها أويثير الخلاف بينها سوى ما تقتضيه استحقاقات علاقاتها منفردة مع الولايات المتحدة وهذا التلاقي بين الزعماء العرب جاء بعد أن عجزت هموم شعوبهم عن حفزهم للتلاقي لسنين طويلة .

على أن تكريس القطرنة هنا بقدر ما هو مطلب داخلي يسهل للأنظمة عملية التحول السياسي فإنه أيضا مطلب خارجي يوجه في المحصلة للضغط على الأنظمة وعكس السلبيات عليها . ذلك أن الاندفاع الأجنبي لاشاعة سياسة القطرنة في الدول العربية هو ليس من أجل القطرنة بحد ذاتها ولا بهدفها بل لأهداف أخرى تترتب عليها أو تستتبعها ولها نتائج خطيرة على الدول العربية مجتمعة ومنفردة من شأنها أن تصيب وطنها ومواطنيها وحكامها واستقلالية سياساتها وسيادية قراراتها وتخويف الأنظمة وابتزازها وصولا لاخضاعها واستعمارها بكل ما يترتب على ذلك من نتائج الاخضاع والاستعمار المعروفة على كل الصعد الحياتية . وكل ذلك في اطار خدمة التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل وأهدافه .

أما كيف يكون ذلك فأقول ان تكريس قطرنة الدول العربية وتقنينه ان كان يعتبر نهاية المطاف في معتقد الأنظمة العربية ، فانه ليس كذلك في معتقد ومخططات الجهة المستعمرة التي تدفع بهذا الاتجاه ، فهذا لا يكفيها وهو ليس هدفا نهائيا لها . فالدول الأوروبية والأسيوية بل وكل أومعظم دول العالم تعيش أصلاً حالة

القطرنة ، بصرف النظر عن أنها ولدت هكذا بطبيعتها وأنها هي الحالة الطبيعية لها باعتبارها دولا تمثل شعوبا متمايزة وقائمة بذاتها ولا تمثل أمة واحدة كما هو عليه الحال في الدول العربية ، أقول أن حالة القطرنة بحد ذاتها في تلك الدول غير العربية لا تعتبر ولا تشكل نذير ضعف لها ومستقبل تراجع كما هو عليه الحال في الدول العربية التي تساق سوقا الى القطرنة كمحطة انزلاق نحو الهاوية . اذ أن ما تمثله القطرنة هنا من فك للارتباط مع المبادئ والقيم والمرتكزات والمحفزات ومع التاريخ والجغرافيا ، وتخل الدول العربية عن الالتزامات القومية واستحقاقاتها المترتبة لها أو عليها ، وفقدان لعوامل القوة والتكامل دفعة واحدة ، أقول ما تمثله من فراغ في عقلية ونفسية وواقع الدول العربية وشعوبها سيفرض لديها فرادى كدول وكأنظمة حالة من الشعور الشديد بالوحدة والضعف والارتباك والخوف وفقدان الثقة بالنفس وغياب الاحساس بالاتجاهات وعدم وضوح الرؤيا المستقبلية . ومن ثم حاجة الأنظمة لدعم وتأمين بقائها وحاجة دولها للحماية أمنيا وعسكريا وسياسيا واقتصاديا والتي ستكون رهنا بيد الدولة المستعمرة وهي هنا الولايات المتحدة الأمريكية وما يقترن بتلك الحاجات من تدليل لبيع الذات ورهن للارادة والمقدرات بما فيه التخلي نهائيا عن تقرير السياسة الخارجية وأخذ دور الوكلاء المنفذين لها ولكل ما يتصل بها من قرارات تمس السياسة الداخلية . ولكن الاخراج عندها من قبل الانظمة العربية سينتهي كما بدأ في وضع هذه العملية برمتها في اطار التحالف مع هذه الدولة حفاظا على المصالح الوطنية العليا في حين أنها وفي واقعها ما هي الا نتيجة مقدمات موروثة وأخرى موضوعة ولدت سيلا من مخرجات الابتزاز الأمريكي وسلسلة من التراجعات والتنازلات العربية . أما التحالف فهو من جانب واحد فقط

أما ظاهرة الحرب على الارهاب // فهي مسألة أيضا جاءت وطورت لتستغل أمريكيا وعربيا كوسيلة من وسائل التحول السلس في السياسات الخارجية للدول العربية وكوسيلة أيضا من وسائل تنفيذ السياسة الواقعية الجديدة للولايات المتحدة . وذلك من خلال الدعوة للتحالف ضد الارهاب .

ان اصطلاح الحرب على الارهاب هو اصطلاح غربي يسوقه الاعلام الغربي وتحدد الولايات المتحدة قواعد لعبة هذه الحرب ، ولكن دون أن تعرف أو تحدد معنى الارهاب . لكننا ندرك ماذا تقصد به وما هو مفهومها له من خلال الممارسات والأقوال .

وقبل أن ادرج هذا المعنى الغربي لظاهرة الارهاب التي تحشد من أجلها الولايات

المتحدة التحالف للحرب في اطارها كموضوع هو الذي يهمنا هنا بصفته قد تم استخدامه للتحولات السياسية في الدول العربية وكوسيلة لتحقيق السياسة الخارجية الواقعية الأمريكية ، فلا بد من **تحديد عملي للارهاب قد لا يختلف** عليه اثنان وهو تعريف يتفق مع منظور الأوساط السياسية والقانونية في الأمم المتحدة **أيضا ، وابتداء أعرفه في هذا السياق بأنه ممارسة أحد طرفي معادلة ما** الضغط على الطرف االثاني أو العكس باستخدام العنف ضد طرف ثالث أو هدف يخص أحد الطرفين في غالب الأحيان مع كون هذا الطرف الثالث اما بريئا أو محايدا . وذلك بهدف ابتزاز الطرف المعني من طرفي المعادلة أو الحصول منه على تنازلات سياسية أوغيرها وأجباره على الانصياع لرغبات الطرف المقابل بصرف النظر عما اذا كانت رغباته تلك مشروعة أم لا طالما أن العنف أصاب طرفا بريئا . ويكون العنف المستخدم عادة بكل أشكال الاعتداء بلا حدود ولا ضوابط لأنه متنافيا مع القانون والقيم الاخلاقية وأداب وسلوكيات الحروب .)

أما مفهوم ظاهرة الارهاب التي يعنيها الغرب فهي كناية عن السلوك الدموي العنيف والارهابي أحيانا حسب التعريف الصحيح للارهاب من الجانب العربي /الاسلامي غير الرسمي المضاد للسلوك الارهابي الأمريكي/ الاسرائيلي الرسمي حسب التعريف الصحيح للارهاب أيضا على امتداد فلسطين والعالمين العربي والاسلامي لتحقيق مشروعه المتعثر . أما السلوك المضاد هذا فيتمثل إما في المقاومة المنظمة المشروعة رغم انكار مشروعيتها أحيانا ، أو في طبيعة الممارسات العنيفة التي تضطلع بها التنظيمات والمنظمات أو الجماعات المسلحة المشكلة خارج نطاق النظام العربي والاسلامي الرسميين ضد الاحتلال وضد المشروع الأمريكي الاسرائيلي وممارساته . وذلك في اطار ما تراه تلك المنظمات أو الجماعات **من عجز الأنظمة الرسمية عن القيام بهذا الدور . واذا استثنينا المقاومة الفلسطينية فان ممارسات الرد العربي الاسلامي غير الرسمي المشار اليه هذا** ، هي من نفس النوع أو الأسلوب الأمريكي الاسرائيلي الرسمي من حيث شمولية استهداف تلك المنظمات للأبرياء والمحايدين في كثير من الحالات وللتدمير والعنف ، وهو الأسلوب الذي تتبعه اسرائيل والولايات المتحدة كدول وبامكانيات الدول ، ضد المدنيين الأبرياء من العرب والمسلمين بفعل قانون القوة الغاشمة الذي تستهدف منه سيادة انظمتهم واستباحة أوطانهم وثقافة شعوبهم ومكوناتها الأساسية وبالتالي اخضاعهم والإستيلاء السهل على مقدراتهم المادية والمعنوية . وحتى لو ادعت الولايات المتحدة

بأنها تهدف الى القضاء على الايدلوجيات المتطرفه ، ففي ذلك معنى ضمني ومغلف لتحقيق مشروعها . وهنا فكما تتذرع الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل حين ارتكابها الجرائم بالقانون الدولي والشرعية الدولية تارة ، وبالدفاع عن النفس وتحقيق مصالحها العليا ونشر الحرية والديمقراطية تارة أخرى وهذا كله براء منها ، فان الطرف الأخر من المعادلة وبالذات الجزء الذي يستهدف المدنيين والمحايدين غالبا ما يتذرع بالاسلام ، اجتهادا أو خروجا عن الاجماع ، والاسلام براء من القتل العمد لمسالم أو بريئ أو محايد . وما أعمالهم الا من قبيل الرد على الأعمال الارهابية بأعمال ارهابية أخرى ومن نفس الجنس وان اختلفت بالشكل والحجم . وهي ان كانت ممارسات مبررة من الناحية السياسية ومن قبيل الردع بتوازن الرعب في اطار مبدأ المعاملة بالمثل الا أنها غير مبررة لا اسلاميا ولا قانونيا وحبذا لو أفصحوا عن ذلك واستندوا لحقيقة توازن الرعب أو الردع دون أن يتوكؤا على الاسلام لكان في ارهابهم ضد الطرف الأخر منطق ومساواة ، ولا أقول عدل وعلى ذلك الطرف الأخر تفهمه .

وظاهرة الارهاب هذه قد انتشرت وتكثفت ، والمتتبع لها يرى فيها أو بواقعها حرب عالمية بطريقة متطورة تكيف من خلالها الطرف الضعيف افتراضا ، والمتمثل في الرافضين من العرب والمسلمين ومؤيديهم ، أقول تكيف مع ضعف تسليحه والخلل في ميزان القوة وافتقادة للسلطة والأرض بأسلوب يمكنه من تحدي الطرف الأقوى وهو الولايات المتحدة وحلفائها بما يملكه هذا الطرف من تفوق مادي وتكنولوجي . وقد كان العنوان الدال على عالمية هذه الحرب هو شعارها الذي رفعته الولايات المتحدة وعممته بعنوان // من ليس معي فهو ضدي// .

ان كل دولة عربية أو اسلامية على امتداد القارات القديمة الثلاث تعي وتفهم بأنها معنية تماما بشعار هذه الحرب وأنها قد اتخذت موقفا منها وتشارك فيها بطريقة ما ، وأن كل أو معظم دول العالم الأخرى تواكب هذه الحرب بطريقة ما ولو غير مباشرة من خلال موقف معروف لها ، أما دول الغرب فجميعها موحدة الى جانب الولايات المتحدة وفي قلب هذه الحرب لأنها دولا معنية بصورة مباشرة فيها . هذا الى جانب ملاحظة أنتشار هذه الحرب على الرقعة العالمية بدون تمييز ، وتركز الهجمات والاستهدافات الأمريكية الاسرائيلية على الدول العربية والاسلامية .

عودة الأن الى هدفنا بعد هذا الربط اللازم والتوضيح . حيث تفاعلت هذه الظاهرة لتولد ما سمي بالتحالف ضد الأرهاب / ان هذا المطلب هو في الأساس

مطلب أمريكي توافق مع مطلب أو مصلحة للأنظمة العربية في تطوير سياساتها الخارجية . **أما أنه مطلب أمريكي فلأنه يربط الدول أو الأنظمة العربية بالولايات المتحدة الأمريكية** بتحالف من نوع أخر غير تحالف المصالح المتبادلة ، وهو التحالف للقتال معها أو نيابة عنها ضد أعداء المشروع الأمريكي من ابناء تلك الدول وشعوبها والذي بدوره أي هذا التحالف يصبح وسيلة لاقحام الأنظمة العربية ودولها كطرف مباشر في هذه الحرب ولتصبح أيضا مستهدفة من قبل من يمارسون الأرهاب في الأساس على الولايات المتحدة وحلفائها كردة فعل فلا يعود لها غير خيار الدفاع عن نفسها والمحافظة على هذا التحالف والانطلاق منه طبيعيا لتحالفات أخرى غير استراتيجية تفقد بموجبها الكثير من ارادتها لصالح الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك في الوقت الذي كان ممكنا فيه أن لا تكون تلك الدول طرفا مستهدفا .

ان هذا التحالف مع الولايات المتحدة من جانب الدول العربية على هذه الصورة يكرس قبولا عربيا ودوليا بالسياسة الخارجية الواقعية للولايات المتحدة بكل ما فيها من تخل عن المبادئ والقيم الانسانية والقانونية وعدم الاعتراف بقدسية حقوق الأخرين وممتلكاتهم وقيمهم . وهو الأمر الذي يجبر الدول أو الانظمة العربية على اجراء تحولات جذرية في سياساتها الخارجية التي تستند لتلك القيم لتتفق مع السياسة الواقعية الأمريكية .

أما توافق ذلك التحالف ضد الارهاب مع مطلب للأنظمة العربية فذلك لأن دخول مثل هذه المعركة أو الحرب تساعدها في اعادة تأهيل شعوبها أو سكانها وتدجينها لتقبل التغيرات الجذرية في سياساتها الخارجية وتوحيدها على قاعدة جديدة . حيث أنه بوجود المعركة ضد الارهاب واقحامها كطرف سيخلق في تلك الدول قضية أمنية داخلية أساسية تخص مواطنيها وتطغى على مختلف القضايا الأخرى . انها بهذا تخلق أو تفرض قضية مشتركة بينها أو بين حكوماتها وبين شعوبها يتوحدون حولها في حرب مشتركة بكل مستلزماتها من تحالفات وتنازلات تقتضيها اعتبارات النصر . وبالتأكيد أن مع مثل هذا الوضع الجديد تتراجع الكثير من مرتكزات السياسة الخارجية التقليدية وما يرتبط منها بالمشروع القومي ورسالته من جهة ، وتصبح الفرصة أكثر مناسبة ومواتاة للأنظمة في تبنيها لسياسات خارجية أخرى تقوم على وجود ضرورات حيوية ومشتركة للتحالف مع الولايات التحدة طبقا لطبيعة التعامل الجديد مع الولايات المتحدة والتجاوب مع متطلباتها .

أوراق الضغط في السياسة الخارجية الأردنية واتفاقية وادي عربة

وهنا فان اتباع الأردن وغيره من الدول العربية لسياسات واقعية تنبع من الواقع المشار اليه ومن ما تضعه لنفسها من أولويات أمام ابتزاز القوة الأمريكية الغاشمة والصلف الاسرائيلي في غياب الدعم الشعبي السياسي الحقيقي للأنظمة لا يعني عدم وجود أوراق ضاغطة بيد تلك الدول تستطيع بهامش الارادة التي يبقى لها وبحسن استخدامها لها من تحقيق بعض المكاسب لشعوبها ولنفسها أيضا ، أو درئ بعض الأخطار من تلك التي تهدد مستقبلها كما تهدد الأمن القومي مثلا . فالأوراق الضاغطة تحت أي نوعية أو صفة كانت ودون اعتبار حتى لشرعيتها تعتبر جزءا هاما لتنفيذ السياسات الخارجية المتعارضة ، وهي موجودة دائما بحكم طبيعة الأشياء والحياة ، بل يجب العمل دائما على خلق مثل تلك الأوراق الضاغطة وادخارها ، فهي مصدر قوة هام جدا للدول وخاصة للضعيفة منها أو التي لا تمتلك القوة العسكرية الكافية ، تستخدمها عند الحاجة أو تهدد باستخدامها . وأن استخدامها والتلويح بها هو عمل مبرر ولا يطاله نص القانون في غالب الأحيان . وفي كلا حالتي وجود أو عدم وجود أوراق ضاغطة لدى الحكومات فان الحكومة التي تستسلم لواقع ما أو لظروف تسميها قاهرة تمنعها عن العمل لدرئ خطر عن الوطن أو الشعب أو عن تحقيق مصلحة حيوية له ، هو بالضرورة سلوك من تلك الحكومات غير مبرر في الأصل على الاطلاق لا في المنطق ولا في الواقع ولا ينسجم مع مبدأ بقائها كحكومة لانتفاء مبرر وجودها المفترض أو الذي تدعيه .

ونحن هنا لو تفحصنا مدى استخدام الأردن للأوراق الضاغطة المتوفرة لديه أو تلويحه باستخدامها سياسيا أو اعلاميا في اطار هامش الحرية الذي يمتلكه والموثق بالمعاهدات لمواجهة التهديدات التي تداهمه كدولة وكشعب ، أو من أجل تنفيذ سياساته بشأن القضايا التي تعنيه وطنيا وقوميا من اقتصادية وسياسية وأمنية ، أو من أجل الحفاظ على حقوق مكتسبة له أو مترتبة في نصوص المعاهدات والقانون الدولي ، فاننا نجد تراجعا واضحا في مجال هذا الاستخدام بل لا نجده يستخدم اليوم شيئا من الأوراق الضاغطة وربما لا يحسن البحث عنها أو قراءتها القراءة المناسبة . كما أن الحكومات الأردنية لا تلوح باستخدامها أبدا في سبيل مسائل

وقضايا حيوية لحاضر ومستقبل الأردن كيانا وشعبا ولمستقبل القضية الفلسطينية من تلك التي تلقى تأييدا ودعما دوليا وشعبيا عارما كمسائل الجدار العازل في فلسطين وخطورة مفاعل ديمونة ومسألة ابادة الجنس كسياسة اجرامية اتبعها شارون على مدى سنين ضد الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وغيرها من المسائل الهامة مثل قضية المعتقلين الاردنيين في السجون الاسرائيلية لتاريخه . كما يدخل في هذا الاطار القرارات التي يفترض أن تكون من شأن الحكومة في اطار الاحتلال الأمريكي للعراق والحالة السائدة وتطوراتها والتي نحت منحى استفراديا وغير مدروس . .

ان مما يشجع على هذا القول ويعزز من مصداقيته ، هو أن النظام الأردني كان يجيد ولسنين طويلة هذه اللعبة السياسية المشروعة ، لعبة الأوراق الضاغطة حتى أصبح من روادها في المنطقة ، بل كان يجد ويجتهد لخلق أوراق ضاغطة يحتفظ بها للحاجة ، كيف لا وهو دولة ضعيفة الامكانيات وضعيفة القدرة العسكرية ولعل من أبرز الأوراق الضاغطة التي يمتلكها الأردن اليوم هي اتفاقية وادي عربة أو معاهدة السلام الأردنية الاسرائيلية بما تتضمنه نصوصها وبما لها من اهمية حيوية لاسرائيل وبصفتها تلقى اهتماما أوروبيا وأمريكيا عاليا كواحدة من أهم مرتكزات السلام في المنطقة ، بل أنها الانجاز الوحيد الذي أضفى نوعا من المصداقية على عملية السلام المنطلقة من مدريد لتاريخه . ان الاستخدام الأردني لهذه الاتفاقية أمر مشروع ومبرر قانونيا وحيويا وممكنا ومتاحا بما تحمله هذه الاتفاقية من مضامين مواد فيها تحفظ للأردن حقوقه على أصعدة مختلفة كثيرة وهامة تم تجاهلها من اسرائيل ، وأخرى انتهاكها أو اختراقها ، كما فيها الكثير من الالتزامات المترتبة على اسرائيل دون أن تراعى . . الأمر الذي يشرعن للأردن استخدام الاتفاقية بحد ذاتها كحزمة واحدة أو للعديد من الالتزامات المترتبة عليه فيها كورقة ضغط مشروع ومبرر أيضا . ومن هذا القبيل الكثير على سبيل المثال ومنها ، الفقرة السادسة من المادة الثانية حيث تنص //ان تحركات السكان القسرية ضمن مناطق نفوذ أحد الطرفين بشكل قد يؤثر سلبا على الطرف الأخر ينبغي أن لا يسمح به .// كما أن الفرع(أ) من الفقرة ٣ للمادة الرابعة تمنع الطرفين الاردني والاسرائيلي عن الأعمال والأنشطة التي تضر بأمن الطرف الأخر// فهاتين المادتين قد تجاهلتما وخرقتهما اسرائيل من خلال بناء الجدار العازل بشكله ومساره المعروف ، خرقا فاضحا لتلك النصوص يعكس أجلى

صور الضرر والخطورة على الاردن بما يؤدي اليه من نتائج حتمية تتمثل بالتهجير القسري للسكان الفلسطينيين باتجاه الضفة الشرقية وبما يعنيه ذلك من ضغوطات اقتصادية وأخطار أمنية جديدة على الأردن ، وكذلك تلاشي فرصة ومقومات قيام دولة فلسطينية ولما يشكله كل ذلك من خطوة تمهيدية أساسية لتحقيق فكرة الوطن البديل وبالتالي من خطر على أمن ومستقبل الأردن نظاما ودولة ومن تصفية نهائية للقضية الفلسطينية وطموحات الشعب الفلسطيني وحقوقه غير القابلة للتصرف .

وهنا أقول بكل تأكيد أنه كان من الأجدى والأصح منطقيا للحكومة الأردنية بالذات في تعاملها مع مسألة الجدار أن لا تنحو كغيرها من الدول باتجاه المظاهرات السياسية والضجيج الاعلامي العقيم وأن لا تقدم مرافعتها بهذا الخصوص ابتداء لمحكمة العدل الدولية من أجل الحصول على رأي استشاري غير ملزم بل كان عليها التوجه مباشرة عبر نهر الاردن الى الحكومة الاسرائيلية وتقديم تلك المرافعة لها وأن تواجهها بحقيقة كون ذلك الاجراء الاسرائيلي يمثل خرقا فاضحا للأتفاقية . وتضع أمامها تلك الحيثيات في كفة ميزان ومجمل اتفاقية وادي عربة في الكفة الثانية على المحك أمام سمع وبصر العالم لما في بناء ذلك الجدار من تعريض لحاضر ومستقبل الأردن والقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني وعملية السلام للأخطار المشار اليها .

ان هذا السلوك هو السلوك المفترض أن تقوم به الحكومة أو الحكومات الأردنية المتعاقبة احتذاء بتجربة وسيرة المغفور له الملك حسين والاستفادةمن ارثه وتاريخ وحاضر العلاقات الاردنية الأمريكية . وهو سلوك مقدور عليه اليوم وغدا ومتاح من واقع نصوص الاتفاقية ، وسلوك مشروع بالقانون استنادا لمواد الاتفاقية التي أعطت بدورها اسرائيل كل متطلباتها الأمنية المترتبة والمطلوبة من الاردن الذي ما فتئ يحافظ على الالتزام بها وتنفيذها بأمانة . وهو كذلك سلوك مطلوب من الأردن ومتاح له استنادا لمبدأ المعاملة بالمثل وتبادلية الالتزامات في ضوء التطبيق الأردني الصارم والدقيق للمواد المعنية والمقابله بالاتفاقية والتي تعتقد اسرائيل بأنها تشكل خطرا عليها . لا سيما وأن التطبيق الأردني الصارم لمثل تلك المواد قد جلب للأردن وحكوماته المتاعب والمخاطر عندما جعلها تخرق مواد الدستور في سبيل ابعاد أي التباس لدى اسرائيل أو شك أو ادعاء بعدم التزام الأردن ببنود الاتفاقية.

ومن هذه المواد ما جاء بالفرع ب من الفقرة الخامسة من المادة الرابعة والتي// تطالب الطرفين (والمقصودة هنا الاردن) باتخاذ الاجراءات الضرورية والفعالة لمنع دخول ووجود وعمل أي منظمة أو مجموعة أو بنيتها الأساسية في أراضيها اذا كانت تهدد أمن الطرف الأخر باستعمال وسائل العنف أو التحريض على استعمال وسائله// . حيث التزمت الحكومة الأردنية بحرفية النص والرغبة الاسرائيلية وقامت في الوقت المناسب بابعاد مواطنين اردنيين ينتمون الى منظمة حماس عن أرض وطنهم الاردن تطبيقا للمادة الواردة بالاتفاقية على حساب القانون أو الدستور . وهنا لم تكن مخالفة القانون هي السبب أو المبرر وراء أبعادهم لأن مخالفة القانون لا يعاقب عليها بالابعاد ، انما ما برر هذا الابعاد وكان وراءه هنا هو التزام الاردن كأولوية ولو من طرف واحد بالاتفاقية وبالذات بنص المادة المشار اليها ولو كانت أيضا مخالفة للدستور في بعض تفصيلاتها لاسيما تلك التي حدثت .

كما يضاف لذلك ، المادة ١٨ والملحق رقم ٤ من الاتفاقية بشأن المحافظة على البيئة ومحاربة التلوث وبشأن ادارة الفضلات الخطرة والاشعاعات الخطرة . بما يضع اسرائيل أمام واجباتها والتزاماتها في الاتفاقية ازاء المخاطر الناتجة والمحتملة عن مفاعلاتها النووية وخاصة مفاعل ديمونة المهترئ بحكم قدمه .

أما الخرق الأكبر للمعاهدة والذي لم تتعامل معه السياسة الخارجية الأردنية بقوة ضاغطة فهو خرق اسرائيل لروح الاتفاقية ودواعيها وللهدف والمفهوم الذي أُبرمت في اطاره . و هو خرق كرس بالنتيجة العنف وعدم الاستقرار في المنطقة حيث أن الفقرة الثانية من ديباجة المعاهدة تنص على أن الدولتان تهدفان منها الى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط مبني على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ بكل جوانبهما .

لكن اسرائيل من خلال استفرادها بالشعب الفلسطيني وقضيته وقيادته فيما بعد وتنكرها لأسس ومرتكزات ومرجعية التفاوض بل تنكرها لعملية التفاوض برمتها على المسار الفلسطيني كمسار أساسي من مسارات العملية السلمية في الشرق الأوسط قد تجاهلت مضمون وهدف تلك الفقرة وتسببت بتكريس جديد للعنف وعدم الاستقرار في المنطقة . فالأردن عندما أبرم المعاهدة فانما هو لم يفعل ذلك بمعزل عن الصراع العربي الاسرائيلي وأزمة الشرق الأوسط وأساسها القضية الفلسطينية ،

بل أبرم المعاهدة على اعتبار أنها جزء لا يتجزأ من عملية سلام عادلة وشاملة لكل المسارات والأطراف وعلى رأسها الطرف الفلسطيني . وأن عملية السلام هذه على جميع المسارات والمسار الفلسطيني ليس استثناء من هذا تقوم على أساس القرار ٢٤٢ كمرجعية . الا أن اسرائيل وبعد أن أقامت السلام مع الأردن ومصر في ذلك الاطار الشمولي للسلام في المنطقة على اساس ذلك القرار واعترفت أو تعترف باعتماده على المسار السوري ، فانها أوقفت العملية السلمية على المسار الفلسطيني واستفردت بالقيادة والشعب الفلسطيني وأفصحت عن نفسها بالقول والممارسة بأن الأمر على هذا المسار مختلف ومرجعيته مختلفة وأن لا مرجعية الا ما تراه هي . حتى أصبحت بعض الاطراف العربية تطالب خجلا مع أصوات اسرائيلية بمؤتمر دولي جديد خاص بعملية السلام على المسار الفلسطيني .

ان ضرورة التمسك بمرجعية القرار ٢٤٢ هنا على المسار الفلسطيني لا ينبع من كونه المرجعية العادلة أبدا ، بل لأن اسرائيل قد حصلت من القبول العربي لذلك القرار واعتماده كمرجعية لعملية السلام وبموجبه على كل ما فصله القرار لها وعلى طموحاتها والكثير من أطماعها قبل أن تفي بالتزاماتها على المسار الفلسطيني وهو المسار الأهم والحلقة الأضعف والمستهدفه اسرائيليا . بمعنى أن العرب أعطوا اسرائيل كل ما تحتاجه وتطلبه في القرار ولم يستبقوا شيئا كورقة ضغط أمام المفاوض الفلسطيني الذي أصبح مكشوفا وأعزلا من كل الأوراق السياسية . حتى أصبح الفلسطينيون وقضيتهم ومسارهم التفاوضي محلا للضغوطات وضربا من الوهم تارة والعوبة بيد اسرائل تارة أخرى . وبهذا يصبح الحديث عن مرجعية غير مرجعية القرار ٢٤٢ بمثابة مساعدة اسرائيل في التهرب من دفع المستحقات المقابله والمستحقة عليها من القرار ٢٤٢ على المسار الفلسطيني .

وهنا أقول أنه بالاستناد الى خصوصية العلاقة الاردنية الفلسطينية وارتباطيتها العضوية والتاريخية والجغرافية واستحقاقاتها الأدبية والقانونية والوطنية على الجانب الأردني بعد **احتلال الضفة الغربية حين كانت جزءا من المملكة من وجهة نظر القانون الدولي** لا من وجهة نظر قمة الرباط وقراراتها السياسية ، ولما في عدم تسوية القضية الفلسطينية ومكوناتها وتحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وعدم قيام دولته المستقلة من خطورة شاملة على حاضر ومستقبل الأردن كدولة على الأقل ، فان المفترض **بالسياسة الخارجية الأردنية أن تجعل من الهم الفلسطيني** ونجاح مساره

التفاوضي على الأسس نفسها التي قامت عليها عملية السلام في الشرق الأوسط انطلاقا من مدريد محورا من المحاور الرئيسية لاهتماماتها . وأن يكون الأردن في قلب الأحداث في الضفة الغربية والشأن الفلسطيني **كشريك قبل غيره من الدول العربية** لا وسيطا . فالمصلحة الأساسية وخطوطها الحمر تمس الأردن أولا قبل أن تمس مصر أو أي دولة عربية أخرى وأن أوراق الضغط في هذا متوفرة في الأردن أكثر من غيره من الدول **بحكم موقعه وتركيبته الاجتماعية ونصوص معاهدة السلام** بين الاردن واسرائيل وخاصة الفقرة المشار اليها والتي تأتي في صلب شروط اتفاقية وادي عربة المكتوبة والمفهومة . .

وبعد اليس من حق الأردن ، ومن الضرورات التي تصل الى حد الواجب عليه ، ومن المقدور عليه والمشروع أيضا أن يستخدم الأتفاقية والتعهدات المتبادلة بها كورقة ضغط على اسرائيل مباشرة أو من خلال الدول الراعية لعملية السلام على مسمع ومشهد من المجتمع الدولي وتحميلها مسؤولية تجميد أو وقف العمل بالمعاهدة لحين احترام اسرائيل لهدفها ومرجعيتها وتطبيقها على المسار الفلسطيني ؟ .؟ ولحين وقف كل الممارسات الاسرائيلية على الأرض التي من شأنها أن تخرق بنود الاتفاقية؟ .

اذا من غير المعقول أن تستحيل اتفاقية وادي عربة ملزمة لطرف واحد وهو الأردن . ومن غير المعقول أن يطبقها طرف واحد تطبيقا أمينا ويخرق موادها الطرف الأخر ، وهي لم تصمم لتحمي حقوق ومصالح طرف واحد فقط . ان اتفاقية وادي عربة هنا وأمام تلك الأمثلة المشار اليها تصبح وبالضرورة ورقة ضغط متاحة وفعالة ومأمونة للجانب الأردني على الاقل فيما يخص الخروقات الاسرائيلية الخطرة على أمن ومستقبل الأردن كدولة وعلى القضية الفلسطينية . وبغير ذلك فان التفسير المقنع من الحكومة أمرٌ مطلوب لعدم استخدامها ولو لشئ بسيط من متعلقات المعاهدة كورقة ضغط . والا فهناك علامات استفهام كبيرة تثار حول تطور السياسة الخارجية وكيفية ممارستها وفيما اذا استحالت الى سياسة مواقف تملى كما يدعي البعض .

وأذكر هنا بأن للأردن ابان الفترة الأخيرة من حياة الملك حسين تجربة سابقة وناجحة باستخدام معاهدة وادي عربة كورقة ضغط على اسرائيل في مسائل تعد بسيطة جدا قياسا الى خطورة الخروقات الاسرائيلية الحالية والمشاراليها . ولعل منها تعامل الملك الجريء الناجح مع قضية اعتداء رجال الموساد الاسرائيلي على خالد

مشعل في عمان وهو خير دليل على استخدامه لاتفاقية وادي عربه كورقة ضغط لاجبار اسرائيل ليس فقط على الالتزام الدقيق ببنود الاتفاقية التي تخص الجانب الأردني واهتماماته ، بل تعدى الملك رحمه الله هذا الهدف الى استثمار الحادثة وأي اخلال اسرائيلي أخر ببنود الاتفاقية استثمارا سياسيا للصالح الوطني والقومي وتحميل اسرائيل استحقاقات ذلك الاخلال ونجح في ذلك . حيث وضع الملك ذلك الاعتداء في مكانه الصحيح ومعناه الدقيق واعتبره بمثابة خرقا اسرائليا فاضحا لاتفاقية وادي عربة لما يمثله ذلك الحادث من اخلال اسرائيلي بأمن الاردن وأمن مواطنيه وبسيادته كدولة ، وبكونه ممارسة لنشاط ارهابي وتخريبي على الاراضي الاردنية خلافا لمواد كثيرة في الاتفاقية ومنها ما جاء **بالفرع (أ) من الفقرة الثالثة من المادة الرابعة التي تمنع الطرفين عن القيام بالأعمال والانشطة** التي تضر بأمن الطرف الأخر . والفرع ب من الفقرة الثالثة للمادة الرابعة . **والفرع أ من الفقرة الخامسة للمادة الرابعة** . وهذا كله على سبيل المثال . اذ قام الملك حسين بمواجهة اسرائيل والولايات المتحدة باستخدام اتفاقية وادي عربة كورقة ضغط مشروع وتمكن من كشف وجه اسرائيل الارهابي وتحقيق مكاسب **للأردن ولحركة حماس نفسها** . وذلك عندما أصر على وضع مصير اتفاقية وادي عربة وعملية السلام برمتها بالنسبة للأردن رهنا بقيام اسرائيل بانقاذ حياة خالد مشعل بالعلاج التي تعرفه اسرائيل وحدها وتقديم الاعتذار الخطي بأن لا تعود لاستخدام الارهاب على الارض الاردنية ودفع الثمن بالافراج عن الشيخ المرحوم أحمد ياسين زعيم تنظيم حماس ، وهو ما تم تحقيقه بالكامل .

ولا شك بأن ممارسة الملك حسين للسياسة الخارجية الاردنية وخاصة في المرحلة المتأخرة من حكمه قد تأثرت كثيرا بقدراته الفردية ووحدة الجبهة الداخلية حوله والمحبة والتأييد الشعبيين له وما وفرانه له من دعم وحماية حقيقية ، وكذلك الظروف الخارجية المواتية وعلاقاته الدولية المرموقة ، وهي الأمور التي مكنته من تحقيق وامتلاك وممارسة هامش كبير من الحرية والاستقلالية في توجيه السياسة الخارجية الأردنية واتخاذ القرار وتفعيل وتوظيف ما يملكه الاردن من أوراق ، وما له من حقوق مكتوبة في المعاهدات أو معروفة بالعرف الدولي لخدمة قضايا الأردن الوطنية والقومية ما أمكن والدفاع عن حقوقه ووضعه في موقع محترم على خارطة السياسية الدولية .

هموم الأنظه العربية والقوة الغاشمة

والنتيجة أنه ومع نهايات القرن العشرين كانت هموم الأنظمة العربية قد توحدت الى حد بعيد لأول مرة وأصبحت معركتها واحدة وهدفها واحدا ، واهتماماتها التي كانت متفاوتة قد اختزلت الى نفس المستوى وتركزت في بيت قصيدتها ، واستحالت السياسات الخارجية لدولها في مرحلة تفعيل الولايات المتحدة لقانون القوة الغاشمة وابتزازها جميعها من صديقة وغير صديقة على السواء الى مجرد سياسة مواقف متناغمة الى حد بعيد في اطارمصالح ورغبات خارجية تتخذ في أضيق نطاق من الخيارات ولا تستند الى أي من المعايير والمرتكزات والمبادئ التقليدية ولا مع القانون الدولي ودونما أي اعتبار للسيادة الوطنية وبالتالي دون أي اعتبار للمصالح العليا الحقيقية لشعوبها . واتجهت هذه الأنظمة الى التنسيق والتقارب فيما بينها وتفهم مواقف وممارسات بعضها البعض في التعامل مع الرغبات المتناقضة لكل من ابتزاز وتهديد القوة الامريكية الغاشمة ومتطلباتها من جهة ورغبات مصالح شعوبها من ناحية ثانية . وأصبحت المشكلة الصعبة لهذه الأنظمة هي في كيفية التوفيق بين الرفض الداخلي ورغبات الجمهور من جهة وبين طلبات واملاءات تلك القوة الغاشمة وما قد ينجم عن الفشل في ذلك من متاعب وصعوبات لها هنا أو أخطار تهدد وجودها ومصداقيتها هناك لدى اكتشاف عجزها عن السيطرة والتحكم الداخلي من قبل الحليف الأساسي والظهور أمامه بمظهر الراعي الفاشل أو المتقاعس . أما ما عاد يعكر صفو تلاقي الأنظمة ومعركتها الواحدة فقد تحجم ليصبح فقط من خلال تحدي أو مشاكسة احداها للقوة الغاشمة . ولكن الى متى ذلك والى أين يقود؟ فهذا ما يتقرر في ضؤ تطورات الحرب الدائره والنتائج التي ستتمخض عنها حيث في ظل توازن الرعب والارهاب تتفعل العقول وتخرج معادلة جديدة وربما متوازنة على الصعيد الدولي . فهذه الحرب مختلفة في قواعدها عن الحروب التقليدية ولا يحسمها بل ولا يخل بموازينها التفوق التكنولوجي الحديث لطرف دون أخر ولا التفوق بالامكانات المادية فهذه اسلحة غير مصممة لمثل هذه الحرب . أما الكفة بامتلاك وسائل وأسلحة هذه الحرب فانها تميل الى صالح الطرف المفترض أنه ضعيف في حين أنه الطرف الذي لا يمتلك شيئا ماديا يدافع عنه ولا أرضا يثبت عليها أو يدعيها لنفسه .

الفصل الثاني

الأردن أولا «ظاهرة عربية» وشعار أردني

نظرة تحليلية

بين المفهوم والمنطوق للشعار وتوجه البحث

بداية ان شعار الأردن أولا ، لا يمكن تناوله بمعزل عن وجود مثيله أو ممارسة نفس مضمونه دون رفعه في معظم الدول العربية بوقت متزامن وظروف دولية متشابهة . اذ أن الفكرة أو المفهوم أو السياسة التي تبنتها معظم الدول العربية منذ بداية التسعينات تحت شعار البلد أولا هي ولا شك سياسة أو فكر ذو منطلق وخلفية ومضمون واحد . وكان هذا الشعار وما زال برفعه أو بممارسة مضمونه مثار جدل متشابه ومحل ريبة في الشارع العربي . وان الأنظمة العربية تدرك ذلك ، حتى أن بعضها يمارس نفس السياسة والمفهوم دون أن يرفع الشعار أو يجهر به . ومن هنا فاني أتناول هذا الموضوع المترابط ابتداء بالعموميات والخطوط العريضة ووصولا للخصوصيات .

ان أهم ما يميز الشعارات المرفوعة بشكل عام ويعطيها صفتها أن منطوقها دائما يتطابق مع مفهومها ويدل عليه مباشرة ولا يستنبط استنباطا . لأن الشعارات بشكل عام ترفع بالأساس ككتاب مفتوح ومعلن وبشكل واضح كالعنوان أو الاعلان في يافطة أو لوحة توضع في مكان بارز للجميع . سيما وأن هذه الشعارات تخاطب كافة الشرائح الاجتماعية أو السكانية ، الخاصة والعامة على السواء بمفهومها المتطابق مع منطوقها . لكنها أي الشعارات جميعها تحتاج الى آليات لتنفيذها أو تنفيذ مفهومها ، والاليات من شأنها وحدها أن تدل على مصداقية رفع الشعار بمفهومه المتطابق مع منطوقه من حيث كونها تخدم أو لا تخدم تحقيق ذلك المفهوم . واذا لم يكن الأمر كذلك ولا تصب الآليات في مصلحة تحقيق المضمون أو المفهوم فانها تكشف عن زيف الشعار المرفوع ، وقد تكشف بنفس الوقت عن الهدف الأخر المقصود والمختبئ وراء منطوق الشعار . ومن هنا فان المفهوم البرئ لعبارة أو شعار البلد أولا عندما يرفع كشعار يكون مفهوما ظاهرا ومكشوفا ويتحدث عن نفسه من خلال المنطوق دون افتراض وجود مفاهيم أخرى له مستترة يجري البحث عنها من خلال لجان . انه منطوق يعني التأكيد على أن تحقيق المصلحة الوطنية للبلد يتقدم على ما سواه من مصالح وحسابات ولا ينفي وجود مصالح واهتمامات أخرى للبلد من خارج نطاق المصلحة الوطنية الصرفة ، ولا يعني أن المصلحة الوطنية تتحقق دائما بمعزل عن مصالح أخرى لدول وشعوب أخرى . ولأنه مفهوم برئ فانه أيضا متوازن ولا يعني

تحقيق المنافع على حساب الاضرار بالأخرين أو بثمن التخلي عن المبادئ والمرتكزات والقيم التي قام عليها أو ينص عليها الدستور مثلا .

ومن هنا فان ما نتكلم عنه تاليا هو **شعار البلد أولا في هذا الاطار** ، وعما اذا كان المنطوق يتطابق مع المفهوم الذي يحمله ويشير اليه صراحة بصورته المتوازنة أو غير المتوازنة ، ثم جدليته والبحث في مصداقية رفع الدول العربية لهذا الشعار ودواعيه ومشروعيته على أساسها ، وصولا الى تحديد المفهوم الحقيقي الذي يكمن وراء رفع الشعار في حالة عدم تطابق المنطوق مع المفهوم عمليا ، ، أو جيء بمفاهيم من خارج نص المنطوق المعلن للشعار . وبالتالي تفصيل **حالة رفع الشعار في الأردن وتحليل ارضيته و دوافعه ومفهومه** والياته وصولا للواقع أو للحقيقة وتكريسها للفائدة

مدلولات الشعار بين الدول العربية والدول الأخرى

علينا أولا أن نتذكر أو نعترف بأن مدلولات ومعاني وسياق واستحقاقات عبارة البلد أولا ورفعها كشعار في البلدان العربية يختلف كليا عنه في البلدان والدول الاخرى . فهذه العبارة ان رفعت كشعار في أي بلد أو دولة من غير الدول العربية فلن تكون عبارة جدلية بين مواطني الدولة الواحدة من تلك الدول ولا خارجها ، . بل لا يلزم على الاطلاق رفعها كشعار في مثل تلك الدول . وربما لا يخطر ذلك على بال المسؤلين فيها لأنها عبارة ذات مضمون تقوم عليه تلك الدول ويشكل محور سياساتها الداخلية والخارجية وموثق في أذهان وقلوب ودساتير وأنظمة وممارسات تلك الدول كحق دستوري وطبيعي لا ينازع مهما كان تطبيقه غير متوازن . وذلك ينبع من كون أن كلا من هذه الدول وهو (الامر الطبيعي) يضم شعبا لا تربطه مع شعوب الدول الأخرى كافة وأوطانها روابط العرق والقومية أو اللغة أو التاريخ المشترك أو المصير الواحد ، فكل دولة منها لديها شعب قائم بحد ذاته ولكل شعب من هذه الشعوب هويته الخاصة التي لا يشاركه فيها شعب دولة أخرى . بل لو نظرنا الى الدول الأوروبية مثلا لوجدنا بينها تاريخا متناقضا ومشوبا بالصراعات والحروب والاطماع المتقابله ، وهي جميعها دول تضم شعوبا مختلفة . . ومن هنا فان مشاعر وطموحات والتزامات المواطن أو المسؤول أو حتى المصالح في دولة ما من تلك الدول الأجنبية أو الأوروبية على سبيل المثال لا تستحيب ولا تلتقي بالضرورة مع مشاعر وطموحات ومصالح وحقوق المواطن في دولة أوروبية أخرى ولا معها لدى المواطن في أي دولة

أخرى في أي قارة أخرى مثلا . وان ما يصيب دولة من دول أوروبا أو أمريكا بخير أو شر لا ينعكس خيرا ولا شرا بالضرورة على دولة أوروبية أخرى أو اي دولة أخرى في العالم الا في حدود الهوامش الانسانية والتحالفية المؤقته ان وجدت . **تماما بعكس ما هو عليه الواقع في الدول العربية** . أما اذا افترضنا جدلا أن رفع مثل هذا الشعار أو ممارسة مضمونه في دولة ما من غير الدول العربية أصبح أمرا جدليا أو غير مقبول من جهة ما داخل الدولة ، فتلك بالتأكيد دلالة رقي وسمو في التفكير لمواطني تلك الدولة ووعي منهم لأهمية الشراكة المتكافئة والنظرة الشمولية والاعتمادية بين الدول والتعاون التكاملي الصادق فيما بينها .

أما في الدول العربية فان رفع شعار البلد أولا في هذه الدولة أو تلك منها ،هو أمر مختلف جدا عنه في أي بلد أخر غير عربي ، وجدلي في الأصل . واذا ما رفع هذا الشعارعلى اطلاقه وتم اعتماده وتسويقه في بلد عربي ما بمعزل عن واقع بقية الدول العربية دون ضوابط ودونما توضيح حاسم لدواعيه ومفهومه وحدوده ودون توضح لألياته المتفقة مع مفهومه بالضرورة ، ودون خطوط صفر وحمر ودون استهداء بالدساتير والقيم والمرتكزات المتوارثة ، فانه عندها ومع شيوع رفعه أواعتماده نفسه في مختلف الدول العربية في ذلك التوقيت أو الظرف الذي تمر به الأمة يكون له دلالات سياسية معينة تخص الأنظمة العربية والضغوطات عليها ومحاولات ابتزازها لتغيير ساساتها الخارجية والداخلية باتجاه أهداف ليست خيارا لها ، بمعنى أن الشعار عندها قد يصبح **أو يشكل مفهوما جديدا أو مستحدثا يكمن بين كلمات** الشعار وله نظرة مختلفة جدا ومدلولات ومعاني جدلية ونتائج سلبية ، . بل ويكون عندها ذو مفهوم يحمل معاني **انقلابية في المفاهيم الفكرية والسياسية التي قامت عليها الدول العربية وتناضل من أجلها الشعوب** العربية وذلك من واقع كون أن كلا من هذه الدول العربية يضم سكانا أو شعبا يشكل مع بقية سكان **الدول العربية الاخرى أمة واحدة** ، وأن أرض كل دولة عربية هي أرض مكملة لأراضي باقي الدول العربية التي تشكل بمجموعها الوطن العربي . فنحن بالنسبة للدول العربية أمام كيانات متصلة ومتواصلة ومترابطة وشعب كل منها جزءا من أمة واحدة . اننا في الحالة العربية لسنا أمام دول تضم شعوبا بهويات مختلفة **ومنفصلة بل أمام أمة بقوميتها وثقافتها** الواحدة ومكوناتها الأساسية من حيث وحدة اللغة والمعتقد والطموحات والمصالح المشتركة والأمن القومي المشترك والمصير الواحد . وبماض وتاريخ مشترك ونضال سياسي حالي مشترك . كما أن دساتير الدول العربية تعترف وتنص في كل دولة منها

على أنها أرضا وشعبا تشكل جزءا من الوطن العربي ومن الأمة العربية . هذا علاوة على أن أنظمتها المزمنة قد بنت شرعيتها في الأساس على المشاعر والطموحات القومية والالتزام بها وبتحقيقها . وعلى عكس ما هو عليه الحال في دول أخرى كالأوروبية ، فان مشاعر وطموحات والتزامات ومصالح وحقوق المواطن في **أي دولة عربية تستجيب** بالضرورة وتستكمل وتلتقي مع مثيلتها للمواطنين في باقي الدول العربية ، وان ما يصيب دولة عربية من خير أو شر ينعكس بالضرورة خيرا وشرا على أي دولة عربية أخرى .

وعلى سبيل المثال في هذا فان ما يعكسه أو يعنيه احتلال أو قصف بلد عربي ما أو وقوع اعتداء خارجي عليه للمواطنين في باقي الدول العربية من تفاعل واهتمام ونتائج تصل الى حد اعتبار ذلك الاعتداء بمثابة اعتداء عليهم وعلى دولهم ، هي مشاعر واهتمامات تختلف تماما عما يعنيه ذلك لمواطن الماني أو برازيلي أو غيره عندما يحصل اعتداء على دولة أخرى كاسبانيا مثلا . حتى أننا نستطيع القول أكثر من ذلك أن العلاقة الودية ما بين المواطن السوري أو المصري وبين الباكستاني على سبيل المثال هي أفضل من تلك التي تقوم بين المواطن الفرنسي والمواطن الانجليزي رغم أن الروابط في الحالتين هي متشابهة ، فكيف اذن تكون المقارنة نفسها بين مواطني دولتين عربيتين مع بعضهما أو شعبين عربيين مقابل علاقة مواطنين من دولتين أجنبيتين مع بعضهما .

جدلية الشعار في الدول العربية، ومفهومه المتوازن

ان عبارة البلد أولا عندما ينطق بها أو يسمعها أو يطلقها مواطن أو مسؤول في بلد عربي ما دون أن تكون أو تصبح شعارا يرفع ويصار الى تسويقه والترويج له ، فانها تبقى كما هي في الاصل والأساس ، بمعنى أنها تبقى عبارة ذات محتوى ومفهوم غير جدلي ومحل تفهم عام في داخل وخارج البلد وذي مضمون طبيعي وعادي ودلالة في الاتجاه الصحيح ، ولا تبدو متناقضة مع المبادئ الأساسية ولا مع غيرها من المضامين والشعارات الاخرى من وطنية وعقائدية وقومية وأممية أو انسانية على السواء الا اذا انطوت على أو ترجمت عمليا الى ممارسات متناقضة مع ما يتطلبه أو يفرضه الدستور . بمعنى أنه اذا ما استحضرت هذه العبارة بمضمونها الطبيعي والعفوي في أذهان وقلوب المواطنين العرب في مختلف الدول العربية بصورة مجردة فلن تشكل لدى أي منهم اصطلاحا جديدا ولا فكرة جديدة . ذلك أن الانتماء الحقيقي للبلد وتقديم المصالح الوطنية واهتماماتها على غيرها والنهوض بالوطن والمواطن الى أعلى مراتب الرقي الاجتماعي والاقتصادي والثقافي على سبيل الأولوية في

اطار منهجي ومبدأي وأخلاقي ودستوري هو فعل لمفهوم غريزي وواجب وطني وبالتالي ممارسة طبيعية ومشروعة في جميع الوحدات الاجتماعية الانسانية بدءا بالعائلة ووصولا للدولة . وتتم منهجة هذا المفهوم وترجمته وتطبيقه وتنظيمه وصونه بالدساتير على اعتبار أنه **مفهوم متوازن يعني بتحقيق المصالح الوطنية كأولوية وتقديمها على ما سواها دون أن يلغي اهتماماته الأخرى ودون المساس بالمبادئ المتوارثة أو المدونة دستوريا ولا على حساب الانتقاص من أو الاضرار بمصالح الدول العربية الشقيقة الاخرى وشعوبها أو تجاهلها أو التهاون بشأنها** ، على اعتبار أن ذلك ان تم فان محصلته النهائية هي الاضرار الخطير في مستقبل المصالح الوطنية للدولة نفسها ومستقبل شعبها .ان هذا المفهوم المتوازن على هذه الشاكلة يصبح مفهوما منطقيا ولا تتفق بداهته مع تعمد رفعه كشعار معزول ولا يستلزم بالتالي أو يتطلب عادة وفي أغلب الظروف أي عملية ابراز أو تسويق ولا لاثارة علامات استفهام حوله . كما أنه لم يحتج لذلك سابقا أي بلد عربي كان بما فيه الأردن . واذا ما حدث وجد جديد واحتاج الأمر لرفعه كشعار فان الأصح أن يكون الشعار والتسويق من خلال التأكيد على ما يصون ويعزز هذا المفهوم الطبيعي والمتوازن في الاطار القانوني والدستوري . وأن يعالج المفهوم المعلن ضمن هذا السياق بكل وضوح وشفافية . فجميع الدول وامتداداتها الرسمية وغير الرسمية تضع على أعلى سلم أولوياتها تحقيق المصالح الوطنية العليا والحفاظ عليها وتقديمها على غيرها سواء بحكم الدساتير أو بحكم الممارسة الطبيعية دون أن يكون في الامر هذا غرابة أو جدلية أو اعتراضا داخليا أو خارجيا ، بل أن الحروب التي خاضتها الدول في التاريخ وما زالت تخوضها رغم ما فيها من نتائج سلبية وتضحيات قد حركتها تلك المصالح والحفاظ عليها .

أما اذا رفعت هذه العبارة كشعار من قبل دولة عربية وشكلت له ولتسويقه اللجان دون مذكرات تفسيرية ولا تحديد شفاف لمفهومه وسخرت له الطاقات وبمعزل عن الالتزام التام بالقانون والدستور والمفاهيم والمبادئ والمرتكزات المتوارثة أو التي قامت عليها الدولة والتي تحمي في المحصلة النهائية المصالح العليا الحقيقية للوطن والمواطن على الصعيدين القطري والقومي في الوقت الذي لم تستهدف فيه مضامين هذه العبارة وعلى رأسها تغليب المصالح الوطنية على غيرها من المصالح ، أقول فلا شك عندها أننا امام وضع جديد في **تلك الدولة وربما اتجاه جديد أو سياسة جديدة** . حيث أن شعار البلد أولا في هذه الحالة سيكون ذي مضمون غير متوازن ويعني أو يساوي تماما شعارا متناقضا ووهميا **هو شعار البلد أولا وأخرا بما يعنيه ذلك من أن**

مصلحة البلد هي آخرا فقط ودون أن يكون لها نصيب ، علاوة على ما قد يقتضيه ذلك من استحقاقات قد تمس المبادئ والقانون الداخلي والدولي ومن الغاء أو تجاهل لمصالح وحقوق الغير من الدول الشقيقة ومواطنيها ، وبما يعنيه أيضا من انكار وجود مصالح واهتمامات أخرى للدولة المعنية ومواطنيها أو الغائها ، ومن خروج عن المفهوم المتوازن لعبارة البلد أولا وبما يقود اليه ذلك في النهاية من اضرار بالمصلحة العليا للبلد نفسه الذي يرفع الشعار أو يمارس مضمونه دون ضجيج اعلامي . وبهذا السياق فان من المفروض بداهة أن يكون واضحا وجليا لأي قارئ لعبارة البلد أولا وأركز على كلمة أولا أنها في الوقت الذي تعني فيه مما تعنيه أن المصلحة الوطنية للبلد ومتعلقاته المادية والبشرية والمعنوية تتقدم على غيرها من المصالح والاهتمامات ، وأن الأولوية دائما لها ، **انما تعني هذه العبارة أيضا وبنفس الوقت والقدر لغويا ومنطقيا أن للبلد** مصالح واهتمامات واعتبارات أخرى لا يمكن القبول بالغائها لأنه لا يمكن الغاؤها .

ولا شك أن عدم امكانية الغائها يأتي في الاطار //**المادي للاعتمادية** والتكاملية والتخصصية كمفاهيم اقتصادية دولية أساسية ومعاصرة ، وما يتبع ذلك من المجالات الجغرافية الحيوية . أو// **الاطار المعنوي والروحي للمبادئ والقيم والالتزامات** . وكلا الاطارين مرتبطين عضويا بقناة الاتصال والتواصل الحتمي مع الاطار الأوسع للساحات العربية والاقليمية والعالمية بما يمس ويوصل المجال الوطني بالمجالين القومي والانساني . ان بلدا مهما بلغ من امتلاك المقومات فلن يكون بمقدوره أن يكون بلدا معزولا ، ومهما امتلك من مقومات الضعف المادية فانه يبقى هناك من المتاح أمامه من الأسباب ما يجعله قادرا على أن لا يكون مجرد جهاز مملوك يتم تحريكه وتوجيهه «بالريموت» أو بأداة استشعار عن بعد . وأنه مهما لبس من أقنعة فلن يستطيع أن ينزع جلده ولا يستطيع أن يخرج من نفسه . اننا اذا ما وضعنا ذلك في اعتبارنا أو وافقنا على ذلك كمسلمات وبأن الشعار يتضمن نصا ومضمونا أن للبلد وأي بلد اهتمامات والتزامات اخرى ، فان عبارة البلد أولا عندها لا تتحمل ولا تحتمل غير ذلك ولا تتفق مع غير ذلك .

ومع ذلك فان هناك حالات نادرة يكون فيها رفع هذا الشعار مبررا أو ضرورة وطنية ودلالة صحية يمكن تلمسها تاليا في سياق دواعي رفع الشعار على اطلاقها .

دواعي رفع شعار البلد أولا في الدول العربية

ان استعراض وتلمس الحالات التي تبرر لدولة عربية ما أو تدفعها الى أن تقدم على رفع شعار البلد أولا بصرف النظر عما اذا كان ذلك بمضمونه المتوازن والحمي غالبا بالدساتير أو بمفهومه غير المتوازن أو بأي مفهوم أخر يفترض جدلا خارج هذين النطاقين ،هي محاولة أساسية ومنطقية في حدود العلمية للوقوف على المفهوم الحقيقي لهذا الشعار المرفوع وأهدافه النهائية ، وبالتالي الوقوف على مدى مشروعيته . وبهذ فاننا نفترض في أي دولة عربية تقدم على رفع هذا الشعار علنا أو تتبنى ممارسته دون ضجيج اعلامي أنها عندما تقدم على ذلك فانما تقدم عليه نتيجة مواجهتها لواحدة من ثلاث حالات ، وان كل من هذه الحالات المحتملة تكفي لأن تكون سببا أو مبررا لرفع الشعار أو ممارسته ومناقشته بالتالي هي التي تحدد مشروعيته . وهي :

الحالة الأولى / أولوية الانتماء والتنمية، ومصداقيتها

في هذه الحالة لرفع الشعار يفترض لمصداقيتها أن يكون هناك خلل أصاب أو يصيب هذا المفهوم الأساسي والطبيعي والمتوازن للشعار تم اكتشافه مع وجود مؤشرات تؤكد أن هناك نتائج وحقائق ملموسة على الارض تحمل اشارات معاكسة لهذا المفهوم وأنها تستند الى تراجع في اعتبارات أولوية الولاء أو الانتماء للوطن وعدم تقديم المصلحة الوطنية على غيرها لدى المواطنين أو لدى قسم منهم ، كأن يكون أو يصبح النسيج الاجتماعي للبلد ضعيفا أو غير متماسك وأن ذلك يعكس نوعا من المواقف السلبية أوالممارسات أو النشاطات تكرس تفككه وتشرذمه وما يؤدي اليه ذلك من تشتت انتماءات المواطنين وغياب الانتماء الكلي والحصري للبلد وبما في ذلك من سلبيات سياسية واقتصادية واجتماعية قاتلة ، الأمر الذي يقود الى فقدان الدولة لأهم عنصر من عناصر استقراراها وتقدمها وتنميتها وقدرتها على مواجهة التحديات وهوعنصر تماسك الجبهة الداخلية . وفي هذه الحالة قد ترفع الدولة شعار البلد أولا كاطار عام لغايات تصحيح الخلل الذي اصاب المفهوم المتوازن لمضمون الشعار ، وكبديل اعلامي أكثر تأثيرا وشمولية للشعار المقصود هنا وهو الوحدة الوطنية أولا أو الولاء للوطن أولا . ويكون رفع الشعار هنا مبررا ومستساغا ويكون طرحه والتسويق

له أمرا مشروعا ، ويكون أمينا بقدر ما يكون مفهومه وأهدافه واضحة وشفافة في اطار قضية تعزيز وحدة النسيج الوطني والانتماء للبلد وبقدر ما تكون أليات تنفيذه مرتبطة بالمفهوم والهدف بشفافية ووضوح وتؤدي اليه .

ان هذا الاحتمال بهذا المفهوم وهذا الهدف لرفع شعار البلد أولا يفترض أن يكون الطرح الاعلامي المرافق لرفع الشعار أمرا ثانويا وخارج نطاق الاليات الأساسية المطلوبة لتحقيق المفهوم أو الهدف المرجو من الشعار ، وأن يكون هذا الطرح الاعلامي في اطار خطاب منطقي وفكري يحاكي عقول الناس وينشد قناعاتهم . ان هذا النوع من الطرح الاعلامي الواعي والهادف هو المفترض أن يكون مقترنا وبالضرورة بالشواهد والآليات من ذات العلاقة والمتمثلة بقيام الدولة باجراءات ادارية وقانونية وممارسات على الأرض في اطار تحقيق المفهوم المحدد للشعار وتعزيزه وانجاز الهدف الواضح له كشرط وهو أن الانتماء للبلد يجب أن يتقدم على أي انتماء أخر سواء كان ذلك لبلد أخر أو لتنظيم أو منظمة أخرى . وأن تحقيق ذلك الهدف له الية خاصة وشروط طبيعية ومنطقية تتفق مع حسن النية ومع العقل والمنطق من ناحية ومع الدستور من ناحية ثانية . وذلك وصولا لاعادة اللحمة للنسج الوطني والتماسك بين المواطنين كافة بصرف النظر عن اختلاف معتقداتهم السياسية والفكرية والدينية أواختلاف امكنة ولادتهم أو ولادة اجدادهم أو أصولهم أو اعراقهم .

ومن هنا وفي هذه الحالة فان المعالجة أو الآلية لا تكون بالأساس برفع الشعار بحد ذاته وتجيش حملات دعائية له من قبل أشخاص أوجان لا تدرك أحيانا المفهوم والهدف من الشعار بشفافية فنراها تتخبط بالشعارات الاعلامية أو الدعائية الثانوية التي لا تخاطب عقول الناس ولا تقنع البسطاء ولا تقدم مذكرات تفسيرية ، بل وتحيد في بعض الحالات وربما في الأردن عن الهدف حتى تذكرنا أحيانا بالحملات الانتخابية هنا وبالدعاية لمنتج تجاري فاسد هناك . . بل أن المعالجة هنا تكون من خلال أليات تتصل بالموضوع وتفترض قيام الدولة على وجه السرعة بمراجعات ادارية وقانونية للنصوص الدستورية والقانونية والانظمة والتعليمات لتصحيحها وتعديلها ان لزم ذلك أو تصحيح مسار تطبيقها ، وقيامها بدراسات لواقع ما يخطه المشرعون ولواقع الممارسات على الأرض في أجهزة الدولة والوقوف على مكامن الخلل التي تسببت في اضعاف النسيج الوطني أو اضعاف الاحساس بوحدة الانتماء للدولة أو تشتت الانتماء وصولا لمعالجتها عمليـــا .

واذا ما أردنا تلمس وجود هذا الاحتمال كدافع لرفع الشعار في الدول العربية سواء من تلك التي ترفعه علانية وبصورة رسمية أو تلك التي تعتنقه وتمارسه دون التسويق والترويج له اعلاميا بطريقة مكشوفة لسبب أو أخر وهي كثيرة ، فان التأكد من وجود هذا الاحتمال لا يتم فقط من خلال التأكد من وجود حالة ضعف في الانتماء لقسم من المواطنين أو التأكد من وجود ضعف بتماسك الجبهة الداخلية والوحدة الوطنية مع ان ذلك عامل من شأنه أن يبرر رفع الشعار ، اذ قد تكون هذه الحالة أي حالة ضعف الانتماء أو الشعور به موجودة مع حالات أو أهداف أخرى تدعو لرفع الشعار أيضا . فأي منها هو الذي يقف وراء رفع الشعار ؟

ومن هنا فان بحثنا هنا يجب أن يتجاوز الشكل لينصب على معرفة أو اكتشاف عما اذا كانت الحالة المفترضة التي نحن بصددها من ضعف الانتماء وتشتته والرغبة في الحفاظ على النسيج الاجتماعي هي بالذات التي تقف وراء رفع الشعار في تلك الدول أم لا . ان معرفة ذلك بسيط جدا ويكون عن طريق مراجعتنالآليات تنفيذ الشعار المطروحة أو المعتمدة وليس فقط بمراجعة المفهوم المعلن ،لأن اليات التنفيذ من المفترض أن تنصب على المفهوم الحقيقي للشعار وأهدافه ، فاذا كانت الاليات تتوافق مع المفهوم وتحققه فان المفوم يكون صحيحا ومقصودا بالفعل والشعار مقدس ورفعه مبررا ومشروعا . أما اذا كانت الاليات لا علاقة لها بتحقيق المفهوم المطروح للشعار وخاصة من الناحية العملية فبالتأكيد أنه ليس المفهوم الصحيح الذي يقف وراء الشعار .

وبناء على ذلك اذا ما استعرضنا اليات التنفيذ لدى مختلف أو معظم الدول العربية من تلك التي ترفع الشعار فاننا قد لا نجد منها ما يتركز أو يركز عمليا على اليات يستشف منها رأب الصدع وتعزيز الانتماء للبلد وتعزيز الوحدة الوطنية من فرض سيادة القانون وحمايته للجميع ولا للديمقراطية الحقيقية ولا من تلك التي تراجع نهج الدولة وتسهم في خلق مجتمع متمدن يسوده المساواة بين المواطنين في الحقوق والمكتسبات والمشاركة السياسية والعدالة والنزاهة وتكافؤ الفرص وغيرها مما يعزز من ولاء المواطنين لبلدهم ويشيع التلاحم والمحبة بينهم .

وعدم اعتماد هذه الاليات هنا يكون اما لأن البلد لا يعاني من مشكلة ضعف الانتماء والاحتمال غير موجود أو أنه يعاني منها ولكن الشعار لا يقصدها كمفهوم . وبهذا يكفي ملاحظة ممارسات تلك الدول سواءً التي لا ترفع الشعار وتكتفي بممارسة

مضمونه غير المتوازن حيث تخلو من تلك الأليات . أو الدول التي ترفع الشعار علانية فعلاوة على أن طبيعة الحملة الاعلامية المرافقة للشعار في هذه الدول والتي تسوقه لا تتصل بمعظمها بالمفهوم المفترض في هذا الاحتمال أو لا تخدمه في كثير منها ، فان أي استعراض للآليات المطروحة والمعتمدة من قبل اللجان الخاصة بذلك لا تكتفي بخلوها من اليات تمتين الانتماء والوحدة الوطنية وتحقيق مجتمع المساواة والعدالة ولا بانعدام تنفيذ أي من هذه الاليات على الأرض ، بل نجدها تخلو من أي جديد أو مختلف عن الاليات المتبعة دوما أو عن ممارسات وتصريحات الحكومات بشأنها سابقا وبما لا يدعو الى أن توضع تحت عنوان شعار جديد . كما لا يستخلص منها ما يدعو لرفع الشعار من حيث تركيزها على مسائل بديهية تدخل في نهج برامج عمل كل الحكومات المتعاقبة والتي تنصب على تحقيق وتقديم المصالح الوطنية على غيرها ، وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتعزيز علاقة الفرد بالدولة وما الى ذلك من اجراءات لتعزيز الوجود السياسي والاقتصادي والأمني للبلد ، فجميعها محل اهتمام وتركيز تقليدي ومتجدد لكل الحكومات العربية سابقا وحاضرا . وبهذ فان الدلائل والاليات وطبيعة المعالجة تشير الى أن هذا الاحتمال حتى لو كانت حيثياته موجودة في الدولة لسبب أو أخر أو كان مضمون مفهومه موجودا الا أنه ليس هو الذي يقف وراء رفع الشعار أو وممارسته دون رفعه

الحالة الثانية / استهداف الدولة والخيار التكتيكي

//وهنا ترتبط مصداقية رفع الشعار بحالة أن يكون هناك من يتحدى أو يستهدف المفهوم المتوازن للشعار من جهات دولية خارجية لوجود تناقض أساسي أو تكتيكي بين مفهوم البلد أولا بشكله المتوازن واستحقاقاته وبين أهداف ومصالح تلك الجهات الدولية لسبب ما من بين أسباب لا تحصى وقائمة عبر التاريخ الى اليوم . أو أن هناك تحد لهذا المفهوم واستحقاقاته من قبل جهات داخلية ذات نفوذ حزبي أو سلطوي من مراكز قوى وغيرها تعمل على الانتقاص أو النيل من هذا المفهوم بهدف زعزعة الوضع الداخلي خدمة لاستحقاقات ارتباطاتها الخارجية الملتقية مع مصالحها الذاتية ، وأن هناك مقابل هذين الافتراضين أو أحدهما قياد ة مصممة على مواجهة التحدي بأسلوبها وأمكانياتها واستعداداتها الخاصة بها . وفي كلا الحالتين ، في التحدي الخارجي والداخلي يصبح البلد محل عدم استقرار أو نزاعات داخلية قائمة أو محتملة ومحل تدخل خارجي قائم أو

محتمل . بمعنى أن البلد أصبح في كلا الحالتين يواجه خطرا حقيقيا بسبب تمسك النظام بالتزاماته الدستورية والقومية والمبدأية . وبصرف النظر هنا عن طبيعة أو وطنية النظام القائم فان طرح عبارة البلد أولا كشعار غير متوازن هنا من قبله والتسويق له يصبح أو يكون طرحا تكتيكيا ومؤقتا وعملا مبررا ومطلوبا لأن استخدام هذا الشعار هنا **يصبح الوسيلة للمحافظة على استقلال البلد ومكتسباته وأمنه ووسيلة ناجعة في حشد الطاقات** وتعزيز وحدة الجبهة الداخلية من واقع الخطر لذي يتهدد الشعب في كيانه ومصالحه المباشرة ، وكحل مؤقت لأهون الشرين . حيث عندها يعتبر الشعار وسيلة حكيمة لأهداف واضحة أولا ومقدسة ثانيا . ففي حالة **وجود نظام وطني وقوي شعبيا ودستوريا مع قناعته بضرورة الصمود** أمام هذا التحدي وعدم الاستسلام له ومقاومته بكل الأساليب بما فيه المحظورات ومنها هذا الشعار بشكله غير المتوازن ، فان رفعه واعتماده في هذه الحالة يصبح واحدا من تلك المحظورات الجائزة . لأن الحالة الماثلة أصبحت تتعلق باستهداف وطن ومواطنيه . أما في **حالة وجود نظام وضعه مضعضع شعبيا ولا قناعة لديه بالتوجه للمقاومة الصريحة** فانه أيضا قد يضطر لانتهاج الشعار غير المتوازن هذا اما بهدف المحافظة على وجوده أو لهدف أسمى وهو المحافظة على البلد واستقلاله واستقراره وكاجراء مبرر يأتي بمثابة الانحناء أمام العاصفة لتمر بأقل الخسائر وقدر الامكان .

أما اذا ما استعرضنا اشارات وجود هذا الاحتمال في الدول العربية التي ترفع الشعار بشكله غير المتوازن أو تمارس الياته السياسية ، فقد تختلف الأراء حول وجوده كدافع لرفع الشعار . لكن ربما يكون من المؤكد أنه غير موجود لديها بشكله الداخلي اطلاقا بل أن الموجود هو عكسه لا سيما في السعودية وسوريا ودول المغرب العربي . في حين أن هناك بعض المظاهر والاشارات الدالة على وجوده بشكله الخارجي ولكن ليس الى الحد الذي يهدد البلد ويستهدفه بالاحتلال أو الحصار أو المقاطعة وغيرها كما كان عليه **الحال في العراق لسنوات طويلة** دون أن يتنازل أو يتحرك النظام العراقي لرفع أو ممارسة ذلك الشعار غير المتوازن درءا للخطر الخارجي وحفاظا على وجود واستقلال وسيادة البلد وبالتالي مصالح الأمة ككل . . وبهذا وبشكل عام يمكن التقرير هنا أو الاستدلال على أن الدول العربية التي ترفع الشعار **أو تنتهجه كلها أو بمعظمها لا ترفع ذلك الشعار أو تنتهجه بدافع من هذا الاحتمال** وبالتالي فانها تتخذه كشعار استراتيجي سواء باختيارها أو برضوخها **بسبب توفر احتمال أخر وهو ما يقودنا الى ذلك الاحتمال .**

الحالة الثالثه / تغير القناعات والخيار الاستراتيجي لدى الأنظمة / /

أما الاحتمال الثالث الذي قد يدعو دولة عربية ما الى رفع هذا المفهوم كشعار معزول ومستقل بعنوان البلد أولا فانه يتمثل في أن المفهوم المتوازن لهذه العبارة في اطاره التاريخي والفكري والدستوري التقليدي لم يعد قائما أومقبولا أومقدورا على تبنيه في أذهان أصحاب القرار ، أو لم يعد ملائما أو مرغوبا به لديهم ، وأن النية تتجه الى الخروج عليه أو الى تعديله ليأخذ مضمونا جديدا في اطار قطري بحت كخيار استراتيجي للنظام يجري تكريسه بالممارسة والتسويق له خارج نطاق القانون كخطوة أولى وتمهيدية لتعديلات دستورية هادئه تتفق معه كمضمون جديد لذلك المفهوم . وبالطبع فان ذلك التدرج يأتي لصعوبة وحساسية القفز مباشرة للدستور وتعديله لأن التعديل في مثل هذه الحالة المفاجئة يواجه بصعوبات واحراجات كبيرة وبنقص المسوغات المقبولة لذلك ، وربما انعدامها مما يؤدي الى ارباكات وجدل واسع والى مختلف عوامل الفشل . فمثل تلك الخطوة تفترض أو تستلزم لتحقيقها دستوريا وفي الاطار الطبيعي جهودا تمهيدية ومؤتمرات وطنية وقبولا شعبيا وربما استفتاء لأنه عمل ينطوي على ثورة في التفكير وعلى الافكار المتوارثة والقائمة وانقلابا على الأهداف الاستراتيجية للأمة . ولا شك أن هذا التوجه المفترض الذي قد يدعو لرفع مثل ذلك الشعار بشكل معزول عن الموروث الفكري والسياسي والثقافي الى جانب تناقضه مع المنطوق والمضمون الدستوري يأتي بتوفر واحد من دافعين أو كليهما ،

الدافع الأول / أن هناك تناقضا وهميا قد برز أو تراءى لأصحاب القرار بين المصالح الوطنية من ناحية ، والقومية من ناحية أخرى ،أو بين امكانيات تحقيق مصالح البلد أو القطر وشعبه وامكانية المحافظة عليها من جهة وبين تنفيذ التزاماته الدستورية والقومية باعتبارها عاملا معوقا بحد ذاتها أو أنها تتضمن معوقات . أو أن تنفيذها ينطوي على محاذير سياسية خارجية أخرى . كما قد يتراءى لأصحاب القرار هنا بأن لا وجود لمصلحة عربية مشتركة ولا لخطر مشترك على الوطن والامة العربية وأن الترابط بينها معدوم أو أن ذلك بحكم الملغي أو هكذا يجب أن يكون عليه الأمر اعتباطا وتجاهلا للواقع ، وبالترجيح المنطقي فان هذا الدافع لا يتشكل في ذهنية أصحاب القرار أو الأنظة بمعزل عن الانتماءات غير القومية وحتى غير الوطنية أو بمعزل عن التأثيرات أو الضغوطات الخارجية .

أما الدافع الثاني / فيقوم على وجود تحد خارجي قوامه الابتزاز للنظام القائم

نفسه ضمن الظروف غير المواتية شعبيا له ، الامر الذي يولد قناعة لدى النظام بالاستجابة والتكيف واتخاذ الشعار كحل استراتيجي لبقائه .

ان هذا الاحتمال الثالث فيما لو كان قائما وأنه هو الذي يكمن خلف الشعار ورفعه بأحد دافعيه أو كليهما فلا شك عندها بأن هناك انقلابا في السياسة الخارجية وعلى المبادئ والثوابت السياسية لذلك البلد التي يحددها ويحميها الدستور ، انقلابا يطيح بذلك المفهوم المتوازن لعبارة البلد أولا وهو بالضرورة لم يأت نتيجة قناعة لدى اصحاب القرار أومتخذيه بأن المسيرة السابقة للبلد كانت خاطئة ، فهي جزء من ثقافتهم لسنوات طويلة ، انها مسيرة متوارثة وثقافة واحدة ، ولا يأت من قناعة علمية أو واعية بوجود تناقض حقيقي بين مصالح القطر العليا وبين التزاماته الدستورية أو القومية ، اذ لا مبررات ولا مسوغات مطروحة للنقاش أو حتى مسموعة على صعيد أي دولة عربية ترفع الشعار أو تتبناه دون رفعه ، بل أنه انقلاب يرجح أنه أتى لدى توفر القناعة بعدم القدرة على اكمال المسيرة لسبب أو أخر على خلفية التعاطف مع أو الرضوخ الى ضغوطات خارجية مؤثرة في غياب التوازن الدولي وغياب النهج الديمقراطي في البلد ، ولا شك أن هذا الاحتمال يأتي في اطار بروز تأثيرات خارجية واعتناق مفاهيم جديدة فرضتها المعطيات السياسية الدولية على ساحة النظام الرسمي العربي بشكل عام أو جزئي في غياب الظروف الداخلية المواتية .

الحالة المنطقية والسبب وراء رفع الشعار في الدول العربية

في ظل استبعاد أن يكون الاحتمالان الأول والثاني وراء رفع شعار البلد أولا في البلدان العربية كما تبين من خلال نتيجة الطرح الخاص بهما ، وفي ضوء عدم منطقية استبعاد الاحتمال الثالث المتعلق بتغير القناعات والاستراتيجيات لدى الأنظمة مع افتراض عدم وجود احتمال رابع متاح كمبرر لرفع الشعار بشكله غير المتوازن كما مر معنا ، **فان هذا الاحتمال الثالث يبدو هو الذي يقف وراء رفع الشعار أو تبنيه في معظم الدول العربية التي تفعل ذلك** ولا أقول جميعها . وبالتأكيد فان الشعار هنا في ظل هذا الاحتمال يمثل سياسة استراتيجية تطبخ على نار هادئة وتشيط أحيانا مع هبة رياح من الاتجاه المعاكس . واذا ما افترضنا ذلك كما تفرضه نتيجة مناقشة الاحتمالات المارة معنا ، فاننا نستطيع اغناء التشخيص المار ذكره والداعم لترجيح وقوف هذا الاحتمال وراء رفع الشعار وممارسته بشكله غير

المتوازن بمؤشرات هامة اضافية يترك فيها العنان للتحليل . ولعل في مقدمتها أن الواقع النظري في البلدان العربية ومجريات الاحداث والممارسات على الأرض تشير الى أن شعار البلد أولا في الدول العربة بشكل عام ما هو الا شعار سياسي ذو أهداف سياسية استراتيجيه فرضتها اعتبارات من ذات الصفة ترمي الى استجابة الانظمة العربية المعنية وتكيفها مع استحقاقات معادلة تقوم على معلومين يقود احداها للاخر وهما أ/ غياب أو خلخلة مفهوم شرعيتها كأنظمة من وجهة نظر ديمقراطية كحالة فريدة في المنطقة وربما في العالم ما زالت قائمة رغم حالة العولمة والتي يبدو أنها عولمة موجهة بالنسبة للوطن العربي والأمه ، وفقدان هذه الانظمة لأي تعاطف داخلي حقيقي أو مساندة شعبية لوجودها وما يقود اليه ذلك أو يقابله من . . . ب// ابتزاز الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الانظمة مستغلة وضعها المكشوف هذا وعزلتها عن شعوبها في تهديدها والتلويح باستخدامها لقانون القوة الغاشمة لمحاصرتها وملاحقتها والاطاحة بها ووضع بدلاء أفضل في غياب أي مساندة أو حماية شعبية لها .

ان مجال الاختيار أمام الانظمة في هذه الوضع شبه معدوم ، انه خيار فحسب ، حيث ليس باستطاعتها تغيير أحد من المكونين للمعادلة حتى تتغير النتيجة ، فلا هي مستعدة للتخلي عن وجودها كسلطة بما تتخيله من نتائج تترتب على ذلك ، ولا هي قادرة بهذه الصفة على الحصول على القبول والحماية الشعبية . ان الاستجابة والتكيف مع هذه المعادلة ومتطلبها أمر مأمون للأنظمة ويأتي أيضا ضمن تسلسل منطقي يقود أوله الى أخره بدءا في انقلاب مقنن في السياسة الخارجية ومرتكزات مكوناتها والمبادئ التي تقوم عليها . ان تحقيق هذه المهمة مرتبط الى حد بعيد بتغيير الثقافة التي تحكم سلوك المواطنين وردات أفعالهم والتي تقوم عليها تلك المرتكزات والمبادئ ، وهو الأمر الذي يتحقق ويتكرس بالتكريس النفسي والذهني والعملي للقطرنة غير الراشدة في الدول العربية وفك الارتباط بين مواطني هذه الدول من كافة زواياه المادية والمعنوية . ولهذا فان توقيت وتزامن انبثاق سياسة القطرنة بالدول العربية تعتبر رديفا متلازما من حيث الطرح والهدف والنتيجة لشعار البلد أولا ، وفي اطار الاستجابة والتكيف مع المعادلة المشار اليها حفاظا على بقاء تلك الانظمة . وكذلك مؤشرا على أن مفهوم هذا الشعار ودواعيه تقع في نطاق هذا الاحتمال الثالث .

ومن الدلالات الأخرى على الهدف السياسي للشعار في اطار الاحتمال الثالث ، فان مختلف الممارسات في الدول العربية في اطار مضمون شعار البلد أولا ، واليات تطبيقه في الدول التي ترفع الشعار علنا كسياسة داخلية والتي وضعت نظريا من قبل لجان خصصت لتلك المهمة أو من خلال الخطابات والبيانات والمقالات الموجهة ليست آليات جديدة بل أنها أليات قديمة وتقليدية تخلو من أي مستحدث جديد أو من أية أولويات جديدة للنهوض في المجالات التي تتناولها ولم تكن في يوم من الأيام اليات غائبة عن اهتمامات الحكومات العربية حتى يعاد اجترارها كآليات لتطبيق وتنفيذ شعار البلد أولا . كما أنها كانت هي نفسها محل اهتمامات الأنظمة العربية في السابق كأولوية ، بل أن بعض الدول العربية والفقيرة خاصة كانت تقايض تعزيزهذه الاهتمامات المتمحورة حول تعزيز الاقتصاد وتأمين الموارد للدولة واحتياجاتها بمواقف سياسية نظرا لأنها كانت في ظل عدم وجود تهديدات أجنبية للأنظمة تمثل محط تركيز وأهداف أساسية لتلك الدول . أما الان فقد تقدمت مسألة تأمين حماية وبقاء الانظمة على تلك الاعتبارات وغيرها وعادت هي التي محل المقايضة . وطالما أن تلك الأليات المعلنة لم تكن اليات جديدة والمفاهيم أيضا ليست جديدة فلا بد عندها أن واضعي اليات شعار البلد أولا في مختلف الدول العربية أو من كلفوا بذلك قد تعاموا عن الهدف الحقيقي للشعار والى ما يرمي اليه وبالتالي لم يتطرقوا لالياته المعروفة وهي بالضرورة سياسية وادارية وقانونية من خلال الدستور والدستور فقط ، أو أنهم لم يدركوا ذلك أو لم يستوعبوه . ولذلك بقيت تلك الآليات التي وضعها الخبراء والمختصون كشيء مجتر ومؤكد عليه دوما وفي كل المناسبات كأمر طبيعي دون أن يكون هناك مجالا لفعل شيء بشأنها لكون تنفيذها جار أصلا . وبقيت الى جانبها الممارسة السياسية الجديدة التي تكرس المفهوم الحقيقي للشعار .

ان الملخص المنطقي لما تم سرده بالتسلسل هو أن المفهوم الحقيقي لشعار البلد أولا المرفوع أو الممارس في مختلف الدول العربية في المحصلة النهائية وواقعه ما هو الا مفهوم لمنطوق شعار أخر هو شعار النظام أولا قد جاء استحقاقا أو تجاوبا مع المعادلة ذات المعلومين المشار اليها . ولسهولة ابتلاعه وتسويقه وتقنينه فان طرحه يتم على ثلاث درجات من حيث الشكل بحيث يتم الانتقال من أحدها الى الاخر لفظا أو ممارسة طبقا لتطورات الاستجابة له وهذه الأشكال هي البلد أولا ، ثم البلد أولا وأخرا ، ثم النظام أولا .

السند المنطقي للأنظمة العربية في تبني شعار النظام أولا

واذا ما أردنا مناقشة منطقية (ولا أقول مشروعية) التجاء الانظمة لمثل هذا الشعار بمفهومه الصحيح(استنادا لمناقشة الحالات الثلاث أعلاه) وكخيار وحيد أمامها في ظل السياسة الواقعية التي تنتهجها تلك الأنظمة استجابة لوسائل تنفيذ السياسة الواقعية للولايات المتحدة ، مناقشة متجردة عن كل الاعتبارات والمبادئ والحقوق المعترف بها وبعيداً عن المصالح العليا للدولة وعن معاني الديمقراطية وارادة الشعوب في مثل هذه الحالة التي لا وجود لها في السياسة الواقعية وسيادة قانون القوة الغاشمة ، لقلنا أن هذه الأنظمة تتبنى هذا الشعار من أجل تهيئة الأسباب للدفاع عن نفسها ووجودها ومكتسباتها كأنظمة لدول غير قائمة على أساس المفهوم الحديث للدولة ، ولقلنا أيضا أنها بهذا الشعار تصيب هدفها في حدود المنطق المبرر المتجرد ومن ناحية ثانية ليخسأ المغرضون والمنافقون من المواطنين . لأن الأنظمة القائمة بالدول العربية هي أنظمة غير شعبية ونشأت وهي معزولة عن شعوبها ولا فضل لشعوبها عليها من حيث وجودها في السلطة أصلا ، والى حد ما لا فضل لها في استمرارية وجودها بالحكم ولا تتمتع بحمايتها ، ذلك أنها أنظمة اما قد تسللت الى سدة الحكم عن طريق الاغتصاب بآلية الانقلابات العسكرية بدعوى الاصلاح وشعارات الوحدة والحرية وخدمة القضايا الوطنية والقومية ، وتمكنت فيما بعد من جعل السلطة أرثا متوارثا للأسرة أو الطائفة بكل الوسائل القمعية واللاشعبية واللا ديمقراطية . وأن مواطني تلك الدول العربية يتقبلون هذا الوضع ويتعايشون معه ويهتفون له ، واذا لم يكونوا يتقبلونه فانهم لا ينتظرون الفرج الا من ذئاب أجنبية مفترسة للطرفين . واما **أنها أنظمة أسرية** قد تم تنصيب معظمها من قبل دول استعمارية أجنبية أو بالاتفاق معها ولاقت تلك الانظمة قبولا من شعوب أو سكان تلك الدول التي نصبت عليها استنادا لطروحات تلك الانظمة القومية أو الدينية .

ومن هنا فان الأنظمة في الوطن العربي هي في معظمها أنظمة غير شعبية ولا معينة أو منتخبة أو مختارة من قبل شعوبها . وبالتالي **فانها منطقيا أنظمة غير مسؤولة في الواقع دستورياً أمام شعوبها ولا ملتزمة** . وقد تمكنت هذه الأنظمة من البقاء على هذا الحال منذ عشرات السنين **لعدم وضع اليات ديمقراطية لتداول سلمي للسلطة واعتبار ذلك من المحرمات** ، وسدها من ناحية ثانية لجميع الثغرات

المحتملة التي قد تنفذ منها أي جهة داخلية لتغيير الواقع بالقوة أو بالوسائل السياسية وذلك بمختلف الوسائل دون أية خطوط حمر على هذا الصعيد ، بل أن تلك الانظمة قد وضعت اليات دستورية وقانونية تكفل بقاءها مدى الحياة ، وتمكنت من استغلال سنين حكمها الطويلة لتمتين وجودها واستمراريتة وتوسيع سلطتها على حساب تقليص ارادة شعوبها . ولكنها لم تكن تحسب حسابا منطقيا للنتائج فجاء التهديد على شكل ابتزاز من الخارج ومن مأمنه .

ومن هنا فان تجاهل الأنظمة العربية لكل المبادئ والمرتكزات التي ادعتها كمبرر لوجودها في السلطة حين استلامها لها يصبح أمرا عاديا ومهمة سهلة . وأن كل الذرائع التي ساقتها الأنظمة من أجل قبول المواطنين أو السكان لها ودعمها لها والتي انطلت عليهم في غياب الوعي السياسي السائد انذاك بين الناس وضعف التنظيم السياسي وكثرة وشدة المحن التي تعرضت لها تلك الشعوب من قبل الدول الاستعمارية والقوى الصهيونية أقول أن كل تلك الذرائع قد طواها الزمن وكرس بدائل لها . أما إلى متى؟ فهذا يعتمد على الصراع بين الأسياد الممثلين بالشعوب العربية وبالغزاة الأجانب ولا مكان في هذا الصراع للعبيد من الحكام .

شعار الاردن أولا / نظرة تحليليه للوصول لمفهومه وللمفهوم المطلوب

أما اذا خصصنا الموضوع ونظرنا الى شعار الأردن أولا بالذات في اطاره الخاص فان علينا استحضاركل الحيثيات والاعتبارات التي تم من خلالها تناول موضوع البلد أولا بشكله العام والمتسلسل بالطرح الذي جاء عليه كما مر سابقاً ، ولا سيما دواعي ومبررات أوحالات رفع الشعار في الدول العربية والحالة المنطقية التي توصل اليها البحث . فهي حيثيات ونتائج بمثابة الهيكل العظمي الجاهز لأن تبنى عليه وتستكمل التفصيلات والحيثيات الخاصة ببحث مسألة رفع الشعار في أي بلد عربي مع وجود الفوارق بينها من حيث التفاصيل بما فيه الديكورات . **ولا يمكن تناول موضوع الأردن أولا بمعزل عن تلك الحيثيات والنتائج التي توصلنا اليها** . واستنادا لذلك يمكن تناول الموضوع من قبيل الاستكمال وعلى التسلسل وضمن الخواص التالية وصولا للمطلوب

أولا : ظروف وتوقيت طرح واستقبال الشعار

لقد تم اطلاق شعار الأردن أولاً في عام ٢٠٠٢ على صورة تصريحات رسمية واعلامية ، ولعل تداوله كان موجودا قبل ذلك من بعض الكتاب أو السياسيين الأردنيين ولم يكن ذلك بمعزل عن طرحه في مصر . وجاء طرحه في الأردن على تلك الصورة دون أن يسبقه أو يرافقه أي تحديد لمفهوم ما له أو لمراميه أو أهدافه من الحكومة أو من مطلقيه . ولذا كان من الطبيعي أن يستقبل المواطنون مفهوم ذلك الشعار بشكل يتطابق مع طبيعة منطوقه الذي جاء عليها ، وأن هناك داع ما لرفعه ، ويأخذونه على أنه شعار وطني بحت وعام بمفهوم يؤكد على سياسة تقوم على تقديم المصلحة الوطنية الاردنية على غيرها من المصالح والحسابات كأولوية لدى اتخاذ القرارات على مستوى حكومي أو فردي أو شعبي واعتبار ما يزيد على ذلك من قبيل المزايدة وما ينقص من قبيل الخلل . اذا كان هذا المفهوم شيئا معروفا ومقبولا ولا يحتاج الى رفعه كشعار في الظروف الطبيعية بشكله المتوازن الذي يعترف بوجود مصالح و اهتمامات أخرى للأردن لا يمكن الغاؤها والذي لا يضحي بالمبادئ والقيم والمرتكزات التي قام عليها ، أقول لا يحتاج ان يرفع كشعار في الظروف الطبيعية الخاصة بمضمونه حتى لا يصبح محل جدل وتكهنات . وبالفعل فقد جاءت علامات

استفهام متقدمة قد اثيرت حول الشعار ، الا أن التأكيدات الرسمية وفيما بعد أوضحت العديد من المبررات والدوافع لرفع الشعار دون المس بالثوابت التي تحفظ توازن الشعار . وكان بعض تلك الدوافع تتضمن مسائل بالغة الأهمية والحساسية وربما كانت كافية لولا أن التوقيت الذي جاء فيه اطلاق الشعار من حيث الظروف الدولية السياسية السائدة والاقليمية المشتعلة قد شجع الكثيرون على تحميل الشعار حمولة قد تكون زائدة عليه ولكنه تحميل مبرر من حيث الاستنتاج أو الربط المنطقي ، حيث أنه توقيت بدد الكثير من التعاطف مع فكرة ومصداقية هدف الشعار ، وجعل منه عند الكثيرين شعارا ذي مغزى سياسي يتعلق باستنتاجات خاصة بأحداث ذلك التوقيت سواء ما يتعلق أو يترتب منها على ما سمي بالتحالف والحرب ضد الارهاب وبموضوع قطرنة الدول العربية ، أو ما يتعلق بمجرى الأحداث المتفجرة والمتسارعة والمجهولة التي كانت سائدة في كل من العراق وفلسطين ، والتهديدات التي تواجه بقية الدول المحيطة في الاردن وهي السعودية وسوريا . وأن هذه الاستنتاجات التي تم التوصل اليها تتصل بتنازلات لها مساس بنسق المواقف القومية والوطنية الشعبية والرسمية التقليدية في الاردن بشأن ما قد يؤول اليه الوضع في كلا البلدين العربيين المجاورين فلسطين والعراق وبكل جزئيات واستحقاقات الحرب التي تشنها الولايات المتحدة على الساحة العربية والأسلامية وعلى ما تبقى من ارادة حرة ورافضة على الصعيدين العربي والاسلامي بحجة أو بعنوان محاربة الارهاب . وتبدأ هذه التنازلات الاردنية المفترضة ولو على سبيل الفرض الخاطئ بحدها الأدنى بوقوف الأردن الى جانب متطلبات واستحقاقات الحرب التي تشنها الولايات المتحدة ووقوفه على الحياد من مجرى ونتائج الأحداث المشار إليها في فلسطين والعراق والمنطقة ، وهو ما يستلزم تهيئة وترويض المواطنيين فيها على ذلك بتكريس اسلوب القطرنة ، بمعنى أن تلك التنازلات المفترضة تبدأ بعزل الاردن عن قضايا الصراع العربي الاسرائيلي ، وعزله عن الصراع بين الولايات المتحدة والرافضين لمشروعها في الشارع العربي/ الاسلامي الى حد ما أو جره للاسهام بها ، وتنتهي بالضرورة بنتيجة حتمية وهي استحالة القدرة على الصمود بالوقوف على الحياد أمام استحالة الاكتفاء بالمطالبة بالوقوف على الحياد ، فهذا منطق أولا وتاريخ ثانيا . ومن هنا أصبح مفهوم شعار الأردن أولا محل تحليلات سياسية وشكوك وبالتالي محل جدل وربما محل تخوف .

ثانيا: الحملة الاعلامية الساذجة المرافقه لرفع الشعار

تبع اطلاق الشعار غير محدد المفهوم لتاريخه على الأقل ، اطلاق حملة اعلامية أشبه بالدعائية من قبل الجهات الرسمية وشبه الرسمية تركزت على طباعة ونشر يافطات وملصقات دعائية في اطار منطوق الشعار والتكهن بأهدافه في الأماكن العامة وبعض الشوارع ومداخل المدن . ولكون المفهوم والمرامي غير محددة من الشعار ، فقد جاءت مادة وعبارات هذه اليافطات والملصقات مشتتة ومتنوعة وخالية من الموضوع ومحيرة أحيانا . وليس فيها مايستشف بأنها تخدم مفهوما معينا بذاته ، بل أن بعضها يخدم بنتيجة منطقه وتحليليه فكرة التضحية بمصالح الوطن لصالح الأسرة ، أو اذا ما تعارضت مع مصالحها . كما كانت مادة ومنطوق بعض تلك اليافطات من السطحية وعدم التركيز والارتجالية وربما التناقض ما يؤكد أنها تخلو من وجود خطاب منظم أو منطقي ، وبأنها لا تخاطب عقول الناس ولا المثقفين منهم ولا تنشد قناعات محددة لموضوع معين ، ومع أن مسحتها العامة بدت سياسية ولكن جاءت بأسلوب عشائري . انها أشبه ماتكون بيافطات دعائية لأكثر من ثلاثة مرشحين لانتخابات مجلس بلدي أو نيابي في منطقة ريفية . أو أحيانا كيافطات تروج لمنتوج فاسد .

بقي القول هنا وهو الأهم أن تلك الحملة الدعائية كانت معزولة ، بمعنى أنها لم تكن مقترنة كما هو مفترض بتنفيذ أية آليات على الأرض لأي مفهوم مفترض مما زاد من ارتباك الصورة أو المشهد

ثالثا: تسمية مفاهيم واليات غير مقنعة للشعار

أما الحكومة وفي مرحلة لاحقة لاطلاق الشعار وفي غمرة الترويج الاعلامي للشعار قامت بتشكيل لجنة من مواقع واتجاهات مختلفة لتحديد مفهومه واليات تنفيذه ، بمعنى أن هذه اللجنة التي لم تضع الشعار أصلا ولم تطلقه ابتداء ولا تمتلك المعلومة الصحيحة ولا الرؤية الحقيقية أو الواضحة للمفهوم الدقيق الذي يقصده واضع ومطلق الشعار ، أو دعنا نقول المشرع ، أقول أن هذه اللجنة كلفت للقيام بمهة وضع اليات تنفيذ الشعار . ومن البديهي أنه كان عليها قبل وضع الاليات أن يكون لديها مفهوم محددٌ للشعار حتى تستطيع وضع الاليات المناسبة له والتي تتفق معه وتؤدي الى تحقيقه . وحيث أن ذلك لم يكن موجودا أمامها لسبب أو أخر فقد كان عليها أن تحاول قراءة عقول الأخرين وأن تبدأ بوضع مفهوم للشعار ، ولكن بالضرورة حسب

مفهومها واجتهادات أعضائها هي كلجنة ، وربما ميولهم وتوقعاتهم بما يعتقدونه يرضي الجهة التي اختارتهم أو يصيب هدفها ، أو بما يصيب المفهوم المعني للشعار ان كان قد اختمر أو اختمرت فكرة الافصاح عنه . **فكان الشيء الطبيعي أن التجأت اللجنة الى تحميل الشعار خليطاً واسعاً من المفاهيم الشاملة والمتنوعة والتي لم تبق ولم تذر** الى درجة أن أفقدته بريقه ومفهومه الأساسي الى ذلك التاريخ .

حيث لم تترك اللجنة من خلال ما اختارته من مفاهيم حقلا الا ومرت عليه . وكان ذلك يتسبب أحيانا بنوع من التناقض وكتابة الشيئ وضده ، أو ذكر المفاهيم مبتورة أو مشروطة . بل أن بعضها كان يمثل آليات لمفاهيم مفترضة . أي أن اللجنة سهت في غمرة رغبتها بالاحاطة والشمول لشي غير محدد ، أقول سهت عن التمييز بين مضمون المفهوم كمفهوم ، وبين ما يصلح ليكون اليات لتحقيق المفهوم ، أي خلطت بين المفهوم والآلية . وبالمحصلة فان اللجنة قد وضعت للشعار مفاهيم متنوعة تم تلخيصها في عشرة وكما جاءت بالمرفق رقم (١) من الكتاب . ليس فيها من جديد ولا تحمل بحد ذاتها سياسة جديدة ولا تخصيصا جديدا ، ، وكما لم تعتمد اللجنة مفهوما واحدا للشعار أو مفهومين على سبيل التركيز والتخصيص وتناول الموضوع بجدية ، بل العديد من المفاهيم . وكانت النتيجة بهذا أن زادت العمومية عمومية وزادت التيه تيها والحيرة حيرة ، وربما الغموض غموضا .

اما الآليات التي وضعتها اللجنة لتنفيذ تلك المفاهيم المزعومة للشعار ، فكانت هي الأخرى واسعة ومتنوعة جدا وتزيد عن الخمسين آلية والعديد منها بمثابة مفاهيم هي نفسها تحتاج الى آليات لتنفيذها ومعظمها يصعب أو يستحيل تحقيقه ضمن مكونات ومحددات السياسة الاردنية والامكانيات المتاحة ، وكأنها وضعت للمزايدة على صوت الشارع أو المعارضة أو اسكاتها . كما أن هناك منها ما لا علاقة له بالشعار تحت أي مفهوم ، وهناك منها ما يدل على عدم الجدية في العمل ولا أريد التعليق على تلك الأليات التي وضعتها اللجنة وقصدت منها تنفيذ شعار الاردن أولا ولكني أذكر اثنتين منها بدون تعليق وثالثة بتعليق بسيط .

ونص الأولى هو //النظر في احتساب مدة عضوية مجلس الأمة مدة خاضعة للتقاعد .

ونص // الثانية //دراسة امكانية انشاء المحكمة الدستورية في الوقت المناسب . ويلاحظ هنا عدم المطالبة الصريحة (حيث أن مسألة اقامة محكمة بدونها

لا تتحقق اركان القضاء المتكامل يحتاج الى دراسة وامكانية ووقت مناسب) .

أما الثالثة // فمضمونها يحصر عمل النقابات ومؤسسات ما يسمى خطأ بالمجتمع المدني لأن المدنية ترتبط بأسس أخرى ، أقول يحصر عملها في مجال المهنة وحقوق المهنين والتزامها بالشفافية في عملها والامتناع عن أية ممارسات خارج عن هذا النطاق أو ملونة بلون سياسي واخضاعها للمساءلة عن أي تجاوز للقوانين . أما التعليق فان هذه الآلية المفترض أن تكون لمفهوم تعزيز تطور وقدرات الأردن وتنمية انسانه في عالم بمفهوم جديد ، تحرم العمل السياسي والمشاركة السياسية على النقابات وهي الفئة الأكثرعددا من حيث الأفراد المنظمين وأكثر وعيا واطلاعا وخبرة ، وأكثر ديمقراطية في تشكيلها وعملها ، وأكثر بعدا عن محاباة الحكومة أو العكس ، وأكثر تمثيلا للطبقة الوسطى المثقفة ، وأخيرا فان النقابات في الأردن على وجه الخصوص تشكل الجهة الشعبية والمدنية الوحيدة على الساحة السياسية الأردنية في غياب أي تأثير على الاطلاق لأي تنظيم سياسي أخر أو حزب أو تجمع على على هذه الساحة ، لا سيما بعد تحجيم وربما تراجع دور وتأثير الحركة الاسلامية في ظل غياب المنافسة الحزبية أو انعدامها . هذا علاوة على أن هذه لألية بنصها هذا تنسف مصداقية مفهوم التنمية السياسية وتحرم الدولة والوطن من مشاركة سياسية فاعلة وضرورية . وبالذات في غياب البدائل التي تتولى تلك المهمة . ان هذا ولا شك قد زاد من التشويش والتخبط وغياب الحقيقة المحددة لمفهوم الشعار أو استمرار غيابها لدى المواطنين من الخاصة والعامة وفتح المجال لأخرين جدد لابداء الشكوك حوله أو حول جدية طرحه على الأقل .

رابعاً: أقحام الساسة والكتاب، وفشلهم

أما عن التأثيرات المباشرة لهذا التخبط وعدم التحديد والوضوح فكان عندما لاحظ الكتاب والساسة والمراقبون على اتساع الساحة الأردنية تخبطا مماثلا في الشعارات وتصريحات المسؤولين ، حيث استنتجوا بأن ذلك من دلالات عجز الحكومة أو تقصيرها في تحديد مفهوم واضح ومحدد للشعار . أو عدم تأكدها هي نفسها من ذلك أو مما تريده من رفع الشعار ، وبالتالي اعتقاد هؤلاء الساسة والكتاب وكبار شخصيات الدولة من خارج الحكومة بعدم قدرة الحكومة أو المسؤولين فيها على الرد الموفق والموحد على اتهامات وشكوك واستفسارات الأخرين بشأن المفهوم الحقيقي

والمقصود فعلا من وراء رفع الشعار . الأمر الذي شجع هؤلاء الساسة والكتاب والمفكرين من خارج نطاق الحكومة لاقحام أنفسهم بالموضوع . ولكن بدلا من أن يتجرأ هؤلاء الساسة والكتاب على المطالبة بتحديد مفهوم الشعار وحدوده وحدود أهدافه ودواعيه ومناقشتها وصولا لوضع اليد على الاليات الصحيحة والمناسبة لتنفيذ المفهوم والتي وحدها المؤهلة لشد الناس حول تنفيذ المفهوم ، فانهم أثروا التطوع في محاولات **قد تكون يائسة لمساعدة الحكومة أو سد النقص** على هذا الصعيد وبدأ كل منهم يدلي بدلوه من خلال محاضرة أو مقالة في صحيفة ظنا منه أنه سيساعد الحكومة في توضيح مفهوم الشعار والدفاع عنه . لكن النتيجة كانت أن تكشف لهم مدى تناقضهم مع بعضهم وتشتت تفسيراتهم وتبين لهم أيضا وهو المهم هنا هو جهلهم بتطورات السياسة الخارجية الأردنية وعدم توافق الكثير من تفسيراتهم والمفاهيم التي اعتقدوها مع المفهوم المقصود بالشعار بالنسبة لواضعي الشعار بل أنه قد تم تخطيء أحد رؤساء الوزارات السابقين من قبل مستويات عليا ، بعد أن ادعى المعرفة أو أعتقد بأنه من المضطلعين في ندوة له حين فلسف الكلمات في القول بأن عبارة الأردن أولاً تعني بأن هناك ثانياً وثالثاً و . . .

وبالمحصلة هنا ان الباحث أو المتتبع لا يرى في التصريحات الرسمية وشبه الرسمية ولا في كتابات ومحاضرات الكتاب والساسة أي رسو على بر . وكأن مفهوم الشعار وأهدافه ومراميه مطاطية أو هلامية ومطروحة لاجتهاد المجتهدين .الأمر الذي أبقى من الشعار أو الأدق من مفهومه محل تحليلات سياسية وجدل لدى كثير من الصامتين لا سيما في ضوء توقيت اطلاقه .

خامساً : الاعلان عن اعتماد مفهومين محددين للشعار

«في أعقاب عدم امكانية الحكومة وغيرها من السياسيين والكتاب على السواء على الرسو على مفهوم موحد أو القدرة على تحديد الأهداف الرئيسية للشعار والرد على استفسارات وتساؤلات الأخرين وبتشككهم بهذا الأمر ، فقد قامت الجهات الأردنية العليا في أكثر من مناسبة **بتحديد مفهومين ، لشعار الأردن أولا ، وهما أكثر المفاهيم وضوحا واعتمادا وهما // . تمتين النسيج الوطني ، وتعزيز التنمية**» .

وليصبح أمامنا الأن ولأول مرة مفهوماً محدداً للشعار ، وبصرف النظر عن تلك المفاهيم العديدة والمربكة التي جاءت بها اللجنة المكلفة بذلك . ومن هذه النقطة تصبح الأرضية سليمة للوصول الى طبيعة الشعار ومصداقية المفهوم ، وكذلك للمفهوم المطلوب .

الأردن أولا / شعار سياسي أم شعار وطني هادف

منطقية افتراض النسيج الوطني والتنميه كمفهوم للشعار

ان مطابقة هذين المفهومين المصرح بهما على أعلى مستوى والقائمين على تمتين النسيج الوطني والتنمية مع الحالات العامة الثلاثة المشار اليها لدواعي ومبررات رفع الشعار في أي دولة عربية تشير الى أنهما مفهومان يقعان في اطار الحالة الأولى وعليه يصبح من المنطق أن ينصب حديث مطابقة حالة رفع الشعار في الأردن على هذين المفهومين مع الحالة الأولى تلك بغض النظر عن المفاهيم العديدة والمتنوعة التي وضعتها اللجنة المكلفة بذلك ، بمعنى تلمس حالتي النسيج الوطني والتنمية في الأردن وعما اذا كانت الممارسات والآليات المرئية والمحسوسة تصب في خدمتهما أو تحقيقهما . على أن تترك مطابقة الحالتين المتبقيتين مع الحالة في الاردن للقارئ لكون مضمونهما والمفاهيم العائدة لها لم تطرح من أي جهة رسمية أردنية .

لدى تناول مسألة النسيج الوطني في الأردن فان مما لا شسك فيه على الاطلاق أن المحاولات الخارجية والداخلية لاستهداف هذا النسيج الوطني والوحدة الوطنية في الأردن جارية بشتى الصور غير المباشرة منذ بداية تكون هذا النسيج . وكانت وتيرة هذا الاستهداف ترتفع أو تهبط تبعا لتنبه النظام لذلك ووقوفه بوجهها لخطورته . لكن عملية اضعاف وتفكك النسيج الوطني في الاردن أخذت فيما بعد منحىً جادا ولاقت ساحة ملائمة لذلك منذ عام ١٩٨٨ وهو عام فك الارتباط مع الضفة الغربية ، حتى اصبح هذا النسيج اليوم على ما هو عليه من ضعف وتفكك بكل ما لذلك من نتائج سلبية على الوحدة الوطنية وعلى التنمية الاقتصادية والسياسة وتراجعهما على السواء وضعف الجبهة الداخلية بكل ما لذلك من أثار مدمرة على قدرة الدولة على مواجهة تحديات العصر والتحديات الأخرى التي فرضتها الظروف والتطورات الدولية على الصعيدين الوطني والقومي وبما يهدد الأمن الوطني والأمن القومي على السواء . اذا ، لا جدال بأن تكون معالجة هذا الوضع هو من أولى الأولويات ، وأن رفع شعار الأردن أولا لهذه الغاية أمر حيوي وضروري . وحتى التوقيت لطرح الشعار اذا ما أخذ بالاعتبار هذا المفهوم بالياته الخاصة به يكون توقيتا جيدا وينفي أية شكوك حول وجود احتمالات أخرى للتوقيت . لكن مصداقية الشعار ومفهومه المطروح وجديته من الناحيتين النظرية والعملية هو أمرٌ يبقى مرتبط بطبيعة الآليات التي تعتمدها الحكومة وتنفذها على الأرض لتحقيق هذا المفهوم المعلن وهو هنا النسيج الوطني والتنمية .

خلفيات هشاشة النسيج الوطني في الأردن
وضغوطات الاضعاف تحدد الآليات

وفي الحالة التي نحن بصددها فان آليات تحقيق شعار الأردن أولا بمفهومه القائم على تعزيز النسيج الوطني والتنمية يجب أو يفترض وربما لمصداقيتها أن تأخذ **بالاعتبار النقاط المحلية الأربعة التالية والاعتراف بها كدواع للخلل في النسيج** الوطني ، وحقائق قائمة ومتطورة تهم أو تخص المواطنين والمهتمين الى جانب نقاط متعمدة من جهات أجنبية ، وكتحديات كلها تواجه الاردن نظاما وحكومة وشعبا وبالتالي كواقع يمس المفهوم المطروح للشعار والياته المفترضة . والنقاط هي .

أولا : ان ما يزيد أو ينقص عن نصف السكان في الاردن هم مواطنون أردنيون كاملون المواطنة من أصل فلسطيني بمعنى ممن ولدوا أو ولد أباؤهم أو أجدادهم في المنطقة الواقعة غربي نهر الاردن ، وهم بالطبع فخورون بذلك كما يفتخر الكاتب وغيره من سكان شرقي الأردن بمكان مولده أو مولد أجداده سواء كان ذلك المكان في خارج الوطن العربي أو في بقعة ما من الوطن العربي الكبير قبل أن يوزع المستعمر علينا الجنسيات . وأن كون وجود ما يقرب من المليون والنصف منهم **مسجلين كلاجئين فلسطينيين لا يفقدهم قيد أنملة من حقوق المواطنة أو حقوقهم كمواطنين أردنيين** أصيلين بموجب القوانين والدستور ومعايير حقوق الأنسان بل أن ذلك يرتب لهم حقوقا أخرى .

وبالمقابل فان جنسيتهم الأردنية هذه بكل ما يترتب عليها من التزامات قانونية وسياسية ومادية وأدبية قد تعرضت عام ١٩٨٨ للمس والتغيير بموجب قرار سياسي وغير دستوري دون استشارتهم أو منحهم حق أو حرية الاختيار . هذا ما تم ودون نقاش أو حوار وطني داخلي على اتساع الساحة الأردنية وربما دون مشاورات عربية ودولية كافية ضمن قنوات دبلوماسية هادئة وبعيدة عن تبادل المصالح الوطنية ومقايضاتها ، واستعيض عن ذلك بالاكتفاء بما سمي برغبة سياسية عربية أو برغبة من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية آنذاك ، رغبة بلورت في مؤتمر قمة عربية ، ومؤتمرات القمم العربية هذه كانت دوما تطغى فيها المصالح الوطنية والرغبات والالتزامات الوطنية على المصلحة القومية وعلى مصلحة القضايا المشتركة بل وتطغى على المصالح الوطنية للدول العربية الأخرى ومنها المصلحة الفلسطينية كقضية وطنية

فلسطينية ومن ثم قومية . والسؤال هنا هو ، أليس من شأن ذلك أن يكون علامة فارقة تغرس وتشيع في نفوس وعقول هذه الشريحة من المواطنين الأردنيين ككل فكرة مؤداها أن مواطنيتهم ليست أصيلة وأنها تختلف عن مواطنية غيرهم من الشرائح الأخرى للمجتمع الاردني وأنها في الواقع في مهب الرياح السياسية والمزاجية ؟ . وألا يشعرهم ذلك بالاحباط وبأن مسألة انتمائهم للأردن مسألة أصبحت موجهة ومسيسة على غير ارادتهم ؟ .

ثانيا : أن الفلسطينيين كشعب عربي بما فيه كل مواطن من مولد أو أصل فلسطيني يعيش في فلسطين والأردن والشتات بشكل عام والذي ثلثه تقريبا مواطنين أردنيين ، أقول أن هذا الشعب لم توحده في الأساس في شتاته قساوة المحن وتتابعها والاستهداف الصهيوني سيما وأنه لا يخضع لظروف متساوية . بل أن ما وحد هذا الشعب أكثر رغم تشتته وفي شتاته وجعل حركته حركة مدارية حول نفسه وأسهم في بلورة سياسة فلسطينية معينة لديه هي النظرة العربية والدولية الواحدة له بشكل استثنائي أو تمييزي مهما حملوا من جنسيات أخرى أو جنسيات تلك الدول ومهما نصت الدساتير والقوانين على تحريم النظرة المختلفة بين مواطني الدولة الواحدة وتحريم ترجمة هذه النظرة والتسمية الحصرية والتمييزية على الأرض بمختلف أنواع التفرقة أو الانتقاص من حقوقهم وتضييق سبل معيشتهم كنتيجة منطقية لذلك . ولا أقصد هنا النظرة التمييزية التي **يقصد بها المحافظة على الكيان والهوية الفلسطينية** ، بل تلك التي لا تقصد ذلك مع أنها اسهمت في ذلك اسهاما غير واع . ولست بصدد تحديد هوية الجهات التي تقف وراءها وتغذيتها سواء كانت جهات واعية بعملها أو غير واعية خارجية أو داخلية . انها نظرة بممارساتها مستمرة واتسعت حتى بات التشكيك أو محاولات التشكيك والعزل لهذه الشريحة الأساسية والأصيلة من شرائح المجتمع الأردني أمرا واضحا للجميع ويعبر عن نفسه على مستوى وصعيد جهاز الدولة وممارساتها وعلى صعيد الجيش وبمختلف الأساليب .

ولعل من باب التمييز الطبقي اللعين تلك الممارسة التي أصبحت مكرسة في اللوبيات والكواليس على السواء ، وهي أن الشرائح الاخرى من مواطني المملكة الذين ولدوا أو ولد أجدادهم في دول عربية أخرى غير فلسطين أو ممن ولدوا أو ولد أجدادهم في دول أجنبية خارج الوطن العربي لا ينظر اليهم ولا يعاملون كما ينظر الى أو يعامل المواطنين الذين ولدوا أو ولد أجدادهم في فلسطين من حيث عدم

تعريفهم أو تسميتهم باسم بلاد اجدادهم كما يشار الى أو يسمى المواطنون من مولد فلسطيني . وكذلك من حيث رسوخ الاعتقاد بانتمائهم وبمواطنيتهم وعدم التشكيك فيها . وفلسطين هذه لم تكن تاريخيا والى عهد قريب تشكل الا وحدة جغرافية وسكانية متصلة مع جاراتها العربيات ومندمجة مع الأردن . هذا رغما عن أن المواطنين الذين هم من أصل فلسطيني وأتحدث هنا عن شريحة معينة وواسعة منهم لم يأتوا للأردن أو ينضموا لكيانه السياسي كلاجئين بل جاؤا شركاء في الأرض ان جاز التعبير في ظل وحدة الضفتين .

واني اذ اتحدث هنا في هذه الجزئية فانما اشير الى أنه وفي حالة تضمنها لاتهام بالتقصير فان المسؤول والمقصود يكون النخب أولا والحكومات ثانيا فحسب لأنها مسؤولية حكومية شعبية . وأستذكر هنا مقولة الملك حسين المشهورة عندما وصف مرتكب هذه الفعلة بأنه عدوه الى يوم الدين

وما زال ذلك التمييز والتشكيك والتقصير والانتقاص من الحقوق يتكرر ويمارس على المواطنين من أصل أو من مولد فلسطيني على الارض وعلى أكثر من صعيد في الدولة الواحدة وفي كل الدول العربية حتى بات يشكل تحديا مفروضا عليهم في أي بقعة في الشتات وعامل شد بينهم سواء كانوا في دولة عربية أو غير عربية ، وفي بالي هنا بالذات التعامل العربي الرسمي مع حملة وثائق السفر الفلسطينية الصادرة من هذه الدول نفسها .

أما في الأردن وللأسف ، فقد أخذ الرد أو التحدي الفلسطيني لذلك الواقع المعاكس منحى سلبيا أو شكل مقاومة سلبية ان جاز التعبير هنا . فبدلا من المواجهة السياسية والحوار ووضع النقاط على حروفها ، فقد تركوا حقوقهم أمامهم وتوجهوا للخلف ولشحن الذات بفلسطينيتهم ، حتى أصبحت المسائل الاقتصادية والمعيشية في الأردن لا تهمهم كما لا يهمهم الموقف الرسمي في الشأن القومي وأصبح التخلي عند البعض منهم عن الانتماء الأساسي لفلسطينيته على سبيل الحصر يمثل شعورا بالذنب أو النقص أو التهرب ، بل أن البعض منهم أصبح يعتبر ذلك عارا وخيانة . بمعنى أنه تولد لديهم قناعة جديدة بوجود تناقض بين أردنيتهم وفلسطينيتهم .

ان هذا الشعور لهذه الشريحة الواسعة في الاردن من المواطنين والمنحى الذي اتخذته في ردها على الممارسات التمييزية والانتقاص من حقوقها قد تكرس بمخرجات سلبية وبأوجه مختلفة على الارض كنتيجة منطقية لمقدمات معينة .

ولعل من أهمها ما **انعكس على الساحة السياسية في الاردن كساحة حساسة** ، حيث ومنذ قرار فك الارتباط افتقدت هذه الساحة مشاركة كبيرة وفاعلة لقطاع واسع ومؤهل وذو تجارب متوارثة من مواطنيها على هذا الصعيد . بمعنى أن المواطنين الأردنيين من أصول **فلسطينية قد أحجموا بشكل أو أخر عن المشاركة** في الحياة السياسية المعهودة خارج نطاق الحكومة وعن **التأثير في الأحداث الداخلية أو التفاعل معها وانسحبوا من الانخراط** في الحياة السياسية الشعبية المنظمة والناشطة في الاردن على صعيد مختلف القضايا سياسية كانت أو اقتصادية وحتى القومية منها وكأن ذلك لم يعد شأنا يخصهم . وأضحت الساحة السياسية الشعبية في الاردن ضعيفة ومبتورة وغير مؤثرة رغم عودة الحياة النيابية وهي كذالك اليوم وفي تراجع مستمر رغم مرور خمسة عشرة عاما على **هذا الانسحاب حيث لم يتمكن الأردنيون من أصول شرق أردنيه ومن أصول من دول أخرى من تطوير حياة سياسية شعبية منظمة وفاعلة** ، ومن انشاء تعددية حزبية سليمة ، ومن توفير قاعدة شعبية ثابتة وقوية تستطيع التأثير على الحكومات المتعاقبة ومراقبتها وتوجيهها من جهة ، واحداث التوازن المطلوب ما بين الرغبات أو الضغوطات الأجنبية وتأثيرها والاختلالات الداخلية الأخرى وبين الاستحقاقات والالتزامات الدستورية وطموحات الشعب . لا سيما في ضوء قدرة الحكومات على ابطال دور المجالس النيابية وتسخيرها للعمل باتجاة رغباتها من خلال عوامل كثيرة ، والعامل الاساس فيها هو قانون الانتخابات القائم على الصوت الواحد بمستحقاته التي سنأتي عليها في فصل أخر .

بل أن التراجع قد مضى للوراء كثيرا والتعددية السياسية والحزبية التي كانت قائمة في الأردن في الخمسينات وكانت تشكل الحكومات وتؤثر في سياسة الدولة قد استبدلت في التسعينات بتعددية حزبية مزيفة ، حيث ما أن أعلن عن الموافقة على تشكيل الأحزاب حتى تسابقت شخصيات الحكومات المتعاقبة ورجالات العشائر ورموز النظام الذين لا يشكلون معارضة لأية حكومة من حيث المبدأ والمضمون بل من حيث الشكل والاجرائيات ، تسابقت لتقوم هي بتشكيل الأحزاب ،وهذه الحركة الاستباقية هي للانقلاب على الرأي الأخر واقصائه وما كان لها أن تكون الا نتيجة خلو الساحة السياسية الأردنية من ثقل الحركات الواعية للطرف الآخر والتي تسببت عن احجام الاردنيين من أصول فلسطينية عن المشاركة فيها .

والسؤال المتجرد هنا هو ، أليست مشاعر المواطنين الفلسطينيين تلك في أي دولة كانت هي صحيحة ومنطقية وخيارا مفروضا عليهم ؟ أليست الممارسات ضدهم في الدول العربية هي انتقائية وتمييزية وأن الكرة هنا ليست في ملعبهم . وعلى افتراض أن ذلك صحيحا ، فهل هناك جهات أقوى من النظام والحكومات تخطط لذلك وتنجح ؟ وهل هناك محاولات جادة من الحكومات لوقفها وعكسها .

أما اذا افترضنا ادراك الحكومات والجميع لهذه الملاحظات دون العمل على عكسها فان التساؤل الذي يطرح هو عما اذا كانت هذه النتيجة قد خطط لها والى ماذا ستقود بالنهاية ، واذا لم يكن الأمر كذلك فهل هذه نتيجة مرضية للنخبة وللحكومات وهل من الصعب على الحكومات والنخبة التعامل معها بجدية ؟ .لكن السؤال الأكبر هنا هو هل يجوز وهل وصل اليأس مع هذه الشريحة الواسعة من الأردنيين والتي لا تقل عن نصف المجتمع الى هذا الحد . وهل هو انسحاب للخلف أم للأمام ؟ .

ثالثا : كما أن المرض يتسع ويتطور فان الخلل المجتمعي اذا ما ترك في مفصل ما فإنه يتطور وينتشر في كل مفاصل المجتمع . لذلك كان من الطبيعي جدا أن يتطور الخلل بين الشرق والغرب في المملكة الى خلل بين الشمال والوسط والجنوب على صور جهوية اجتماعية وجغرافية تكرست في واقع جهاز الدولة ثم في الدولة على النحو الوارد في فصل (الموروثات القبلية . . .) في هذا الكتاب . وهوالأمر الذي جعل من النسيج الوطني الضعيف والهش نسيجا متآكلا يصيب فكرة المواطنة برمتها وفكرة الدولة الحديثة من أساسها . وبما لكل ذلك من انعكاسات ونتائج متسلسلة تسلسلاً منطقياً تودي بنا وبمستقبلنا جميعا كدولة قطرية أو قومية الى نهاية منطقية لا يتمناها أحد منا على الاطلاق .

رابعا : //وعلى صعيد ضغوطات الاضعاف الأخرى على المملكة ككل ، فمن المعروف ان الاردن كدولة هي واحدة من افقر دول العالم على الاطلاق من حيث الموارد وطبيعة الأرض والثروات الباطنية وشح المياه وتعتمد بشكل رئيسي ومتزايد على المساعدات الخارجية وشروطها ، **وعلى الضرائب المحلية لتقوم بالتزاماتها كدولة والعلاقة عكسية بين الاثنين** . والاردن بالمناسبة من الدول التي لا تجارى عربيا من حيث الجرأة في السياسة الضريبية عمودا وافقيا . ان هذا الواقع والضيق المالي والاقتصادي في الاردن ما زال يتكرس ويتكرس منذ قيام الدولة

ولتاريخه رغم الصداقة التاريخية والتقليدية المتينة للنظام والحكومات الاردنية المتعاقبة مع الولايات المتحدة والتي تصل أحيانا الى حد التحالف من طرف واحد ، رغم قدرة الولايات المتحدة على عكس ذلك الواقع دون الانتقاص من برامج موازنتها وأولوياتها الأخرى نظرا لصغر حجم احتياجات الأردن نسبيا . كما أنه ورغم الدور الذي يلعبه الاردن الى جانب تحقيق سياسات الولايات المتحدة على الأصعدة العربية والدولية والشرق أوسطية والمعاناة الطويلة للأردن من ردود الفعل المعاكسة لتلك السياسة فان هناك اصرارا أمريكيا على أن يبقى الأردن فقيرا ومحتاجا وضعيفا بل حيا في غرفة الانعاش يصار الى التنقيط في فمه كي لا يموت بانتظار عيد الأضحى لا لكي يتعافى ويصبح قويا . وبالمقابل فان للأردن موقعا جغرافيا وديمغرافيا يشكل بالنسبة للولايات المتحدة واسرائيل ولحاضر ومستقبل الصراع العربي الاسرائيلي وحاضر ومستقبل الطموحات الأمريكية الاسرائيلية والطموحات الغربية الاستعمارية هدفا استراتيجيا ومحط اهتمام دائم لها لاعتبارات معروفة تقليديا وأخرى مستجدة . بمعنى أنها اعتبارات تتعدى امكانية استغلال الأردن كمنطقة عازلة بين الدول العربية بحد ذاتها ، ومنطقة عازلة بين الدول العربية من ناحية وبين اسرائيل من ناحية أخرى ، وتتعدى كونه مؤهلا جغرافيا لاستيعاب الموجات البشرية من النازحين واللاجئين ويستوعب الكم الاكبر منها ومن والمواطنين من اصول فلسطينية بكل ما يوفره ذلك من خدمة لهدف تفريغ الارض الفلسطينية من سكانها في ظروف منظمة تحفظ أمن المنطقة والعالم من تبعات تلك الهجرات القسرية واستيعاب المشاكل الأمنية المترتبة عليها ، أقول تتعدى كل ذلك من محكيات تقليدية ، لتصل الى كونه موقعا جغرافيا وديمغرافيا مدخرا بنظامه ودولته كمحل استهداف نهائي محتمل لفكرة الوطن البديل ، وكمعبر أساسي للانطلاق الأمريكي الاسرائيلي الى خارج المنطقة باتجاه تفعيل قانون القوة الغاشمة واستعمار الشرق المسلم والشرق النفطي .

طبيعة الأليات المنفذه تحدد هوية شعار الأردن أولا

ان كل نقاط الضعف والاضعاف الممثلة بالحقائق الأربعة المار ذكرها سواء التي من صنعنا من تلك التي تنخر نسيجنا الوطني أو المتعمدة من الولايات المتحدة وحلفائها الاستراتيجين هي جميعها مرحب بها ومطلوبة حيث من خلالها تنجح

وتتم عملية وربما سيرورة احداث وادامة ضغوطات أجنبية على الأردن لا يقابل السكوت عنها والتعايش معها ونجاحها من ثمن أو مردود على الأردن سوى استمرار المعاناة حاضرا والاستهداف النهائي للنظام وللدولة والقضاء على طموحات المواطنين الوطنية والقومية المشروعة ، لكنها في النهاية ضغوطات ترتكز في نجاحها وتعتمد على وجود جبهة داخلية ضعيفة والابقاء عليها مفككة وعلى وجود نظام معزول عن شعبه أو شعب معزول عن نظامه ، ودولة دائمة الفقر والحاجة ومثقلة بالديون والاحتياجات المالية والاقتصادية والأمنية . انها جزء من الحالة التي يعيشها الأردن حاليا ، حالة مستقبل غير مقروء .

ان هذه الحقائق على الارض وفي الوقت الذي تؤكد فيه وجود المبررات والحاجة لاعتماد شعار الأردن أولا على أساس مفهوم تعزيز النسيج الوطني واعادة اللحمة اليه بما يعنيه من تعزيز لوحدة وتماسك الجبهة الداخلية ، لتؤكد أيضا بأنه هو المفهوم الذي يشكل المقدمة الصحيحة والمدخل الأساسي للانتماء والتنمية . كما أن هذه الحقائق المشار اليها للتو كواقع يبرر رفع الشعار هي التي تشير الى أو تحدد بوضوح طبيعة الأليات التي تتفق مع معالجتها وبالتالي مع مفهوم الشعار ، وان المباشرة بتنفيذها على الأرض هو الذي يؤدي الى تحقيقه وتقرير مصداقية المفهوم كمفهوم يقف خلف الشعار ، وبما لا يدع مجالا بعدها للشك بمصداقيتة وجديتة .

آليات تعزيز الانتماء وهل هي معتمدة ؟

اني في هذا الصدد أوجه عناية القارئ للعودة الى **الاحتمال الأول** من دواعي رفع شعار البلد أولا **(ليس الأردن) بصفته الاحتمال المفترض** الذي تقع فيه دواعي **رفع شعار الاردن أولا** وذلك منعا لتكرار ما هو منطقي أو ملائم من أليات التنفيذ ومطابقتها . وفي محصلتها أنه اذا كان مفهوم الشعار يقوم فعلا على اعادة بناء النسيج الوطني وتمتينه وصولا لتمتين وتوحيد الانتماء وتحقيق التنمية وبأنه ليس شعارا سياسيا يقع في اطار الحالة الثالثة المشار اليها ، فان الحكومات وحدها تقع عليها المسؤولية الأساسية في اثبات ذلك ، وأن تطرح **جانبا ما يزيد عن خمسين الية مختلفة لأكثر من خمسين هدفا** ومن ثم اختيار وتنفيذ الأليات المناسبة من واقع وطبيعة الخلل القائم في النسيج الوطني الأردني والمشار اليه على وجه التخصيص . وذلك بدءا بالعودة للدستور وبمراجعة كل القوانين والأنظمة والتعليمات الموجود

كمجرد ديكور وتفعيلها أو معالجتها ومراجعة كل الممارسات على صعيد كافة أجهزة الدولة ووضع يدها على كل الممارسات التميزية وكل ما من شأنه أن يدفع مواطن ما أو فئة من المواطنين للشعور بالغبن واليأس والاحباط وبالغربة داخل الوطن ، والاحساس بالتشكيك في مواطنيته وفي انتمائه ووقف دفعه الى ذلك الاتجاه والى فقدان ثقته بالمؤسسة وبالمجمل . ومن ثم قيام الدولة باجراءات المعالجة التي يجب أن تسد الثغرات وتخدم هذا الهدف وهي بالضرورة تنصب على تعديل المسار وتصحيحه وتصب في صالح تحقيقه كألية لتنفيذ الشعار . بمعنى أن يصار على الفور الى مراجعة مكونات خلق المجتمع المتمدن بدءا بحكم القانون المتحضر والديمقراطي والمحصن من الاختراق أو الاستقواء عليه حكوميا أو عشائريا والذي يتساوى أمامه كافة المواطنين كحق مصان لا منة . وخلق مجتمع تسوده العدالة وتكافؤ الفرص والنزاهة ويتساوى فيه الناس بالحقوق نفسها كافة سياسية وغير سياسية وفي الحياة العامة وبالواجبات كشركاء في الوطن ولا يفرق بينهم في هذا عامل سوى عامل الكفاءة والمؤهلات والقدرة على خدمة المجموع . ان هذا ولا شك هو مضمون الألية الحقيقية التي تشد ابناء الوطن الى بعضهم وتخلق وتعزز فيهم حس الانتماء للبلد وتبعد عن مواطنيه حالات اليأس والحقد والثوران والبحث عن بدائل وانتماءات أخرى أو حلول خارج المفترض أن يكون ، فلا أصعب أبدا من أن يشعر الانسان أنه غريب في بلده أو مضطهد أو مميز ضده لسبب أو أخر .

أما فقر البلد أو غناه ومعدلات النمو الاقتصادي فيه أو ضعف امكانياته وموارده فانها امور بحد ذاتها لا تمس بالانتقاص انتماء المواطن وقناعاته بل تشعره أكثر بواجبه نحو خدمة وبناء وتعزيز بلده هذا الذي يشعره بمواطنيته أو كرامته . واذا ما حفزه ذلك الى الهجرة ، فانها ستكون هجرة تبقي عليه مشدودا لوطنه لا بعقله وعواطفه فحسب بل بمدخراته وتحويلاته واستثماراته وتشده للمزيد من العطاء للوطن ، تماما كالرجل الذي يحب اسرته الفقيرة ويشعر بالانتماء اليها فهو ان هاجر فانما يكون مقصده رفد الاسرة وتعزيزها وليس التخلي عنها .

وبذلك فان عملية التنمية الحقيقية والدائمة هي التي يضطلع بها أبناء الوطن أنفسهم وليس بطرق أبواب المحسنين السفلة ، وأن هذا مرتبط الى حد بعيد بمشاعر المواطنين واحساسهم بأنهم ينتمون فعلا الى بلد يخص جميع ابنائه حقا وتسوده العدالة والنزاهة وتكافؤ الفرص وحماية القانون .

وبعد واذا ما اعتبرنا أن المفهوم المقصود لشعار الأردن أولا هو اعادة اللحمة للنسيج الوطني وصولا لتعزيز الانتماء والتنمية وهو بهذا المفهوم وبالاطار المتوازن له هو شعار مبرر ومشروع ملح ، فقد يكون عندها من المناسب ومن نسق العمل وصدق التوجه أن تقوم اللجنة التي كلفت بوضع المفهوم والأليات للشعار ابتداء بمراجعة المفاهيم العشرة التي وضعتها واختصارها في حدود المفهوم المشار اليه والذي تم تحديده فيما بعد على أعلى المستويات ومن ثم أن تقوم نفسها بمراجعة الخمسين الية التي وضعتها في شتى الحقول والتي ذكرت بعضها من تلك التي تحير العقول ولا تدل على جدية العمل واختصارها الى ما يتعلق بالية تحقيق المفهوم المشار اليها في ضؤ ما سبق .

وأخيرا فأمام القارئ هذه المعطيات العامة والخاصة بالأردن من حيث شعار البلد أولا وشعار الأردن أولا . وليس من المنطق بشئ أن يقرأ الأخرين النتائج نيابة عن القارىء أو يتوصلوا اليها نيابة عنه . لكن ذلك لا ينفي حاجة الأردن الماسة الى تحقيق مفهوم الانتماء عن طريق اعادة بناء النسيج الوطني على أسس من المصداقية والعلمية والمنطقية خدمة للدولة بكل مكوناتها وشرائحها .

الفصل الثالث

الملك حسين والموقف الأردني من غزو الكويت

بركات حدث الغزو، والمحطة السوداء

يكتسب هذا الفصل أهميته من كون أن عملية غزو الكويت قد مثلت في محصلتها أهم محطة سلبية في تاريخ العرب الحديث ، ونقطة تحول مادي في تاريخ العالم الحديث . كحدث انطلقت منه الولايات المتحدة لتترجم للآخرين مستحقات احادية القطبية . وان أحداث الحادي عشر من سبتمبر نفسها أصلا ، وتداعياتها لاحقا على الأمة ما كانت لتقع وعلى الصورة والشكل والحجم والسهولة التي جرت بها الا بما وفرته تلك اللعبة المغامرة ، لعبة غزو الكويت من فرصة للولايات المتحدة في تكريس قواعد احادية القطبية التي تريدها بتفجير تجربتها على الأرض العراقية وتكريس مشروعية قيادتها الدكتاتورية للعالمين المتحضر واللامتحضر وتفعيلها لكل مقومات قانون القوة الغاشمة على الوطن والأمة . وذلك بعد أن كشفت عملية غزو الكويت هشاشة وضعف وعورات الأنظمة العربية على بعضها وعلى مواطنيها وعلى العالم الخارجي وبالذات على الولايات المتحدة . كما أبرزت تداعيات هذا الحدث حقيقة عزلة الأنظمة العربية عن شعوبها ، وعن شرذمة وتفكك ولا مسؤولية هذه الأنظمة العربية وعدم انتمائها لوطنها وأمتها العربية ، وكشفت عن غياب تأثير التنظيمات السياسية والحزبية العربية وزيفها ، وانعدام تأثير الشارع العربي وربما وجوده . ناهيك عن كون عملية غزو الكويت بتداعيتها المبكرة كانت المحطة التي من عندها تراجع المشروع القومي والوحدوي ، وبداية تكريس أدبيات القطرنة غير الراشدة على وجه علني ومكشوف .

انها ليست محطة سوداء بحاضر الأمة بقد ما أبرزت سوادا موجودا لديها ، محطة بدأها نظام عربي معزول واحد بشموليته وجهله وأكملتها بوعي بقية الأنظمة العربية المعزولة عن شعوبها بتشرذمها وانعدام شعورها بالانتماء . لقد حضرت كل سلبيات هذه المحطة وما زالت تتوالى ، أما شيئا من إيجابياتها المفترضة فلم يلح بعد منها شيء في الأفق ، والشواهد تشير الى فاصل زمني كبير يفصلها عن تلك الايجابيات ، فاصل مرتبط بتغيير جذري في قناعات الانسان العربي وثقافته السياسية والاجتماعية كعوامل أساسية في تغيير واقعه .

لقد دار لغط كبير عن موقف الأردن ، وعن دور له في بعث تلك المحطة السوداء ، وحامت وسوقت الكثير من الشكوك حول الموقف الأردني من ذلك الغزو وتداعياته ،

وذلك من قبل من حققوا وكرسوا تلك المحطة على الأرض رغم تراجع باعثها في بغداد . وحملوا الكثير من هذا للملك حسين بمعزل عن ارادة الشعب الأردني بعد أن أصروا هم على إنجاح وتكريس فعلة النظام العراقي وتلك المحطة السوداء . والحمولة تلك تحولت من دور للملك مدعى به في حدث العزو إلى ابتزاز له من اجل المشاركة في تكريس تلك المحطة السوداء في حفر الباطن . ولقد ارتأيت من هذا الواقع ، ومن واقع تجربتي ومعايشتي لتلك المحطة من داخل الجهاز الرسمي الأردني على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف في الأمم المتحدة ومن واقع أهمية وخطورة تلك المحطة في حاضر ومستقبل الأردن والدول العربية عامة أن أضمن هذا الفصل في الكتاب . ليتناول من جملة ما يتناوله الموقف الأردني من الغزو العراقي للكويت من جوانب مختلفة نوعا ما عن تلك التي طرحت وتطرح . وذلك من حيث موقع جلالة المغفور له الملك حسين منه وكيفية ودوافع اتخاذه الموقف بعد مزاوجته مع الموقف الشعبي ، ومن قدرته على تطويره في ضوء رؤيته الخاصة في الأزمة ، وما يبرزه هذا الموقع أو الموقف من قدرة لدى النظام الأردني ، ومزايا خاصة في الملك . وكذلك من حيث تناول جذور الأزمة وزوايا طرح الموضوع وطبيعة الطرح القائمة على محاور مختلفة . وعلى التحليل المستند الى شواهد ، وطبيعة الأسباب الحقيقية التي تكمن وراء ذلك الموقف غير المتوقع عربيا ودوليا ، ومن حيث ما كشفت عنه تلك الأزمة من وضع خاص ومتميز للأردن داخل الوسط العربي الرسمي والشعبي .

الملك حسين / / استقلاليته في اتخاذ القرار ومؤثراته

ان المتتبع عن بعد للموقف الأردني من حرب العراق ضد ايران ، من غير العارفين بشخصية الملك حسين بن طلال وطبيعة علاقته بالغرب كما تطورت وليس كما بدأت ، له العذر والحق في أن يعتقد أو يتشكك بأن ذلك الموقف جاء في اطار يتوافق مع سياسة الولايات المتحدة من تلك الحرب أنذاك بطريقة ما أو من زاوية معينة . وكذلك في أن يعتقد بأن الملك قد أخطأ خطأ قاتلا سيدفع سلطته ثمنا له نتيجة عدم مشاركته في حفر الباطن . لكن كلا الاعتقادين أو الحكم بهما غير صحيح و يصبح هشا أمام الواقع الذي يتمتع به الملك خارجيا وداخليا ، وأمام مجريات الموقف الأردني اللاحق من تلك الأزمة العراقية الكويتية والذي أخذ الملك حسين في اطاره منحى أخر مختلفا عن سياسة الولايات المتحدة ورغبتها رغم

الضغوطات السياسية والمادية على الأردن . وهو الأمر الذي يحتاج الى تفسير صحيح لأنه موقف يكشف عن استقلالية فريدة لدى الملك في اتخاذ القرار لم يتمتع بها الكثيرون من الزعماء العرب .

ان هذا يعود بنا الى ما تطرقت اليه أثناء الحديث عن السياسة الخارجية الأردنية والخصوصية التي يتمتع بها الملك حسين على المستويين الأردني الداخلي والدولي الخارجي وهنا يكمن التفسير . حيث أن وضع الملك حسين قد تطور على الساحتين الداخلية والدولية ، بشكل تمكن معه من أن يعزز من مركزه على الساحة الدوليه ويغير من طبيعة علاقاته وارتباطاته بالغرب ويفرض نفسه كصديق للولايات المتحدة أكثر من كونه زعيما لدولة ضعيفة تعيش على المساعدات الخارجية والقروض والحماية الاجنبية وما يستتبع ذلك من مستحقات التبعية والانقياد ، بل أصبح الى حد كبير زعيما غير تابع أو منقاد في قراراته ومواقفه كغيره من الحكام العرب وخاصة ما اصطلح على تسميتهم بالمعتدلين ، بل وأصبح أكثر انعتاقا من سياسة الابتزاز الأجنبية ومظلة الاعتماد على الحماية الأجنبية للدولة ومستحقات تلك الحماية . ولا شك أنه استخدم في ذلك حنكته وتجاربه المتراكمة والواسعة ، وحكمته وامكانياته الفردية وكيفية تسخيرها لصنع الألية الناجحة لذلك . حيث على الصعيد الداخلي استطاع ابتداءا أن يطور علاقة ذات طبيعة أبوية وحميمة بينه وبين الشعب والجيش وبما تحمله هذه العلاقة من ارتباط نفسي وعضوي ومعيشي وأمني ومن طاعة واحترام من جانب الشعب والجيش للملك وتمكن بحنكته من فرضها كعلاقة مستقرة وبالتالي محبة هذا الشعب وهذا الجيش الحقيقية له كما ذكرت سابقا حتى تولد نوع من التوحد بين الطرفين بحيث أصبح كل منهما يؤثر على مركز ومكتسبات الأخر وبالتالي على سلوكه بعيدا عن مقتضيات الحكم وبمعزل عن مقتضيات الديمقراطية على السواء . وبهذا كان الملك يهمه كثيرا احترام رغبات الشعب ومتطلباته ومطالبه ومسايرة موقفه حتى لو لم يرق له ذلك اذا ما عاجله الشعب بها كما كانت عليه الحالة الى حد ما لدى غزو العراق للكويت . تماما كما كان هو يعاجل الشعب أحيانا بقرار لا يرغبه الشعب ولكنه يقبله على مضد كما يقبل الابناء قرار والدهم حتى لو اعتقدوا بخطأ ذلك القرار . وكان وصول الملك الى هذه المرحلة من العلاقة مع شعبه وجيشه قد هيأ له ألأساس السحري اللازم لاستقلالية وقوة الانظمة في الدول الضعيفة من تلك التي تعمل خارج نطاق الديمقراطية بشكل عام والمتمثل

في ايجاد جبهة داخلية موحدة خلفه منحته الدعم والحماية وأبعدت عنه شبح التهديد والابتزاز الخارجي وعززت من مكانته وهيبته الدولية ومنحته مركزا مرموقا على المستوى الدولي ومهدت له الطريق الى اقامة علاقات دوليه من ذات النوع والطبيعة التي تقام بين الدول الديمقراطية . ان هذا الوضع المميز الذي تهيأ للملك حسين داخليا بعلاقته مع شعبه وجيشه من ناحية وخارجيا بينه وبين الولايات لمتحدة والغرب من ناحية أخرى قد أعطاه هامشا كبيرا من الاستقلالية وحرية اتخاذ القرار .

اذن ، من هنا يمكن لنا أن نتوجه في تفسير منطلق الموقف الأردني من غزو العراق للكويت والتقرير **بأنه كان نابعا من ارادة حرة الى حد ما وسواء كان موقفا مصيبا أو مخطئا . .**

بمعنى أنه اذا ما كان من مؤثر في توجيه أو صنع القرار في هذه المسألة من خارج نطاق القناعة والاقتناع فهو الشعب أو الشارع الأردني . وأنه بالتالي موقف تراوح هدفه بين خدمة الأهداف الاستراتيجية للدولة وبين تحقيق ما أمكن من الانسجام بين النظام والشعب ، وانسجام أخر جاء في السياق والمحصلة وهو الانسجام مع المرتكزات والمبادئ والقيم والمصالح العربية .

مؤثرات ومؤشرات مبكرة لموقف اردني ، وقمة بغداد

ان الوضع المميز الذي تهيأ للملك حسين والمشار اليه داخليا وخارجيا لم يقتصر أثره على مجرد توفير هامش كبير له من الاستقلالية وحرية اتخاذ القرار دون استغلال أمثل لهذا الهامش أو الوضع ، بل أنه فعل ذلك واستثمره في توفير وقت اضافي وفي حرية التصرف لتحقيق المصالح الاستراتيجية للملكة مع تحقيق ما أمكن ولو كان قليلا من انجازات في اتجاه الانسجام بين فكر ورؤية الملك من حيث الأسس والمرتكزات والطموحات التي قامت عليها الدولة من ناحية وبين الظروف الخارجية والمادية الداخلية المعاكستين . وكما استفاد مما وفره ذلك الوضع من ظرف أفضل وموات من حيث حرية الحركة والتصرف لمحاولة الحصول على المال والموارد الكافية من مصادر أخرى للتغلب على هذه المشكلة المزمنة والمتفاقمه بعد أن تيقن تماما من اصرار الولايات المتحدة على عدم حل هذه المشكلة وابقاء الأردن فقيرا ودائم الاحتياج للأسباب الاستراتيجية المار ذكرها في فصل الأردن أولا ، فالمال بالنسبة للملك

عامل حاسم للمحافظة على الطرف المهم من المعادلة التي مكنته من الوصول الى ذلك المركز والمتمثلة بالعلاقة الارتباطية بينه وبين شعبه وجيشه ، ومن أجل تغطية الحاجات والمتطلبات المتزايدة لاستمرارية وجود الدولة ونمائها ونمط الحياة والنفقات التي عود الملك نفسه وشعبه وجيشه عليها ، وما فتئت هذه المشكلة تتفاقم مع تطور الحاجات وتزايد الديون الخارجية في أواخر الثمانينيات حتى أصبحت مسألة مصيرية بالنسبة للأردن . وكان الملك حسين يحاول أنذاك الحصول على التزامات من الدول العربية بتقديم مساعدات مالية وخاصة بعد أن رأى الوضع المالي السيء للعراق كشريك اقتصادي أول للأردن يتفاقم بعد خروجه من حربه مع ايران . وبعد تفهمه لسياسة الولايات المتحدة في ابقاء مستوى دعمها للأردن الى حد ما يشبه التنقيط في فمه حتى لا يموت فقط ، ويبقى حيا ليوم النحر ومحتاجا لها كما هي محتاجة له .

وفي اطار المشكلة المالية للأردن جاءت أول الأحداث التي ربما تكون قد أسهمت في التأثير على الموقف الأردني والتي بالتأكيد أسهمت في الحكم غير الدقيق على ذلك الموقف ، أقول جاءت أثر انتهاء الحرب العراقية الايرانية وعقد مؤتمر القمة العربية في بغداد في أيار من عام ١٩٩٠ ليبذل الرئيس العراقي صدام حسين جهوده وامكانيات رئاسته لدعم متطلبات الأردن داخل المؤتمر من حيث حاجته الماسة للحصول على مساعدات مالية من دول الخليج . وهو موقف مبرر ومنطقي من الرئاسة العراقية وخارج نطاق التكهنات ، لكون الأردن الدولة الوحيدة في العالم تقريبا التي كان لها موقف معلن في الوقوف الى جانب العراق في حربه مع ايران ، والدولة الوحيدة التي أسهمت عسكريا ولو رمزيا في تلك الحرب اضافة لكون الأردن شريك اقتصادي أساسي للعراق وحليف له في مجلس التعاون العربي . الا أن جهود الرئيس صدام حسين داخل المؤتمر لم تثمر في المحصله ، بل أن أحداث المؤتمر ولدت مرارة في نفس الملك من موقف دول الخليج والكويت خاصة . وهو (أي الملك) الذي كان يرى في الأردن خط حماية متقدم ومكلف لنفط الخليج وأمنه ، ويرى في اسهام الخبرات الأردنية في مختلف المجالات في بناء دول الخليج العامل الأساس فيما وصلت اليه تلك الدول من تطور وتنمية وحداثة ، انطلاقا من الستينيات والسبعينيات من القرن الفائت . والمحصله أنه قد خرجت من رحم ذلك المؤتمر معاناة كبير ألقت بظلال كبير من الشك والريبة على الموقف الأردني فيما بعد الغزو . ولعل من هذا القبيل ما

نجده في قصة سأتي عليها رواها وزير الخارجية الأردني لأعضاء الوفد الأردني الذي كان يشارك في أعمال منظمة المؤتمر الاسلامي في القاهرة والذي تزامن مع غزو الكويت وكنت واحداً في ذلك الوفد ، حيث حينها وبتاريخ ٢ / ٨ /١٩٩٠ تفاجأنا كما تفاجأ المؤتمر باحتلال العراق للكويت ، وكما تفاجأنا بمبادرة الشارع الأردني والصحافة الأردنية بالتعاطف مع العراق ، وشاهدنا موقف الملك المعتدل الى جانب تهدئة الوضع والميل لعدم استفزاز العراق والعمل على تسوية الأزمة داخل البيت العربي دون تدويلها ومباشرته بلعب دور أساسي في ذلك ، وكان هذا هو الموقف الأردني ابتداء على الرغم من مخالفته الصريحة للموقف الأمريكي في تطرفه في معاداة العراق ورغبته في تدويل الأزمة . وقد انعكس رد فعل الشارع الأردني والموقف الرسمي الأردني هذا سلبيا على طريقة تعامل الدولة المضيفة للوفد الأردني في القاهرة وعلى تعامل دول الخليج أيضا معنا الى جانب العديد من الدول الغربية ، وبدينا في الوفد الأردني وكأننا نمثل دولة متحالفة مع العراق في غزو الكويت وأخذنا نشعر بأننا كوفد وكأردن أصبحنا طرف أساسي في معركة سياسية داخل المؤتمر وبشيء من التحدي والفخر . وهو الأمر الذي شجع الوزير على ابلاغنا بتلك القصة التي تكشف عن نقاط هامة على صعيد الموقف الأردني .

أما القصة أو الحادثة كما رواها فهي : أنه ونتيجة لجهود طويلة ومضنية داخل مؤتمر القمة في بغداد من أجل حصول الأردن على دعم عربي ومساعدات مالية نتيجة ظروفه الحساسة أنذاك وحاجته الشديدة فقد توصل المؤتمر بمساعد الرئيس صدام حسين الى مشروع قرار يتضمن بعض الالتزامات العربية لتقديم مساعدات مالية محددة للأردن . وكان هناك توافق عربي على ذلك . الا أن الوفد الأردني في مؤتمر القمة تفاجأ بتسجيل الكويت تحفظه على ذلك القرار بلسان أميره . وهو الأمر الذي أغضب الملك حسين كثيرا حيث ما كان منه الا أن خاطب امير الكويت قائلا : أنت يا أخي تتحفظ على تقديم المساعدة للأردن ، أما أنا فاني أتحفظ عليك وعلى بلدك الكويت . ان هذا الرد من الملك يكشف عن ثلاثة حقائق هامة على صعيد الموقف الأردني من غزو الكويت والحكم المشبوه عليه وأقصد بالمشبوه ، الإدعاء بوجود علم مسبق للملك بالغزو . الأولى : أن القصة أو الحادثة توضح الظروف والعلاقات التي كان يعيشها الملك مع دولة الكويت والحسرة والألم والمعاناة من موقف تلك الدولة غير المتعاون في المؤتمر وفي خلال السنين السابقة من مسألة تلبية احتياجات

الأردن المالية والتي يشكل الحصول عليها أو تأمينها أحد ركني هدف سياسته الخارجية . **والحقيقة الثانية هي** أنه كان لمنطوق رد الملك دور في اللغط والتخمين الذي دار حول حقيقة الموقف الأردني من مجمل الأزمة ومبعثا للشكوك حول وجود دور أردني تآمري مع العراق لاحتلال الكويت . وقد وزاد منه تأزم العلاقة بين الأردن والسعودية وفي اعلان الملك عن رغبته أمام مجلس الأعيان الأردني في أن يدعى الشريف حسين بدلا من الملك . وكان في تلك العبارة الكثير من المحفزات لتحميلها الأوهام والحمولات الحساسة من الأطماع الاقليمية للأردن ، ومن تلك الجهات التي حملتها من تلك الحمولة كانت السعودية حيث ربطت الدبلوماسية السعودية في الغرب والولايات المتحدة ذلك القول بالموقف الأردني وسوقته للتدليل على أنه موقف مبرمج لأهداف ومطامع أردنية . **اما الحقيقة الثالثة / انه اذا كان لموقف الملك من** الأزمة أسباب متصلة بعلاقاته مع طرفي النزاع فانها ستكون أسبابا تتصل بعتب الملك على **دول الخليج أو غضبه منها أكثر من وجود علاقات طيبة مع العراق .**

وبالطبع فان الوزير عندما روي لنا تلك القصة في ذلك الوقت المبكر انما فعل ذلك حين شجعته تلك الظروف المحيطة والموقف الأردني المرن في التعامل مع العراق واصراره على عدم اصدار قرار ادانة داخل الجامعة العربية للعراق تمهيدا لما ينويه الأردن من الاضطلاع بمهمة وساطة والتي بدأ بها فعلا ، على عكس ما يريده الوفد الكويتي ودول الخليج وبعض الدول العربية الأخرى .

تطورات بلورة الموقف الأردني

تحديد الموقف بالمزاوجة بين الموقفين الملكي والشعبي

فيما يخص مجمل فصول تكون الأزمة وتطورها بين العراق والكويت ، كان هناك تطور سريع لتوافق بين الموقف الأردني الرسمي ممثل بارادة الملك حسين وبين موقف الشارع الأردني أو استيعابه ، ولم يكن هناك تطابق بينهما حيث وفي العادة أن مواقف الشارع وقراراته غالبا ما تبنى على مشاعره وأحاسيسه وعلى تمنياته وما يجب أن تكون عليه الأمور . لا من الواقع القائم وبصرف النظر عن حسابات أخرى دقيقة . في حين أن المواقف الرسمية للأنظمة والحكومات لا يمكن أن تبنى الا على أسس ملموسة ومعطيات صحيحة وواقعية وحسابات دقيقة لكونها مسؤولة في النهاية . أما موقف الشارع الأردني إلى جانب العراق فكان نابعا من أمور كثير ، ولعل من أهمها أن الشارع الأردني بالذات بغالبيته الواعية من الأردنيين من أصل فلسطيني كان يرى في صدام حسين واحدا من أبرز وأهم المناصرين للقضية الفلسطينية والساعين الى احداث توازن استراتيجي مع اسرائيل ، وكذا الكثيرون من الأردنيين من شرقي النهر ، ولم يخلُ الأمر أيضا من أسباب أخرى أجتماعية واقتصادية هامة لها علاقة بأحاسيس الشارع الأردني وبالعامة في اطار مشاعر النقمة والصراع الطبقي والانحياز والتلاقي النفسي بين الشعوب الفقيرة ضد الأثرياء ، فغالبية الشارع الأردني وكذا معظم الشعوب العربية ينظرون بعين التمييز ما بين ظروفهم المادية والمعيشية ومتوسط دخولهم المتواضعة وبين ظروف مثيلاتها في الدول النفطية والغنية ، وكما يشعرون بسوء توزيع الثروة على مدار الساعة والى تلك الأموال التي لا يطالهم منها حتى حق الزكاة انها مشاعر وأحاسيس الفقير الذي يحلم أن يرى يوما مختلفا في الثري وربما لأنه لا يحلم بيوم يحصل فيه على الثراء . كما أن غالبية المواطنين قد استغلوا العلاقات السياسية الطيبة التي كانت قائمة بين الأردن والعراق وهتفوا عفويا لصدام وساندوه فور سماعهم لخبر غزو الكويت قبل أن يسمعوا شيئا عن موقف الملك . أما الملك حسين رحمه الله الذي لاحظ كلمة الشارع تسبق وتمهد لكلمته فقد انطلق في اتخاذ الموقف انطلاقا من هذا السبق وهذه الرغبة وضمن الظروف والحسابات المشار اليها والمركز الذي يتمتع به داخليا ودوليا وضمن المعطيات الجديدة ولكن على أسس محسوبة لا تقوم على الاكتفاء برغبات الشعب .

بل أن الملك قد أراده موقفا مبررا ومحسوبا في جميع مراحل الأزمة ومستندا الى حجج وحيثيات منطقية ومتوازنة يمكن الدفاع عنها بالمنطق القانوني والدولي والحضاري . بمعنى أنه صقل موقف الشارع وألبسه ثوبا مقبولا وضمنه محتوى عقلانيا يمكن طرحه عربيا ودوليا . بل أنه تمكن من تغيير جوهر موقف الشارع المنحاز الى العراق على أسس طبقية .

فقد استعرض **الملك برؤيته وثقافته وحنكته الخارطة التاريخية والسياسية** بين الدولتين المتنازعتين واستعرض تاريخ وحاضر ومستقبل العلاقة بين كل من الكويت **والولايات المتحدة من ناحية وبين العراق والولايات المتحدة من ناحية أخرى** وأطماع الأخيرة وأهدافها ومصالحها ، واستحضر النظرة الاستراتيجية الأمريكية لحاضر ومستقبل الأردن ومحصلته النهائية والوارد ذكرهما في فصلي السياسة الخارجية الأردنية ، و الأردن أولا . **كما استحضر النتائج المتوقعة للصراع** في المنطقة بموجب مقدمات مدروسة . فرفض في ضؤ ضؤ ذلك كله مبدأ الغزو واستخدام العنف بديلا عن الوسائل المتمدنة في تسوية الخلافات ، كما رفض مبدأ لاحتلال والاحتلال العراقي للكويت ونادى بتسوية المسألة سلميا داخل البيت العربي رافضا تدويلها وتجييش الجيوش الذي يعني له تدمير العراق دون تسوية النزاع واحداث شروخ عميقة في العلاقات العربية ، وبما يعنيه أيضا من خطوة أساسية لتغيير المعادلات السياسية القائمة في المنطقة كمرحلة في سلسلة أهداف مرسومة يوصل أحدها للأخر ، **وأن استهداف الأردن كنظام ودولة في قلب تلك الأهداف** . وفي هذا السياق أكد الملك على ضرورة أعطاء فرصة كافية للتسوية السلمية ورفض أصدار قرار ادانة عربي للعراق حفاظا على مصداقية وساطته للتسوية السلمية وتحاشيا لتعقيدها وخاصة أنه استعد وباشر باستئناف مهمة الوساطة لاقناع الرئيس العراقي بالانسحاب كما سنرى ، وهي المهمة التي كان الملك قد بدأها أثناء فترة توتر الوضع بين العراق والكويت قبل غزو الأخيرة .

القراءات السياسية الصامته للملك توجه تعامله مع الأزمة

ومن المهم هنا أن نتلمس طبيعة التصورات والتخمينات التي كانت تتطور في ذهنية الملك تبعا لتطور الأحداث وتحيط بتحركاته في اطار موقفه من مسيرة الأزمة والتي كان بمقدورها في بعض الأحيان التأثير على ذلك الموقف وتوجيهه ، واني اذ

اصنف هذه التصورات في ثلاث مراحل لأوضح بأني فعلت أو أفعل ذلك من واقع ملاحظاتي أثناء مشاركاتي في المحادثات واللقاءات الرسمية العديدة التي كانت تجري أو تعقد مع وفود الدول اضافة لطبيعة التصريحات والتحركات الأردنية الرسمية .

المرحلة الأولى / وقد بدأت هذه المرحلة مبكرا أثناء **الأزمة السياسية بين العراق والكويت على الصعيد العربي الاعلامي والرسمي** ، وداخل الجامعة العربية وبواسطتها ، على شكل مراسلات تحمل رؤى ومتطلبات الطرف العراقي بالذات وامتدت هذه المرحلة ما يقارب الشهر قبل الغزو لتنتهي بعد أيام من الاحتلال .

وفي هذه المرحلة **كانت الشكوك تساور الملك الى حد الاعتقاد بأن العملية العراقية كلها مجرد سيناريو تكتيكي** . ولا تعدو أن تكون مناورة ومشروع ابتزاز من صدام حسين لدول الخليج أو لدول الغرب بما فيه الولايات المتحدة نفسها لمساعدته في حل مشاكل واحتياجات العراق مابعد الحرب مع ايران . والملك هنا لم يخرج من حساباته ضرورة النظر الى هذا السيناريو كحالة سياسية يجب التعامل معها ، وكفرصة اذا ما **أحسن التصرف في اطارها فانها ستعود بالفائدة على الأردن** ومجمل الأوضاع في المنطقة . ولذلك كان هذا الهدف أو التصور في ذهن الملك اضافة لتأكده من نجاحه بمهمة الوساطة استنادا لكون العملية تكتيكية في مجملها قد شجع الملك على الاسراع **بأخذ دور الوسيط المقرب من صدام** لانهاء الأزمة ضمن شروط عربية ومقبولة من الرئيس العراقي اللاعب الرئيسي ، ورفضه (أي رفض الملك) القاطع بالتسرع في الموافقة على اصدار قرار يدين العراق كشرط لنجاح دور الوساطة مع صدام بصفته الطرف القوي وبيده نزع الفتيل آنذاك ، ورفض الملك القاطع أيضا من نفس المنطلق لتدويل النزاع .

أما المرحلة الثانية / بدأت حين فشلت الوساطة لتسوية الأزمة داخل الاطار العربي وتم بالفعل تدويلها وهنا تعقدت الأمور وظهرت حقائق جديدة وتبلورت المواقف العربية بصورة أوضح . . وترتب على ذلك توتر العلاقات الأردنية مع العديد من الدول العربية مما اضطر الملك لنقل وتكثيف جهوده على المستوى الدولي ، حيث بدا من خلالها الملك والمسؤولون الأردنيون الأخرون للبعض أحيانا كمحامين عن صدام حسين . ومع أنها جهود لنزع فتيل الحرب الا أن الظروف الدولية والمواقف الرافضة والحاقدة على العراق **أجبرت الملك أن يركز على هدف أخر هو الدفاع عن موقف الأردن وضرورة تفهم الأخرين له . وساعد الأردن في مهمته تلك كثرة الوفود**

الدولية التي بدأت تتوالى على الأردن لاقناعه بالوقوف الى جانب التحالف .

في هذه المرحلة بدأ الملك يستعرض حساباته ويعيد النظر في تصوراته دون القدرة على التراجع أو ربما دون الرغبة بالتراجع وفي هذه المرحلة أيضا زحفت تصورات الملك الى مستوى القلق أحيانا والأعتقاد أو التهيؤات أحيانا أكثر ، من قبيل تمني النفس بامكانية تراجع الولايات المتحدة واتجاهها للدبلوماسية العربية أو التفاهم مع العراق ، أو ربما نجاح صدام في مسعاه نتيجة خلل في المعادلة أو نتيجة قصور أو حدوث معجزة . وخاصة في مرحلة ترك الأمور تسير للهاوية .

المرحلة الثالثة// تشكلت هذه المرحلة بمرور الوقت وفي ضوء نسق تطور الأحداث والممارسات وتبلور المواقف وفي اطارها واطار جولات ولقاءات ومشاهدات الملك . وتميزت هذه المرحلة بأن انتهت تصورات الملك الى وصوله لقناعة تامة بعدم رغبة الولايات المتحدة في أن ينسحب صدام حسين من الكويت طوعا وعزمها على مهاجمة العراق حتى لو انسحب ، الأمر الذي أكد له بأنها تريد استغلال الوضع لتحقيق أجندة أخرى تشتمل على تدمير العراق ودخول المنطقة لأسباب استراتيجية تتفق فيها مصلحة الولايات الأمريكية في الاستحواذ على نفط الخليج وطرق الامدادات في مواجهة أوروبا الموحدة مع المصلحة الاسرائيلية في التخلص من نظام متطرف في عدائها ويشكل خطرا مستقبليا عليها . وكذلك الى وصول الملك الى نقطة اللاعودة في مواقفه . وبالتالي تركزت جهود الملك في هذه المرحلة واثر هذا التصور على اقناع صدام بادراك المخطط الأمريكي وضرورة افشاله بالانسحاب الفوري وبدون أية شروط من الكويت ، لعل ذلك يحرج الولايات المتحدة والمتعاونين معها ويؤدي الى انقاذ العراق من التدمير والمنطقة بأسرها من الاستهداف . وأرسل الملك الى صدام رسالة بهذا المفهوم أبلغه فيها أن لا مجال له على الاطلاق في ربح المعركة أو النجاة . وأن التدمير قادم على الجميع لا محالة . كما كثف الملك جهوده مع الادارة الأمريكية لايجاد مخرج لتدارك الحرب عبثا . ولكن تسارع الأحداث والظروف المحيطة بحساباته قد حالت دون ذلك . ومن هنا نستدل على أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي كانت وراء الانشقاق العربي في طريقة التعامل مع الأزمة ابتداء بكل تفاصيلها وجزئياتها ليكون ذلك مبررا لخروج ملف الأزمة من البيت العربي الى البيت الأمريكي عن طرق التدويل .

ان من يعود الى المحضر الحرفي لاجتماع الفرصة الأخيرة وهو اجتماع السيد

طارق عزيز مع وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر في جينيف بتاريخ ١٩٩١/٩/١ . (المرفق رقم ٢) ذلك الاجتماع الذي خططت له الأدارة الأمريكية لتحسين صورتها دوليا وعربيا بادعائها أنه محاولة أخيرة لحل سلمي مع العراق قبل شن الحرب عليه ، أقول من يعود لذلك المحضر يرى كيف أن كل ما في ذلك الاجتماع كان يشير الى عزم امريكا على مهاجمة العراق . اذ كان اللقاء بأحاديثه استفزازيا للعراق ويسد الطريق أمامه للانسحاب من الكويت ، وذلك ابتداء برسالة الرئيس بوش لصدام التي رفض طارق عزيز استلامها لعدم لياقتها ومرورا بتركيز بيكر بحديثه على نقطتين الأولى أن لأمريكا مصالح حيوية بالخليج وأنها لا تثق بنظام صدام في الحفاظ عليها أو عدم الاضرار بها ، والثانية التركيز على تهديدات صدام حسين باستخدام الأسلحة الكيماوية ضد أسرائيل وضرورة أن يتخلص العراق منها ، وانتهاء بالأهم في ذلك اللقاء وهو أن بيكر قد ذكر لعزيز بأن المطلوب من العراق لتدارك الحرب ليس فقط الانسحاب من الكويت بل تنفيذ الاثني عشر قرارا التي أصدرها مجلس الأمن والتخلص من أسلحة التدمير الشامل . وكما يتضمن الحضر اشارات لذكر الملك حسين وبقية الزعماء العرب في لغط حدث الغزو .

التجاهل العربي / بين جذور الأزمة وظروف انفجارها

كان الموقف الأردني الرسمي المتوافق مع موقف الشارع الأردني قد أراد له الملك أن يكون كموقف رسمي ، موقفا مسؤولا وعقلانيا ومبررا ومتوازنا ومحسوبا يمكن تسويقه سياسيا والدفاع عنه قانونيا . فكان أن انطلق من معرفته بأن لمجمل النزاع والأزمة بين العراق والكويت جذورا تمتد في عمق التاريخ الاستعماري للمنطقة ولها تأثيرها المتواصل وتأثير تداعياتها على كل تفاصيل التطورات التي شهدتها الدولتان في حينه وما زالت تشهدها بين الفينة والأخرى ، وكان بنفس الوقت يحرص على أن تكون تلك المعرفه والاحاطة بجذور الازمة وتطوراتها منطلقا الى جانب استحضار المؤثرات والحسابات التي تمس النظام العراقي وتدفعه لمغامرات تنطوي على عمل انتحاري ، وكما تمس الحسابات والاهتمامات الدولية بحيوية وجود عراق موحد وقوي يحفظ الأمن والاستقرار اللازمين بمنطقة الخليج ويحفظ التوازن الاقليمي ، أقول يحرص أن يكون ذلك جزأ من معرفة الأخرين لطبيعة النزاع هذا ومدخلا أساسيا من مدخلات معالجة الأزمة وضرورة ذلك .

فغزو العراق واحتلاله للكويت بتاريخ ٢ /٨ /١٩٩٠ والذي أدى الى حرب مدمرة وتداعيات لاحقة فيما بعد أدت لحرب أخرى واحتلال الولايات المتحدة للعراق نفسه فيما بعد كبند لأجندة أمريكية خاصة وبسط هيمنتها على المنطقة وعلى ارادة أنظمتها ، أقول أن غزو العراق ذلك للكويت في الطرح التسبيبي العقلاني لواقع الأزمة والحدث لم يأت من فراغ كما يظن الكثيرون وخاصة من غير العرب . فهناك نزاع قديم مزمن **بين هذين القطرين يعود الى القرن التاسع عشر** عندما عقدت بريطانيا معاهدة مع حكام الكويت عام ١٨٨٩ ، وأصبحت بموجبها الكويت محمية بريطانية رغم أنها أي الكويت كانت تحت النفوذ الفعلي للدولة العثمانية . ولم تكن هناك حدود مرسومة تفصلها عن جنوب العراق الخاضع بدوره أيضا للسلطة العثمانية . بمعنى أن **الكويت كانت من وجهة نظر عراقية جزءا من العراق** أو جنوب العراق . وقد تبلور هذا النزاع فيما بعد منذ بداية القرن العشرين ليصبح نزاعا قائما على اختلاف وجهات النظر حول الحدود بين الدولتين ورغبة العراق القديمة في تأمين منفذ له على مياه الخليج العميقة . حيث يعتقد العراق في حينه أن بريطانيا بعد أن سلخت الكويت عن جنوب العراق وأصبح قطرا بذاته ، **قامت برسم الحدود** بين

القطرين عام ١٩٢٢ بطريقة تعمدت فيها حرمان العراق من حدود أومنفذ معقول على مياه الخليج العميقة واكتفت بمنحه ميناء الفاو فقط . وللتذكير فان العراق كان بين الفترة والأخرى يدعي بالسيادة على كل الكويت . وخاصة عندما كان يشعر بعدم تجاوب الكويت معه لتعديل الحدود أو منحه جزيرتي وربة وبوبيان في البحر والتي طالبت بهما العراق مرارا كحل وسط لترسيم الحدود والاعتراف المتبادل بينهما . وفي هذا السياق فان الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم مثلا عندما أعلن عام ١٩٦١ بأن الكويت جزء من العراق وأنه سيصدر مرسوما بتعيين أمير الكويت (قائم مقام) للكويت وتابعا لمحافظة البصرة قد استند في ذلك على رفض العراق السابق للاتفاقية التي عقدت بين بريطانيا وحكام الكويت عام ١٨٨٩ بدعوى أنها تمت سرا وسلخت الكويت عن جنوب العراق دون تخويل من السلطات العثمانية . وعلى أثر ذلك التصريح من عبد الكريم قاسم دخلت القوات البريطانية الكويت بطلب كويتي ، الا أن الدول العربية قد اجتمعت وتكفلت بحماية الكويت وطالبت بسحب القوات البريطانية بسرعة .

ولقد بقيت مسألة الحدود بين العراق والكويت محل خلاف ومفاوضات بينهما منذ ذلك الحين ولغاية انتهاء حرب الخليج (الثانية) التي انتهت بتحرير الكويت وعودته الى سابق عهده وقيام مجلس الأمن بتاريخ ٢٧ /٨ /١٩٩٢ بتخطيط الحدود بين البلدين وبالطبع بدون مشاركة أو رضا أو قناعة العراق الفعلية .

ليس هدفي هنا التركيز على مجريات وتاريخ النزاع العراقي / الكويتي بشأن الحدود أو سرد وقائعه الطويلة ، بل هدفي أن أبين من خلاله جانب هام من المؤثرات والحيثيات المتصلة بالتحرك الأردني وبأن ما حدث بين العراق والكويت عام ١٩٩٠ هو حلقة من مسلسل خلاف حدودي مزمن بين الدولتين على شكل مسلسل ألغام ، يثار بأشكال عنيفة عندما يحدث خلاف أو أي سؤ تفاهم بين القطرين أو عندما يجد العراق نفسه أمام طريق مسدود أو خطر خارجي أو داخلي يتهددة كما كان عليه الحال حين انتهت الحرب مع ايران ، **وأن التغاضي عن هذه الحقيقة بذيولها من قبل من يدرك ذلك لا ينم عن صدق في النوايا لتسوية الأمر من أساسه** ، ولا يقل خطورة عن وسيط يجهل تلك الحقائق ، لأن هذا الخلاف مرتبط في الأساس بحاجة العراق الماسة الى تعديل هذه الحدود بشكل يؤمن مصالحه الحيوية في الوصول الى مياه الخليج العميقة .

أما العوامل التي أزالت الغبار عن الخلاف ليبدو على شكل الأزمة التي وصلت اليها فكانت متسارعة ، وأن واحد منها طبيعي تمثل في اكتشاف حقل الرميله النفطي جنوب العراق وامتداد هذا الحقل الى الأراضي الكويتية موضوع الخلاف وهو ما شكل أرضية لادعاءات لاحقة . أما العامل الأساس الذي تفرعت عنه عوامل أخرى والذي **كان على المهتم والمتعامل مع الأزمة أن يقف عليه ويتفهمه ويتعامل معه ليكون مسعى احتواء الأزمة سلميا ممكنا وليكون اتخاذ القرار سليما** وليكون ذلك هاديا لتفهم الظروف التي شجعت أودفعت العراق لغزو الكويت اثر انتهاء الحرب بينه وبين ايران وموقف بلدان المنطقة والموقف الدولي ازاءها هو ذلك العامل المتمثل في الظروف والمشاكل والاسئلة التي واجهها النظام العراقي اثر انتهاء حربه مع إيران ، وقد مثل هذا العامل بالتالي دافع العراق الرئيسي في افتعاله للأزمة . . ولعلنا نجد في هذه الجزئية تقصيرا عربيا ودوليا من حيث عدم العمل على تدارك ما حدث .

أما عن طبيعة هذه الظروف والمشاكل التي كانت وراء الأزمة وافتعالها ، أقول بأن ظروف العراق الاقتصادية والاجتماعية قبيل الأزمة كانت في غاية السوء والحرج اذ كان خارجا من حرب طويلة ومريرة مع ايران كلفته الكثير من الضحايا البشرية والتدمير والخسائر المالية وحملته مديونية خارجية عالمية . ومن ناحية أخرى وجد نفسه يمتلك جيشا ضخم العدد والعدة قويا ومسلحا تسليحا عاليا لا يدري ماذا يفعل بشأنه ، فهو لا يستطيع أن يبقيه بحجمه هذا للصعوبات المالية ولعدم الحاجة ، ولا يستطيع من ناحية ثانية أن يسرح معظمه ويرمي به للشارع ليزيد من جيش العاطلين عن العمل ، وبما سيشكله ذلك من ضغوطات مالية على السكان وصعوبات معيشية وخلق مشاكل اجتماعية وأمنية وربما سياسية خطيرة . هذا كله الى جانب أسئلة كبيرة كان على الحكومة العراقية اجابة نفسها وشعبها عليها ، وكان على المهتمين بالشأن العراقي أن يتفهموا هذه الأسئلة ويتفهموا موقف الحكومة العراقية الحرج بشأنها وأن يساعدوها على الاجابة عليها ايجابيا : وعلى رأسها ، هو ماذا جنى العراق وشعب العراق من حربه الطويلة مع ايران وانتصاره ؟ وماذا سيقدم للشعب العراقي بعد هذه التضحيات ؟ وكيف سيواجه ويعالج النتائج السلبية للحرب من اجتماعية وغيرها ، وكيف سيواصل العراق مسيرة التنمية والتقدم من جديد ؟ .

لقد واجه العراق وبعد الحرب مباشرة حقيقة موقف الولايات المتحدة ونواياها حين لم يجد تفهما منها أو تعاونا ازاء حاجات العراق الناتجة عن الحرب . ونظرا

لغياب الرؤية البعيدة ولقصرالنظر والجو الارتجالي اللامؤسسي فقد تصرف الرئيس العراقي بغرور المنتصر وبدأ منذ لحظة انتهاء حربه مع ايران ينجر لمواجهة الولايات المتحدة واستفزازاتها المقصودة اعلاميا حيث نجحت بذلك وفتحت حرب باردة سياسية واقتصادية على العراق . ومن هنا كان على الرئيس العراقي أن يتجه للدول العربية . ورأى أن حل كل هذه المشاكل يكمن في توفير المال وحصوله على الدعم الخليجي والعربي لأنه أي العراق كان يشعر بأنه قد خاض حربا مكلفة على الجانب الشرقي للوطن العربي دفاعا عن الحدود والعمق العربي وعن دول الخليج العربي المهددة برأيه من السيطرة أو الهيمنة الايرانية . وكان يشعر أيضا بأنه قدم من خلال تلك الحرب المكلفة خدمة للغرب حين كبح جماح الثورة الايرانية الاسلامية المعادية للغرب . فهو بهذا الاعتقاد كان يتوقع من الدول العربية والغربية على السواء أن تساعده في حل مشاكل العراق المترتبة على حربه الطويلة القاتلة وأن تسهم في عملية اعادة الاعمار والبناء . الا أن ذلك لم يحدث ، بل أن العكس ربما هو الذي حدث . فكما هو معروف أن المورد المالي الأساسي للعراق كان يأتي من بيع النفط ، وللصدف أو غير الصدف كانت أسعار النفط في السوق الدولي في تلك الفترة الحرجة على العراق منخفضة وباتجاه الانخفاض . وهو ما زاد الأمور سوءا وتعقيدا في العراق . وقد اعتقد النظام العراقي أو كان من مصلحته أن يعتقد بأن انخفاض الأسعار هذا كان متعمدا ومخططا له ، وأنه جاء نتيجة اقدام كل من الكويت ودولة الامارات العربية على زيادة انتاجهما للنفط الى حد اغراق السوق العالمية به حتى انخفض سعر البرميل من ٢٢ دولارا الى ١١ دولارا . وهو ما سبب خسارة مالية ضخمة للعراق تقدر بالمليارات من الدولارات . حيث اعتبر أو قدر أن انخفاض سعر البرميل بمقدار دولار واحد فقط يكلف العراق خسارة سنوية بمقدار مليار دولار . وقد نشط العراق سياسيا واعلاميا ضد هذ السياسة كما يعتقدها ، وطالب الكويت بالعدول عن تلك السياسة التي اعتبرها بمثابة حرب اقتصادية موجهة ضد العراق في الوقت الذي يعاني فيه من الحاجة للمال . وقد أبلغ العراق الجامعة العربية بأن الكويت تشن حربا اقتصادية ضده محتفظا لنفسه بحق الدفاع عن النفس ، وهي العبارة التي كانت تمهد وتبرر وتشير لغزو محتمل للكويت والتي لم يقرأها العرب قراءة صحيحة . وكما أثار العراق مشكلة جديدة مع الكويت وهي اتهامه بالسرقة من نفط آبار الرميله في جنوب العراق (شمال الكويت) أثناء الحرب مع ايران . وقدمت

الحكومة العراقية فاتورة بعشرات المليارات تتضمن حسبة للخسائر المالية التي تكبدها العراق نتيجة سياسة الكويت النفطية من حيث سياسة الاغراق وتأثيرها على الأسعار ومن حيث استخراجه النفط من الحقول العراقية أو سرقة النفط العراقي كما ذكر النظام والاعلام في العراق . وطلب العراق من الكويت من جملة أمور أن تشطب ديونها على العراق التي تقدر بالمليارات من الدولارات أيضا كتعويض عن ذلك .ان هذا كان الثمن الذي طلبه العراق لنزع فتيل الأزمة ولكن لم نجد ولو نظام عربي واحد راغبا بالقراءة الصحيحة لمجمل الموقف العراقي والتعامل معه أو مع الأزمة بجدية لنزع فتيل انفجارها . وهو الأمر الذي عمل على تأزيم الأمور في المنطقة وعمل على نبش مشكلة الحدود وتثبيتها بين الدولتين من جديد .

تحركات الملك/ وسط ذهول خليجي وقيادة أمريكية للتدويل

وبدأت في ضوء ما سبق التهديدات العراقية ويقابلها التعنت الكويتي ، وبدأت أيضا الوساطة العربية لاحتواء الأزمة ولكن ليس الى المستوى الذي يرتقي للتوافق مع خطورة النتائج المحتملة في حينه . وهنا أدرك الملك حسين أن هناك مشروعا عراقيا لأزمة أكبر واستعدادا كويتيا للتحدي دون التفكير بغزو وشيك . ومن هنا كانت تحركات الأردن وطبيعتها النوعية . فقد بدأت من خلال جهود الملك حسين الشخصية ولعبه دورا مركزيا على صعيد الأزمة مبكرا واستمرت على المستويين العربي والدولي وشملت فترتي ماقبل احتلال الكويت وما بعده على وتيرات مختلفة طبقا لتطورات الوضع وتغيير قناعات الملك أو تبلورها . لا سيما بشأن أهداف كل من العراق والولايات المتحدة في ضوء المراحل الثلاث المشار اليها والتي مرت فيها تصورات الملك حول مجمل تطور الأزمة والأهداف العراقية والأمريكية . وشجع الملك أنه كان أيضا يترأس مجلس التعاون العربي لعام ١٩٩٠ (عام الأزمة) والتي كان أحد بطليها وهو العراق عضوا في المجلس . ففي شهر تموز من العام ١٩٩٠ أي قبل احتلال الكويت بأسبوع قام الملك حسين ببذل الجهود للتوسط بين البلدين حصل خلالها على وعد حقيقي من الرئيس صدام بأن لا يلجأ لاستخدام القوة ما دامت لمفاوضات جارية . ولكن في الوقت الذي بدأت فيه المفاوضات تعطي ثمارها حدثت ممارسات من قوى خارجية عملت على تأزيم الموقف وتصعيد حدة الخلاف ومن أبرزها المناورات البحرية التي أجراها اسطول الولايات المتحدة الأمريكية في مياه الخليج . ثم قام الملك

حسين بتاريخ ٢٩ /٧ /١٩٩٠ أي قبل الغزو بيومين بزيارة الى بغداد والكويت لاقناعهما بممارسة المرونة في المفاوضات التي اتفق على عقدها في ٣١/٧ /١٩٩٠ في جدة ، الا أن الملك قد أدرك بأن مصير تلك المفاوضات هو الفشل نتيجة التصلب في الموقف الكويتي وايمان حكامه باعتمادهم على العون الخارجي وتطمينات الولايات المتحدة والأخرين .

كان كل ذلك يحدث والولايات المتحدة **ومعها الدول الأوروبية ملتزمة الصمت وعدم التدخل الحاسم أو المسؤول في مجريات الأمور** أو الشأن الكويتي العراقي وعدم اثارة أي ضجيج لحين احتلال الكويت ، بمعنى أنها حتى لم تستغل هذا الوضع أو الأزمة لتصعيد الموقف مع العراق والذي كان لأشهر خلت متصاعدا اعلاميا واقتصاديا على الأرض حتى يبتلع الطعم ، في الوقت الذي كانت فيه هذه الدول وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الأثناء في حرب باردة على العراق بسبب التهديدات التي اطلقها الرئيس العراقي ضد اسرائيل وكانت تفرض عليه اجراءات مقاطعة اقتصادية وتقنية وتشن حملة اعلامية ضد القيادة العراقية حتى نشرت مجلة (يو اس نيوز أند ورلد) في ٤/ ٦ / ١٩٩٠ صورة الرئيس صدام حسين مع عبارة أخطر رجل في العالم ، وصحيفة (نيوزويك) تقول في أحد أعدادها بأن صدام حسين عدو الشعب رقم واحد . ومع هذا كما ذكرت حرصت الولايات المتحدة على عدم استغلال الأزمة العراقية الكويتية في حربها الاعلامية حتى لا يستخدم الرئيس العراقي فراملة . وكما هو معروف فقد كانت الأسباب الظاهرية للحرب الباردة التي تشنها الولايات المتحدة ضد العراق هي تصريحات تهديدية لاسرائيل من قبل الرئيس العراقي ومسائل حقوق الانسان . لكن حقيقتها كانت لخلق جو دولي معادي للعراق لتسهيل وتمرير رغبتها بتدمير القدرة العلمية والعسكرية العراقية المتنامية والتي تهدد من وجهة نظر الغرب مصالحه في منطقة لخليج وتهدد أيضا اسرائيل في خطوة أولية لدخول المنطقة والهيمنة على مواردها الطبيعية وخطوط الامدادات لمواجهة أطماع المستقبل أو مخاطره أمام أوروبا الموحدة . فكان أن جلبت الأقدار والحظ للولايات المتحدة ما يحقق هدفها وبمساندة عربية بفضل حكمة ورؤية الأنظمة العربية التي سهلت التدخل الأمريكي . وهنا أقول أن الجميع يعلم بأن تلك القدرة العسكرية العراقية بما فيه أسلحة التدمير الشامل والتي بنيت بمساعدة الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية انما بنيت وسمح بامتلاكها لاستخدامها في كسر شوكة ايران وكبح

ثورتها الأسلامية وليس من أجل أن يحتفظ العراق بمثل تلك القدرة العسكرية أو ليبقى قويا . فليس من مصلحة الغرب أن يكون أحد النظامين العراقي أو الايراني قويا . وكان من المؤمل أن تخرج كل من العراق وايران منهكتين من الحرب وبعاهات مستديمة لا تسمح لاحدى القوتين من فرض ارادتها أو سياستها على المنطقة . لكن العراق ربما أنه أدرك هذه الحقيقة مسبقا واستغل الظرف ومساعدة الغرب له وسكوته عنه أثناء الحرب واختزن الكثير من الأسلحة المختلفة وخاصة المحرمة والتدميرية وحصل على الأسرار العلمية التي استطاع الوصول اليها أثناء انفتاح الغرب عليه . ومن الطبيعي أن هاجس العراق في ذلك لم يكن السيطرة على دول الخليج أو الايذاء بمصالحها فذلك لا يستلزم كل ذلك . كما لم يكن ذلك يوما هدفا استراتيجيا للعراق ، وأن دول الخليج لم تكن يوما عبئا على العراق بل العكس هو الصحيح ، وانما كان هدف العراق هو أخذ مركز قيادي في منطقة الشرق الأوسط من ناحية والوصول الى التوازن الاستراتيجي مع اسرائيل التي تقف في وجه الطموحات العراقية وسبق لها أن دمرت عام ١٩٨١ مفاعله النوي . وبالفعل كاد العراق أن يصل بل ربما وصل لشيء من التوازن ولامتلاك اسلحة رادعة . وهو الأمر الذي لا تقبله الولايات المتحدة ودول الغرب لما يشكله ذلك من خطر على اسرائيل الى جانب خطر احتمال تهديد مصالحها في المنطقة .

ومع ذلك فان غزو العراق للكويت في ٢ /٨/ ١٩٩٠ أصبح الذريعة التي أصرت من خلالها الولايات المتحدة على تدمير القدرة العسكرية والعلمية العراقية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية . وكان هذا الغزو يبدو للأخرين أنذاك كأنه يضع النظام الأردني من خلال سياسة خارجية جديدة على مفترق طرق سيما وهم يرون الدعم أو التعاطف الاعلامي والشعبي الأردني للرئيس العراقي صدام حسين وفعلته . أما النظام السعودي الذي كان كغيره من الأنظمة العربية المتعاملة مع الولايات المتحدة معتادا على أن يتلقى المعلومات الاستخبارية التي تخصه أو تخص المنطقة من هذه الدولة ، فانه هذه المرة في حالة الأزمة العراقية الكويتية لم يحصل على تلك الميزة نتيجة التعتيم والتمويه الاستخباري الامريكي تسهيلا لمهمة صدام في غزو الكويت . وبناء على ذلك فقد تفاجأت السعودية بذلك الغزو حين حدوثه وارتبكت وانطلت عليها المسرحية أو الخدعة الأمريكية في عدم الاهتمام بالشأن العربي أو العراقي الكويتي والتمويه بأن لا أحداث خطيرة قادمة . لكن المسرحية انتهت بعد

أقل من ساعتين من حدوث الغزو . أما الملك فهد الذي كان ما زال تحت انطباع حياد الولايات المتحدة من مجرد ما اوحت به على أنه مشادات كلامية بين البلدين لن تتطور لأبعد من ذلك ، فقد قام لحظة سماعه نبأ الغزو بالاتصال هاتفيا مع الملك حسين في حوالي الساعة السادسة من صباح ٢ / ٨ /١٩٩٠ وأبلغه بالغزو ورجاه التدخل مع مع الرئيس العراقي صدام حسين لوقف الغزو عند الحدود المتنازع عليها الى أن تتم تسوية النزاع بالطريقة السلمية . وهنا كان الملك فهد مدفوعا بالخوف من المجهول في سياسة الرئيس صدام حسين ومدى التدخل الأمريكي واتجاهه وبالتالي احتمال **ان تكون السعودية هي الهدف الأساسي للرئيس صدام وليس الكويت .** وفور تلقي الملك حسين لمكالمة الملك فهد تحدث مع الرئيس العراقي الذي أجاب بأنه سيكون مستعدا للانسحاب استجابة لطلب متزن من الدول العربية وليس تحت التهديد والادانة . وبعد ذلك وفي نفس اليوم زار الملك حسين مصر واجتمع مع الرئيس مبارك وأبلغه بتلك النتائج الايجابية . وتحدث كلاهما مع الرئيس بوش الذي كان بدوره قبل ذلك قد أجرى اتصالاته بعد الغزو مع دول المنطقة مطمئنا لها ومتكفلا باعادة الأمور الى نصابها وطالبا تدويل الأزمة ووقف التعامل مع وساطات مع العراق معطيا بذلك نفسا قويا وجديدا للدول الخليجية والعربية الاخرى يقوم على التحدي والتوعد وقالبا بذلك سياسة التعقل والتهدئة العربية والرغبة بتسوية الأزمة عربيا وسلميا . الا أن الملك حسين وفي غياب تلك المعلومة عنه طلب من الرئيس الأمريكي منحه ٤٨ ساعة للاجتماع مع الرئيس العراقي واقناعه بالانسحاب بموجب حل عربي . وبتاريخ ٣ /٨ /١٩٩٠ حصل الملك حسين مرة أخرى على موافقة الرئيس صدام حسين على حل المسالة في اطار عربي من خلال مؤتمر قمة عربي مصغر يعقد بتاريخ ٥ /٨/١٩٩٠ وأعلن العراق بنفس اليوم نيته بالانسحاب اعتبارا من الساعة السابعة بعد ظهر يوم ٣ /٨ /١٩٩٠ وبدأ فعلا بالانسحاب . الا أن الأمور تغيرت فجأة وانقلبت المواقف ١٨٠ درجة بعد تنشيط التدخل الأمريكي وابراز جديته ، حيث بدأت مصر والسعودية تهاجم العراق وتصدر بيانات التهديد والادانة بدلا من تشجيع العراق على الانسحاب مما أدى الى تصعيد التوتر . وبالطبع فان ذلك شكل عامل احباط وتحد من قبل العراق وازداد تعنتا واصرارا على أن انسحابه من الكويت بدون شروط هو مطلب مرفوض لسؤ النوايا ولما يعنيه ذلك من تجاهل لحقيقة وجود نزاع يجب تسويته ، وتجاهلا لمصلحة كل من العراق والكويت المتمثلة في

ضرورة معالجة جذور الأزمة . وواضح تماما أن ذلك جاء ارضاء لرغبات أمريكية . وبالفعل فان الملك حسين الذي لم يعد مرغوبا بوساطته أدرك بحسه هذه الحقيقة وفي ضؤ استيضاحه عن سبب الموقف المصري والسعودي الاستفزازي وغير المشجع للعراق . وبالطبع لم تعد القمة المصغرة قائمة **وسارت الأمور باتجاه تدويل الأزمة حيث بدأ الخلاف العربي يتصاعد ويتعمق وأحبطت كل محاولة أردنية لكسر حدة الاندفاع نحو الحرب** . ورغم أن القرارات في جامعة الدول العربية تؤخذ بالاجماع حسب نظام الجامعة ، الا أن الكويت والسعودية ادعتا وأصرتا على اعتماد قرار من الجامعة بالأغلبية يتضمن الموافقة على طلب السعودية والكويت ارسال قوات عربية للدفاع عن أراضي الخليج العربي وضمان الاستقرار . **ان هذا القرار كان توطئة لانضمام آلي لكثير من الدول العربية الى قوات التحالف فيما بعد وتبريرا له وهو أصلا ما شكل غطاء للتدخل الأجنبي في الخليج** .

وبدأت قوات التحالف بارسال قوات بحرية وبرية وجوية ضخمة للمنطقة . وأدرك الأردن وغيره الكثيرون وبشكل لا لبس فيه أن ذلك كان يهف بالأساس الى تدمير القدرات المختلفة للعراق وتحقيق المخطط المرسوم .

وهكذا تم بالفعل رفض أعطاء أية فرصة حقيقية أو معقولة لتسوية الأزمة سلميا واقناع العراق بالانسحاب من الكويت . وكما تكاتفت الجهود الداخلية العربية المعاكسة والخارجية لمنع تسويتها ضمن اطار الأسرة العربية والجامعة العربية وتم الاصرار بدلا من ذلك على تدويل الأزمة بطلب والحاح من الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية . .

الأمم المتحدة تتغاضى عن خرق دول التحالف لميثاقها، والملك يفوز بموقفه

وبالفعل دولت الأزمة وأصدر مجلس الأمن ما مجموعه ١٢ قرارا تتعلق بالحالة بين االعراق والكويت خلال الفترة من ٢ / ٨ / ١٩٩٠ الى ٢٩ / ١١ /١٩٩٠ . وكان أخرها القرار ٦٧٨ / ١٩٩٠ الذي سمح للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت بأن تستخدم الوسائل اللازمة (وتعني القوة) لارغام العراق على الانسحاب من الكويت . وأعطى القرار مهلة زمنية للعراق تنتهي بحلول تاريخ ١٠ / ١ /١٩٩١ .

وهنا نشط الملك حسين والحكومة الأردنية على المستوى الدولي لنزع فتيل الحرب على العراق وأدرك الملك أنه أصبح يعمل في الوقت الضائع . فحيثما كان

يحاول تدارك الحرب كان بنفس الوقت يتلقى الضغوطات للانضمام الى التحالف وأصبح الحوار فعلا حوار طرشان . ويجتمع الملك مع الرئيس بوش في واشنطن ليفاجأ بالرئيس الأمريكي يعرض عليه تقديم المساعدات المالية للأردن في خطوة لتغيير موقفه والانضمام الى التحالف ، لكن الملك الذي كان يدرك أن الحرب فيها من الخسائر والمخاطر على الأردن والمنطقة ما يفوق تلك الرشوة المعروضة . وكان رد الملك على العرض بالجملة التالية / **يا سيادة الرئيس لم أجئك لأبحث مشاكل الأردن الاقتصادية بل جئتك لأمر أعظم وهو تدارك الحرب** .

وبالطبع أصبح الأردن في موقف حرج جدا لا من نتائج الحرب القادمة فقط بل من نتائج وتداعيات قرارات مجلس الأمن التي فرضت الحصار والمقاطعة الشاملة تقريبا على العراق وكان منها الى ذلك التاريخ قبيل الحرب القرار ٦٦١ تاريخ ١٩٩٠/٨/٦ والقرار ٦٦٥ مما أحدث أثارا مدمرة على الوضع الاقتصادي على الأردن وحوصر ميناؤه الوحيد بشكل تعسفي وغير مشروع ، وذلك لعدم وجود قرار لمجلس الأمن بذلك وبقي هذا الحصار كعامل ضغط وابتزاز للأردن إلى ما بعد الحرب بسنين . وبالطبع ان ما قام به الأردن من دور ايجابي على صعيد الأزمة لم يكن مقبولا بل وأسيئ فهم موقفه كعقوبة رغم التزامه بكافة قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالأزمة ، ذلك لأنه لم يشترك في قوات التحالف فقط . كقوات أعطت الشرعية العربية لتدمير العراق .

حيث انقضت المهلة وبدأت العمليات العسكرية ضد العراق ، ومع أن الولاية المعطاة لهذه القوات كانت تحرير الكويت الا أن ما حدث قد تجاوز ذلك بكثير جدا والى تحول الهدف ليشمل تدمير العراق . وبهذا جاء في الكتاب الأبيض الذي أصدرته الحكومة الأردنية ما نصه .

«**ان فشل جميع المحاولات لاقناع الحكومة العراقية بتحاشي تنفيذ القرار ٦٧٨ القاضي من جملة أمور باستخدام القوة ضد العراق** في حالة عدم انسحابه غير المشروط من الكويت ، بالاضافة الى الفشل في اقناع زعماء دول التحالف باتخاذ موقف أكثر مرونة ومنح العراق بابا للخروج من الزاوية الصعبة التي أوصله اليها موقف دول التحالف المتصلب قد أديا الى بدئ الأعمال العسكرية ضد العراق بصورة مدمرة جدا وتفاعل بسببها الشعب الأردني مع ما يحدث للشعب العراقي من قصف جوي وحشي . وزاد غضب الشعب الأردني تجاه الدول والحكومات المتحالفة التي اتضح

أنها تخطت حدود التفويض لتحرير الكويت الى هدف تدمير العراق» .

أو كما ذكر الملك حسين في خطاب له بتاريخ ٦ / ٢ / ١٩٩١ أي بعد الحرب ما يؤكد موقفه ورؤيته اذ قال ((أن الهدف الحقيقي وراء هذه الحرب كما برهن على ذلك حجم الدمار هو تدمير العراق واعادة ترتيب المنطقة .))

ولعل ما يثبت سوء نية الولايات المتحدة المبيتة بشأن هدفها الحقيقي من مجمل الأزمة ، ويثبت بنفس الوقت عمالة أو تواطؤ كل دولة عربية تحالفت معها هو وجود خلل قانوني متعمد في قرار مجلس الأمن الذي فوض استخدم القوة وفي تنفيذه ، وخلل قانوني أخر في تعامل الدول العربية معه . أماالخلل القانوني في القرار فهو خلل في منطوقه وتركيبه وفي تنفيذه وبما يتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة . اذ كان يجب أن ينص قرار مجلس الأمن على أن تكون العمليات العسكرية ضد العراق باشراف الأمم المتحدة وليس بادارة واشراف دول التحالف نفسها كما جاء في القرار . واستنادا للمادة ٦٤ من الميثاق كان يجب أن يكون استخدام القوة ضد العراق بموجب خطة يضعها مجلس الأمن بمساعدة لجنة أركان حرب وليس دولة أو دولتين .كما كان من المفروض استنادا للمادة ٤٢ من الميثاق أن يكون حجم ونوع القوة العسكرية المستخدمة في حدود اعادة الأمور الى نصابها . أما ما يخص الخلل القانوني الذي يدل على سوء نية دول التحالف العربية ، فهو أنه وبموجب نصوص الميثاق والفقرات الثلاث للمادة ٤٣ منه كان على كل دولة عربية أو غير عربية تنوي الاسهام بالحرب على العراق أو تقديم أية تسهيلات بأي صورة كانت أن تبرم اتفاقية مع الأمم المتحدة وأن تخضع تلك الاتفاقية الى اجراءات المصادقة الدستورية الداخلية المرعية بتلك الدول . الا أن أي من الدول العربية التي شاركت بالتحالف لم تفعل ذلك وأخفته عن مواطنيها .

ولا شك بأن هذا الخلل متعمد لأن أحدا من مسؤولي تلك الدول لا يجهل بنود الميثاق كما لا تجهله السكرتاريا . وأن هذا الخلل جاء ليخدم تنفيذ المهمة المبيته . وهي مبيته لأنها هي التي تم تنفيذها دون أن تكون مذكورة كهدف . ولا شك أيضا بانه لو روعي في اتخاذ القرار الأصول القانونية لكان ذلك محرجا للدول العربية قبل أن تختار تلك الدول التواطؤ مع الولايات المتحدة تحت غطاء تحرير الكويت

وفي المحصلة // ان ما كان يتمتع به الملك حسين من سمعة طيبة واحترام مميز ومكانة مرموقة من قبل المجتمع الدولي الرسمي ، وما استطاع فرضه من علاقة تفهم

واحترام متبادل مع الولايات المتحدة والدول الغربية تقوم على طبيعة خارج نطاق سياسة الاملاءات ، وما كان يتمتع به من جبهة داخلية موحدة خلفه ، قد أمن للملك حسين حماية أو حصانة دولية في حرية اتخاذ القرار ضمن هامش معين . كان لذلك مؤهلا لأن يتصرف بارادة حرة انطلاقا من رؤيته للرغبة المبيتة والسلوك المنهج من قبل الولايات المتحدة لتدمير قوة وقدرات بلد عربي وفرض حقائق غير مواتية على الأرض ، واعادة ترتيب المنطقة على قياسات جديدة وهو ما كان يرفضه الملك حسين ويحذر منه سيما وأن ذلك بمحصلته النهائية يأتي على الأردن كمحطة مستهدفة ، بالاضافة الى ما كان يتوقعه الملك من مخاطر ونتائج سلبية سياسية واقتصادية على الأردن نفسه كنتيجة لتلك الحرب المنتظرة وتداعياتها ، أقول أن ذلك كله كان على رأس الأسباب التي في ضوئها ومن أجلها أصر وتمكن الملك حسين من عدم الاشتراك في التحالف أو تقديم أية مساعدة أو تسهيلات له رغم الضغوطات ، تماما كما رفض منذ البداية المنطق العراقي في احتلال بلد عربي ورفض الاعتراف بهذا الاحتلال وبضم الكويت وأصر على ضرورة عودة السلطة والسيادة للكويت .

صفقة بقاء النظام العراقي عام ١٩٩١

أما لماذا لم تتقدم الولايات المتحدة في ختام حربها على العراق عام ١٩٩١ لتغيير أو اسقاط النظام بعد الاجهاز على القوة العراقية ، ولماذا حتى لم تسمح للأخرين فعل ذلك ، فان كل الاجابات التي كانت على هذا الاستفسار تدور في اطار تحليلي ومستندة في الغالب الى موانع مفترضة والى الفوائد التي تجنيها الولايات المتحدة من عدم تغيير النظام . انها كلها أسباب ثانوية وعرضية ولم يتم التخطيط لها . فهي لا تقوم على أساس موثق أو متين وتبدو غير مقنعة وغير كافية لأنها لا ترقى الى تلك الأسباب التي من أجلها يمكن للولايات المتحدة أن تضحي بهدف استراتيجي أوتؤجله اذا كان أمر تحقيقه متاحا . أما الاجابة الصحيحة فيدركها يقينا من اطلع على المحضر الحرفي للاجتماع الذي عقد بين طارق عزيز وجيمس بيكر في جنيف بتاريخ ٩ /١ /١٩٩١ (المرفق رقم ٢) ذلك الاجتماع الذي جاء بطلب أمريكي تحت غطاء محاولة أخيره لاقناع العراق بالانسحاب من الكويت في الوقت الذي حرص فيه بيكر بذلك الاجتماع على استفزاز العراق وتعقيد أمر الانسحاب أمامه ، أقول ان من يطلع على هذا المحضر الحرفي لذلك الاجتماع فانه يقرأ بعينيه وشفتيه السبب في

احجام الولايات المتحدة عن الاطاحة بالنظام العراقي بل وحمايته من السقوط أنذاك من ناحية ، ويدرك بنفس الوقت سبب عدم استخدام العراق للأسلحة الكيماوية والبيولوجية من ناحية أخرى . اذ أن السبب كان مرتبطا باتفاق أو تفاهم بين العراق والولايات المتحدة في ذلك الاجتماع يحقق مصلحة حيوية لكلا الطرفين ، وجاء هذا الاتفاق نتيجة عرض مفصل من بيكر في ذلك الاجتماع على شكل تحذير وسكوت بالموافقة عليه من طارق عزيز . ويمكن قراءة هذا الاتفاق من خلال الفقرة التالية في المحضر على لسان بيكر وهو يخاطب طارق عزيز .

بيكر/ **هناك نقطة أخرى فيما أصفه بالجانب المظلم** من هذه المسألة وقبل أن نذهب الى الجانب الآخر ، وهو اذا بدأت الحرب واستخدمت الأسلحة الكيماوية أوالبيولوجية ضد قواتنا فان الشعب الأمريكي سيطالب بالثأر ولدينا الوسائل لتنفيذ ذلك . وفي هذا الجانب فان هذا ليس تهديدا بل هذا وعد ، اذا حدث أي استخدام لمثل هذه الأسلحة فان هدفنا لن يكون فقط تحرير الكويت ، ولكن سيكون أيضا الاطاحة بالنظام الحالي ، وان أي شخص مسؤول عن استخدام هذه الأسلحة سيكون عرضة للمساءلة في المستقبل .

إذاً ، في هذا الحديث رسالة تتضمن **عرض اتفاقية أو اتفاق بين الطرفين على شكل وعد من الولايات المتحدة يلتزم فيه العراق بعدم استخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية ضد القوات الأمريكية المهاجمة مقابل التزام الولايات المتحدة** بعدم اسقاط النظام أو استهدافه . بمعنى أن استخدام تلك الأسلحة الذي من شأنه احراج وربما اسقاط الادارة الأمريكية من شعبها سيقابله اسقاط النظام العراقي . وهو الأمر الذي حصل . اذ لم يستخدم العراق تلك الأسلحة التي ثبت وجودها فيما بعد بكميات ضخمة حين دمرتها الأمم المتحدة ، وبالمقابل حرصت الولايات المتحدة حتى على عدم استفادة الجهات الداخلية في جنوب وشمال العراق من تقهقر الجيش العراقي والوضع عموما في العراق وعملت على تمكين النظام العراقي من سحق تلك المحاولات . أما سبب احترام الطرفين لذلك الاتفاق هو أن كليهما كان متأكدا من مقدرة الطرف الأخر على الحاق ضرر قاتل حيوي بمجمل مهمته ويجعل من مهمته نفسها أمرا لا يساوي أو يبرر الثمن المدفوع مقابلها وبالتالي اسقاط النظامين ، حيث كانت هناك قدرة أمريكية على استهداف النظام واسقاطه ، وكانت هناك قدرة لدى العراق على استخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية ضد القوات

الأمريكية بما يحمله ذلك من خسائر فادحة يجعل من أسباب الحرب أسبابا غير مبرره لدى الشعب الأمريكي الذي سيسوده غضب جامح ضد ادارته قد يؤدي للاطاحة بها ومحاسبتها .

وبالطبع فان الولايات المتحدة التي وجدت من مصلحتها في ظل تلك الظروف أن تكون عملية الاطاحة بالنظام العراقي على مرحلتين تنتهي الثانية بنزع سلاح العراق التقليدي وغير التقليدي ، عادت بعد انجاز المهمة وتدمير اسلحة العراق المحظورة وغير المحظورة فيما بعد بشن حرب على العراق دون تفويض من الأمم المتحدة واحتلاله والتخلص من النظام العراقي .

الفصل الرابع

محطات في مفهوم الدولة وغيابه

مفهوم الدولة الحديثة

ان للدولة بشكلها ومضمونها الحديث بمكوناتها ومفهومها تختلف عن الدول القديمة ، ولوجودها أيضاً حكمة وفلسفة مختلفة ، وبما يميزها عن الدولة الهشة ونظام وسلطة الفرد أو القبيلة . فهي لم تعد دولة الآلهة أو نصف الآلهة ولا مجرد تنظيم سياسي لطبقة سائدة اجتماعيا أو اقتصاديا بغرض حماية مصالحها أو حماية النظام القائم وقمع ومقاومة بقية الطبقات . ولم تعد مكوناتها هلامية ولا سائبة ولا مزاجية . بمعنى أن مجرد توفر **مكونات الدولة من أرض وسكان وسلطة لا يعني** تحقيق فكرة الدولة الحديثة وفلسفة وجودها . بل لا بد من أن تصاغ وتترابط الطبيعة الحديثة لكل من هذه المكونات الثلاثة ومستلزماتها بما يحقق هذا المفهوم الحديث ويؤدي الى الهدف السامي من وجودها . فقراءة التاريخ وتطوره واستمرار التجربة الانسانية واستنتاجاتها وتبلور الأهداف قد ولدت أفكار الحرية والمساواة والتعاون والرغبة بالأمن والرخاء والنماء والتي بدورها ولدت الية تحقيقها والمحافظة عليها من خلال تكريس واعتماد مفهوم الدولة الحديثة والذي وحده يضمن بقاء تلك الدولة . وبهذا الصدد فاذا ما تحققت سلامة عنصر أو مكون الأرض من خلال تعريفه بحدود معينة وتمت المحافظة على ترابه كأرض وكوطن من قبل المكونين الآخرين وبتوافق مع القانون الدولي ، فان التركيز بعد ذلك ينصب من أجل استكمال تحقيق مفهوم الدولة الحديثة على السلطة العامة والسكان والعلاقة بينهما . فالسلطة العامة في الدولة الحديثة من المفترض أن تستمد شرعيتها من الشعب كمصدر للحكم والحكم هنا يصبح وظيفة غير قابلة للاحتكار أو التملك أو المتاجره ، وتكون السلطة بهذا وهنا قائمة على الرضا والقبول الشعبي العام وبناؤها قائم على أسس من حرية الفكر والحوار والقانون الذي يتساوى أمامه الجميع دون استثناءات . وتمارس مهامها من خلال المؤسسات والأنظمة والقواعد الدستورية التي يتوافق حولها السكان ليتم حكمهم وتعاملاتهم وادارة شؤونهم وفقها . ان هذه المحددات لطبيعة السلطة هي السلطة بحد ذاتها في الدولة الحديثة وليس الأشخاص ، وهي السلطة المؤهلة لأن تجعل مفهوم الدولة يتمثل في القدرة على فرض سلطان القانون على الكافة وضمان احترامه وان تكون غايتها تحقيق فلسفة وجود الدولة في احقاق الحقوق الانسانية والعدالة الاجتماعية وحسن توزيع الثروة والحرية والمساواة للجميع وتأمين رتابة الحياة

الاجتماعية والأمن والرخاء لكافة المواطنين . واحترام التنوع الثقافي والديني والعرقي لهم وحتى اللغوي كأساس سليم ، اذ لا يوجد اليوم دولة نقية عرقيا أو لغويا أو دينيا . . **وبهذ قال هيغل أن الحرية لا تتحقق الا عندما** تعبر الدولة عن أهداف المجتمع من خلال اختيارات الأفراد وأن عليها بصفتها تمثل كنه تطور التاريخ أن تكون في خدمة المجتمع لرعاية مصلحة الفرد في الرخاء والأمن والحرية .

وأخيرا **فان الدولة الحديثة هي الدولة القابلة** للبقاء والتطور بتوفر الشروط السابقة ومن خلال انتهاج الأسس الديمقراطية نهجا عاما في الحكم والممارسات على مختلف الأصعدة وبما يشعر المواطنون جميعهم بأن الدولة لهم جميعهم وأنهم شركاء في الثروة في اتخاذ القرار وفي جني الفوائد وتحمل المسؤوليات والأضرار ، يتداولون الحكم والمواقع فيها بموجب اليات ديمقراطية ولا مجال فيها لتسييس الوظائف العامة والعليا ولا لجعل السلطة والمواقع العليا ارثا متوارثا .

موقع الدول العربية من مفهوم الدولة الحديثة

ان مثقفا أو واعيا للمصالح الحقيقية للفرد والمجموعة ينظر عن قرب أو من الداخل الى كيفية عمل جهاز الدولة في الدول العربية ومنها الأردن ، يدرك أنه ليس أمام دولة من نتاج **التطور الطبيعي للتاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي** ، ولا من نتاج تطور وتنظيم المجتمعات ولا هو أمام دولة حديثة من صنع انسان اليوم يكون فيها الحكم وظيفة . هذا بصرف النظر عن شرعية الأنظمة في هذه الدول . لا شك بأن عناصر مكونات الدولة من الأرض والسكان والسلطة موجودة في الشكل في كل الدول العربية ، لكن طبيعة تكوينها والنظرة اليها وألية عملها والروابط بينها لا تشكل مفهوما حديثا للدولة المعاصرة في أي من الدول العربية . وليس منها ما يؤخذ على محمل الجد ولا ما يعتبر مسؤولية عامة . **فالأرض غير مصانة ولا يتوفر ما يؤمن حمايتها** ، ولا هي خط أحمر للسلطة . **والسكان فاقدين لاعتباراتهم النفسية والمعنوية والمادية والسياسية ، وحقوقهم الانسانية ليست مصانة بالقوانين المحلية** نصا أو تطبيقا وكما جاءت بالقانون الدولي الممثل في الاتفاقيات والمعاهدات والصكوك الدولية . **والسلطة فيها كلها تعاني من أزمة في الشرعية ، وعاجزة عن الالتزام بخيارات الأمة** وتطلعاتها وليس هناك من توافق فيما تضعه للتداول بين الناس ولحكمهم . الحقوق الطبيعية فيها وحقوق الدولة والحكمة فيها والفكرة والخطة

والمنهج جميعها في الدول العربية ليست كما هي في غيرها من الدول الحديثة ، من نتاج حوار الناس والمعتقدات العامة والجهد العام بل أنها مجرد تأملات وأفكار رجال قانون أو سياسة أو ثقافة أو هي قرار فردي أو من عبقرية شخص ، وهذا رغم ما ادعاة فلاسفة الألمان ورواد بناء الدولة الحديثة . وبالمحصلة لدينا مشهد مسرحي نادر يربط علاقة السلطة بالسكان في الوطن العربي ، ترى فيه أنظمة من العبيد أو الرعيان بالمولد أو الاستئجار وشعباً حراً بالولادة والتوجه ليصبح الصراع في المحصلة بينه وبين الأحرار من أسياد الأنظمة ، لأن الصراع لا يكون إلا بين الأنداد من الأحرار .

ان مراقبا من هذا النوع المثقف أو الواعي ان عايش الدولة العربية في بداياتها يلحظ أنها أخذت تشيخ قبل بلوغ شبابها ، وأخذت تتدحرج في المنحنى الهابط الى الهاويه وأنها في كل جزئياتها في تراجع . انها تسير سير الدمى ولكن لا يهم كيف يكون ذلك ، حتى عاد الواحد لا يلحظ القوة المسيرة لها أو لجهازها ويقول انها تسير بقدرة قادر . فمراسلات من هنا وهناك بأوراق مروسة وقرارات تتخذ بلا آليات ، أما كيف فالجواب حاضر دائما انه من فوق ، وأخرى مزاجية ، وتعيينات دون معايير أو استحياء ، وحضور ارتجالي بمضمون عشائري لمؤتمرات دولية ، اقطاع سياسي وتهميش للفئات لاجتماعية العريضة وتوزيع جائر للثروة . السلطات موجودة شكلها ثلاثي ومضمونها واحد . أجهزة الدولة أيضا موجودة كغنائم وركائب ينعدم فيها التنسيق والتكامل من أجل الفكرة . قضاء مسير من ألهة الأرض ، وأركان مقاضاة ناقصة . صحافة موجهة أو مرشية وأخرى مكبوتة وما تبقى برسم البيع . جيش عرمرم نفقاته متعاظمة بلا عدو خارجي . سياسة خارجية هلامية يعجز عن تحديدها صانعها ويجهلها منفذها كما يجهلها الناس . الشعور بالمسؤلية العامة مفقود في أشخاصها والاستقواء سهل فيها على أنظمة وقوانين استحدثت كمطايا تستبدل وتعدل حسب المقاسات المطلوبة ، والقانون الاساسي أسير الانتهاك ودوما من جهة واحدة وباتجاة واحد والألية لذلك جاهزة دائما . دول مؤهلة للاستباحة والهلاك وقابلة للبقاء بارادات خارجية ، دول أدوار تتلون مع لون الدور . .

في ضؤ ذلك فاني إن كنت لا أفترض بأن على كل موظف عام في أجهزة الدولة والقطاع الخاص أن يعي ويدرك مفهوم الدولة الحديثة ومكوناتها وطبيعة هذه المكونات وفلسفة وغاية وجودها ، وان كنت أيضا لا أفترض أن ينسحب ذلك على فئات معينة في جهاز الدولة ، الا أنه وبالضرورة والبداهة أن أفترض بأن تكون مدركة تماما

من قبل رموز النظام وقمة هرم السلطات التنفيذية والتشريعيةوالقضائية والنخبة في جهاز الدولة ، ومن والمشرعين والقانونيين والمنفذين من مدنيين وعسكريين ،/ ومن كل من يوضع في موقع المسؤولية المؤثرة في شأن من شؤون مكونات ومفهوم الدولة الحديثة من خلال أي ممارسة . ومن البداهة والضرورة أن تكون هذه الفئات واعية لهذا المفهوم وخطورة الجهل به أو أو تجاهله في أي مجال . وبخلاف ذلك فلن تكون هناك دولة حديثة بل ستكون دولة هشة مؤهلة للسقوط أمام تراكم الاختبارات . حيث لن يكون هناك مجتمع حر ولا عدالة ولا انتماء ولا وجود لمصلحة عامة أو عليا ولا رضا وقبول عام ولا دولة قابلة للبقاء . واذا ما افترضنا هنا بأن ما نعاني منه هو غياب مفهوم الدولة وليس تغييبه فعلى النخبة عندها والنظام أن يعملوا على نشر هذا الوعي بمفهوم الدولة وغاية وجودها لكل الفعاليات والفئات الشبابية بما فيهم تلامذة الدارس وطلاب الجامعات وكذلك للفعاليات الاجتماعية المؤثرة من خارج جهاز الدولة . لأن في ذلك الأساس والركيزة لخلق مجتمع واع لحقوقه وواجباته ولمسؤولياته في صنع الحاضر والمستقبل السليم .

شواهد من التجربة تمس مفهوم الدولة

الهدف واختلاف التجربة الدبلوماسية

أن يسذكر الانسان بعض الأحداث أو الممارسات أو الأقوال من خلال عمله وخاصة اذا ما كان عملا دبلوماسيا فانما يعني ذلك بالضرورة بأنها ستكون أحداثا مميزة من حيث طبيعتها وشدة تأثيرها في النفس ، ولما فيها من دلائل معينة . وهي هنا ولا شك أحداث تتحدد في نفس الكاتب بما أهلته اليه الظروف لحرية الدخول وسعة الاطلاع والتجارب بأنواعها من خلال غمرة الأحداث المتزاحمة ، وذلك استنادا للمعطيات المخزونة في عقله وباطنه وفي اطارها . وليس بالضرورة أن يتحسسها الأخرون جميعها بنفس القوة والتأثير ، واني أبسطها بعينها امام القارئ المهتم في اطار هذا الفصل كشواهد ، ولتكون اضافية تساعد في جلاء صورة غياب مفهوم الدولة وبيان الحقيقة وحكايات قد تؤخذ منها العبر المفيدة وربما باعث اضافي للتغيير أو الاصلاح أو التطوير ، وبغير ذلك فقد تكون الملاحظات مجرد تسلية .

بداية فان مما يجدر ذكره من الملاحظات في العمل الدبلوماسي أن هناك فرقا كبيرا وجوهريا في نسق وطبيعة العلاقة التي تنشأ بين السفراء العرب في العواصم المختلفة عن تلك التي تنشأ بين الدبلوماسيين من اعضاء السفارات العربية ممن هم دون رتبة السفير ، وأن ذلك هو الأساس في تبلور الملاحظات المستحقة للذكر . وبهذا فلم أتذكر أن لاحظت خلال خدمتي في العواصم المختلفة زمالة أو صداقة راسخة بين الدبلوماسيين العرب من غير السفراء فيها من الصدق أو العمق أو التعاون كتلك التي تنشأ بين رؤسائهم من السفراء . فعلاقات السفراء العرب فيما بينهم كانت أكبر ثقة وأكثر صدقا وصداقة وحميمية وتعاونا ، وهم اكثر قربا وانفتاحا وتلاقيا مع بعضهم وأكثر صراحة في أحاديثهم من زملائهم الدبلوماسيين الأعضاء في سفاراتهم . وكانت تلك الملاحظة على صعيد السفراء موجودة على الارض اينما ذهبت حتى أنها أصبحت ظاهرة لا يعكر من صفوها او يعطلها لدقائق أو ساعات فقط الا تسجيل المواقف الرسمية احيانا أو ضرورات العرف الدبلوماسي الشكلية أو المراسيمية أو الاحتفالية ، ولا يلبث أن يلتقي السفيران بكل نظرات الود الشخصي وعبارا ت المجاملات . وكان من شأن هذه لظاهرة التي لا تترك صداقات بين أعضاء السفارات وتترك بدلا من ذلك صداقات بين السفراء أن تزداد وتتوسع تجربة السفير على

اتساع الوطن العربي من خلال سفرائه وتترسخ أو تتوثق تجربة السفير بتجارب بقية السفراء وتتوثق من جهات مختلفة .

أما اذا ما أردنا البحث في أسباب هذه الظاهرة ، فاني أرى خليطا من الأسباب تتعدى عوامل النضوج وسعة التجربة ومحدودية عددهم في ظروف لا تسمح باختلاطهم بمن هم أدنى منهم رتبة الى امتلاك السفراء بحكم عملهم لفرصة وقوفهم على الحقائق أكثر من زملائهم من الرتب الأخرى . الى جانب وصولهم لأعلى درجات السلم الدبلوماسي وا كتمال أسباب الثقة بالنفس والشعور بالمسؤولية وتمتعهم بهامش أكبر من الحرية وعدم حاجتهم في كثير من الاحيان للوصولية . ولعل من الأسباب الجدلية لذلك هي همومهم التي يكتشفون بأنها مشتركة والتي سنأتي عليها . فكل هذه الأسباب والتي يستطيع القارئ تمعنها وتفسيرها بحسه قد عززت من هذه الظاهره . لا شك بأن في هذه الظاهرة جانبا صحيا قد يعوض عن الجانب الأخر ، فهي تسمح للسفراء العرب باللقاء والحوارات والتعاون في المسائل المشتركة في مختلف الظروف بما فيه تلك العصيبة منها وفترات القطيعة بين بلدانهم وبمعزل عما تكون عليه طبيعة العلاقات المرحلية بينها وذلك ما يشكل فرصة جيدة لالتقاط جوانب الحقيقة وتعزيز روح المشاعر القومية والمسؤولية .

الهموم المشتركة للسفراء العرب من واقع المشهد العربي

لا شك أن هناك الكثير من العوامل والقواسم المشتركة التي يعيشها السفراء العرب من تلك التي تترك في نفوسهم نفس المشاعر أو الأثر وتقودهم لنفس السلوك وتصل بهم غالبا لنفس الأحكام وهي بالنهاية تعمل على تعزيز عوامل التلاقي بينهم والهم المشترك بما تفصح عنه من اختلالات على صعيد الوطن العربي كأقاليم وكمجمل . اختلالات هي نفسها أسباب في معاناة المواطن العربي في أي دولة كان ، لأنها أسباب مشتركة يقف عليها الخاصة من مسؤولي الدول العربية ونشطائهم ، ومظاهر لغياب مفهوم الدولة فيها . ومن أهمها

القطرنه غير الراشده

وابتداء فاني أقصد بالقطرنة فك الارتباط والتواصل القومي بين الاقطار العربية أما غير الراشدة منها فهي تلك المواقف والسياسات الداخلية والخارجية التي تتبناها

الأنظمة ليس فقط بمعزل عن توافقها مع المصالح القومية بل ومن تلك التي لا تتوافق في كثير من الأحيان مع المصلحة الوطنية نفسها سواء كان ذلك مباشرة أو في المحصلة النهائية . وبهذا فلا شك بأن **الاستعمار في النصف الأول من القرن العشرين** قد جلب وكرس في الوطن العربي مفهومين رجعيين أسهما وما زالا يسهمان في تفتيت الأمة واعاقة تقدمها وهما **غياب فكرة الوطن الواحد ، وغياب فكرة الدولة الحديثة** . أما غياب فكرة الوطن الواحد فكان حين جزأ المستعمر الأجنبي الوطن العربي في نهاية الحرب العالمية الأولى ووضع حدود أقاليمه بشكل أسهم في تحقيق اختلالات كبيرة في تركيبتها الديمغرافة وتوزيع الثروة وتفاوت مقومات القدرة الطبيعية على البقاء أما كيف عزز نزعة الأقلمة لدى قاطني هذه الأقاليم وتوجهها في الاربعينيات فذلك حين **عمل على خلق جامعة الدول العربية** ، واشغلهم اما بالدفاع عن مكتسباتهم التي جاءتهم بالقرعة أو بالمعاناة الضاغطة باتجاه التمرد لتحسين أوضاعهم أو تعديلها . وأما غياب **فكرة الدولة الحديثة** فكان عن طريق تفصيل نظام سياسي خاص في الدول العربية ثبتت فيه أنظمة شمولية على شكل اقطاع سياسي وتفتقدالى التوافق والرضا والشرعية وتقوم على بناء مظاهر برلمانية صورية وبأشكال مختلفة في تلك الدول لتتعايش بالشكل مع معطيات العصر الحديث وإما في المضمون كمستعمرات ومندوبين ساميين وطنيين . وقد كرس هذان المفهومان بدورهما نوعا من القطرنة غير الراشدة لدى الأنظمة العربية .

وربما يكون السفراء العرب هم أكثر فئات القطاع العام في الدول العربية ادراكا لهذا النوع من القطرنة غير الراشدة وشعورا بها وتأثرا منها وذلك نظرا لطبيعة وحساسية مواقعهم الوظيفية واستحقاقاتها ومستحقاتها على الصعيد الوطني وعلى الصعيد القومي الذي يعيشه السفير حياة واقعة مع زملائه السفراء . وغالبا ما تتضح هذه القطرنة من خلال المواقف والقرارات السياسية للحكومات والتوجيهات بشأنها وأستطيع القول أن جميع السفراء العرب يدركون بأنهم وفي غالب الأحيان يتلقون تعليمات أو يعايشون قرارات وممارسات لحكوماتهم تعبر عن مصالح لأنظمة أو رغباتها دون أن تتفق بذات الوقت مع الحقيقة أو مع المصلحة العامة أو الوطنية أو القومية ، وأحيانا تكون هذه الممارسات متفقة مع المصلحة الوطنية بشكل يتناقض مع المصالح القومية أو ينال منها . **ولعل من الملفت للنظر هنا أنه من النادر جدا أن نجد سفيرا** لدولة عربية قد قام بنشاط سياسي أو اعلامي أو فكري ذو صبغة قومية أو يتناول

الهم القومي ، بل تنحصر نشاطاته العامة على المواقف والقضايا المحلية الوطنية . واذا كان ذلك من النادر فربما يكون من المستحيل أن يقوم سفير عربي في دولة أجنبية بنقل رسالة من حكومته تتضمن مصلحة قومية أو اهتماما قوميا بل كلها مواقف وسياسات وطنية وفي غالبها غير راشدة .

لا شك أن السفراء العرب الذين يجدون أنفسهم في غالب الأحيان ازاء ذلك أسرى لمواكبة ونقل تلك السياسة وأداء تلك الممارسات دون قناعة أو على استحياء ، يكونوا أكثر وضوحا وانكشافا ومصارحة ازاء بعضهم البعض كهم مشترك بينهم . وهم يعلمون أن غياب المؤسسية المسؤولة في عواصمهم وغياب الحرية والمشاركة في اتخاذ القرار يمنعهم من التنفيس بالمناقشة والتحاور مع حكوماتهم بشأنها . وهم بهذا يدركون تماما أنهم لا يستطيعون عمل شيء لتغيير هذا الواقع في أنظمة اقطاعيات سياسية غير أحد خيارين هما اما التمرد وفقدان عملهم بدون مقابل أو المواكبة على استحياء والتنفيس بأضعف الايمان ، والخياران يقعان اما في خانة النفاق أو خانة تشكيل النقيض . لكنهما اي الخيارين يعززان من تفهم السفراء لبعضهم البعض وتلاحمهم وتعاطفهم المتبادل فهم اما في النفاق غرب واما في الهم شرق

الخلل الأمني / والسفراء

جميع السفراء العرب في سفاراتهم باستثناء ذي الخلفية العسكرية أو الأمنية منهم يشعرون بفجوة نفسية وأزمة ثقة وعلاقة غير صحية مع أجهزة الأمن والمخابرات في بلدانهم وفي سفاراتهم وهم جميعهم مقتنعون أنهم في دائرة الشك والدفاع عن النفس ودفع الالتباس . فهم يشعرون أنهم دائما تحت المراقبة والمتابعة والتحريات التي لا داعي أخلاقي ولا مهني لها . إنهم يشعرون بذلك حتى لو كان الأمر غير ذلك ، وهو الأمر الذي يعيق عمل السفير ويؤثر تأثيرا مباشرا وسلبيا على حرية حركة السفير وعلى نفسيته وعلى نشاطه وعلى مجمل المهمة المرسل من أجلها . هذا هو واقع الحال رغم أنه من المستبعد جدا أن يبدو سفيرا متناقضا في ممارساته مع حكومة بلاده أو ناقدا لها أمام الحكومة التي اعتمد لديها ، والأكثر استبعادا هو أن يتصرف سفير عربي بما يخل بسمعة أو أمن أو مصلحة نظام بلده خاصة وأن المفترض بأن هذا السفير أو ذاك لم يكلف بهذه المهمة ويبعث سفيرا الا بعد أن يكون من الشخصيات التي تراهن الحكومة على ولائها ونظافتها أمنيا . ذلك أن السفراء نوعان أحدهما

مسلكي ويكون قد قضى سنين عمره عاملا متدرجا في السلك الدبلوماسي لبلده تحت المجهر حيث بعدها لا يوفد كسفير الا على خلفية أن يكون ولاؤه مضموناً وسجله الأمني نظيفا تماما على مر سنين خدمته في السلك . أما السفراء غير المسلكيين والذين يتم تعيينهم من خارج السلك الدبلوماسي فذلك هو التعيين السياسي وغالبا ما يتم ذلك لغايات تكريم الشخص أو لأسباب تتعلق بالاسترضاء السياسي ، وهؤلاء يكونون من المقربين أو من بين العسكريين أو الوزراء السابقين ، وهؤلاء من المفترض أن لا يقل حرصهم على نظام بلدهم وسياسته أقل من حرص من يراقبوهم أو يرسلوا من يراقبوهم . وأحيانا ما يكون التعيين بقصد الابعاد وهي الحالة التي لم يعد لها وجود تقريبا اليوم الا نادرا .

وفي جميع الحالات فان السفير في النهاية انسان كأي انسان أخر داخل جهاز الدولة وخارجها ذو كيان مستقل عاطفيا وعقليا وتكوينا شخصيا بما يؤهله لامتلاك طبيعي لفروق فردية معينة وأفكار ومعتقدات لا تتطابق بالضرورة مع مثلها في غيره ، وهذا لا يعني أبدا أنه يصبح عدوا محتملا أو متآمرا وبالتالي محل مطاردة أو مراقبة في الوسط الذي ينتمي اليه سواء كان ذلك الوسط اسرته أو دولته .

ان هذا السلوك غير المواتي من قبل من يسلكه أو يمارسه ربما يكون نابعا من ثقافة العمل الموروثة قي دوائر المخابرات في الدول العربية حيث من الملاحظ أنها تركز جل بل كل اهتماماتها وتوجه معظم طاقاتها ومجهوداتها الى مواطنيها من مسؤولين وغير مسؤولين في الداخل والخارج وهذه بدورها ثقافة وظيفية طبيعية تشكلت من واقع كيفية تشكيل الدول العربية في بداياتها وارتباطاتها الخارجية ومن واقع طبيعة الأنظمة العربية من حيث طبيعة التحديات التي كانت تواجهها . ان الملاحظة هنا لا تمس ذلك السلوك في الظروف التي جاء في اطارها بل تمس بقاءها في هذا الوقت الذي تغيرت فيه كل الظروف التاريخية والسياسية التي رافقت انشاء الدول العربية وتغيرت طبيعة التحديات للدول والأنظمة .

وبقدر ما يتعلق الموضوع هنا في مفهوم الدولة فلعل هناك ظاهرة قد انعكست سلبا على هذا المفهوم وتتمثل في أن واقع دور رجال الدائرة وحساسية وظيفتهم وتاريخها وتجاربهم المتراكمة وخبراتهم الواسعة قد جعل منهم عهدة على الدولة والوظيفة العامة فهم شريحة من جهاز الدولة أصبح لها حقوق ملكية الوظيفة العامة مدى الحياة تقريبا مادامت الحيثيات التي تحكم عملهم معتمدة نفسها

والنظام الذي يعملون في اطاره وبهديه موجودا . فهم عندما ينتهي عملهم في دائرة المخابرات كضباط استنادا لأنظمة الترقية والتقاعد يتم تعيين الواحد منهم مباشرة في موقع حكومي أخر حساس أو في أجهزة الدولة ليبقى عملهم لحساب دائرة المخابرات حتى عجزهم ، ولتسهم هذه السياسة في المحصلة في خلق الدولة المخابراتية في الوطن العربي والبعيدة عن الدولة الحديثة بمفهومها وفلسفة وجودها .

أما من حيث عملية ملاحقة السفراء فتتم من قبل أكثر من جهة واحدة ، بحيث لو خلت هذه السفارة أو تلك من التواجد الرسمي الصريح لدوائر المخابرات بدافع التنسيق مع مثيلتها في الدولة التي تكون السفارة معتمدة لديها فهناك من المستخدمين المحلين والاداريين العاملين في السفارة أو منزل السفارة الذين يتم تجنيدهم لتلك الغاية وهناك أيضا من المقيمين في ذلك البلد ، والى هنا ربما يبدو الأمر عاديا . لكنه يتخطى ذلك ولا يبدو عاديا عندما نلاحظ أن أي من السفراء العرب لا يعين في منزله مستخدما محليا من جنسية دولته كسائق أوطباخ أو شغال أو مربية وما شابه ذلك لخوفه من المحذور ، وذلك بدافع من قناعاتهم المبنية على مشاهداتهم وتجاربهم وتجارب الأخرين المؤسفه ، أقول بدافع قناعاتهم بأن هؤلاء المستخدمين ان لم يكونوا فسيتحولوا الى مخبرين من نوع خاص يتجسسون على منزل السفير وحركاته وحركات عائلته وينقلون أخبار لأجهزة الأمن الوطنية عما يجري في المنزل من خصوصيات وأحاديث وزيارات بدلا من اهتمامهم بوظيفتهم الأصلية . والأسوأ في هذا الأمر أنهم ولكونهم بسطاء وسطحيين ولضعف شعورهم بالمسؤولية فلن يكونوا قادرين على نقل الصورة الصحيحة التي يرونها أو يكتبون فيها ، ولا على الربط الصحيح للأشياء . ولا دقيقين أو أمينين فيما ينقلون أو يحللون وفي أكثر الأحيان كاذبين ومختلقين بداعي اثبات وجود جدوى من عملهم المدفوع الأجر . أما رجال الأمن الرسميين وخاصة من دوائر المخابرات ان وجدوا في السفارات فان معظمهم سرعان ما يحولوا اهتماماتهم عن المهمة التي أرسلوا لها في الأصل لمهمة أسهل لم تكن هدفا لوجودهم في السفارة ، وهي متابعة ومراقبة وربما نصب الكمائن للسفراء أو بقية أعضاء السفارة وتجنيد الأخرين وارسال المعلومات غير الدقيقة أحيانا عنهم وربما بدافع عدم تحري الحقيقة ، أو ارسال المعلومات المجزوءة أو من تلك التي لا تأتي أو تنقل في اطارها الصحيح أو سياقها أو الكاذبة أو المبنية على أقوال طرف ثالث ، وبهذا فهم يغطون جانبا كبيرا من فشلهم أو عدم قدرتهم

على القيام بواجباتهم الأصلية . وللعلم المؤسف بأنه وفي كل الأحيان تقوم الأجهزة الأمنية في الوطن العربي بتوثيق كل ما يصلها ومن أي كان وعلى أي كان في أجهزة الحاسوب لديها قبل ودون التحقق من دقة أو صحة ما وثقته من وشايات أو تقارير . وبهذا فانها غالبا ما تتخذ الاجراءات المبنية على معلومات خاطئة دون مفاتحة أصحابها مسيئة بذلك أبلغ الاساءة للمؤسسية وللأخرين على حد سواء . .

صعوبات الشخصنة في غياب المأسسة

ان افتقاد الدول العربية للمؤسسية يعكس صعوبات وهما مشتركا بين السفراء العرب من بين هموم كثيرة وسواء كانت صعوبات عامة الطابع أو شخصية . أما العامة // فجميعهم بلا استثنا وفي أي دولة هم معتمدون لديها يعلمون أن مرجعيتهم في مختلف شؤون عملهم الاداري والمالي والاجرائي وحتى السياسي الى حد بعيد هي مرجعية غير ممأسة ومتغيرة رغم وجود أنظمة ادارية تعالج جوانب ضيقة ومليئة بثغرات الفساد ، الأمر الذي لا يتمكنوا معه من الاقدام على التعامل مع الواقع والمستجد من الأمور المتعلقة بعملهم بحرية ومباشرة في الوقت المناسب وبالطريقة المطلوبة أو المحددة سلفا ، سواء كان ذلك تفصيلا أو بخطوط عريضة على سبيل المثال . بل أنهم غالبا ما يجدون أنفسهم غير قادرين على المبادرة وأن عليهم الرجوع لعواصمهم في أمور ومواقف تواجههم من تلك التي يفترض أن تكون من صلب مسؤوليتهم في اتخاذ القرار فيها . ولا شك أن هذا الاجراء الذي يجد السفراء العرب أنفسهم فيه مضطرين له يعيق عملهم ويحرجهم أمام الأخرين ، ويعزلهم عن التفاعل المباشر في الوقت المناسب مع الحدث ، سياسيا كان أو دبلوماسيا أو حتى اجرائيا ، وكذلك يبعدهم عن المشاركة مع الأخرين كسفراء مسؤولين لبلادهم في حينها أو في الوقت الطلوب . وذلك في كثير من النشاطات . لأن مشاركتهم تصبح كمشاركة الوكيل غير المفوض وأن عليهم الرجوع للموكل في كل صغيرة وكبيرة في مجال عملهم حتى لا يقعون بالمحظور .

وفي مثال من نوع أخر حصل ويحصل ، هو أن أي سفير عربي معرض بفعل اللامؤسسية أن يحرم أو يمنع من السفر لبلده ليكون في استقبال رئيس الدولة المعتمد لديها في زيارته الرسمية كتقليد بروتوكولي مبني على أسس وحاجات أساسية . ولا أعتقد أن مثل هذا يحدث في دولة سوى الدول العربية ومثيلاتها من

تلك التي لا تعي سلطتها مفهوم الدولة الحديثة ومفرزاته كمفهوم التمثيل الخارجي هنا ولا تحافظ على ما يؤمن مصلحتها العليا ويحترم هيبتها عندما يبرز العامل الشخصي في الواجهه . **وللأسف فان الحالتين التي شهدتهما وهما في الأردن واحدى الدول العربية الافريقية لم يقم السفيران المعتمدان بتقديم استقالتهما كما يجب** . وبالطبع فان هذا المنطلق الشخصي في التصرف في الاعتداء على حقوق الدولة والعمل العام يتجسد من خلال أمثلة واقعية كثيرة جدا غير هذا المثال من تلك التي يستخدم فيها المسؤول الشخص مصالح وقيم الدولة والوظيفة العامة ويضحي بها في معركته أو أجندته الخاصة . لكن الهدف هنا ليس هو تعدادها أو ذكرها .

أما الصعوبات الخاصة ،// فهي كثيرة ،ولا شك أنها تؤثر بشكل أو أخر على عمل وسلوك وانتاجية السفراء فغياب المؤسسية في العواصم العربية وفي وزارات خارجيتها يحرم السفراء العرب بدون استثناء من رؤيتهم لحاضرهم ولمستقبلهم الوظيفي فلا يعودوا قادرين على تخيل أو رسم خطة لحياتهم العائلية ولا الوظيفية . الامر الذي يجعلهم يعيشون حالة من عدم الاستقرار النفسي والمعيشي والعملي ينعكس سلبا وبالضرورة على عملهم العام . فهم يعلمون أنهم عينوا سفراء بمزاج شخصي أو جهد شخصي في ظروف ملائمة وينقلون من عاصمة لأخرى ويسحبون أو ينقلون لدوائر أخرى ويحالون على المعاش بنفس الاسلوب الذي يحكمه قانون الشخصنة أو الصدف أو الظروف وهي بكليتها عوامل متغيرة وغير واضحة أو مستقرة ومعروفة سلفا . كما أن أي تصرف أو مبادرة في اطار عملهم تكون نتائجها محفوفة بالمخاطر في لحظة ما أو ظرف ما ، واذا كان الحال كذلك فليست هناك مؤسسية يحتمي بها أو يحتكم اليها بل أن هناك شخصا يكون هو المقيم والحكم والقاضي والمرجعية ، وبتوجيهه المتغير والأني تسير الأمور لا بخطة ونهج المؤسسية .

مفاجآت هلامية السياسة الخارجية لبلدانهم

مع غياب القطبية الثنائية وبداية الحرب الساخنة التي تخوضها الولايات المتحدة تحت شعار الحرب على الارهاب كوسيلة من وسائل تفعيل سياسة خارجية جديدة لها تقوم على الواقعية في رسم الأهداف الأمريكية وتحقيقها من واقع أحادية القطبية وامتلاك هذه الدولة لمقومات قانون القوة الغاشمة ، وجدت الأنظمة العربية نفسها

أمام هذا الواقع في مواجهة مع خيارات صعبة . وربما كان أسهلها عليها هو اتباع سياسة خارجية تتكيف من خلالها مع السياسة الخارجية الأمريكية . فانتهجت سياسة تقوم على الواقعية وموازين القوى بدلا من الركائز والمبادئ والقيم التقليدية . وهو الأمر الذي تطلب لتنفيذه اتباع سياسات خارجية تبدو للبعض أكثر غموضاً عن السابق وهلامية للجميع ودائما ، وذلك لتستطيع مواكبة متغيرات السياسة الخارجية الأمريكية باتجاه الواقعية ومتطلباتها دون مجابهات داخلية أو احراجات خارجية . وقد صبغت هذه الهلامية السياسة الخارجية العربية على مختلف الصعد العربية والاقليمية والدولية حتى استحالت الى ما يشبه سياسة المواقف ازاء المستجد من القضايا وربما ازاء القضية الواحده . ومن المهم ذكره أن ذلك لم يعن بأن هناك تطابقا قد أصبح أو تشكل في السياسات الخارجية للدول العربية ، اذ ومع أن دور كل منها أصبح دورا تكميلياً ليخدم أو يتوافق مع متطلبات السياسة الخارجية الأمريكية الا أن تلك الأدوار مختلفة باختلاف المتطلبات الأمريكية وباختلاف ظروف هذه الدول وامكانياتها وما يمكن لها تقديمه . الأمر الذي جعل من سياسات هذه الدول ومن متعلقاتها تبدو سياسة غير مستقرة ومتناقضة ومتراجعة ومربكة بالنسبة لمنفذيها .

ولا شك أن ذلك بكليته قد انعكس وبالضرورة على السفراء العرب في الخارج . حيث أن هذا التطور في السياسة الخارجية للدول العربية قد عقد من الاستعداد النفسي والمهني للسفراء في واحد من أهم مرتكزات عملهم ولم يعودوا قادرين على تسويق سياسة معينة ولا على الدفاع عن سياسة ثابتة من حيث مرتكزاتها الأساسية . والأهم من ذلك أنهم لم يعودوا قادرين على التنبؤ بمواقف عواصمهم من القضايا التي من المفترض أن يكون حولها توافق عام . ولعل من هذا القبيل على سبيل المثال الذي يحمل من الندرة والتندر ما يكفي رغم عودته لبدايات تشكل السياسات الواقعية ، هو عندما قام السفراء العرب في الأمم المتحدة في نيويورك بحملة اعلامية وسياسية استباقية وكثفوا من اتصالاتهم وتنسيقهم المستمر لحشد التأييد الدولي من أجل الوقوف بوجه المساعي الاسرائيلية الأمريكية التي كانت ترمي أنذاك الى الغاء قرار الجمعية العامة الشهير الخاص باعتبار الصهيونية شكلا من أشكال التمييز العنصري . حيث كان كل من هؤلاء السفراء يتوقع بأن موقف عاصمته سيكون ضد الغاء القرار بل أن جميعهم كانوا يضعون وزارات خارجيتهم بمجمل نشاطاتهم بهذا الصدد دون تلقي أية اشارات معاكسة . لكن الذي لم يحسبوا

حسابه أنه ما أن حان موعد التصويت على مشروع القرار حتى شاهد كل منهم نفسه يصوت بسبابته لصالح مشروع القرار المذكور أو يصوت بالامتناع أو لم يشارك ، وذلك بتعليمات من حكوماتهم . وأن ذلك قد حصل بعد أن طالبوا الأخرين من السفراء الأجانب بالتصويت السلبي على مشروع القرار . ان مثل هذه المواقف التي يواجهها السفراء العرب ومثلها وعلى شاكلتها الكثير بفعل الغموض في سياسات دولهم الخارجية وهلاميتها وعدم ثباتها قد شكلت هما مشتركا بينهم يعمل على شدهم من بعضهم وتقاربهم وتوحدهم خارج نطاق الوظيفة العامة التي يحتلونها .

غياب مفهوم التمثيل الخارجي ومغزى السفارة لدى عواصمهم /

ان غياب مفهوم الدولة الحديثة في الدول العربية وغياب الديمقراطية والمؤسسية وشيوع الارتجالية والنفعية والشخصنة اضافة لعدم وجود سياسات خارجية واضحة المعالم قد أدى الى وزارات خارجية عربية أو دبلوماسية عربية تعمل بمعزل عن مفهوم التمثيل الخارجي وآلية عمله . والى سفارات مسخ صممت وأجبرت على أن تعمل وفقا لمفهوم منشئيها وبمعزل عن مفهوم الدولة الحديثة . واستحالت هذه السفارات الى ديكورات و جزء من سياسة الاقطاع الوظيفي وفي بعض الأحيان الى محطة باصات . ولعل من الأمثلة الصارخه كممارسات متبعة من قبل المسؤولين الحكوميين في الدول العربية على سبيل الحصر من دون دول العالم هو تجاوزهم لسفراء بلدانهم في كثير من الأمور التي تقع في صلب عملهم وفي صلب مستحقات عملهم ، وتغييبهم عن كثير من المشاهد التي تمسهم معنويا ومعلوماتيا في البلدان المعتمدين لديها وذلك باجرائهم الاتصالات الرسمية مع المسؤولين والمؤسسات والحكومات في البلدان الأخرى مباشرة عبر الهواتف والتلكسات في أمور وقضايا ثنائية مشتركة دون اشراك السفراء ودون علمهم أحيانا . **ولعل أكثر من ذلك أن يعلم بعض السفراء العرب أن رؤساء دولهم سيزورون العاصم المعتمدين لديها من قبل موظفين في دوائرة مراسم تلك الدول ، لا من حكومتهم هم ، وهذا شيء مؤكد وموثق والأردن ليس استثناء من ذلك . والسبب لهذا العمل والموقف المشينين والذي وبالتأكيد لا يعلمه رئيس الدوله** هو غياب مفهوم السفارة ووظيفة السفير في جو من التسيب الاداري وانعدام معنى التنسيق الذي يخلي الساحة للأشخاص والشخصنةوالمزاجية والعلاقات الشخصية ، ولمراكز القوة اللامسؤولة في الدولة ،

والسبب أيضا بالجهل بمفهوم المنصب العام والأستهتار به وعدم الشعور بالمسؤولية أحيانا أخرى . وهو ما يخلق ويعزز بدوره أشخاصا كمراكز قوى يصبحون مع مرور الأيام القانون بذاته . ولا شك أن مثل هذه الممارسات تولد لدى السفراء العرب المرارة في نفوسهم وكما تسبب لهم أمام زملائهم من السفراء الأجانب وأمام الحكومات المعتمدين لديها الكثير من الاحراجات والاحباطات والحط من مكانتهم والاقلال بالتالي من انتاجيتهم وتوجه اهتماماتهم الى مسائل شخصية . وكل ذلك يعود بمردود سيئ على مصالح دولهم . ولكنه بنفس الوقت يشكل هما مشتركا بينهم أيضا .

ولعل من ناحية أخرى **أن القصور في فهم دور وفعاليات السفارة من قبل الحكومات العربية يفصح عن نفسه في عدم رفد هذه السفارات بالخبرات الفنية من اقتصادية وتجارية وثقافية وعلمية وغيرها** من حقول التعاون بغية النجاح في هذا التعاون والاستفادة المرجوة من السفارة . ان شيوع نقص التمثيل الفني هذا بالسفارات العربية دلالة واضحة على التركيز العربي على سياسة الاقطاع السياسي دون ادراك أهمية الجوانب الأخرى التي تقوم عليها العلاقات والاتصالات بين الدول بما يمس مصالحها الأساسية في التقدم والرخاء الاقتصادي . وهذا بدوره يضع عبئا اضافيا على السفراء العرب وهما مشتركا فنراهم مضطرين للاضطلاع بشؤون ليست في الأساس من مسؤولياتهم أو اختصاصاتهم أو مسؤولياتهم الأمر الذي يشدهم لبعضهم البعض ويجعلهم يلجؤون لبعضهم لتغطية هذه الجوانب وخاصة عند الحاجة . أما على صعيد العمل في الأمم المتحدة فالفكرة الغائبة تكون واضحة الى حد أنها تتحدث عن غيابها وقد تم الحديث عن ذلك في فصل أخر من الكتاب .

مسؤولون ومواقف محيرة، ومعبرة

ان الملاحظات أو الحوادث المستذكرة من ذات الدلالات الهامة في الداخل من خلال العمل الدبلوماسي للسفراء قليلة بالقياس الى تلك المستذكرة في الخارج . لكنها في الداخل لا تشكل هموما مشتركة بين الوزراء وباقي المسؤولين بقدر ما تشكل عوامل مشتركة بينهم . الا أن نكهتها مميزة وتنطبع في ذاكرة الأخرين ممن يقعون عليها ، من السفراء وغيرهم . فبطلها مسؤول يلعب على ملعبه وبين جمهوره وعنده العلم والحقيقة والقرار ولا داعي أو مبرر له لأن يشطح كثيرا ، لكنه يفعل ذلك . ولعل الدواعي والمبررات كامنة في مفهوم الدولة لديه ولدى من استوزره أو أمنه على الشأن العام في موقع المسؤولية . وسواء كانت ملاحظات أو مواقف حدثت في الداخل أو في الخارج فان كونها مستذكرة يعني أن فيها خصوصية لمواضيع أكبر وأن فيها من أسئلة الاستفهام ما يديم الحيرة ، وفيها من المرارة والقهر ما يحفر في النفس مجسمات الحزن ومن الشواهد أحيانا ما يفقد الانسان ثقته بالمحكي والمكتوب ، ، وفيها من الدلالات ما يؤكد غياب الحس بمسؤليات المنصب العام وعدم الجدية في العمل العام ، . لكن المهم أنا فيها من العبر ما يمكن من الاستفادة منها انطلاقا من الوقوف على أرضيتها بالنظرة المناسبة والمطلوبة . وتحت هذا العنوان أستعرض تاليا بعض الأمثلة الحية التي من الممكن الاشارة اليها كمجرد نموذج من بين أمثلة يصعب حصرها وربما الاشارة اليها في مجلد . وبعضها يصعب ذكرها في غير وقتها .

الوزارة والإنتخابات وعرق الخجل

يرى المراقب بأن هناك غيابا في معظم الدول العربية ومنها بلدي الأردن لمفهوم الوزير في العصر الحديث وطبيعة مهمته الأساسية ، وذلك ما يستدل عليه من سلوكيات وممارسات بعض النوعيات التي يتم استيزارها .فكما هو معروف فان منصب الوزير هو منصب سياسي وأداري بالدرجة الأولى وبصرف النظر عن نوع الحقيبة الوزارية ، سواء كانت فنية كوزارت الاشغال والتربيه والزراعة أو أو ادارية أو سياسية دبلوماسية كوزارتي الداخلية والخارجية مثلا . وهذا يفترض بالشخص الذي يتم اختياره لهذا المنصب لأي وزارة كانت أن يكون قادما من هذا الوسط

السياسي والاداري ومعايشا له ولأدبياته ومفاهيمه ومتطلباته الأساسية . واذا افترضنا عدم الأخذ بهذا الاعتبار بالضرورة في كل الظروف وفي كل الدول ، فإننا لا تستطيع إلا أن نفترض وبالضرورة **وفي كل الظروف بالوزير الذي يتم اختياره لأي وزارة كانت أو بأي مسؤول** أخر تتطلب طبيعة عمله التعاطي الرسمي بالسياسة مع أي جهة دولية أخرى أن يكون لديه حس سياسي ووعي أمني ودراية ادارية وذلك حتى لا يجعل من نفسه عبئا على المنصب ولا من المنصب الذي يحتله عبئا على النظام هنا وعبئا على الدولة والمصلحة العامة هناك ، كما أنه في النهاية جزء من مجلس الوزراء الذي يتخذ القرارات الادارية والسياسية وينفذها وبما يتطلبه ذلك من الوزير من استيعاب لها وأتمان عليها .

من السهل على المراقب أن يتفهم بأن من شأن غياب التعددية السياسية وشيوع سياسة تحطيم الأخر وتهميش الأحزاب ومنع تعزيز ظاهرتها كمضمون في الوطن العربي وغياب النهج الديمقراطي من شأنه كله أن لا يسمح بافراز وزراء ينتمون لمدارس سياسية أو فكرية أو ذات رؤى وبرامج مختلفة ، لكن ما يصعب تفهمه هو أن لا تستطيع هذه الأنظمة أو لا يحرص متخذي القرار فيها على ضرورة توفر مقومات **الانسان الراشد في البعض ممن يضعوهم في موقع المسؤولية** ، ولا توفر أدنى درجات الحس السياسي في بعض من يستوزروهم حتى نراهم يعودوا يطلقون النار على أنفسهم وعلى من حولهم وعلى ما أوتمنوا عليه دون عيار ، فذلك ما نرجو أن لا يتطور الى ما هو أكبر مما يصعب تخيله . . حيث أن توقع ما قد يمارسه المسؤول الفاقد للحس السياسي أو الأمني أو ما قد يخرج من فمه من محذورات أو محظورات أمام الأخرين يصبح أمرا يقع تحليله خارج نطاق قدرات أطباء النفس . لكن المحذور في النهاية من قبل هذا النوع من الوزراء أو المسؤولين سيقع لا محالة بكل سلبياته على تنوعها أمام أي كان ودون مراعاة منه لظروف الزمان والمكان ، ولكن بأي اتجاه فهذا مستحيل توقعه . . أما متى يقع المحذور فبالتأكيد عندما يوفد هذا الوزير أو المسؤول الفاقد للحس السياسي الى الخارج في مهمة . أو عندما يحضر اجتماعا ثنائيا أو مؤتمرا دوليا ويجتمع في عاصمة بلاده مع ضيوف عرب أو أجانب ، مسؤولين كانوا أو غير مسؤولين ، ويبدأ بالحديث .

واني كدبلوماسي لسنين طويلة ، أو كسفير أصبح بحكم عمله كغيره من الدبلوماسيين مؤهلا أو معرضا لأن يجتمع مع ويصادف مثل هؤلاء الوزراء والمسؤولين

وهم يجتمعون مع نظرائهم من الدول الأخرى في زيارات متبادلة أو يلتقون معهم في اجتماعات أو مؤتمرات دولية ، **فقد علقت بذهني العديد من الأمثلة على ذلك** من التجارب التي عشتها ، وخاصة لدى خروج هذه العينة من الوزراء لحضور المؤتمرات الدولية وسواء كانوا من الوزراء الفنيين أو الاداريين . ولكني أود هنا أن أذكر على سبيل **المثال واحدة من هذه التجارب التي عشتها في الداخل وأثرت في حينه على توازني وجعلتني أتصبب عرقا من الخجل** . وهي حادثة حصلت بحضوري حينما كنت ممثلاً لبلادي في الخارج . حيث شاءت ظروف العمل أن ارافق وزيرا في الدولة التي كنت معتمدا فيها في زيارة رسمية له على رأس وفد الى الأردن . وكان الاستقبال في المطار لائقا وبرنامج الزيارة ممتعا والضيافة ممتازة والزيارات الميدانية رتيبة ولا شيء فيها غير مألوف . فنحن في الأردن على سبيل التخصيص قد سبقنا أساتذتنا في أجراءات وترتيبات المناسبات البروتوكولية أو المراسيمية حتى عدنا نعتبرها من مفاخرنا ثم هدفا بحد ذاتها يتقدم على مضمون الحدث أو المناسبة وهذا ما يجعل أبطال هذا المضمار أبطال المستقبل دائما حتى لو لم يكن مستقبلهم . **عودة للزيارة ، فقد كانت** لذاك الحد ناجحة وسليمة للطرفين . لكن الأمر انقلب في واقعه ومضمونه فجأة وعلى عقب لدى الاجتماع الرسمي بين الطرفين في مبنى الوزارة المعنية في عمان حيث كنت مشاركا فيه بصفتي الوظيفية ، اذ أخذ المسؤول الأردني أو رئيس الجانب الأردني يتحدث من هنا وهناك الى أن شطح وأخذ يتكلم وبنوع من الفخر والمهنية والتقنية العالية عن كيفية تزويره أو تزوير الانتخابات ضد أشخاص اعتبرهم بحديثه من المعارضين . حدث هذا بحضور الوفدين المشاركين وأمام الوزير الضيف ذاته الذي كنت قد زرته في أعقاب تلك الانتخابات وحدثته عن نزاهتها ، وبالطبع حدثته استنادا للمسؤولية التي أتحملها أولا وللمعلومات بين يدي وللسياسة المختطة في الأردن منذ الثمانينيات ومن تأكيد الحكومة على نزاهة الانتخابات . ومع هذه الحديث من المسؤول الأردني الذي لا يتوقعه منجم بدأ تركيزي يتلاشى مع انسياب عرق الخجل من جسمي . وبعد أن صحوت بدأت أفكر ، مالذي استمعت اليه ؟ وهل كان المسؤول الأردني ينوي بحديثه أن يثقف المسؤول الضيف ؟ أو هل كان يقصد مجرد ابراز براعاته أمامه ؟ . ولا أدري أيضا ان كان صادقا في حديثه أم مبالغا . أما عن ردة فعل الوزير الضيف وهو يستمع لما لم يكن يتوقع سماعه في عمان على الاطلاق ، فقد شاهدته أثناء الحديث صامتا يأخذ وقتا ليستوعب ما يسمعه ويتأكد منه ثم يحاول بعد

ذلك ابداء عدم اهتمامه بالحديث وربما بدا محرجا ، ولا أعتقد أن ذلك السلوك من الضيف كان بدافع عدم الرغبة في احراجي وهو يسترجع كلامي معه هناك ويراني هنا وأنا أعبث بما أجده على يميني وعلى شمالي هروبا من الموقف ، لا ليس قصده ذلك ، ولا لأنه لا يريد ان يستمع الى اعتراف محرج كهذا ، فهناك سب تجاوز كل ذلك ، انه لا يريد أن يفسد جو الاجتماع والزيارة ولا يريد أن يوحي بموافقته أو تأييد بلاده لمبدأ العبث بالانتخابات حتى لو كانت بلاده أستاذة في ذلك . حيث أن أية مشاركة سلبية له في الحديث ستفسد الجو ، وأن أية مجاملة منه لمثل ذلك الحديث سيكون من شأنها أن تعكس رضاه أو تعكس انطباعا بتلاقي وجهات النظر حول الموضوع من حيث المبدأ .

وهنا أقول أن الغرابة والخطورة في هذه الحادثة ليست في موضوع تزوير **لانتخابات بحد ذاته ولا بمعرفة الآخرين بهذا التزوير** ، حيث أن معظم بلدان العالم ومنها الديمقراطية لا تخلو انتخاباتها تماما من عمليات أو مظاهر التزوير أو التأثير بشكل أو آخر في الانتخابات أو نتائجها حتى ولو بصورة غير مباشرة . بل أن الغرابة والخطورة تكمنان في طبيعة السلوك والحديث المستهجن واللامسؤول من مسؤول . على اعتبار أن أمر التأثير في الانتخابات اذا ما حدث في دولة ما بعلم الحكومة أو النظام لظروف قاهرة وحيوية على سبيل الفرض ، فسيكون عندها أمرا يدخل في نطاق أضيق دائرة من دوائر السرية في الدولة نظرا لخطورة اكتشافه وما يترتب عليه من نتائج وسلبيات على المستويين الداخلي والخارجي ، حيث من المفترض بداهة أن يكون الوزراء والمسؤولون على علم بخطورة البوح به على أي صعيد كان .

وعلى أن يكون مفترضا كذلك أن توضع الجهات العليا في النظام بنية وبصورة التأثير أو التدخل في الانتخابات مسبقا لا أن تأخذه الحكومة أو الشخص المسؤول على عاتقها أو عاتقه فقط .

انني لا أصدق ولا أكذب ما سمعته لأن ذلك الكلام لا يبدو لي كلاما مسؤولا ، كما أني لا ألقي أية مسؤولية على الأشخاص لا في هذه الحادثة ولا في غيرها ولكني القيها على طريقة عملنا ومفهومنا للمسؤولية ، وعلى آلية عمل مجالس الوزراء التي تجتمع غالبا للتوقيع والتوقيعات على القرارات الجاهزة وليس للبحث والتدارس بقضايا الوطن على سبيل التثقيف أو بالقضايا التي يزمع اتخاذ القرارات بشأنها ، والمسؤولية أيضا على اسلوبنا في اختيار الأشخاص وطريقة

العمل الفردي اللامؤسسي . اننا عندما نصدر قرارا بتعيين شخص يمتهن النجارة مثلا في وظيفة حداد نفترض اعتباطا أنه سيصبح حدادا ومن الطراز الرفيع ومعلما في هذا الكار بصورة الية حالما يصدر قرار تعينه حدادا ، كما يقنعه الملتفون حوله فيما بعد بأنه عالما ومبدعا في علم الحدادة حتى يخال نفسه بأنه لا ينطق عن الهوى في علمه . ونعتقد بنفس الوقت أننا اذا أدخلنا هذا النجار لدى تعيينه حدادا الى دورة تدريبية في الحدادة فذلك يكون انتقاصا من قيمة الذي اختاره ومن قيمة الشخص والمنصب ، فهما أهم من المصلحة العامة لأنها لا تبدو هدفا . اما اذا لم يكن هذا هو الواقع فذلك عندها يعني **أن الحدادة ومنتجاتها لا تهمنا وليست موجودة لفائدتنا .**

الوزير الحكيم وجدار الجهل

- لماذا تتجرأ على حقوق السادة ؟ انك متمرد ومارق تجاوزت حودك واخترقت حدودي وحدود القادة الكبار من أسياد الأمم . لقد رفعت صوتك واستنكرت وشتمت واعترضت واحتجيت وطالبت .
- لا يخفى عليك أيها الحكيم العالم انها مجرد جعجعة مني لا تغضبهم ولا تعيق مسيرتهم
- حتى ولوكان الأمر كذلك ، فلماذا نجعجع يا أخي ؟ أليس الأجدى بنا أن نعمل وفق الأصول ؟
- انني أعمل وفق الأصول والقانون أيضا ياحكيم
- كيف يكون ذلك وأنت تقول أنها مجرد جعجعة ، فهل هناك جعجعة بالقانون ؟ أي قانون هذا يا جاهل؟
- انك أنت الجاهل ووريث جاهل ساقك القدر كما ساقت الصدفة اخوانك لنعمل معاً في مؤسسة الجهل

  انها جعجعة ينتظرها السادة ياحكيما في الجهل ، فهي خطوتهم الأولى لاتخاذهم قرارهم ، فنحن نعمل سوية وفق القانون . وعليك أن تفهم بأني أمارس حقي وحقك في هذه الجزئية ، واني أفهم القواعد كلها وأمارس البلاغة والنحو هنا .
- (على مهلك) . لقد تسرعت ولم تسمعني جيدا ، وعلى جميع الأحوال يقول المثل ارسل حكيما ولا توصه . وما أريده منك هو أن تكتب لي عن هذه الجزئية .

- ان هذه الجزئية هي كلية ما حرص عليه المنتصرون في الحرب العالمية الثانية لدى استحضارهم فكرة الأمم المتحدة وصياغة ميثاقها . لهم وحدهم على سبيل الحصر ملكية القرار الملزم للأخرين وبأيديهم دفاتر الرسم والتصميم وأماكن الاحداثيات كأعضاء دائمين في مجلس الأمن ، ولغيرهم التنفيس أو التعليق ، فالقرار خاضعا للتنفيذ بالقوة حين الضرورة .
- عدت تتقول عليهم ، وهل هذا معقول ؟ ماذا تركوا لنا ولغيرنا اذا ، قلت لك أكتب لي يا أخي ، ما هي مشكلتك مع الكتابة
- مشكلتي يا حكيم أنك من قوم يقرأ عليهم ولا يقرأون ، فمقامك كبير ووقتك ثمين وصحة عينيك أثمن ولطالما كتبت وكتب غيري في هذا ولكن ذلك لحاجات معادلة الكتابة تساوي القراءة كما تساوي الكلمة الفعل لدينا ، وان قررت يا حكيم التحدي والقراءة فلن تعثر على المطلوب . فدعني أقرأ عليك ،
- ماذا تريد أن تقول ؟ فكل ما ستقوله مفهوم ومعروف ، لكني أريد التوثيق فهذه وزارة ، هات ما عندك واكتب لي بالتفاصيل فيما بعد .
- لقد علمتنا الوزارة والوزراء أمثالك بأن التوثيق عند الرجال في كلماتهم فقط . كما أن كتابة التفاصيل مكلفة وأن الضغط على النفقات العامة واجب ولدي الكثير من كتبك تطالب بالضغط عليها . فدعك من الحقائب والمراسلات والملفات انها مكلفة وهي الوسيلة الوحيدة لي في الضغط على النفقات وربما هي الباقية مما يجب علينا فعله .
- كلامك (في منه بس بسوى تكتب) قل ، ماذا كنت تريد أن تقول باختصار عن ما تركوا لنا على حد قولك
- أقول أن ما ترك لنا نحن من في الدرجة الرابعة هي المراقبة ان شئنا والتنفيذ ان شاؤا ، أما لغيرنا من اصدقائنا من الدرجة الثالثة والعالم الثالث فترك حق الكلام وامكانية التعبير عن أرائهم ومصالحهم ومطالبهم والتنفيس عنها دون أن يكون بامكانهم تحقيقها أو ترجمتها من خلال اصدار قرارات بالمعنى الذي تحمله الكلمه . بل بتوصيات غير ملزمة كما سماها الميثاق وسماها سكان الهامش اعتباطا قرارات
- كلامك غير واضح ولا دقيق وأنا أريد التوثيق فالتوثيق مهم رغم مبرراتك وكفانا ارتجالية وفلسفه يا أخي ، اكتب أكتب الله يرضى عليك ولا تنس أن يكون دائما

مقعدنا بالجمعية العامة مشغول

- نعم نعم يا حكيم لقد ذكرتني بالجمعية العامة ، انها هي الأساس في الموضوع ومحجنا ، حتى لوكان الحدث الذي الذي نتحدث به الأن في مجلس الأمن . وللدقة في الدرجات ، فاننا نسمي أنفسنا ويعتبروننا كذبا بأننا من الدرجة الثالثه ، ومن هنا فقد أكون قد صدقتهم وتصرفت في مجلس الأمن كما يتصرف ابناء هذه الدرجة الواسعة . أما عن الارتجالية فلا تشطح بعيدا وما قصدته هي الجمعية العامة التي توصيني بها والتوثيق أحيانا يستنبط من عدم التوثيق أو يقرأ من سطور التناقض وجرعات الواقع في المواد ١١ ، ١٤ ، ١٨ من الميثاق ففيها القرارات توصيات والتوصيات غير ملزمات .
- وهل تصدق نفسك بهذه البساطة وتبرر فعلتك النكراء ؟ ، أريد تفسيرا لتلك الفعلة ، فنحن ليس بدولة كبرى ولا بدولة صغرى رعناء . نحن دولة نتعامل مع الواقع والحقائق بتعقل واعتدال وكلامكك فيه تطرف وأنا قد سئلت عنه من فوق . اكتب ، أكتب
- أراك تعود لطلب الكتابة يا حكيم ، لعلك قررت القراءة ، ان حصل ذلك فستكون هي الفعلة النكراء . وأنا أصر الآن على عدم الكتابة والاستعاضة عن ذلك بالتوضيح . فهل تسمع ؟
- لم أفهم عليك ، فماذا تقصد بهذه الخرابيط وهذا التمرد الذي ستتحمل عواقبه وتندم عليه ندما شديدا ، ما هذه الجهالة ؟
- الجهالة لديك ضررها أكبر ويصيب مصالح العامة وأناس أكثر ، انك جاهل في كل ما سمعت الا هذه فأنت تفهمها ،وأنا لن أندم في كل ما ذكرت ولكني سأندم ان تجاوبت معك وكتبت . ولن أكتب عبثا مهما أصريت ولن أكتب مرتين مهما كررت ولن أدعك تستفيد من شهادتي أو أو تركب فوقها .
- هل أفهم من هذا أنك تريد توريطي والاضرار بي
- لا ، أبدا يا حكيم ، اريد منك أن تثق بأنك برىء ، وبأني فعلت واجبي ومارست حقوق الوزارة أيضا . وأن الموضوع برمته قد انتهى واستكمل لأن مفعوله قد انتهى بلحظته حسب قواعد اللعبة . ولن تراجعك جهة دولية بشأنه فهو حق منها منحتنا اياه ، ولا داخلية أو (من فوق) لأني طالبت بما تطالب به هذه الجهة الداخلية وكلانا يخدم بالمطالبة هدفا واحدا . ولن يطالك أي ضرر أو مسؤولية ولا

حتى استفسار . فتوكل على لله مسير الأمور لدينا وحدنا بلا عقال :

- توكلنا على الله وهات ما عندك ان بقي شيء عندك

- ما عندي يا حكيم ، أن في الميثاق حقا للدول من غير الكبرى في مجلس الأمن وخاصة تلك التي تقع في الدرجة الثالثة ونحن منها كما اتفقنا ، ومطلوب منا أن نمارس هذا الحق كجزء أساسي من اللعبة ولكنه جزء نستفيد منه ويثلج صدورنا ، وهو حق الكلام والتنظير والشجب والاستنكار والحديث بنصوص القوانين وتقديم الاقتراحات والخطب النارية نفرغ مع أمثالنا بها شحنات غضبنا وسيل أفكارنا بل تحفظ ولا حدود ولكن فحسب ، لنستقبل ويستقبلوا معنا الحقيقة ببرود أعصاب وتحل الكلمة محل الفعل تماما . وهذا ما مارسته بأمانة دون أن أخون نفسي أو أتجاهلك ، أما التجاوز على حقوق السادة فهو شيء لا يمكن تحقيقه في الأمم المتحدة ، ولو كان ذلك متاحا لما بقيت الأمم المتحدة التي نتكلم عنها هي نفسها التي كانت بالأمس .

تعليق على جدار الجهل

ان الاطار العام للتعليق على الحوار المار ذكره يأتي في نفس سياق انتقاء بعض التجارب والأحداث التي عايشتها من تلك التي تتضمن مواقف مستهجنة ومحيرة بصدورها عن مسؤولين . ولكنها هنا حادثة تشير من جملة أمور الى جهل بعض من يتولون الحقائب الوزارية التي لها مساس في الدبلوماسية والعمل السياسي الدولي بطبيعة عملهم وبجهلهم بالعمل الدولي المتعدد الأطراف وبطبيعة عمل الأمم المتحدة وبما يسببه ذلك من انعكاسات سلبية أكبر تصيب مصالح الدولة ومعاناة أشد تحل بممثليها في الخارج وبالمندوبين الدائمين في الأمم المتحدة .

ان الحوار الذي يمس الحادثة صحيح تماما في مضمونه وليس في معظم عباراته وقد جاء هاتفيا بعد القائي كلمة باسم الأردن في مجلس الأمن كما سيلي . والمهم هنا أن تلك الانعكاسات السلبية على مصالح الدولة والمعاناة الناجمة عن جهل وزير للخارجية بملامح السياسة الخارجية في قضايا الساعة وبطبيعة العمل الدولي أو عن ضعف المامه بالواقع الدولي وقضاياه يمكن تداركه لو لم يكن **الخلل بالوزير مرتبطا بخلل اداري وموضوعي أخر يتمثل في نظام وطريقة عمل وزارة الخارجية** ، وهو // العلاقة المعكوسة وغير السليمة بين المندوبية الدائمة في نيويورك وبين الوزارة وذلك

من حيث كون الوزارة اللامأسسة على جهلها وغيابها عن مسرح الأحداث في مثل هذه الدول هي التي تملي المواقف على البعثة أو المندوبين وتوجهها دون اعتبار للحكمة من وجود المندوبيات في الأمم المتحدة المتمثلة في تحقيق **فكرة الأمم المتحدة ، ودون اعتبار لكون البعثة أو المندوبية وجدت أصلا في الميدان لتكون هي الهادي والمرشد والناصح للوزارة في اتخاذ القرارات الصحيحة وليس العكس** ، بصرف النظر عن اعتبارات وجود وزراء خارجية مؤهلين أو وزراء غير مؤهلين بجهلهم الشخصي بطبيعة الأمم المتحدة وطبيعة العمل فيها وآليته وسلوكياته ، والأعتى من ذلك **جهلهم بسياسة حكوماتهم الخارجية وأسسها وأهدافها** وبالقضايا الدولية ومواقف حكوماتهم منها كالحالة التي نحن بصددها في هذا الحوار بعنوان **الوزير الحكيم وجدار الجهل** . وهذا ينعكس سلبيا على قضايا الدولة ومواقفها ومصالحها وعلى أهداف سياستها الخارجية المرسومة على الساحات الدولية بدرجات متفاوتة . فعندما يمارس مثلا وزير الخارجية الخطأ في دولة عربية أو على صعيدها فالضرر يكون أقل منه لدى ممارسته للخطأ مع دولة أجنبية أو على صعيدها . أما اذا مارسه في منظمة دولية كمنظمة **الأمم المتحدة وكمحفل متعدد الأطراف وشامل للقضايا فان الضرر سيكون هو الأكبر ويصيب الدولة والنظام أيضا اصابات مباشرة** تتجاوز المصلحة العامة الى تهزئ الدولة . ان تعيين الشخص الخطأ في هذ المنصب دون مراعاة جوانب الالمام بالسياسة الدولية والقضايا الدولية وموقف بلاده منها والعمل الدولي المتعدد الأطراف وخاصة في الأمم المتحدة واستيعابه لطبيعة عملها اذا ما ترافق بتعامل معكوس الاتجاه مع المندوبية الدائمة للدولة في الأمم المتحدة فسيتسبب ذلك في عدم الاستفادة من وجود المندوبية والوفد الدائم واعاقة عملها وتهزيئها وتهزيء الدولة ، وسيلحق الضرر بالدولة والصالح العام ، وبصرف النظر عما اذا كان المندوب الدائم متحصنا بجدار الجهل أو أو جدار الوعي .

أما المقصود بالعلاقة المعكوسة باختصار ، هو أن تقوم وزارة الخارجية بتوجيه مندوبيها في الأمم المتحدة فيما تتخذه الدولة من مواقف دون التشاور مع المندوب الدائم ، بدلا من من أن تكون المندوبية هي التي توجه الوزارة وتوضح لها الصور من جميع جوانبها وتنسب لها بالاجراء السليم الواجب اتخاذه ، بصفتها أي المندوبية هي الموجودة في الميدان لتحقيق فكرة الأمم المتحدة التي تقوم على ذلك .

ان الأمثلة على معاناة المندوبيات الدائمة كثيرة وتعتمد في وجودها على أي من

جداري العلم أوالجهل يتكئ المندوب الدائم . الا أن الهم العام للنوعين من المندوبين الدائمين ينبع من ممارسات مشتركة لوزراء الخارجية من الفئة التي نحن بصددها . وابتداء فان أي من النوعين المندوبين اذا ما استمزج ذاك الوزير بمسألة ما لغايات المشاركة في نقاش مطروح في الأمم المتحدة أو للتصويت على مشروع قرار استنادا للعلاقة المعكوسة ، فان حكاية دائما ستبدأ بالأسئلة والاستفسارات من قبل جهة الوزير لاستيعاب الموضوع وتستغرق الأيام ، وفي معظم الأحيان تقوم الوزارة باحالة الموضوع لجهات أخرى لأخذ الرأي منها لتبدأ هنا قصة أخرى باستفسارات جديدة والى هنا قد يكون الأمر في بعض حالاته صحيا . وتمر الأسابيع بين أخذ ورد دون وصول المندوبية لنتيجة ، أو الحصول عليها في وقت متأخر ، لكنها غالبا ما تكون نتيجة تعبر عن موقف لا ينسجم مع القانون الدولي أو روح الميثاق . أو نتيجة متناقضة مع الأصول المرعية في التعاملات الدولية لتتوافق اما مع الارتجالية أو مع رغبة ومصلحة أخرين دون مراعاة للمصلحة الوطنية الحقيقية .

أما اذا ما اضطر المندوب الدائم تلافيا لهذه النتيجة المتوقعة الى تجاوز العلاقة المعكوسة بينه وبين عاصمته احتراما منه لطبيعة عمله أو لضيق الوقت أو اختصارا له وتلافيا للسلبيات ، وقام باتخاذ الاجراء المناسب دون استمزاج الوزارة فانه بنفس الوقت سيصطدم بجدار بالجهل ليكتشفه ويعيشه ولتبدأ قصة جديدة من نوع أخر . وهذا ما حدث فعلا وشكل موضوع الحوار الذي نعلق عليه هنا . حيث أنه على اثر المجزرة الارهابية التي ارتكبها المستوطنون اليهود ضد المصلين الفلسطينيين في الحرم الابراهيمي الشريف في مدينة الخليل فجر يوم الجمعة من يوم ٢٥ /٢/١٩٩٤ والذي ذهب ضحيتها أكثر من خمسين شهيدا وما يزيد عن مائتي جريح ، اجتمع مجلس الأمن لمناقشة تلك المجزر وكنت كقائم بأعمال البعثة الأردنية الدائمة لدى الأمم المتحدة أنذاك قد شاركت في النقاش . وكان من ضمن ما جاء بكلمتي في مجلس الأمن مرفق رقم (٣) انني دعوت المجلس أو طالبته بتأمين حماية دولية مستمرة للشعب الفلسطيني ما دام تحت الاحتلال ، بصفته أي مجلس الأمن قد عجز عن اجبار اسرائيل ، السلطة المحتلة على الالتزام باحكام اتفاقية جينيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب وتطبيقها على السكان المدنيين في الأراضي المحتلة بعد أن كان المجلس قد أقر بانطباقها على الأراضي الفلسطينية المحتلة . واثر ذلك هاتفني الوزير معاتبا عما جاء بكلمتي في مجلس الأمن من

المطالبة بحماية دولية للشعب الفلسطيني دون التشاور أو أخذ موافقة مسبقة بذلك ، وقد التقط كلمة (دوليه) من الصحف . فماذا عساي أن أجيبه ؟ انه لم يكن يعرف أن تلك المطالبة تتفق مع الموقف الأردني ، ولم يكن يدرك مسؤولياته ونظام العمل ولا دقة الظرف وحراجته انذاك والمشاعر الشعبية في الشارع الأردني بالذات . ولم يكن لديه فكرة على أنها ليست المرة لأولى التي يطالب الأردن فيها بحماية دولية للشعب الفلسطيني . والأكثر من ذلك أنه لم يكن يدرك بحسه أنه حتى ولو لم يكن ذلك متوافقا مع موقف أردني جاد على سبيل الفرض الخاطئ ، فان تلك المطالبة تكون كلاما مناسبا وتنفيسا في مكان وهو اللأمم المتحدة لا يشكل لدولة مثل الأردن وباقي دول العالم الثالث سوى محفل خطابي تعبيري لا يجبر الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن المنقادين دوما بمصالحهم على اتخاذ قرار ما ولا يغير من قناعاتهم ولا يحرجهم . بل أن مثل تلك الخطابات غير الملزم محتواها هي الهامش الذي أعطاه الميثاق وتلك الدول الكبرى للدول الأخرى تفرغ من خلاله شحنات الغضب والاستنكار بطريقة سلمية لا ترتقي لأكثر من صوت الطبول ، وتزيل بنفس الوقت حالة الاحتقان والغضب والزخم من كواليس الأمم المتحد وتعطي المجال للدول الكبرى لاحتواء الموضوع واتخاذ القرار .

ورطة تفاهم تحقق بطولة لمسؤول؟

انها قصة تروي واحدة من أغرب المواقف المحيرة بنوعية حوارها . لكونها قصة لها علاقة **بعمل جلالة الملك ويصر بطلها الذي كان يمثل في حينه موقعا مرموقا** على تجاهل ما يسمعه من مستحقات مؤسسية الأخرين والأمر الواقع ، بل أنها بحوارها أشبه ما تكون بالنكتة ، لكنها نكتة قد استحالت الى حقيقة . **بدأت القصة في نيويورك اثناء التحضير** لاحياء الذكرى الخمسين للأمم المتحدة ، وكان المفروض أن يشارك فيها زعماء دول العالم بكلمات احتفالية احياء لتلك الذكرى . وكنت حينها قائما بأعمال المندوب الاردني الدائم في الأمم المتحدة . **وقد تشكلت لجنة دولية تنظيمية منبثقة عن الجمعية العام للأمم المتحدة وجهاز السكرتاريا لغايات التحضير** لتلك المناسبة . وكان من بين الأمور التي كان على اللجنة أن تبت فيها هو الاتفاق على تحديد معيار معين لترتيب قائمة المتكلمين من زعماء الدول من حيث دور القائها ، وذلك نظرا لرغبة كل وفد في أن يكون زعيم بلاده من أوائل المتكلمين

وشدة الحاح الوفود والتنافس فيما بينها لتحقيق تلك الرغبة لا سيما في ظل اختلاط المعايير المطروحة من الوفود والتي كانت تستند اليها في طلبها لأن يكون زعماء بلادها من أوائل المتكلمين . ونتيجة مناقشات وحوارات مستفيضة أجرتها تلك اللجنة حول هذه المسألة الحساسة ، **تقرر اعتماد القرعة في تحديد ترتيب دور زعماء الدول لالقاء كلماتهم** . وقد حسم الموضوع على هذه الشاكلة من واقع مبدأ المساواة في **السيادة بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة** ، مع استثنا رئيس الولايات المتحدة ومنحه الرقم واحد باعتباره يمثل دولة المقر . وقمت بابلاغ الجهة المختصة في عمان بذلك القرار ، وكذلك بموعد الجلسة التي سيتم فيها اجراء القرعة بطريقة السحب المباشر من صندوق من قبل ممثلي الدول ، بحيث يقوم ممثل كل دولة في الأمم المتحدة بسحب ورقة من الصندوق تحمل رقما يمثل دور زعيم بلاده في القاء كلمته . **لكنني استلمت برقية جوابية من العاصمة تطلب مني أن أبذل جهدي** لأن يكون جلالة الملك رحمه الله من أوائل المتحدثين . وكأن كاتبها لم يقرأ ما استقر عليه الأمر والأساس القانوني بذلك أو أنه رفض تفهم ذلك على اعتبار أن هناك **عالما واحدا موجودا وهو العالم الذي يعيشه** . لكن كان علي أن أبسط الأمور لنفسي وأن آخذ ذلك الجواب من قبيل رفع العتب ولاغلاق الموضوع بهذه الصورة كوسيلة للهروب من المسؤولية الشخصية لمرسلها ان كانت أو ظهرت هناك مسؤولية في غياب المؤسسية . **حيث بدوري اكتفيت بأن عدت وأكدت للجهة المرسلة أن دور جلالة الملك في** القاء كلمته أمر لم يعد مرتبط بجهود ومساعي بل أصبح مرتبطا بالألية التي تقرر اعتمادها من قبل الأمم المتحدة وهي القرعة . وأني أتمنى على الله أن يكون الحظ حليفنا . الا أنني أيضا فوجئت ببرقية جوابية أخرى وصلتني من نفس الجهة تطلب مني أن أبذل جهدي لأن يكون جلالة الملك من أوائل المتحدثين ، هكذا ببساطة ودون أي اشارة لما ذكرته في البرقيات السابقة . **وعندها أدركت أنني داخل في مشروع ورطة تفاهم** . وقمت بتكرار الاجابة نفسها مشيرا لبرقياتي السابقة ، ووضحت بأن كل دولة كانت قد قدمت حجتها ودعمت موقفها بأن يكون زعيمها أول المتحدثين ، أو من أوائلهم . وأن اللجنة المختصة أمام هذا الوضع قد اتخذت قرارا بالاجماع باعتماد القرعة لتحديد دور المتكلمين استنادا لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول على صعيد الأمم المتحدة على الأقل ، ومن واقع أن الأمم المتحدة لا تميز بين زعيم دولة وأخر مهما كان الظرف ومهما كانت الدولة كبيرة أو صغيرة ، وذكرت

بأن جميع الدول سترضخ لألية القرعة وأن الأمر قد انتهى على ذلك . لقد كنت أتوخى بذلك التفصيل قطع دابر هذا النمط المستهجن من التحاور وتماما كمن يصر على حلب الثور . وكانت المفاجأة المذهلة حقا لي والتي دعتني لأن أفكر **بطريقة أخرى حين استلمت ردا يتجاهل ما كتبته تماما ولا يشير اليه ويطلب مني أن أبذل** جهدي وأحاول أن يكون جلالة الملك من أوائل المتكلمين ، هكذا وبكل برود أعصاب . فماذا عساي الأن أن أجيب في موضوع حساس مثل هذا ويتعلق بجلالة الملك رغم أنني متأكد أن جلالته لا يعلم بهذه المخاطبات . **هل سأقول هذه المرة/ نعم سأبذل جهدي كاختصار للحديث وتمشيا مع نمطه الغريب ؟** . فاني ان فعلت ذلك سأعطي الانطباع بعدم جدية ما كتبت من ناحية ، ومن ناحية أخرى قد تقر القرعة دور كلمتنا لتكون في أواخر الكلمات وتكون نتيجة الوعد معكوسة والجهد سلبيا . ولذلك فقد استقر رأيي هذه المرة على أن أتجاهل الرد وأن لا أرسل ردا جوابيا ، هذا وأنا أشاهد زملائي من الدبلوماسيين صامتين وفي عيونهم حيرة ، ولم تكن الحيرة مرتبطة باستحالة تحقيق ذلك الهدف بتلك الطريقة المطلوبة فقط بل بطبيعة الطلب والأصرار عليه في ضوء الواقع . وبالطبع فلم أعد أسمع ردا وكأن المطلوب كان من تلك الشخصية المرموقة والمسؤولة أن تسجل هي موقفها وأن يكون هو الموقف النهائي بصرف النظر عن واقع الحال والنتيجة التي ستبقى قائمة وهي أن الحظ سيقرر الجواب النهائي . أو أن طبيعة وتاريخ عمله عزلاه عن العالم وبات لا يؤمن بانطباق القرارات و القانون على الجميع ، أو أنه لم يكن يمتلك الجرأة في ابلاغ الملك بذلك حتى لا يبدو غير فعال . والأدق من كل ذلك أني لا أستطيع الجزم بتحديد السبب .

جاء اليوم المحدد لاجراء القرعة وذهبت ومعي زملائي وجلسنا في مقاعدنا في الجمعية العامة ننتظر دورنا في سحب ورقة من الصندوق الذي يحتوي على الأرقام من ٢ الى ١٥٥ وكان كل رقم يسحب يحدد دور زعيم دولة الوفد في القاء كلمته . وبدأت الأرقام الأولى تنفذ حين تسحبها الوفود الواحد تلو الأخر ونفذ معها صبر وأمل زملائي وغادر معظمهم حتى لا يروني وأنا أسحب واحداً من تلك الأرقام الكبير الباقية . وما أن جاء دوري في سحب القرعة حتى كانت الأرقام من ٢ الى ٥٠ (خمسين) قد نفذت باستثناء الرقم ٣ (ثلاثه) بقي داخل الصندوق مع باقي الأرقام الكبيرة . ان الحظ والقدر هو القانون الوحيد لهذه اللعبة ، و تقدمت الى الصندوق لدى المناداة على وفد الأردن لأخرج في يدي الورقة التي تحمل الرقم ٣ (ثلاثة) ، .

انها ضربة حظ كان احتمالها أضعف احتمال لأنه جاء لدى بدء العد التنازلي للأرقام . لكني بقيت أقل استهجانا من طبيعة الحوار بشأنها . انها ضربة حظ حققت طلب كان يخلو من المنطق الذي تقوم عليه اللعبة في ضوء الحيثيات ولا يصلح الاصرار عليه الا أن يكون نكتة أو مشهدا في كاميرا خفية ، ولكنها نكتة قد تحققت . وأرسلت حينها الرد المؤجل بشكل مقتضب وقلت به / نتيجة القرعة التي سحبتها في الجلسة سيكون جلالة الملك المتحدث الثالث//

وقد تأكدت فيما بعد من مصدر مقرب وقريب من جلالة الملك حين قصيت عليه تلك الحادثة في مناسبة ما أن الملك لا يعلم أبدا بهذا كما لم يعلم به الكثير من حوله . بمعنى أن ترتيب كلمة الملك بالرقم ٣ (ثلاثه) كان من بطولات المسؤول .

مؤسسية الشخصيات رفيعة المستوى، والتعامل معها

قد تخلو الدولة وخاصة تلك التي لا يحكمها النهج الديمقراطي بمفهومه الحديث ، من المؤسسية المقننة في تسيير العمل العام في كل الظروف ، ولكن يفترض بمثل تلك الدولة كالأردن مثلاً في مثل تلك الحالة أن تؤكد نفسها وتسير أمورها عادة من خلال ما يسمى بمؤسسية الأشخاص ، وهم عادة من الأشخاص البارزين ورفيعي المستوى الذين يرتبطون بنظام الدولة كرموز وطنية تسهم في مسارات سياسة الدولة الداخلية والخارجية . ان هذا الأمر يفترض أن تكون في الدولة خطوط ومحددات لهيكل واضح في الشكل والمضمون لكيفية التعامل مع مثل تلك الشخصيات والرموز البارزة أو التي تمثل رموزا سياسية في الدولة أو في النظام والتي كانت يوما بديلا للمؤسسية . وأن لا تترك هذه الشريحة أثناء وبعد تركها المنصب العام أسيرة للمزاجية الشخصية والابتزاز وتصفية الحسابات لا سيما الرخيصة منها خارج نطاق المؤسسية والقانون من قبل أي كان أو من قبل من يأخذون أمكنتهم اذا لم يكونوا ورثة شرعيين لهم . حيث أن من شأن ذلك أن ينسحب سلبيا على نظام تسيير عمل الدولة القائم ، ويهدم القاعدة الأخلاقية والاعتبارية لأشخاصه جيلا بعد جيل ليصبح نظام الأشخاص البديل للمؤسسة نظاما انتقاميا وفاسدا بالضرورة هو الآخر ، وتصبح الضحية هي الدولة والمصالح العامة مرة أخرى . ناهيك عن ما يسببه ذلك من اضرار على هيبة الدولة وثقة العامة بها ورتابة عملها القائمة في جزء كبير منها على الأشخاص . ان هذا النسق من الحفاظ على مؤسسية

الأشخاص البديلة هو نسق معدوم أيضا لدينا أو أنه أصبح كذلك ، لكنه انعدام حرت في حزري له ان كان انعداما واعيا أو غير واع . فان كان واعيا فقد يكون في ذلك وجهة نظر محسوبة ولا أفهمها . ولكنه أن كان سلوكا غير واع فالأسف والحزن يكونان شديدين لأنه بالضرورة **يكون من قبيل التصرف غير المحسوب والمأمون** وربما من غير العادل ومن قبيل التسيب والفساد الاداري الدخيل على الدوائر الكبيرة والقفز في الظلام على ارادة النظام ممثلا برأس الدولة لتحقيق رغبات شخصية أو نتيجة اجتهاد خاطئ . . **فمن يشغل منصب رئيس الوزراء اليوم ولا أقول وزيرا ، يفترض أن يكون بموجب مؤسسية الشخصيات رجلا يحتفظ ببعض الخصوصيات الاعتبارية بعد تركه المنصب وأن لا يكون بمقدور شخص ما في الدولة على تجاهله** أو استهدافه في أمر عام ما أو عائقا لرغبته في الوصول الى رأس النظام أو الى مسعاه المشروع في غياب مؤسسية عامة تحكم المسائل القائمة والمستجدة . انه تصرف من شأنه أن يهز الثقة بالشخصيات القائمة على رأس عملها وبالوظيفة العامة ويذهب هيبتها ويدفع باتجاه عدم ايمان الأخرين بجديتها . انه في جميع الأحوال سلوك مستغرب اذا كان سلوكا واعيا ولكنه سلوك محزن ومستنكر اذا لم يكن سلوكا واعيا كما تقدم . ولما كان هذا الكلام لا يأتي من فراغ فاني أورد بعض الأمثلة من خلال بعض الأحداث التي عايشتها دون ذكر الأسماء ودون أن يكون أدنى قصد في الاساءة لأشخاص معينين ولا مدحا لآخرين

وأذكر هنا حادثتين كمثلين من الأمثلة التي عايشتها بنفسي خارج الأردن مع رئيسين للوزراء سابقين ومرموقين ولهما دور ومساهمة في خدمة السياسة الأردنية وخدمة النظام أيضا ما كان لأحد في الدولة أن يكون قادرا كما حصل على تجاهلهما بشكل مسيء للنظام والدولة أكثر مما هو مسيء لهما بلا وجه حق ، ولكن ذلك قد تم كما تم مع شخصيات بارزة أخرى كثيرة ، وباعتقادي من قبيل العمل أو السلوك الشخصي وغير الواعي وخارج نطاق التوقع في حينه .

أما الحادثة الأولى ، فكانت أثناء وجود جلالة المغفور له الملك حسين بن طلال في نيويوك على رأس فد أردني للمشاركة في احياء الذكرى الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة . وهو الأمر الذي جعل من ذلك التصرف الغريب تصرفا حزينا لي كمسؤول في المندوبية الدائمة لدى الأمم المتحدة حينها . أقول كان وجود جلالته في نيويورك لالقاء كلمته في الجمعية العامة في تلك المناسبة قد تزامن صدفة مع وجود اثنين من

رؤساء الوزارات الأردنيين السابقين . وكان من التهذيب والأصول والطبيعي أن يحضر هذان الرئيسان السابقان كلمة جلالة الملك مع جموع الحاضرين من اردنيين وعرب وأجانب ، وربما بخلاف ذلك **قد يفسر الأمر في غير صالح الحكومة أو النظام وليس فقط في غير صالحهما هما كشخصيتين اردنيتين بارزتين** . وعلى هذا ومن واقع وعي الرئيسين على الأقل فقد طلب مني كل منهما أن أحصل له على بطاقة اذن **دخول للأمم المتحدة من أجل حضور كلمة جلالة الملك** ، وكان علي حينها أن أشعر أصحاب العلاقة في الوفد المرافق لجلالة الملك في نيويورك قبل الحصول على تلك التصاريح ، وهو ما قمت به . **ومع تكرار مراجعتي من قبل الشخصيتين عن** التصريح كررت طلب الحصول على الاجابة من الوفد المرافق لجلالته . لكنني ذهلت جدا عندما كانت الاجابة أن أعطي تصريح دخول لواحد منهما دون الأخر ، ولم يكن ذلك مترافقا مع أي تبرير . وشعرت باحباط من هذا التصرف ليس فقط لأنه تصرف عبثي وغير لائق ، فعدم اللياقة قد أصبحت جزأ من الحياة الوظيفية العامة في غياب المؤسسية ، بل لأنه تصرف غير مسؤول بكل معانيه السلبية ، ولاعتقادي بأنه قرار قد اتخذ بصورة فردية وبالتأكيد دون معرفة الملك رحمه الله . ولكوني لا أمتلك الوسيلة الأدبية ولا القانونية لأقول لدولة الرئيس لا تصريح لك لحضور كلمة جلالة الملك . ويأتي دوري هنا ، ماذا سأفعل مع اقتراب موعد القاء جلالته لكلمته واستفسارت دولة الرئيس عبر الهاتف من أجل تصريح الدخول الذي طلبه . انه شخص يخجل منه من يعرفه مثلي ، انه يعتمد المنطق والتهذيب في حديثه مع الأخرين سواء كان في المنصب أو خارجه حتى لو كان حديثا سياسيا ، انه من السياسيين القلائل في احتفاظه بالشخصية الوطنية والقومية معا واحتفاظه بوجه واحد على الدوام وليست الشللية من طبائعه . انني لم أكن في وضع يسمح لي أن اسمعه كلاما يحرجه ، فاثرت لذلك الهروب من وجهه ليفكر ما يفكر ، فذلك بالتأكيد أخف عليه لا علي فقط ، فربما أنه لا يصل للحقيقة المرة ، لكن الأمر قضي على هذا . واجهته فيما بعد بسنتين مرة وأكثر في مناسبات عابرة ، حتى لو لم تكن عابرة انه كبير ولا يتعمد احراج الأخرين . **وهنا أكرر تأكيدي بعدم علم الملك بذلك ولكنه ربما يكون اجتهادا غير موفق** .

أما الحادثة الثانية ، فهي أن رئيس الوزراء الثاني والذي تمت الموافقة على حضوره خطاب جلالة الملك ، فلم يكن ذلك دلالة على نية حسن التعامل معه بقدر ما **قصد**

منه تعزيز معنى وهدف الحادثة الأولى ، فقد كان للتو خارجا من موقف أخر ، حيث كان موجودا في نيويورك قبيل وصول جلالة الملك و الوفد المرافق ومقيما في فندق أخر بشكل شخصي . وكان تاركا للتو رئاسة الوزارة بعد أن قدم خدمات قل من يقدمها للسياسة الأردنية والنظام ، وقال فيه الملك رحمه الله من كلمات الاطراء والتقييم الايجابي ما لم يقله بأحد . لكنه لم يكن يلقى جزءا من الرعاية الواجبة من الوفد المرافق وربما حجبت عنه بعض الرغبات المشروعة والتي لو علم جلالة الملك بها لما كانت . وقد قمت أنذاك بمرافقته بسيارتي الخاصة الى أن ودعته في محطة القطارات في طريقه الى واشنطن . وبالطبع فلدي من المعلومات حول ذلك لكن سردها ليس هدفا .

سلوكيات وزير بين الشذوذ والاختراق

قد يصادف الدبلوماسيون أو السفراء بعض السلوكيات أو الاجراءات من قبل وزير للخارجية من غير المكتملة أو المحبوكة أو المفهومة في نطاق مواضيع جدار الجهل في الكتاب ولا يجدون فيها منطقا ، وقد لا يكون في هذا شيء غير مألوف . وهنا يأتي دور السفير في تدبر الأمر والخروج منها وربما الوقوع فيها أحيانا على اعتبار أنها جاءت من قبيل الجهل . ولكن هناك أحياناً من السلوكيات والممارسات الواعية التي يتبناها الوزير على شكل أقوال وقرارات وطلبات وممارسات من خلال تعاطيه مع أعضاء وموظفي الوزارة أو تعاطيه مع كتب السفراء أو من خلال توجيهات رسمية لهم . وتكون بمعزل عن الأصول المرعية والسياسة العامة . وفي كل الحالات فان **فيها دلالات على أنه يتصرف بفردية اعتباطية خارج نطاق القانون والذوق العام ومعرفة مجلس الوزراء وخارج نطاق الدوائر الأكثر أهمية ودون حساب للنتائج وما قد يعكسه ذلك من أضرار** . ان السفير عندما يستشعر خطورتها دون أن يجد لها تفسير ولا سند في القانون والنظام والتقليد المتبع فانه يتريث ويبدأ بمراجعة الأمر مع الوزارة ولكن شيئا من النتيجة لن يتغير . **ان مثل هذا الوزير اذا لم توضع سلوكياته تلك التي سنأتي على بعض منها في الاطار العام والاعتيادي للفساد واستغلال اللامؤسسية في عمل مجلس الوزراء وباقي الاجهزة والدوائر** ، فانه يبقى أمامنا بأن هذا الوزير كان صادقا في ايماءاته بأنه كان مدعوماً من الخارج أو مخترقا من الخارج ، وبأنه كان لذلك يتخبط بسلوكه بين مصالح أجندة الغير وبين مصالح أجندته الخاصة . وان ما يعزز هذا الاحتمال أن هذا الوزير كان يسوق نفسه ويمهد بالتمويه لدبلوماسيي وأعضاء الوزارة وللآخرين من الوزراء البسطاء أو المستفيدين ولغيرهم من مسؤولي الدولة بأنه شخص مدعوم من استخبارات أجنبية أو ومسنود من الخارج تارة ومن الداخل في المخابرات الأردنية تارة أخرى . وأنه فوق المساءلة . وأن لأفعاله كما كان يموه سند وأهداف يفهمها ويدعمها من هو أكبر منهم . وربما أنه في ذلك يستثمر خبرات له وتجارب قديمة وبسيطة في هذا الفن . وبالطبع حتى لوكان منتميا لدوائر أمنية وطنية داخلية فانه كان بالضرورة يشكل نقيضها من داخلها من خلال سلوكه الاستغلالي وممارساته ومداخلاته وعبئا كبيرا عليها .

ومن واقع تجربتي فان هذا النوع من المتسلقين يوجد أمثال له في الأردن وفي أكثر

من دولة عربية ، تفرزهم خصائص الأنظة العربية ، بعضهم لا يحالفه الحظ في الوصول وبعضهم يسقط في منتصف الطريق والبعض الأخر يصل لأخر السلم ويسقط عنه فجأة سقوطا وليس بتؤدة بعد أن يكون عاث فساداً في الوزارة وفي ما ملكت يمينه في أماكن أخرى رسمية . وسأتي على بعض الأمثلة الحية لبعض المواقف والممارسات الخاصة بذلك الوزير على سبيل المثال والتوضيح والتنبيه لعل فيها ما يفتح عيونا مغمضة عن أمثاله ويفتح عقولا على نظام جديد نمأس يضبط حركة التسلل للوزارة والتسلل منها للتخريب . «وأرجو أن يكون معلوما بأني أعتقد بل لدي من الشواهد بوجود مثل هذه العينات من الأشخاص والحوادث في مختلف الدول العربية . أما بعض الحالات هنا والتي تخص المشهد الأردني فهي كما يلي .»

في الشأن السامي

استدعي السفير الأردني في العاصمة العربية المعنية من قبل وزارة الخارجية في الدولة المعتمد بها ليبلغ برسالة هامة وعاجلة . ويستقبل أمين عام تلك الوزارة السفير ويبلغه أن رئيس الدولة كان قد التقى مع جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين واتفقا وأكرر كلمة اتفقا على أن يقوم جلالته بزيارة تلك الدولة العربية في الفترة التي تم تحديدها بينهما . وأن فخامة الرئيس ما زال ينتظر تلك الزيارة الهامة ويريد جوابا .

يبرق السفير لوزير الخاجية المعني بمضمون استفسار رئيس الدولة هذا وترحيبه بالزيارة في الموعد المتفق عليه بينهما ، ويطلب جوابا سريعا بناء على رغبة رئيس الدولة . وقد تقصد السفير أن يخاطب وزير الخارجية بهذا الموضوع لأنه كان يمنع اتصال السفراء المباشر مع الديوان بمثل تلك المسائل الهامة أو الموضوعية ويؤكد على أن تكون من خلال الوزارة . والسفير المعني هنا كان أيضا قد عانى من الوزير بهذا الصدد .

مر يومان على برقية السفير ولم يصل رد ، فقام السفير باجراء مكالمة هاتفية مع الوزارة اطمأن فيها عن وصول برقيته وأكد على ضرور الحصول على جواب .

مرت الأيام أكثر دون جواب وتبدأ لذلك وزارة الخارجية في الدولة المضيفة تتصل بالسفير وتستفسر عن الاجابة بناء على استفسار مكتب رئيس الدولة ، ويبدأ السفير الأردني بتجديد البرقيات الى وزير الخارجية حول الموضوع ويطلب اجابة

مبدأية وينتظر يومان أو ثلاثة ولا يستلم أي اجابة من الوزير أو الوزارة . علما بأن مسائل كهذه عادة ماتتم في عمان مشافهة وعلى الهاتف مع رئيس التشريفات لكن ذلك لم يحصل لسبب أو أخر رغم أنه شأن من خصوصيات جلالة الملك ومن الغرابة بمكان استغلاله أو التأثير عليه أو القفز عنه من قبل أي جهة كانت .

مع مرور الأيام أكثر وعدم ورود أية اجابة من عمان يكبر الاحراج للسفير الأردني ولوزارة الخارجية في الدولة المضيفة للسفارة وللرئيس نفسه . وبدا كأن في الأمر لغزا في مكان ما في الجانب الأردني . و يشتد ضغط الجهات المعنية في الدولة المضيفة ويستدعى السفير الأردني مرة أخرى أخرى لتبلغه وزارة الخارجية بأن رئيس الدولة يؤكد ترحيبه بجلالة الملك ويريد التأكد عما اذا كان جلالته سيلبي الدعوة في الموعد الذي طرح بينهما حتى يستطيع الرئيس اعادة برمجة مواعيده في حال رغبة أو اصرار جلالته على تأجيل الموعد .

اثر تلك المقابلة ، يلجأ السفير الى مهاتفة أحد السفراء من المدراء المعنيين في وزارة الخارجية الاردنية مستنجدا الحصول على أية اجابة سيما وأن الأمر يتعلق بجلالة الملك وبرئيس دول عربية .

وكان الجواب المباشر من ذلك المدير المتابع للموضوع وللبرقيات التي يرسلها السفير ، أنه نصح السفير بأن ينسى الموضوع ولا يعود للكتابة به ولا يتحدث بشأنه وأن ذلك من الأفضل للسفير ، وقد حملت لهجة هذا الكلام تهديدا مبطنا من الوزير لا بد وأن المدير قد استشفه أو سمعه . وبالفعل بدأ السفير يفهم معنى الكلام وبأنه لن يحصل على اجابة وأقنع نفسه بأنه لا يعمل مع دوله بمأسسة . ولذلك أخذ يتهرب من اتصالات الحكومة المعتمد لديها أحيانا ويماطل معها احيانا أخرى لعلها تطرق باب سفيرها في عمان أو الديوان مباشرة . وانتهى الموضوع بشيء من الجفاء بين السفير والحكومة المعتمد لديها . لكن السفير لم يعرف السبب في ذلك التصرف الغريب من الوزير الاردني ، وما يعلمه أن الزيارة لم تتم في موعدها ، وتمت في موعد مختلف ومناسبة قومية .

وبعد هل يصدق أحد أن في الأردن شخصا مسؤولا أو وزيرا يتصرف بهذه الطريقة والجرأة في موضوع يخص جلالة الملك قبل أن يخص مصداقية واحترام السفير والسفارة . في حين ان الموضوع كان يجب أن يبلغ لجلالته وأن التعامل بمثله يكون عبر الهاتف مع رئيس التشريفات أو رئيس الديوان . وأن الديوان لا محالة عليه

أن يرد على الاستفسار ، ورئيس الدولة المعني تربطه مع جلالة الملك روابط الصداقة ، كما تربط البلدين ما يكفي من المصالح المشتركة . وأنه في حالة عدم الرغبة بالزيارة لسبب أو أخر لا يعفينا من الاجابة بالأسلوب المناسب ونحن نمثل جلالة الملك ونحرص على سمعة الدولة ومصداقية التعامل الرسمي والبروتوكولي للديوان الملكي . لكن الأمر وبالتأكيد لم يسلك الطريق الصحيح ولم تصل الرسالة لجلالة الملك وكان في رأس الوزير أفكار خاصة به وحسابات أخرى .

في اقحام السفارات بالمحظور

انه سلوك مستغرب للغاية لم أكن أعلم مدى دور ذلك الوزير نفسه فيه . أهو مشجع عليه ونفذه بطريقة فيها من البهارات ما أفسدها .؟ أم أنه سلوك كان من صنعه بالكلية دون علم الأخرين ؟ . وعلى أية حال انه سلوك أذكره هنا بهدف التدليل بشكل جلي على مدى القصور في التفكير الذي تسببه اللامؤسسية والفردية لدى التعاطي مع المسائل المطروحة والمستجدات وفي اتخاذ القرارات وما يعكسه ذلك من سلبيات على جهاز الدول وبالتالي على ثقة الانسان في القطاع العام بنفسه . واني اذ اسرد هذه التجربة كما هي لأحجم عن ذكر ما يمكن أن يكون حساسا من الأسماء لأن الهدف هو في ايصال الفكرة الدالة على قصور الفردية واللا مؤسسية عن التفكير السليم وبالتالي عن التصرف الصحيح . والحادثة أنه وبدون أي تمهيد رسمي مسبق يصل من أية جهة ولو بصورة مكتومة ، تفاجأت السفارات أو بعض السفارات ومنها السفارة التي كنت سفيرا بها في تلك الفترة من عام ٢٠٠٠ بأن استلمت كتابا من وزير الخارجية المذكور يتضمن منعها من تلبية اي طلب يأتي من مكتب شخصية أردنية معينة بالاسم قبل وضع الوزارة بالصورة وأخذ الموافقة المسبقة . والشخصية هذه هي من أبر رموز النظام . وكانت تلك الشخصية جزأ من تاريخ الأردن السياسي قد أسهمت في بناء وتعزيز النظام والدولة . ورقما هاما اعتاد المغفور له الملك حسين أن يعتمد عليه في حمله الثقيل على الساحة الداخلية . كما كانت تلك الشخصية وقبل أشهر وربما أسابيع على قمة الهرم في النظام . هذا الأمر أصابني بالذهول لا بسبب طبيعة الطلب فهذا بالنهاية ليس من شأني ، ولكن بسبب الطريقة التي جاء بها كما سيأتي . وللصدف فربما أكون أول السفراء الذين يتلقون اتصالا من مكتب تلك الشخصية لأمارس تجربة تنفيذ طلب الوزارة . حيث

وصلتني بعد أيام قليلة برقية من مكتب تلك الشخصية لأنوب عنها في تقديم العزاء بوفاة أحد الأشخاص . وبالطبع في الوقت الذي أكدت فيه لمكتب الشخصية أنني سأقوم بالمطلوب ، قمت بوضع الوزارة بالصورة هاتفيا للسرعة وعدم الرغبة بتوثيق هكذا مراسلات ، وطلبت الموافقة على تلبية الطلب . وقد جاءتني الموافقة هاتفيا أيضا بعد بضعة ساعات وكانت مشروطة بعدم مخاطبة الصحافة بذلك .

وبعد ألم يكن بالطريقة التي جاء بها الطلب من خلال تعميم على السفارات بالصيغة التي ورد بها أن يشيع جوا من البلبلة والتكهنات وربما خلخلة الثقة ؟ وهل كان من الحكمة والأصول أو الضروري أن تعالج وزارة الخارجية هكذا أمر بطريقة معكوسة ، بمعنى اقحام السفارات والدبلوماسيين مباشرة ودون سابق خلفية بمسائل يجب أن يكونوا دائما في منأى عنها؟ ، ألم يكن الأجدى والأسهل والأسلم بل والأصول تجنيب السفارات ما ليس من شأنها التدخل به وأن تقوم الوزارة بدلا من ذلك بالتنسيق في هذا الأمر مباشرة مع مكتب الشخصية المعنية في عمان والطلب منها أن تتم مخاطبة السفارات عن طريق الوزارة أو بالتنسيق معها ؟ . أما ان كان في ذلك مشكلة ولا اعتقد ذلك أبدا **فبامكان الوزارة أو الحكومة ان كانت على علم بالموضوع حله بطريقة مختلفة** مع الجهة المعنية مباشرة بالطرق السوية ودون اقحام الأخرين بها بهذا الاسلوب الذي لا يوحي الا الى التخبط والفلتان الاداري وضعف الحس السياسي .

هناك عدة أسئلة تطرح هنا وأولها هو هل أن تلك الممارسة وليدة قرار لمجلس الوزراء ؟ بالتأكيد لا ، **لأن المجلس لا يناقش القرارات قبل اتخاذها** واذا ناقش ذلك الأمر لكان له قرار أخر ، **ولأن الموضوع أيضا يتعلق بالديوان الملكي من زاوية ما . والسؤال الثاني** هو هل أن الديوان وخاصة جلالة الملك على علم بتلك الممارسة وبالطريقة التي صيغت فيها وعممت وأنه كلف وزير الخارجية بها استنادا لمعلومات قدمها الوزير الى الديوان ؟ اني استبعد ذلك بهذه التفاصيل سيما وأن هذه المسألة من المواضيع الخاصة والحساسة بل أنه شأن داخلي بالنظام وأن جلالة الملك قد عود الجميع على عدم تعميم مثل تلك الشؤون واشراك الآخرين بها . ، بل بالتعامل مع الجهة المعنية مباشرة بكل هدوء ، ولم يسبق في هذا وأن حدث تمردا على أية رغبة ملكية وبما يشبه التقليد وحتى لو أراد جلالته معالجة الأمر عن طريق الحكومة فإن الحكومة أيضا تعالجها مباشرة مع الجهة صاحبة العلاقة وبكل هدوء وسرية .

اذا في ضوء استبعاد هذه الاحتمالات فهل يكون الوزير قد تصرف بصورة فردية مستغلا نجاحه في طرحه لنفسه واقناع الأخرين بأن ارتباطه ومرجعيته غير ارتباط ومرجعية الأخرين في مجلس الوزراء ،وأنه ربما وضع رئيس الوزراء من باب الاحتياط بصورة الموضوع مسبقا واضعا مقدمات كاذبة أو مغلوطة ؟ ربما يكون الأمر كذلك . واذا لم يكن الأمر كذلك فمن يقف وراء هذا الوزير في تلك الممارسة وغيرها؟

في / صيغة لا مسؤولة لحدث كبير

أما هذه فإنها من أشد صيغ البرقيات التي استلمتها من الشخص نفسه وقعا في النفس وغرابة لما في مضمونها من ألم وحزن وفي منطوقها من ارباك . واني أفترض بأن يكون السفراء الأخرين قد تلقوا مثلها من نفس الوزير . انها تحدد موعد تشييع جنازة المغفور له الملك حسين رحمه الله في الوقت الذي لم يصدر عن الديوان الملكي أو الحكومة الأردنية بيانا بوفاته وابلاغ ذلك رسمياً للغير . لعله كان اسلوب وزارة الخارجية بالاستعداد لتشييع جثمانه طيب الله ثراه . وكنت حينها سفيرا لبلادي في اليمن . وقد كان المطلوب في تلك البرقية أن أتصل بالحكومة التي كانت معتمداً لديها وأدعوها لارسال وفد على أعلى مستوى للمشاركة في تشييع جنازة المغفور له الملك حسين في يوم محدد ولاحق . والمستغرب هنا أو المحرج أنني سأنقل هذا الطلب دون أن يكون بامكاني الابلاغ بأن جلالته قد فارق الحياة وهو على حد علمي وعلم الناس جميعا كان ما زال على على قيد الحياة راقدا في مدينة الحسين الطبية . فالمطلوب مني (وبالتأكيد من باقي السفراء) هنا أن أدعو الاخرين للمشاركة في تشييع الجنازة وأن أحدد لهم موعدها دون استطاعتي أن أعلن لهم بأن الملك قد توفاه الله ، واذا اجتهدت وقلت أن جلالته كان في حالة موت سريري وهو ما ذكرته ، فلا بأس ، لكني عندما احدد يوم تشييع الجنازة فذلك يعني مما يعنيه أن النية معقودة على نزع الاجهزة الاصطناعية ان كانت موجودة وهو أمر خاص جدا وقرار أكثر خصوصية وليس من شأن الآخرين مثلي أن يتحدثوا به .

أما السؤال هنا هو هل هناك من يجد حكمة في ان تقوم وزارة الخارجية بصياغة مثل هذا الطلب دون أن توضح صورة ما للسفير حتى ولو لم تكن الحقيقية ، لتضمن حسن التصرف مع تنوع ثقافات السفراء وأساليبهم في طرح المواضيع ؟ اني لا أعتقد ذلك . أو لم يكن ممكنا أن يضع وزير الخارجية سيناريو موحداً كمنطوق للبرقية يفسر

أمر تحديد موعد تشييع الجثمان قبل الوفاة أو اعلان الوفاة بدلا من أن يترك للسفراء أن يجتهدوا ويبلغوا الحكومات المختلفة باجتهادات مختلفة لا تتفق مع ولا تخدم جلال الحدث ومؤسسية الدول؟ علما بأنها هي ذات الوزارة التي كانت تحرص على أن لا تشعر السفراء بأية استقلالية في المناسبات التي ينبغي أن يترك الأمر لهم فيها . لا شك بأن هناك خيارات وبدائل عديدة لصياغات أخرى أفضل وأكثر احتراما لجلال الحدث كان يمكن تبنيها في منطوق أو صياغة البرقية التي وصلت للسفارات . وأنا لست بصددها بل كان يمكن أن يشكل فريقا مصغرا لتلك الغاية . علما بأن أحاديث كثيرة دارت بين الدبلوماسيين ومما سمعته على سبيل المثال أنه كان ممكنا أن تجري وتستمر اجراءات التحضير لاستقبال الوفود مع استمزاج الدول بنوعية وعدد وفودها المنتظر وصولهم للمشاركة في التشييع ، والانتظار الى حين اعلان الوفاة رسميا بحيث يتم بعد ذلك ومباشرة تحديد يومين أوثلاثة تستقبل بعدها الوفود في عمان بحيث يكون ممكنا خلال اليومين توزيع الوفود نظريا على الفنادق قبل وصولها . أو كان بالامكان أن تنص البرقية على أن الاطباء لا يرون مجالا لحياة جلالته أكثر من ثلاثة أيام وبناء عليه . . . . يتم تحديد موعد الحضور لها .

أما وقد صيغت البرقية بالصورة المحرجة تلك فقد كان على السفراء أن يتعاملوا معها . ولا أدري ان كانت الوزارة قد استلمت استفسارات بشأنها من بعض السفراء . ولا شك هنا أن السفراء الذين تعاملوا مع نص البرقية كما وصلت وأنا واحد منهم ، قد وجد كل منهم القناة المريحة له والموصلة للهدف وتصرف من وحي مقولة ارسل حكيما ولا توصه لكنه بنفس الوقت ترك العنان للحكومة المعتمد لديها في الخوض بكل الاتجاهات لتحليل الخبر في وقت لم يكن مناسبا على الاطلاق .

وبعد بقي القول بأن هذا الوزير كان مستخدماً محلياً في ملاك الوزارة نفسها . ومن واقع سلوكه في الوزارة فإن ارتقاءه لم يكن من قبيل العصامية بقدر ما كان تسللاً من واقع الخلل في تسيير جهاز الدولة .

الفصل الخامس

هل للموروثات القبلية أن تسير العمل العام

اللامقصود، وجوهر المطلوب

ليس المقصود في هذا الفصل من الكتاب الاساءة الى أو الانتقاد لأي مؤسسة عامة ولا لأي شخص عام بعينه على الاطلاق . . وليس الهدف من هذا الحديث توجيه اللوم الى من يخطئ بحسن نية ولا الى من يجتهد ويخطئ ولا الى من يمارسون شيئا من ثقافتهم أو اعتقاداتهم . كما ليس الهدف هو تغيير الممارسات القائمة بقرارات تتخذ دون قبول أو اقتناع بها من الممارسين . ولست أيضا مع من يطالب الأخرين أن ينتزعوا جلودهم بين ليلة وضحاها . فذلك كله نهج سلبي في المعالجة وعقيم ، نهج يشاغل المظاهر ويدخل في عداد العبثية وتكريس الخطأ أو في عداد الانتقام . لكن الهدف والمرتجى من هذا الحديث في هذه الجزئية هو أن يتنبه المؤهلون أو النخبة رسمية كانت أو غير رسمية ممن يهمهم أمر خطورة غياب مفهوم الدولة وفلسفة وجودها والمترجمين في أرضنا على مذبح المناطقية والتعصب والتمييز اللامستنير بين ابناء الوطن الواحد ، وأن تستشعر بخطر وعواقب الاستهتار بالمنصب العام واستغلاله واستباحته وعدم ادراك مغزى المصلحة العامة وانعدام الحس بالمسؤولية العامة معا ، وأن تجهد هذه النخبة في الدولة بالعمل على تغيير وتحديث وتطوير نمط تفكير وميول وسلوك وتوجهات الانسان العربي بما فيه الأردني في الدولة بقطاعاتها ومؤسساتها العامة والخاصة وفي الحكومة ومؤسساتها بالذات ، وخلق قناعات متمدنة ومنفتحة وحكيمة لديه بشأنها من خلال التثقيف المستنير وبسط كل الخيارات والاحتمالات . بدءا بالأسرة والمدرسة ووصولا للموظف العام والمشرع في جهاز الدولة ، لتطور وتخلق في هذا الانسان من خلال مكونات معادلة متوازنة تقوم على تفاعل صحي بينه وبين الحكومة أو النظام وتنتج حسا عاما وشعورا بالمسؤلية العامة وشمولية في الهم والنظرة والانتماء ، وميلا للتحرر من الموروثات الضيقة النظرة ، وتربية أكثر ايثارا ووطنية وقومية ، ومشاعر أكثر انسانية ، وانفتاحا على العصرنة والحداثة . وتعمل على اشاعة وترسيخ النظرة الشمولية بعين واحدة لكل أبناء الوطن ومناطقه في نفوس وعقول الجميع بدءا بالجيل اليافع ووصولا لنفس وعقل المشرع وأصحاب القرار في خطوة أساسية لبناء المؤسسية المهيمنه بقوانينها وأنظمتها على اسس تربوية وطنية متجردة .

الظاهرة الكريهه ونسف علم المنطق

اني وعلى مدى سنين طويلة كنت شخصا عاما ومنتميا الى مؤسسة عامة في جسم الدولة . وقد شهدت أو أشهد كما يشهد الكثيرون ظاهرة ما كريهة في بلدهم ، أو يشهد شخص مثلي دون الأخرين حادثة غريبة أو تصرفا شاذا أو سلوكا مسيئا هنا وهناك على صعيد الدولة فيسكت عنه لطبيعة فيه أو لتفهم منه لما يجري أو لموانع قاهرة أو موانع عقلانية أو من قبيل الاستفادة من تجربة سابقة . وقد يتكلم ضمن قنوات معينة اعتقادا منه أن ما يراه هو من قبيل التصرفات الفردية المعزولة وأن من الممكن بترها والحصول على النتيجة المرجوة على أساس أنها ليست مظهرا من ظاهرة مستفحلة . لكن مع طول الخدمة وتنوع المراكز وتراكم التجربة يدرك الانسان أن تلك ما هي الا مظاهر تمتد على بقية المحاور للظاهرة نفسها . ظاهرة لا نريد لها أن تتكرس على مستوى الوطن وامتدادته ولا أن تصبح سياسة . ومع تفاقم الظاهرة وامتلاك الحرية وملاءمة الظروف والحس بواجب المواطنة والحرص على دولة تمثل كياننا وكيان أبنائنا ، يصبح ابداء الرأي حولها مسؤولية وتحديا .

ان من يدخل المنازل الأردنية ، يرى التحديث فيها ويرى المواكبة لمنتجات الحضارة الغربية بطابعها الأخير من مبتكرات وتكنولوجيا وأجهزة وتصميمات . ويرى رفوف الكتب فيها أو خزائن المكتبات الخشبية والمعدنية تحتضن المجلدات والكتب الثقافية والأدبية والسياسية وحتى القانونية . وقد تقع عيناه على شيئ من المخطوطات الثمينة وضعت للديكور . ويرى جدران تلك المنازل من الداخل مزينة بالشهادات العلمية لمالكيها من مختلف الاختصاصات ومن أرقى الجامعات . ويرى التحديث أيضا في ألبستهم ومأكولاتهم ، ويستمع لبعض الاعوجاج في لكناتهم أو لبعض الاستقامة بالعربية الفصحى وفي كلا الحالتين يفعلونها كرسالة للمستمع بأنهم أوسع ثقافة وأكثر تمدنا وتحضرا في سلوكهم وتعاملهم من أجدادهم الموغلون في أدبيات القبيلة والعشيرة اللامستنيرة أو التي لم تتمكن من الاتصال بمستجدات الحضارة . أما **من يسير في شوارع الاردن** فيرى التنظيم في الطرق والساحات والأحياء السكنية ويبهر بالبنايات والجسور والأنفاق والحدائق في بلد فقير كالأردن ، ويلحظ بنية تحتية تخالها لدولة كبرى أو غنية . **ومن يستمع لأحاديث** هؤلاء الناس من مسؤولين وشخصيات سياسية واعلامية وحزبية واجتماعية ولأحاديث من يطرحون على أنهم من النخب ، ومن ينظر **لكتاباتهم وخطبهم وتصريحاتهم في الاعلام** والمنتديات

والأماكن العامة فانه يرى فيهم مظاهر التمدن ويستمع منهم لمعاني الانفتاح والايثار وإنكار الذات وعواطف الوطنية واحاسيس القومية وافكار الديمقراطية والنظرة الشمولية للوطن ومواطنيه ، ويستمع الى عبارات التجرد ومحاربة الفساد والمحسوبية والجهوية والمناطقي والاقليمية . انه شيء جميل الى هنا فحسب .

لكن من يتتبع هؤلاء قاصدا ، أو يصطدم بممارساتهم مصادفة ، ومن يسير مستعرضا ومراقبا وشاهدا على الواقع والحقيقة في الخلوات الضيقة لهولاء الناس وممارساتهم أنفسهم على الأرض في العلن قبل السر فانه يشتم رائحة العفن ويتقزز من طريقة تفكيرهم ، ويرى تناقضا عجيبا على أرض الواقع بين كل تلك المظاهر والأقوال وكل ما تسمعه أو تقرأه أو تشاهده منهم وفيهم وبين الممارسات على الأرض ، بل وكأنك تلحظ في الممارسات حربا على الأقوال والوعود وانكارا للمثل والقيم الوطنية والقومية والانسانية على السواء ، وتلحظ خللا بين مادة المقدمة في أحاديثهم وكتاباتهم وبين نتيجتها على أرض الواقع ، خللا ينسف علم المنطق في بلدنا ، وكذلك جرأة في البعض تنسف علم الحياء والأخلاق بين ما يقولون ويكتبون في العلن وبين ما يمارسونه من نقيض في العلن أيضا ، وكل ذلك يبرزه وأتحدث هنا عن النخبة المثقفة أو المتعلمة ، أقول يبرزه تقوقعهم حول تقاليد القبلية الجاهلية في النفعية والتعصب والتحزب اللامبدئي والتمييز اللامستنير والمحسوبية وأساليب التخلف والرجعية والسكوت عن العصبوية والجهوية والمناطقية المستفحلة وتكريسها . ولا ترى في خلواتهم الضيقة أثرا في نفوسهم وعقولهم لما يسمع ويرى و يقرأ ويكتب حولهم وبمشاركتهم من حداثة وانفتاح وتقدم في التفكير .

ان الخطورة في استخدام الديناميت ليست مطلقة ولكنها تتحقق وتتحدد في استخدامه في المكان الخطأ وعندما يقتل البشر ويهدم ما لا ينبغي هدمه من البناء . وتلك الظاهرة في بلدنا وفي أي بلد عربي أخر هي من مخلفات الماضي ومن ثقافة وأدبيات المضافات ودواوين العشائر والمضارب في الريف والواحات وأزقة المدن وليس بالضرورة أن تتفق جميعها وفي كل الحالات مع الحقيقة ومقومات التقدم ولا نريد لها أن تنتقل معنا للمكان الخطأ من خلال عقولنا ونقص وعينا ، أو من خلال حنيننا لموروثاتنا لتتجسد في القول وتترجم في العمل والممارسة ولتصبح عامل هدم للمؤسسية والقانون والحداثة وتقتل فكرة قيام الدولة بمعناها الحديث .

اننا في الأردن نمتلك قيادة أهلتنا لسبب أو آخر لامتلاك هامش من الحرية

يتمناه الكثيرون من أبناء الدول العربية بصرف النظر عن الاطار الذي جاء به . وأهلتنا هذه الحرية على محدوديتها لأن نكون أمينين على المصلحة العامة وتعزيز جهاز الدولة ، وأوجدت ثقة بينها وبين مواطنيها . فهل من المعقول أن نستغل هذا الهامش من الحرية في حرية نقل تلك الظاهرة وتلك الأمانة بأمانة وتطبيقها في وزارات ودواوين ودوائر ومؤسسات الدولة من مدنية وغير مدنية على الصعيدين الرسمي والشعبي دون تمييز بينها حتى تغدو للبعض انعكاسا مترجما لمنطق الدواوين والمضافات العشائرية والمناطقية ولتشمل الشمال والوسط والجنوب وخاتمتها الشرقية والغربية . ان السكوت عن تلك الظاهرة مع مرور الزمن وغياب دور النخبة الحقيقية ، وغياب شارعية المشرع وتغييب القيادة عن واقع الصورة من شأنه أن يكرس روحها في المكان الخطأ ، وليصبح لدينا في الأردن وزارات ودوائر كبيرة وهامة نشهدها وهي تسوقها وتوجهها الشللية العمياء أو العصبوية البغضاء ، وأخرى يسودها لون جهوي أو مناطقي واحد في عملية تهميش للأكثرية واقصاء للأخر وفي مشهد معيب في المقدمة والنتيجة والمحصلة ، معيبا دستوريا واجتماعيا ووطنيا لبلد كالأردن في طبيعته السكانية ونشأته وأسسها ، وقاتل في نتائجه ليس فقط لأنه يعرض مؤسساتنا للاختراق والانتهاك وضعف الأداء والتدمير ، بل لان وجود وتكريس المناطقية والجهوية والمحسوبية في وظائف أجهزة الدولة هو مفرخة للفساد وحماية له بأنواعه وتكريس للشعور بالغبن والتمييز لدى المواطنين وبما يخلق الكراهية والفرقة بين أبناء الوطن الواحد ويهز ولاءهم وانتماءهم جميعا بالوطن ومؤسساته وقوانينه ونظمه ، ويهز ولاء المميز ضدهم على وجه التخصيص للدولة .

وان الدولة أو الحكومة التي تتغاضى عن أهمية الانتباه الى هذا الاتجاه ومحاربته أو تنكر وجوده أو تناميه ابتداء وتمعن في ذلك فانما هي ان كانت فعلا حكومة وطنية فانها بالضرورة حكومة لا تتصرف وفق ادراك مفهوم الدولة الحديثة والمواطنة ، وتعد بحد ذاتها كحكومة جزءا من مسلسل هذا الوباء المهلك والهالك في النتيجة لا محالة ولكن بعد دفع مستحقاته المنطقية والمؤسفة .

ان مما لا شك فيه أن كون هذه الظاهرة موجودة ومطبقة وأن استمرارها يستلزم تغذيتها فانه لا يمكن لها الا أن تكون مكشوفة للجميع وأنها في النهاية ليست لمصلحة الجميع . وأنها بالضرورة ظاهرة ستقضي على كل ما أنجز على الارض من مكتسبات وبما يشمل ابتداءا ما كنا نفاخر به الأخرين بحق في مؤسساتنا التربوية

والعلمية والادارية وانجازاتها على الأرض ، وصولا لأمننا الوطني وكياننا السياسي .
ان هناك من يقول بأن علم الجغرافيا في الأردن قد تعطل أمام استحواذ فكرة الظاهرة على عقول البعض وبما يكرس التفكك والتقوقع في النسيج الاجتماعي وألوانه ومناطقيته ، حيث استحالت الجهوية الى جهوية اجتماعية تتمدد وتتقلص على الأرض ، وتتعدل التقسيمات الادارية في الدولة تبعا لها وتتغير المسميات ليصبح الشمال في الأردن جنوبا هنا رغما عن الخارطة الجغرافية وعلومها ووسطا هناك ، ويصبح الوسط جنوبا ، وتتعدل وتتكرس خارطة الأردن الادارية على هذا النحو وتستحيل الجغرافيه الطبيعية الى جغرافيا اجتماعية .

كي لا تقود الظاهرة حكوماتنا.

ان من يستعرض بعض الأمثلة ويواكب مسيرة تطور الدول نحو الأخذ بزمام النجاة والحيلولة دون تراجعها نحو الهاوية ليجد ذلك مستندا لعوامل مترابطة . اننا ولا شك نفتقد بعضها وبدأنا نفتقد البعض الأخر جزئيا أو كليا . ولعل في مقدمة هذه العوامل درجة تنامي الوعي والتثقيف بمفهوم الدولة الحديثة التي من المفترض أن يتمتع بها سكان الدول وشمولية ذلك ، وما يتبع ذلك من طريقة تعامل الدول وحكوماتها مع انسانها وحقوقه واهتماماته ، وكيفية نظرتها اليه ولدوره ولحقوقه ، وكذلك درجة احترامها لما يحمله المواطن من قناعات ومؤهلات وقدرات واستثمارها لها . الى جانب اعتماد الشفافية في التعامل مع شعوبها وقضاياها . وكذلك مدى قدرة تلك الحكومات على فرض القانون على الجميع ، وقدرة القانون على فرض نفسه عليها كحكومات وكمسؤولين . ان ذلك هو ما غير من الخطاب الدولي ليجعل من الانسان وحقوقه وقدسيتها محورا لتقدم الدول ونموها لأنه يتضمن العدالة وتكافؤ الفرص وحسن توزيع الثروة وخلق الانتماء . وعليه فان بقاء الأنظمة أو الدول واستقرارها ومنعتها وتطورها لم تعد تضمنه أدبيات الدولة القديمة وسياسات التجهيل أو التجاهل ولا التهاون مع ممارسات وأساليب روح العصابات والتحزب والشللية والفئوية والقبلية أو الطبقية ، ولا أساليب التهميش والانتقائية والارتجالية . ولا الامعان في تجاهل الخطأ أو اتباع اسلوب الاكتفاء بالهتاف ضده فيما يشبه مغناة أصبحت ممجوجة . كما لم يعد كافيا اعتماد أساليب الجراحات التجميلية والتزويق أو الترقيع ، ولا سياسة الاسترضاءات واستغلال الحاجات ، فالزمن سبقها أو تجاوزها ،

كما لن يجدي اعتماد اساليب الاستمالة ومنح الامتيازات والعطايا لتعطيل دور قطاعات واسعة وهامة في جهاز الدولة لتمرير ما لا يجدر أن يمر من سياسات وممارسات الا من خلال الحجة والاقناع . فكل هذه الأساليب التي تفهمها كل أطراف المعادلة المجهولة منها وغير المجهولة يوجد لمفعولها تاريخ انتهاء يفضي استخدامها بعده الى لا لشيء سوى الهلاك . فلا بد من استيعاب منطق التاريخ والأشياء من حوله ، ولا بد من قراءة صحيحة لما يجري في العالم الحر والمتطور والجنوح نحو احترام عقول وكرامات وحقوق الناس واستيعاب مفهوم الشراكة في الوطن وسحق كل اسباب ومظاهر التمييز اللامستنير والتفرقة اللامنطقية . واعتماد قواعد التحديث والعصرنة وحكم القانون فعلا والذي لا يمكن ضمانه وضمان احترامه وسريانه هو الأخر من قبل القمة والقاعدة ما لم يكن مهيمنا وعصيا على الاختراق في تحقيق وحماية العدالة التي تقتضي المساواة والتمييز على السواء . فالناس في الوطن شركاء وأمام القانون بقويهم وضعيفم متساوون ، أما ما يجعلهم متمايزين فهو ميزان الكفاءة والقدرات ، انه وحده من يفرض ذلك التمييز المستنير ، وليست موازين الردة من موروثات الأسماء وبعض أدبيات القبيلة .

ان الشعور بالمسؤولية والانتماء والغيرة والحيرة والخوف على حاضر ومستقبل أبناء وأحفاد الوطن مسألة جدية . وهي ما فتئت في الميزان أمام ما نشهده وشهدناه من تاريخ طويل لجو بدأ يتكرس في قطاعه العام الخلل بالمفهوم السائد وبالممارسة . وان الاستقرار الذي نعيشه اذا ما اريد لنا أن نعيشه ونستشعر به بنفس الوقت فلا بد وأن يكون استقرار متصلا بالمستقبل بشفافية أكبر وهو ما يتطلب أن يقوم على أسس سليمة تضمن بقاءه . انها حالة قائمة ان بقيت فمن شأنها أن تبقي الضبابية وتحجب الرؤيا الصحيحة وتهدد مصالح القوي والمستفيد أكثر مما تهدد مصالح المميز ضده والمستضعف ، ولا أقول الضعيف . وتهدد بالتالي أركان المستقبل المأمون . .

المرجعية، وافرازات الظاهرة في العمل العام

أما حول التفاصيل المحزنة في هذه الجزئية فهي تفاصيل جاءت في اطار تلك الظاهرة ، وربما قامت وتكرست بمرور السنين ولا يعني أنها واكبت بناء مؤسسات الدولة . بل ربما تشكلت من أعماق المخزون الثقافي الموروث للانسان الأردني . نهضت أو استنهضت لدى البعض في غياب استمرارية الاهتمام بالانسان نفسه وتنميته

وغياب الاهتمام بمتابعة التعامل مع المتغيرات البيئية من حوله وليشكل هذا البعض في المحصلة في بعض دوائرنا اختراقا ونقيضا لمفهوم الدولة . ان قسما منها قد لا يعرفه البعض لكنه يبقى لا وزن له أمام المتبقي الذي يعرفه ويعيشه السواد الأعظم . ومرجعيتي فيما أعرفه وأكتبه عنها وعن بقيتها هنا لا تقتصر كما لا تعتمد على مشاهدات ومسموعات وقراءات أطلع عليها وأستوعبها كما يطلع عليها ويستوعبها ويفهمها الأخرون ، والتي يفهم الجميع أن تخييم الصمت حولها هنا أو هناك لا ينفي وجودها ، ولا يعني العكس أبدا ولا الرضاء والقبول . أن مرجعيتي نشأت وتعززت من مدلولات ومفهوم السفارة باعتبارها صورة مصغرة ومختزلة بخلية واحدة للدولة ككل ، وكون السفير هو الممثل لرئيس الدولة في البلد المعتمد فيه بما يوفره له ذلك من تجارب . ذلك أن السفارة على ضعفها وهشاشتها تبقى في الواقع الدائرة االرسمية الوحيد التي تتعامل أو عرضة للتعامل بحكم عملها مع مختلف أجهزة الدولة ولها عمل مشترك معها جميعا تقريبا ، فهي تمثلها جميعها في عملها وخدماتها وتطبق أنظمتها وتعليماتها . من هنا تصبح السفارة والسفير في وضع مميز وفريد من حيث سعة وتنوع وشمولية معرفته بجهاز الدولة ككل وكيفية عمله ، وكما يتاح له كما لا يتاح لغيره معرفة شخصيات اجهزة الدولة المتعاقبة وسلوكياتها عن قرب .

وقد مكنتني خدمة ثلاثين عاما في وزارة الخارجية والسلك الدبلوماسي في عواصم ومواقع مختلفة من الوقوف العفوي على مكنون عمل أجهزة الدولة من الداخل ككل ومن خلالها على العديد من الملاحظات الهامة أو الظواهر التي استفاد أصحابها في بعض وزاراتنا ودوائرنا من ذات الاعتبار الخاص من شيوع الظاهرة ليشكلوا فيها أشبه ما يكون بمراكز القوة من أشخاص أو مجموعات أو جماعات وليشيعوا فيها ثقافة نقيضة لفلسفة وجودها . ولما كانت مراكز القوة غالبا ما تعمل خارج نطاق القانون فانها أصبحت تعمل بروح الشلة حتى لا أقول بروح العصابة .

وابتداء كنت أشعر دائما أن مجلس الوزراء في الأردن يعمل في كثير من الحالات بطريقة ما يعرف بالنظم السياسية ، بالنظام الرئاسي بحيث يتصرف رئيس الوزراء ، كرئيس دولة وبحصانات رئيس الدولة داخل مجلس الوزراء ومع الوزراء ومع جهاز الدولة بسلطاته الثلاث في حدود صلاحيات الحكومة الداخلية وغالبا ما تكون في الشأن الداخلي . فهو يعبث أو يستطيع العبث بجهاز الدولة المدني وتركيبته وأسلوب عمله وبالمال العام دون وجود لأي رقابة أو محاسبة أو حتى اعتراض ،

ومجلس الوزراء في هذا هو للديكور أو كجهاز سكرتاريا وللتوقيع على القرارات التي تحتاج مجلس وزراء ، ولكنه توقيع بطريقة التمرير وكالتلاميذ المطيعين في بقية القرارات . وبناء على ذلك فان مثل هذا **النوع من رءساء الوزارات هم في الواقع مراكز قوة** من حيث كونهم قادرين على العمل واتخاذ القرارات بمعزل عن القانون وعن المفهوم الحديث للدولة . ومن هنا فانالحديث عن مثل تلك الجماعات في بعض الوزارات والدوائر يشمل **هذا النوع من رؤساء الوزارات** .

في المحصلة أن تلك التجربة الطويلة لي والغنية بحكم مواقع عملي وضعتني أمام مشاهد تمأسسست على طريقتها كمظهر من مظاهر تلك الظاهرة وكنتيجة منطقية لغياب مؤسسية الدولة المهيمنة وضعف متابعة وتثقيف الموظف العام وعدم استيعاب المفهوم الحديث للدولة وانعدام ثقافة الحس العام والشعور بالمسؤولية العامة لدى البعض وضعف التربية الوطنية بشكل عام ليصبح الواحد أحيانا وكأنه أمام مشاهد في بعض الوزارات والدوائر يسيرها فرد أو أفراد يشكلون **جماعة على نظام ومنطق وروح العصابة ، ويعملون بأدبياتها** ويتحدون حول مشاغلها ، والمصلحة العامة هي المصلحة الشخصية لهؤلاء الأفراد فحسب ، وبمعزل عن المفهوم الحقيقي لها ، والهم العام هو همهم هم بهذا المفهوم ، وهم في هذا يوازون مشهد بعض رؤساء الحكومات ليكملون المشهد . ودوما تسيطر على أشخاص الجماعة الروح الانتقامية والكيدية ويمارسونها كلما سنحت الفرصة لهم ، وليس فقط ازاء الأخرين بل ازاء انفسهم اذا ما تولد بينهم صراع داخلي ، أو كان هناك تنافس غير محسوم . . وهذا عادة يكون واضحا ومؤثرا في وزارات ودوائر ومؤسسات معينة أو من ذات الاعتبار الخاص لا في وزارات على شاكلة الأشغال والبلديات والموصلات والزراعة . ان الواحد يخال أن الجهد والولاء هما لجماعة هذه الوزارة التي قد لا تتجاوز في تدرجها أصابع اليد الواحدة ومن ضمنهم كبيرها وكذا تلك المؤسسة أو ذاك الجهاز ، أما الجميع ممن تبقى وعلى كثرتهم فهم الجزء من هذه الجماعة أو في خدمتها بمعزل عن النظرة الشمولية للدولة ، والا فانهم يصبحون ذكور نحل متطفلين أوملاحقين ينتظرون مصيرهم . واذا ما كانت الأضحية في هذه الوزارة أو تلك الدائر المبتلاة بمثل مراكز القوة تلك كبيرة وعليها طلب أوسع فان المشاركة تكون أكبر وتتوسع معها روح الشلة التي نادرا ما تضم أشخاصا من مختلف المناطق والأصول ، وغالبا ما تبدأ من ذات النسيج لتتوسع وتشمل **القبيلة أو منطقة معينة بأكملها دون غيرها** بروحها وأدبياتها ، ويصبح هنا

التعامل مع هذه الدائرة أو تلك الوزارة وفيما بينها هو تعامل عشائري أو منفعي ، الا بقدر ما يتصل الأمر بتنفيذ أوامر عليا .

وامام هذا المشهد كان علي في كثير من الأحيان حتى أستطيع العمل والتواصل مع البعض من المتكلمين أو الموفدين من بعض تلك الدوائر المبتلاة بمثل تلك الجماعات أن أطور وأعدل من طبيعة تعاملي معهم . والتطوير هذا هو دائما باتجاه قياسات أشخاص تلك الدوائر التي فصلوها لأنفسهم بمعزل عن علم أصحاب الشأن وعن القانون أو المؤسسية ، وذلك بغية ايجاد لغة تفاهم مشتركة معهم ، **فلغة القانون والنظام والمؤسسية لغة رسمية في كل دوائرنا ولكنها ليست من لغات العمل دائما ، وخاصة في المهم من الدوائر .**

الطبيعة المؤلمة لسلوك جماعة المؤسسة المبتلاه

ليس بالضرورة أن تكون مثل تلك الجماعة المشار اليها بأدبيات عملها خارج نطاق القانون والمؤسسة ومفهوم الدولة موجودة في كل دائرة ، أو أنها قادرة على اختراق ما تريد من الوزارات . بل أن الحظ الذي يسوقه الظرف العام وطبيعة وأهمية وخصوصيات وامتيازات الدائرة أو الوزارة هو الذي يمكن من ابتلاء تلك الوزارة أو الدائرة من دون غيرها بمثل ذلك الشخص أو تلك الجماعة **ومعظم رؤساء الوزارات** هم من هذه الفئه . أما طبيعة عمل وهدف جهود الجماعة في الوزارة أو الدائرة المبتلاة بها فغالبا ما تكون ذو طبيعة مزدوجة هجومية ودفاعية . ومع أنهما يمثلان سلوكين مترابطين من حيث الهدف واكمال أحدهما للآخر ومتلازمين من حيث الاستخدام الا أنه من الممكن تناولهما بعنوانين منفصلين لتسهيل عملية الهضم على الشكل التالي :

الطبيعة الهجومية وافتراس المنصب العام

ان هدف الجماعة التي تقصده هنا من الجهد الذي تقوم به والسلوك الذي تتبعه ، هو الذي يحدد لها طبيعة هذا الجهد أو السلوك . انه سلوك يهدف الى جلب الغنائم والمكتسبات المادية وغير المادية والى دوام نجاح هذه الممارسة . أما الغنائم هذه فهي غاية في التنوع من حيث طبيعتها . ولكنها كلها بمثابة غنائم وطنية عامة ومملوكة للشعب (في اطار مفهوم الدولة الحديث) . وليست هي غنائم من خارج حدود

الدولة . أما كيف يتم الاستيلاء عليها فذلك يكون في اطار الاستقواء على القانون وقمعه وفي غياب المؤسسية المهيمنة وانعدام الحس بمفهوم الدولة أو معرفته أو الايمان به . وبالتالي غياب أي حضور للمصلحة العامة لدى تلك الفئة . والتوزيع بين مثل تلك الجماعة فهو للعاملين كانات النحل حسب الهمة وعلى قاعدة (ما فيش حد أحسن من حد) أما طبيعة ونوع وقيمة الغنيمة فمتنوعة للغاية ، وليس المقصود فيها مجرد توصية بتقديم خدمة أو ترقية بسيطة أو تعيين سائق أو تأمين سفرة بعلاوات بسيطة بدائرة ما أو مؤسسة ، بل لما يتجاوز ذلك في هذه الوزارة أو تلك الدائرة أو ذاك الجهاز لتصل الى مخصصات ومنح مالية كبيرة **والى اعفاءات ضريبية وجمركية مجزية والى سيارات وقطع أراض ثمينة وغيرها . وحتى لوكانت تلك الأراضي من تلك المستملكة لتكون حدائق عامة ورئات تنفس لعامة الناس وتنفسهم .**

المهم هنا هو عما اذا كان الأمر يقف عند هذا النوع من الغنائم ذات الطبيعة المادية ، والتي يمكن للمواطنين العارفين بها والمراقبين تحملها ، ويمكن للدولة أيضا أن تناور لتتعايش معها ، فهي بالتالي غنائم من النوع الذي ينطبق عليه القول الشعبي//(بالمال ولا بالعيال) // ، فهل وقف الأمر عند هذا النوع من الغنائم المادية؟ . أم تعداه الى ما هو أخطر ؟ .

ان الأمر في الواقع لم يقف عند هذا الحد من حيث مقدار وطبيعة الغنيمة ، بل **يتعداه الى ما هو أكبر وأخطر بكثير** . حيث بدأنا نشهد نوعا أخر لدينا من الغنائم العامة الأكثر حساسية وتأثيرا والأشد ايلاما وايذاء ويتعدى الأموال المنقولة وغير المنقولة ليصل **ويصيب الوظيفة العامة نفسها بمناصبها العليا بطريقة رهيبه** ، ورهيبة ليس لأن الوظيفة العامة تحتكر لتصبح مجرد غنيمة أو جائزة أو عطية اذا ما سنحت الفرصة لهذا العضو في نادي الجماعة أو في نادي ورثة الأسماء وخاصة عندم يصبح رئيسا للوزراء ، فهذا شيء يبقى في اطار المعقول أو المطاق أيضا طالما توزع مثل تلك الغنائم من الوظائف على من يفهمها أو يحسن التعامل معها . لكن اللامعقول والرهيب هو أن توزع مثل هذه الغنائم المتمثلة بالوظائف العامة على من لا يفهمها أو لا يعرف أبجدياتها ولا يحسن استخدامها ، **وأن تنتهك وتفترس الوظيفة العامة هذه في بلدنا بصورة خطيرة وكاريكاتورية ومعيبة ومقززة للنفس** ، بكل ما فيها من استهتار بمنطق الأشياء وعقول الناس وفقدان ثقتهم بالمجمل ، ولجسامة الخطر الذي تشكله طبيعة هذا لانتهاك على المصلحة العامة في الدولة .

ولا يهم هنا بل ولا أعني أن يكون ذلك الانتهاك أو الافتراس هو لمنصب وزير ، فلا خطر من ذلك على الاطلاق ولا غرابة حتى عندما يصبح في بلدنا مستخدما محليا في سفارة وزيرا للخارجية في قفزة فلكية دون أن يكون جزءا من الوسط السياسي أو الاداري أو الاجتماعي أو الأكاديمي في الدولة ، ودون أية مسوغات خاصة بتقاليد تعيين الوزراء أو مبررات الترقي كسنين الخدمة وعمق التجربة أو الابداع أوالنزاهة والكفاءة المهنية أو أو غيرها . فالوزارة في النهاية منصب أداري وسياسي ، وأن غياب المؤهلات الفنية في الوزير ليست عاملا حاسما في أمر تسيير الوزارة ، حتى لو أني مع هؤلاء الذين يقرأونها على أنها ممارسة خاطئة لما لها من مردودات سلبية تنعكس على تصرفات الوزير نفسه الذي وبعد أن كان متوازنا بوظيفته كمستخدم اداري فانه يصبح وزيرا مختلا في كلامه وحركاته وطريقة تفكيره وممارساته مع الاخرين وكل الأخرين على السواء ، فهنيئا لمثل هؤلاء الأشخاص ولمن يستخدمونهم مرتين ، الأولى ضد الأخرين والثانيه ضد المؤسسيه أو تلك المؤسسة .

اذا ، ان **انتهاك الوظيفة العامة أو افتراسها** في منصب الوزير أمر ليس هو المقصود والمهم بل أن المقصود وما أعنيه في هذا المقام وهذه الكلمات أن يكون المنصب المفترس والمنتهك بتلك الصورة الرهيبة في **بلدنا هو المنصب الفني الذي يستلزم خبرة ومعرفة واختصاصا معينا كمنصب أمين عام وزارة أو مدير دائر فنية الى حد** ما ، واقطاع مثل هذا المنصب لمن يجهل طبيعته تماما ، وهي ممارسة قد لا تملك أي حكومة في العالم غير حكومات الدول العربية وخاصة الأردن الجرأة والقدرة على ممارستها . وذلك في خضم ما نتباهى به من تحضر واحترام للمصلحة العامة ومفهوم الدولة ولمفاهيم العلم والمنطق . ومن التمسك بنواصي التنمية والنمو ومواكبة لأصول الترقي والحرص على حسن تسيير عمل المؤسسات ، ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب . أما الأمثلة الحية لانتهاك مثل تلك المناصب الفنية العليا فلا أريد أن أذكرها بالاسماء . اذ ليس الهدف هو الأسماء أو الاساءة للأخرين أو استهداف أحد وهذا ليس هدفي ولن يكون . أقول أن المثل الحي المشابه لمن يجري اقطاعهم مثل تلك الوظائف في بلدنا هو تماما كمثل الشخص الأمي الذي لا يقرأ ولا يكتب ويعين أو يقطع وظيفة مدرس في مدرسة لمحو الأمية لمجرد أنه محسوب ولا يتاح له من الوظائف المعتبرة حاليا سوى هذه . لقد تم ويتم في بلدنا اقطاع وظائف فنية كأمناء عامين لوزارات فنية هامة دون اعتبار لجهلهم المطبق بطبيعة المهمة المفترض بهم الاضطلاع

بها . وهنا أرجو أن يكون السبب في هذا السلوك هو فقط في اطار عدم كفاية الكعكة أو الأضحية لتحصص على جميع هؤلاء المحسوبين وأفراد الجماعة المستحقين بحيث لم يشغر لبعضهم منا صب ادارية تغطي على عيوبهم كوزراء أو مدراء أو روساء لمجالس ادارة الشركات ، وأنه لا بأس أن يسلكوا أنفسهم أو يسلك الواحد منهم نفسه بتلك الوظيفة الفنية التي لا يفهم أبجدياتها ولكنه يعرف الحروف الأبجدية بكتابتها وقراءتها فقط . وهنا يبقى الفارق بين هذا المثال الحي والموجود بالواقع دون ذكر الأسماء لأنه ليس هدفا ، وبين المثال المفروض هو أن وظيفة مدرس لمحو الأمية أو وظيفة أمين عام مدرس يمكن تعويضها بألاف المعلمين في مدارس أخرى وأميين آخرين ، لكن وظيفة كتلك التي أعنيها فلا تعويض لها أبدا لأن لها شاغر واحد في الوزارة الواحدة وتغطي الحاجة المفترضة لكل الدولة . ولا شك أنه لو تم اقطاع مثل هؤلاء المحاسيب وزارات أو منا صب عليا من تلك التي لا تحتاج الى أختصاصيين وفنيين أو اقطاعهم مناصب فخرية برواتب مجزية لكان الأمر عاديا في هذه الظروف ، ولكان الضرر أيضا على المصلحة العامة خفيفا ويمكن استيعابه . لأن التضحية في هذه الحالة تكون بالمال وبالمعاني والمبادئ لا بالوطن والصالح العام

وعلى أية حال فهذا يبقى مجرد مثال يدل على مدلولات كبيرة في اطار تهزيء مفهوم الدولة **والعمل العام ومسخ الوظيفة العامة وانهاء وقار وجلال الوظائف العليا وفي اطار الاستهتار بالقانون ومعايير الكفاءة والقدرة ، وضعف الحس بالمسؤولية وغياب الجدية بتوجهاتنا** ، وعدم الشعور بالعيب والمعيبات . وأما ان ذكرت بعض هذه المدلولات وتكلمت عنها قستقودنا الى **دوامات تطال المنازل المسترخية ، ولكنها على أية حال غير صالحة للكتابة .**

الطبيعة الدفاعية والتعرض للآخر

أما الطبيعة الدفاعية لعمل الجماعة في الدوائر المبتلاه فهي موجودة بشكل بارز وأوضح من الممارسات الهجومية ، بل أنها ممارسات ذات طبيعة تتطلب الافصاح والاعلان في كثير من الحالات . وهذه الطبيعة تدعوني لاستحضار ما ذكر في بعض فصول الكتاب من أن هناك في بعض الدوائر أو الاجهزة الهامة ومن ذات الوضع الخاص أكثر من مركز قوة واحدة في غياب المؤسسية المهيمنة بقوة القانون التي قمت بشرحها لدى تناولي الفصل المتعلق بمسألة الفساد ، وعادة ما تكون الدائرة التي تضم

مراكز القوة هي الغطاء المشترك لهم جميعا بالهالة التي تحيط بها تلك الدائرة وأسلحتها . وتتجسد الطبيعة الدفاعية هذه في عمليات التغطية على مظاهر الطبيعة الهجومية المار ذكرها والدفاع عنها أو تبريرها في حال اكتشافها أو في حالة اثارة مصاعب أو متاعب في طريقها أو حولها . وهي عمليات بدورها تستلزم المراقبة والمتابعة وتجميع المعلومات الضرورية وربما الاستخبارية لذلك . كما تتجسد هذه الطبيعة في أجراءات الحفاظ على المواقع وحماية أفراد الجماعة لبعضهم البعض والدفاع عن سمعة الجهاز الذي يسيطرون عليه أو يعملون فيه وعن حسن تسييره المزيف ومنجزاته بقدر ما يتعلق الأمر بهم ، وكذلك تلميع رموزه وتسويقهم بين الناس في القطاع الخاص وبين البسطاء في القطاع العام على أنهم هم الجهابذه (والواصلين المؤثرين) والمقتدرين على القانون والنظام وعلى ايصال الآخرين أو على انهائهم وظيفيا أو الحاق الضرر بهم . وفي هذا السياق توجد في كثير من الدوائر الحكومية وربما جميعها أقسام أو موظفون تقتصر مهمتهم الرئيسية على متابعة ما يكتب في الصحف أو يقال في المنتديات العامة والخاصة هنا وهناك عن متعلقات الدائرة وشؤونها وشؤون أشخاصها والعاملين فيها . وذلك بالطبع ليس بهدف الوقوف على أماكن الخلل في دوائرهم بغية الاصلاح والتطوير لعمل الجهاز المفترض ، بل لأن الاعلام ومن ضمنه الدعاية يشكل محورا أساسيا في طبيعة العمل الدفاعي للجماعات كلها ومراكز القوة . حيث أن هناك الكثير من المغيبين الذين يكتبون وينتقدون أو ينقدون بحسن نية ، والكثير أيضا من المطلعين الذين يفعلون ذلك بنية مبيتة . وهناك لهذه الغاية العديد من منابر الخطابة والعمل الرسمية وغير الرسمية وقاعات القاء المحاضرات ، وعلى كل جماعة في كل وزارة أو دائرة من تلك المبتلاة أن تكون دائما متيقظة وحاضرة فيها جميعها وتتابع وسائل الاعلام وتلك الفعاليات لتتمكن من الوقوف على والتعامل مع ما يكتب أو يثار من ملاحظات حولها أو حول شخصياتها أو ممارساتهم والوقوف بوجهها . وفي كل الحالات فان أيا من ردود الفعل لاتصيب الموضوع المثار أو الحالة المنتقدة ولا تنصب عليها ، بل تنصب على الشخص أو الجهة التي تثير الموضوع أو الانتقاد ، وربما يكون ذلك بالملاحقة والعقاب . لأن المسعى والهدف من التقييم أو النقد يفهم دائما وخاصة من قبل الطرف المنتقد أو المنتقدة دائرته على أنه موقف شخصي بحت من الجهة الناقدة أو المثيرة للموضوع ، وسواء كان نقدا سلبيا أو ايجابيا فهو في كلا الحالتين يؤخذ على أنه موقف شخصي ويتم

التعامل معه اما بالملاحقة واما بالتكريم على هذا الأساس .

وهذا ما يقودنا هنا الى الأهم والأخطر في العمل الدفاعي وهو أنه يتخذ أشكالا وأساليب كمستلزم أساسي ووسيلة سهلة من شأنها أن تضر جدا برتابة وأسس عمل جهاز الدولة وحسن سيره . وذلك عن طريق التأثير المباشر وعدم المباشر في تغيير قناعات الأخرين من موظفي الدولة ومؤسساتها ومن رموز ومؤسسات أخرى في القطاع الخاص أو مؤسسات شبه رسمية ، أقول بتغيير قناعاتهم بركيزتين أساسيين من ركائز أداب الوظيفة العامة وشروطها .

الأولى // تغيير قناعات موظفي الدولة بجدوى التمسك بروح المؤسسية والقانون في ممارساتهم وعدم الركون اليها كمرجعية لا سيما من حيث قدرتها على حمايتهم . ومن هذه الممارسات الموصلة لذلك ، الاساءة لأشخاص عاملين في جهاز الدولة أبرياء وشرفاء وعاملين باخلاص وتجرد واعاقة عملهم أو عكسه أو انهائه ، والاساءة الى مؤسسات أخرى من تلك المنافسة أو غير المنسجمة معها في الأسلوب وملاحقة من يقف بطريقهم أو ينتقدهم أو لا يلبي رغباتهم أو لا ينسجمون معه في تصرف ما . وهذه الاساءة تأخذ أشكالا وتتضمن نتائج تتمشى مع طبيعة وموقع الدائرة التي تطلق جماعتها النار بدون عيار . فاذا ما كانت دائرة هامة أو هامش مقدرتها كبير فان اللعنة ستلاحق المعني الى أن تودي به ، وليس لديهم سياسة اعطاء الفرصة . **والمقصود بهامش المقدرة هو هامش الاقتدار على القانون أو العمل بمعزل عنه . أو الاقتدار على الابتزاز لتوفر مقوماته** . وبهذا المقام فان هذه المقدرة وحسب رؤيتي للأمور وبصرف النظر عن صحة ممارستها أو استغلالها فانها اذا ما مورست يكون ذلك متاحا أكثر وبشكل أبرز ومؤثر في الدوائر ذات الاعتبار الخاص مثل جهاز الديوان الملكي ورئاسة الوزراء الى حد ما . وكما مر معنا فان هذه المقدرة تتوفر في ظل معطيات أبرزها وأهمها غياب المؤسسية المهيمنة بقوة القانون المشار اليها والتي لاتكتفي بالاعتماد على طبيعة وأخلاق الشخص ولا تتوقف عنده ، وتلك العصية على السلطة التنفيذية ولا تستثني جهة بامتياز .

أما الركيزة الثانية التي يجري ضربها // فهي تغيير قناعات موظفي الدولة بشأن أسس ترقيهم ووصولهم الى أهدافهم بالطرق السوية . اذ أن الطبيعة الدفاعية تعتمد أيضا اسلوب تلميع صورة من لا يستحق ودعمه وتقديم الحماية له ليستمر في موقعه عندما يخدم أغراض الجماعة ولا يقف في طريقها ويكون ذلك بمعزل عن

القانون ، وهذا الشخص بدوره ربما تلاحقه النعمة لتضعه في كرسي الوزارة أو ليقطع وظيفة عليا .

لا بأس ان قيل أنه نظام القبيلة يستنسخ في الحل والترحال ولكن على أن تكون القبلية الواعية والمستنيرة التي يقتصر دورها على أقلمة نفسها وقوانينها وثقافتها مع القانون العام والمصلحة العامة وتعزيز مفهوم الدولة والمواطنة مع الاحتفاظ بأصالتها وقيمها وتقاليدها الأصيلة والتي أبقى عليها الاسلام لا أكثر ، وليس القبلية التي تحول الدولة الى قبيلة وتخضعها لقانونها وثقافتها بما يتناقض مع الحداثة والمؤسسية ويعيق التطوير ويهز ركن العدالة وشمولية الانتماء ويقوض بالتالي أركان الدولة بمفهومها الحديث .

الظاهرة والدوائر الحساسة

وفيما أنا بصدده فقد وجدت من المهم أن أتناول مدى أهمية وخصوصية الحفاظ على ابقاء الظاهرة بعيدة عن بعض الدوائر من ذات الوضع الخاص في نفوس الأردنين وفي الأردن وربما في أي دولة أخرى كخط أحمر يمكن رسمه أمام أية ممارسات فيها في اطار الظاهرة المشاراليها وأمام أي اختراق لها . ولعل جهاز الديوان الملكي ودائرة المخابرات العامة أهمها وأكثرها خصوصية وحساسية . فهما يشكلان عنوانين وطنيين ورئيسين ومؤثرين بالنسبة للدولة ومواطنيها . وان اختيارهما هنا بالتالي جاء ليكرس قدسية عملهما وموقعهما في حياة الوطن والمواطنين وليغطي استحقاقات ذلك من المحافظة على مؤسسية العمل فيهما وشمولية النظرة منهما واليهما لكافة المواطنين . انه بالتالي اختيار بمثابة المثال القدوة لكل مؤسسات الوطن .

جهاز الديوان الملكي

اعتبارات الديوان وحقائقه واستحقاقاتها

أما الديوان الملكي فاذا كنت قد ذكرته في حديثي فلأنه في النهاية يمثل في احدى صوره دائرة حكومية من حيث أن الملك هو رئيس السلطة التنفيذية ، لكن المقصود هوتناوله من حيث الجهاز العامل فيه كجزء من السلطة التنفيذية أيضا . واذا كنت سأتكلم حوله أو حول جهازه الأن فليس لأنه جزء من دوائر الحكومة أو السلطة التنفيذية ، بل لدلالات واعتبارات له وفيه مميزة ويترتب عليها خصوصيات والتزامات ومسؤوليات مميزة . وهنا أقول أن الديوان الملكي هو مقر رسمي رئيسي لجلالة الملك ، ومقر للشرعية واتخاذ القرار في البلاد ومرجعا لكل مواطن حين تعز المراجع عليه . والأبرز أنه هو ديوان لكل الأردنيين على الاطلاق لا يحتكره نبيل ولا شيخ ولا وجيه فهؤلاء في بلدنا كثر ، ولا يستغله أحد متسللا كان أو جاهلا أو محسوباً أو متطفلا ، ولا يسئ لطبيعته وأدبياته واهم ، فهو عنوان يهم الجميع خارج نطاق الوظائف العامة . والعمل فيه أو لحسابه مسؤولية كبيرة جدا وحساسة أكثر ، وتفوق في عموميتها أية وظيفة في أية دائرة أخرى ، والموظف فيه ينظر لنفسه نظرة مختلفة مهما تدنت درجتها أو تدنى مسماها ، والناس تنظر اليه نظرة

مختلفة كذلك وكلا النظرتين غير عاديتين .

ومن هنا يفترض منطقيا بمن يعملون في الديوان الملكي أو يتداورون العمل فيه من رئيسه وأمينه الى مراسله ومأمور مقسمه أن يكونوا مستوعبين لهذه المفاهيم أو الحقائق المتعلقة به ، وأن تكون منطلقا ومرجعية لسلوكهم وأن يتصرفوا دائما بوحي منها ومن أخلاق وسماحة وتواضع جلالة الملك وشمولية تمثيله للجميع . . ومن هذا المنطلق فان حسن اختيار موظفي الديوان يقوم اشتراطا على توخي ادراك واستيعاب المرشح للعمل قي الديوان لتلك الحقائق والمعاني والمفاهيم التي يمثلها الديوان كشرط حيوي ومطلوب ، الى جانب تلمس حسن الخلق فيهم والتجرد والتواضع وسعة الثقافة والدراية في التعامل الراشد والناجح مع مختلف المستويات .

ولأن الأمر هو كذلك فليس من المنطق والصواب بل ولا من الممكن الوصول الى هذه الغاية عن طريق اللجوء للطرق التقليدية في التعيين . بل لا بد اذا استثينا طريقة اختيار وظيفتين أو ثلاث من وظائف الديوان ممن تخضع أساسا للاختيار الراشد والسياسي لجلالة الملك ، لا بد من انشاء نظام خاص للتعيين والاستخدام فيه لبقية العاملين الذين لا يختارهم الملك يقوم على أسس وطنية محسوبة وعلى تأهيل وتثقيف وتدريب المرشحين للعمل في جهازه على استحقاقات ومستلزمات العمل في الديوان الملكي في ضؤ مفاهيمه . ولا يمنع أن يكون ذلك من خلال دورات أكاديمية وتثقيفية وعملية . وعلى أن يمتد النظام الخاص هذا ليشمل ايجاد الية تمأسة لمتابعة ومراقبة العاملين في الديوان بمختلف الرتب والوظائف . وبالتأكيد فان ذلك لا يستقيم دون وجود الارادة السياسية والمؤسسية المهيمنة وصرامة القانون في الديوان الملكي كضامن ألي وأساسي .

ان غياب مثل هذا النهج وهذه المأسسة المتجردة والصارمة عن موظفي الديوان والركون الى الاساليب التقليدية والارتجالية والحدسية في التعيين والاستخدام أو في المتابعة والمراقبة لهم ، والى الركون الى ما يقال عن أخلاق واستقامة هذا الشخص أو تزكيته أو نسب ذاك أو واسطة تلك ، أقول ، يترتب عليه نتائج في الممارسة والهدف والمحصلة من شأنها أن تشكل خطورة بالغة على سمعة الديوان وعلى جهاز الدولة والمواطنين وحقوقهم على السواء . وتنبع هذه الخطورة من كون أن الواقع الذي يمثله الديوان والحقائق المشار اليها تولد ويتولد عنها بعدان اثنان مرتبطان بتلك الخطورة لا نجدهما في أي وزارة أو دائرة رسمية أخرى .

أما البعد الأ ول والذي يولده ذلك الواقع وتلك الحقائق فهو بعد مفترض

ومنطقي . بمعنى أن المقدمة قد ولدت نتيجة منطقية . ويتمثل هذا في كون الديوان الملكي وبقدر ما يرتبط الأمر بتلك الحقائق وبشخص جلالة الملك والأمراء والأشراف فانه يصبح أو قد أصبح بالنسبة للأردنيين جميعهم أمرا من المسلمات لا يناقشون فيه ولا في رغباته ولا فيما ينقل عن جلالة الملك أو الأمراء أو على لسانهم من أوامر أو رغبات ، ولا فيما ينقل باسم الديوان كديوان دون توضيح للجهة المعنية فيه ، فالديوان بحقائقه تلك هو بيت الشرعية المعفى من المساءلة ، واسم محاط في نفوس الاردنيين بشيء من الرهبة والخطوط الحمر وكثير من الاحترام الذي لا يخضع لشروط .

أما البعد الثاني الذي يتولد عن البعد الأول فهو وان كان فيه قراءة منطقية الا أنه افتراضي واستنتاجي طبقا لوعي وثقافة وقراءات الناس ، وحيث أنه استنتاجي ، فليس من الضرورة أن يكون الاستنتاج صحيحا دائما وخاصة اذا كانت الافتراضات غير دقيقة أو متناقضة أو المستنتج ليس موفقا ، لكنه بعد موجود فعلا في عقول ونفوس كثير من الأردنيين على اختلاف مستوياتهم الثقافية والوظيفية بشكل أو أخر ، وربما موجود على الأرض الى حد ما . أما ان صح على اطلاقه ففيه عندها من الخطورة ما يكفي . **ويتمثل هذا البعد في اعتقاد البعض أن هناك دائما شرعية أو صوابية لحديث وسلوك وطلبات من يعملون في الديوان الملكي** ، ويعتقدون أنه يستمدها دائما من هيبة وجلال ووقار المكان الذي يعملون فيه والمقامات التي يعلمون بمعيتها . بل وفي بعض المناسبات والأحيان فان بعض هؤلاء البعض من الناس يعتقدون أن موظف الديوان ما هو الا وحي يوحى . **وكما يتمثل هذا البعد في اعتقاد أخرين من الناس وايمانهم** بأن من يصبح بامكانه العمل في الديوان الملكي أو اختير للعمل فيه أو قيض له ذلك ، فلا بد وأن يكون له وضع خاص ومميز وقدرة وأمكانيات أكثر خصوصية ، وأنه عندما يتكلم أو يتصرف فانما يكون بمقدوره أن يفعل ذلك بمعزل عن القانون والأنظمة والمعايير التي تحكم حديث وتصرفات باقي الناس أو باقي موظفي جهاز الدولة ، ويعتقدون أن هذا الموظف هو من جملة موظفين محاطين بحصانة وحماية وقدرة تمكنهم اذا ما نووا أو أرادوا أن يؤثروا في الأخرين سلبا أو ايجابا خارج نطاق القانون العام أو بمعزل عنه ، أقول تمكنهم من أن ينفذوا ما ينوون أو يرغبون بتنفيذه بصرف النظر عن ما يصح أو لا يصح وعما يوجد من ضوابط مفترضة .

ان وجود هذين البعدين في ذهنية المواطنين ، منفردين ومجتمعين . هو وجود

يفترض أن يكون عاديا وسليما وخاصة اذا كانت الأمور ممأسسة ، والا فان وجودهما في ذهنية المواطن دون ضوابط وتصحيح ودون الحفاظ على سلامتهما من خلال المأسسة المشار اليها في القالب الصحيح يشكل خطورة لا يسهم بتلافيها الا ايجاد الانسان المثالي ليعمل في هذا الجهاز ذو الخصوصية المميزة . ولتوضيح الخطورة المتولدة عن هذين البعدين دون وجود المأسسة أو الانسان المثالي أورد بعض الأمثلة

فعلى سبيل المثال لو تكلم حدائقي أو مراسل أو كاتب بسيط في الديوان بالهاتف مع مدير مدرسة أو مديرية تربية مبتدئا المكالمة **بعبارة //معك الديوان** ، فانه يستطيع بكلمات عادية لا طلب مباشر فيها نقل مدرس من مدرسة . ويستطيع بمثل تلك أيضا الحصول على أية تسهيلات من القطاع الخاص على سبيل المثال دون نقاش ، أما اذا تكلم مأمور المقسم مع المسؤول في وزارة أو مؤسسة أو دائرة مبتدئا المكالمة بعبارة // **معك الديوان «احكيلي مع فلان بيك»** ، ثم يتكلم البيك باسلوب التلميح وليس التصريح وبأقل الكلمات فتكون النتيجة أنه يعين موظفا أو يفصل أخر أو يحل مسألة على طريقته أو يوجه أمرا بالطريقة التي يرغبها بلمح البصر . وبالطبع فان الأخرين من المسؤولين وغير المسؤولين ومن وحي من المفاهيم الخاصة بالديوان والبعدين المشار اليهما ينفذون ما اعتقدوه رغبة للديوان بعيدا عن الحسابات الروتينية وحسابات المؤسسه وعما يجوز ولا يجوز أو أي اعتبار قانوني أو مؤسسي ، ودون المجازفة بالتشكك في الأمر ، ولسان حالهم يقول انه الديوان وهذه رغبته ، وان لم يكن الأمر كذلك فتقرب منه أو من المتحدث فيه . أما اذا **تحدث مأمور المقسم مع سفير وقال له /صبحه . . . الديوان معاك احكيلي مع فلان بيك** ، فان المكالمة تنتهي لتكون الأولوية بعد ذلك في عمل السفارة هي لتحقيق أو لتلبية الطلب . والذي غالبا ما يأتي بإيحاء على أنه طلب أو رغبة لأمير أو مسؤول كبير في الديوان ويكون بصيغة فيها من الالتباس ما يبرئ ساحة المتكلم ، أو يأتي بصيغة يفهم على أنه كذلك بالتلميح دون التصريح . ويكون العمل على تنفيذ المرغوب به بدون أي تأخير وبصرف النظر عن طبيعته التي غالبا ما تكون مادية أو خدماتية ، وبصرف النظر عما اذا قد يتطلبه تحقيقه من استخدام لأساليب لا تليق بسفارة أو لما يترتب على تحقيقه من مردودات سلبية على السفارة ، وبصرف النظر عما اذا ما ورد في المكالمة كان صحيحا أصلا أو جاء من خلال القناة الصحيحة . وطبعا فان المتكلم من الديوان هو بيك رغم رتبته المتدنيه ، ذلك أنه مجرد أن يكون عاملا أو مستخدما أو موظفا في الديوان فانه

يستطيع أن يعمل من نفسه شيخا وبيك من الوزن الثقيل ويستمد النفس القوي والنبرة السلطوية والكلام المصدق على علاته من مسؤوله ، أقول يستمد كل ذلك من **مسؤوله بيك باشا** الذي عادة ما يمثل مركز قوة من بين مراكز قوة أخرى .

باختصار انك اذا ما وجدت في نفسك الرغبة في التحدي والمتابعة اذا ما تولد لديك شك في صحة الأمر الصادر من الديوان في مثل هذه الحالات فلن تجد في الغالب ممسكا قانونيا واحدا ضد أي من المتكلمين أو الذين يتصلون من الديوان وباسمه مع المسؤولين والدوائر الرسمية الأخرى . اذ ليس بالضرورة أن يكون هناك طلب بالمعنى الصريح ، وخاصة عندما يكون الأمر مجرد استغلال لوضع أو لمركز فانه يسهل جدا على من يعمل في الديوان اجادته أو تمريره على الأخرين مهما كان مؤشر ذكائه متدنيا ، ومهما كان مؤشر ذكا الأخرين من خارج الديوان متدنيا أيضا ، وأقول مهما كان متدنيا وليس عاليا لأن قليل أو معدوم الذكاء هو من يناقش بأمر طلب أت من الديوان بحالته تلك . ان المتكلم معه أو المخاطب يفهم الرسالة بالطريقة المغلفة التي أرادها مرسلها ، وهو ليس أصلا مستعدا للمغامرة بالتردد في تنفيذ المرغوب فيه أو الموحى به من طلبات لعله أمر صحيح ، وأنها رغبة الديوان . وان لم يكن الأمر كذلك فلعل المتكلم من الديوان يلاحقه بالمتاعب اذا لم يحقق أو ينفذ المطلوب وسواء كان في القطاع الخاص أو العام . وهناك الكثير من الأمثلة الأكثر جرأة لحوادث عايشتها وأشك جدا بصدقها وحقيقتها .

ما أريد أن اقوله هنا أن تمرير مسائل الاستغلال والابتزاز والافساد والفساد اذا كانت أو أريد لها أن تكون من قبل أحد موظفي الديوان أو بواسطة دس اسم الديوان في الموضوع **فانها تصبح أمرا سهلا جدا ومغريا وتصيب هدفها بسهولة** . وسواء كان هذا الهدف من موظفي وأجهزة الدولة أو من المواطنين والعاملين في القطاع الخاص على السواء أو من جهات أجنبية وغير أردنية ، ولا يحتاج منفذها أو مرتكبها الى مهارة ولا جرأة في غياب النقاش والمساءلة ، . وتمريرها هذا يسهل على كل المستويات لاعتبارات كثيرة يقع في أولها البعدين المشار اليهما في اطار المكانة المشار اليها التي يحتلها الديوان في نفوس وعقول الناس ، ويأتي في أخرها اعتبارات الحذر الناجمة عن الوضع السلطوي المطلق الذي يستطيع تطويره بعض المسؤولين ومستخدمي الديوان لأنفسهم خارج نطاق القانون والمؤسسية . ومن هنا تأتي الأهمية الكبرى في نوعية موظفي الديوان ووجوب مأسسة عملهم .

الحصانة المصطنعة والتمادي، والتغلب عليها

ان ما يؤلم ويحير أن ينفذ الى جهاز الديوان موظفون من مختلف المستويات يمكن تصنيفهم على أنهم من أكثر موظفي دوائر الدولة سوءا بالتصرفات والسلوك والتسلط والفوقية والاستقواء على القانون ، والابتزاز واستغلال اسم المكان الذي يعملون به . وبالتأكيد فان مثل هؤلا الموظفين ان وجدوا فانهم لا يستطيعون القيام بما يقومون به أو تحقيق مأربهم أو الظهور بالمظهر الذي يظهرون به لو كانوا من موظفي مؤسسة أخرى ولم يكونوا من موظفي الديوان الملكي والمستغلين لنظرة الناس للديوان ومركزه في نفوسهم انطلاقا من البعدين المشار اليهما ، ومن المستفيدين من الاعتبارات والحقائق المتصلة بالديوان والمتسلقين عليها والتي تتحول عند مثل هؤلاء الأشخاص الى مغريات وعوامل تشجيع وخاصة اذا ما غابت الضوابط ، .

ان هذا بمجموعه يشكل فرشة لشعور مثل هؤلاء الأشخاص بنوع من الحصانة . أما ما يؤكد لهم اغتصابهم لحق موهوم في الحصانة فذلك يكون من خلال اليات العمل والسلوك وتعامل الأخرين معهم والتي طوروها لأنفسهم .

ذلك أن مسألة مواجهة هؤلاء الأشخاص ان وجدوا والتأثير فيهم أو ردعهم أو تحذيرهم أو ايقافهم عند حدهم بالطرق والوسائل القانونية والادارية أو التقليدية المعروفة أو بالابلاغ عنهم كلها محاولات من ضروب العبث وربما ايذاء النفس ، من حيث أنه لو توفرت الارادة لذلك في شخص ما فانه لن يجد طريقا سالكا لشكواه أو مداخلته ، وان وجدها بأسلوب ما وحدث شيئ من هذا فستكون رمية ترتد الى راميها . . **فهناك حصانة مصطنعة وغير مكتوبة لهم خارج الديوان كرسها لهم الناس** بحكم البعدين المشار اليهما والمتصلين باعتبارات الديوان ونظرة الناس لمن يعمل به ، أما في داخله فربما يكون هناك مراكز قوة أخرى قد تتسابق في حماية أفرادها ولا تتدخل في الغالب في شؤون بعضها البعض . أما مجال الحماية أو الحصانة الموهومة لهم حتى لوكان بعضهم من أدنى الرتب والأعمار فتمتد بحكم البعدين وقدسية المكان الذي ينتسبون اليه ليشمل امتداد المجال القضائي للدولة ، ويشمل حضرة الادارة اينما كانت في السلطة التنفيذية **وحضرة المؤسسه وحضرة القانون** . وبهذا فان لكل من مراكز القوة والانتفاع اذا وجدت محاسيبها و جماعتها ، واذا ما كان الأمر كذلك فانه يبقى أمرا عاديا . أما ما يصبح غير عادي فهو أن لا يكون لرئيس الديوان أو غيره من أصحاب المناصب العليا فيه أية سيطرة عامة أو قدرة

على التأثير في أبسط موظف لا يعمل بمعيته مباشرة .

وأقولها بكل ثقة ومن واقع التجربة والمعايشة أن هذا الموظف البسيط المحسوب في الديوان ، اذا لم يكن منضبطاً أو واعيا ولا مسؤولا ووجد نفسه يعمل من خلال جماعة أو مركز قوة ، فانه سيتمادى كثيرا ويتصرف أو يستطيع أن يتصرف داخل وخارج الأردن مع مستويات عليا معينة من الناس بنفس وبمنطق يعلوان كثيرا عن نفس ومنطق رئيس وزراء أو وزير أو سفير . ويستطيع التأثير بتلك المستويات وتحريكها ، أما على المستويات الأقل فيكون تصرف هذا المحسوب البسيط بنفس وبمنطق الشرطي أوالاقطاعي مع عماله . وكما يستطيع التأثير على شخصيات أخرى من ذوي المراكز الاعتبارية والذين هم خارج هذه اللعبة . ان مثل هؤلاء الموظفين البسطاء في مرتبتهم والتابعين لموظفين كبار في ظل ظروف ليست هي المفترضة على الاطلاق يعتزون بكثير من تلك التصرفات الاستعلائية والمتمردة على اللياقة والأصول المتبعة ، وربما يتفاخرون بها أمام المسؤول عنهم ، بل أنه اذا لم يكن الأمر كذلك فانه لن يكون له مهمة جديدة أو أنه سيفقد عمله لأنه عندها سيكون قد هبط أو أنزل من سوية وهيبة وسلطة رئيسه وجماعته ولن يكون مؤهلا للعمل . انه بالنسبة للمسؤول عنه يصبح أداة للطبيعة الهجومية والدفاعية التي أشرت اليها .

وبفعل مراكز القوى نجد في كثير بل في معظم الأحيان بأنه يستحيل على مسؤول غيور وليس على مجرد مواطن عادي أن يوصل رسالة أو شكوى لمبتغاها في الديوان . أما ايصالها لجلالة الملك فربما يكون ذلك من المستحيل لأنه هو الجهة الوحيدة التي تتفق جميع مراكز القوة في الديوان وسمها شخصيات الديوان على أن لا تصله مثل تلك الرسائل أو الملاحظات وذلك في حالة ما اذا كانت تلك الرسالة تهم أو تمس شخصية أخرى في الديوان أو ربما شخصية فاعلة أخرى في الدولة . ولقد حدث مثل هذا الموقف مرة حيث وصلت شكوى لجلالة المغفور له الملك حسين عن مجرد اهمال أو تقصير في دار للأيتام ، وكانت النتيجة أن رد جلالته وتأثره وتفاعله مع الموضوع كان سريعا وكبيرا وحاسما وبطريقة طالت رئاسة الحكومة . رغم أن وصول تلك الشكوى جاءت من قبيل التنافس على المركز العالي . فرئيس الديوان ورئيس الحكومة قد عودا الآخرين بأن يكونا على طرفي نقيض حتى لو بدأ الأمر غير ذلك أو بدا غير ذلك .

يتمنى الانسان الأردني وخاصة الدبلوماسي أن يلتقي أو يتعامل في الخارج مع

كل الموظفين في الديوان الملكي وهم يعكسون بسلوكهم وحديثهم شيئا من اخلاق الملوك والأمراء وبعض الذوات الذين يفترض بأنهم يعملون بمعيتهم . ويتمنى أن لا يسمع ويرى من البعض سلوكيات لوسمع بها صاحب الشأن لحزن كثيرا قبل أن يباشر بمعالجة الوضع جذريا . ان خطورة التصرفات التي أقصدها لا تنبع من طبيعة التصرف نفسه ، فمثل تلك التصرفات موجودة على اختلافها في كثير من الأمكنة ، بل أن الخطورة **تنبع من طبيعة مصدرها وكونها تصدر عن موظفين يعملون في الديوان الملكي** وعن أشخاص محسوبين على أنهم جزء منه ومن تربيته . وربما تشتد هذه التصرفات ايذاء واحراجا عندما ينقلها هؤلاء الأشخاص ويمارسونها في الخارج سواء وهم في زياراتهم الشخصية أو مهماتهم الرسمية ، حيث أنها تتجاوز السلوكيات غير اللائقة في المطارات والفنادق والاصرار على مخالفة أنظمتها والتي عندما تحدث انما يكون أول المعانين منها هم السفراء ، وتتجاوز الصاق رقع عبارة الديوان الملكي على كل حقيبة صغيرة أو كبيرة حتى لا تفتح في المطارات ، أو الاصرار على نقل أشياء ممنوعة برفع الصوت ونسبتها الى شخصيات من المقامات العليا . فهذه أشياء أصبحت عادية وممارسات متبعة . وكما تتجاوز وتتخطى أيضا خلو طلعتهم وحديثهم من خصال التواضع والكياسة واستبدالهم ذلك في كثير من الأحيان بالجلافة والادعاء والاستعلائية مع مستقبليهم ومضيفيهم من نظرائهم الذين يصرون على معاملتهم أفضل المعاملة بصفتهم ينتمون للديوان الملكي الهاشمي ، و تتجاوز أيضا سلوكهم مع السفراء والدبلوماسيين الأردنيين في الخارج بما يتراوح بين متجاهل منهم لمرجعية السفارة لكل الأردنيين على أرض تواجدها ومكان اعتمادها وبين متحد لمكانتها ولدورها ومسؤولياتها . أقول أن هناك تصرفات تتجاوزها كلها في النوعية الى ممارسات أكثر جرأة وغرابة ودون أية حسابات ولا أعتقد أنها تصلح للكتابة . ليس من العجب أن يستمرمثل هؤلاء الأشخاص بما هم فيه دون وجل أوخوف ، فربما الحماية والدعم من مركز القوة التي يتبعونها أو يعملون لحسابها والغرور المتراكم ونجاحاتهم فيما هم فيه يعزز من رؤيتهم لأنفسهم بأنهم فوق القانون وكلمتهم فوق كلمة أي مسؤول في الدولة . وربما جلسة واحدة لدبلوماسي ناضج في السن والخبرة مع واحد من هؤلاء كافية ليكتشف مع من يجلس .

فكم هو حيوي وعلى رأس الأولويات الادارية أن يكون في الديوان الية وهيكلية مميزة للمسؤولين وللموظفين فيه بشكل لا يسمح بولادة ووجود أي مركز قوة فيه ،

وكم هو خطأ أن لا يكون فيه نظام خاص للتعيين والاستخدام يأخذ بالاعتبار أهمية توعية وتثقيف المرشحين للعمل فيه باعتبارات ومسؤوليات المكان الذي يعملون فيه وتأهيلهم تأهيلا خاصا قبل تعيينهم ووضع نظام مراقبة ممأسس يكفل للديوان بكل أقسامه بأن يعكس موظفوه ثقافتنا وصورته بما يمثله من حقائق بمضمونها الصحيح للمواطن الأردني ولغير الأردني في الخارج .

دائرة المخابرات العامة

ينصب الحديث هنا على ثلاثة محاور . يتناول المحور الأول استعراض وتقييم الوسط وبعض الظروف والاعتبارات والآليات التي من المعتقد أو المتصور أن دائرة المخابرات العامة ومنتسبيها تعمل فيها ومن خلالها ، والتي ولا شك أنها اعتبارات إن كانت موجودة فعلاً فإنها تكون قد جاءت كضرورات في خدمة وانجاز أهداف الدائرة المتمثلة بالمحافظة على أمن الدولة ككل سلطة وسكانا ووطنا . ولكنها بنفس الوقت اعتبارات لها افرازات ونتائج لا تخلو من أثار سلبية وتأثيرات جانبية ضارة والتي من شأنها ان لم تضبط أو تعالج أن تؤدي الى أخطار ناجمة في الأساس عن تجاوز الزمن والظرف لها ، ومن شأن التعامل مع سلبياتها أو مع أثارها الجانبية أن يعزز من عمل الدائرة ومصداقيتها وتحقق أهدافها بسلاسة وبكفاءة عالية من خلال تحقيق مصداقية المعلومة الواردة من منتسبيها والعاملين لحسابها ، ومن خلال تحقيق علاقة وطيدة بين الدائرة والمواطن ، علاقة أكثر صحية وتعاون حيوي بينهما . أما المحور الثاني /فيتناول بعض الظواهر المستجدة التي فرضت نفسها بالتسلل الى الدائرة أو دخولها بحكم عدوى من الموروثات غير المواتية التي بدأت تسود في جهاز الدولة ودوائرنا ، ومن شأن هذه الظواهر أن لم تستأصل أن تلحق بعمل الجهاز وأهدافه أخطارا مباشرة من خلال تقويض أركان الحصول على المعلومة وحمايتها . ومما لا شك فيه أن الأخطار المقصودة هي بالنتيجة أخطار على مجمل أمن الوطن والمواطنين . أما المحور الثالث فيتناول تصورا متواضعا لحاضر ومستقبل الدائرة بالمضمون والشكل من حيث عملها وعلاقتها بالمواطن . «وللتوضيح فأينما وردت كلمة الدائرة في هذه الجزئية فإنما تعني دائرة المخابرات العامة» .

المحور الأول

توازن الاعتبارات وسلامة الوضع

ان مما لا شك فيه أن سلامة الوضع في الدائرة بكل ما لهذه العبارة من معاني ، وضمان استمرار سوية السلوك لدى منتسبيها وضبطه هو أمر بقدر ما يعتبر تحقيقه وضمانه أكثر تعقيدا وصعوبة من مهمة تحقيقه في أي دائرة أخرى أو أي مؤسسة أو وزارة ، فانه أيضا أمر في الدائرة يمثل مطلبا أكثر أهمية وحيوية لما في عدم تحقيقه من خطورة مباشرة على عمل الدائرة وفلسفة وجودها وعلى أمن واستقرار المواطن وأمن

الدولة ، وبالتالي لما في ذلك من تأثير على طبيعة العلاقة أو التعاون بين الدائرة والمواطنين . وابتداء فان الخلل المقصود هنا من حيث سلامة الوضع في الدائرة أو سلوك الأشخاص فانه لا ينبع من اعتبارات خاصة بالاشخاص أنفسهم أو لأسباب نابعة من وجود رغبات لديهم بمثل تلك السلوكيات لكي يجري معالجتها أو التعامل معها عن طريق التعامل معهم هم كأشخاص . بل أن الخلل المفترض بالسلوك ينبع من عدة اعتبارات تخص دائرة المخابرات نفسها . **وهذه الاعتبارات تتعلق بمستلزمات طبيعة العمل في الدائرة والعمل معها ، وبطريقة عمل الدائرة وآليته** ، والظروف المحيطة بعمل المنتسبين وتعامل الدائرة معهم . كما تتعلق بهيكلية الدائرة ودقة حساباتها والكم والنوع العامل لديها . ومن حيث حجم العمل وصعوبة انجازه ، .

ان لهذه الاعتبارات وتفصيلاتها والطريقة التي توجد بها أو يتم العمل على أساسها استحقاقات ينجم عنها بالضرورة أثار جانبية سلبية قد تكون قاتلة أحيانا . ولو حاولنا مجرد تلمس بعض الحقائق القائمة في هذا الاتجاه والتي تنفرد بها الدائره لبان لنا واقعية المقدمات المختلة بمطلقيتها وعدم توازنها وصدق النتائج السلبية طبقا لذلك ، ولتكشف أيضا لنا امكانية تدارك ذلك بمخاطره . ويجب أن يكون معلوما بأن الحديث وطرح الموضوع هنا لا يستند الى ولا يعتمد على الفروق الفردية بين الأشخاص من حيث سوية السلوك واستقامة الأخلاق والشعور بالمسؤولية عند هذا الشخص أو ذاك ، ولا الى الركون اليها في التأثير على طبيعة أدائهم لعملهم وضبط سلوكهم الوظيفي في جهاز ترتبط كفاءة عمله وسوية أدائه بأمن الدولة والوطن والمواطن ، بل أن الطرح هنا يعتمد على توفر المعايير المؤسسية الحديثة للدول بكل ما فيها من دقة الأداء وعلمية النهج ، ومن حيادية وشمولية ، وتجرد من العواطف والأحاسيس والاخطاء الانسانية ومن قصور الانسان نفسه .

وابتداء ، **فمن حيث الكم فان عدد المنتسبين الى الدائرة** ، والعاملين لحسابها والمتعاونين معها ، والمتبرعين من دونهم من مرئين وغير مرئين والذين لا يمكن تحديدهم ، هو عدد ضخم بالقياس لمنتسبي أي وزارة أو دائرة أخرى . وليس من السهل وضع آلية عملية لتنظيم عمل تلك الفئات التي تعمل في اطار الدائرة والتحقق منه وضبطه ليكون دائما في الاتجاه الصحيح . ومن حيث متطلبات طبيعة العمل فهناك السرية تفرض نفسها لتبرر لهذا الكم الكبير بأن يعمل في كثير من الأحيان بصورة سرية ودون الافصاح عن هويتهم وهو الأمر الذي يجعلهم يلعبون

أحيانا مع طرف أخر مغيب الارادة والوعي وهو ما يزيد من جرأتهم لتحقيق ذاتهم مهما كانت تلك الذات . وهناك أيضا اعتبارا خاصا من حيث **شمولية انتشار العاملين لحساب الدائرة** . فهو انتشار واسع الشمول وربما يغطي كل التجمعات أو الوحدات الرسمية وغير الرسمية بشكل أو أخر ويمتد الى خارج حدود الوطن ، ولا شك أن هذا الاعتبار يعقد من عملية متابعة ومراقبة سلوكهم ودقة نتاج عملهم .

ان ضخامة العدد وصعوبة السيطرة عليه وشمولية الانتشار بين الناس مع عدم انكشاف الهوية وسرية العمل ، اذا ما أضيف اليها اعتبارات **اتساع هامش الحرية والحركة والصلاحيات الممنوحة لمنتسبي الدائرة وللعاملين لحسابها** ، واعتبارات الثقة بما يقولون ويكتبون التي تمنحها لهم الدائرة ، والية تعاملها مع ذلك ومع الدوائر والأطراف الأخرى بما توفره تلك الاعتبارات من شعور بالحصانة والثقة الزائدة ومن دوافع مشجعة لمن يجد نفسه أمام خيار استغلالها ، أقول اذا ما أضيف لها ذلك فانها **تعقد من مهمة الدائرة في امتلاك** كل خيوط الانضباط والتحقق الدقيق على صعيد العمل والعاملين لحساب الدائرة بما تفرضه تلك الاعتبارات من صعوبات أوعقبات فنية وأخرى مؤسسية . **الا أنه عندما يقابل هذه الاعتبارات على الجانب الاخر** اعتبارات ضاغطة بنفس الاتجاه على منتسبي الدائرة والعاملين لحسابها ، والمتمثلة **بصغر حجم العمل المتاح نسبة لحجم العاملين** نظرا لصعوبة البحث عنه وصعوبة تحقيقه لطبيعته السرية وصعوبة الحصول على المعلومة الصحيحة أو الدقيقة أو المكتملة ، **فان معادلة جديدة مختلة تتشكل** ، وأن علامات استفهام كثيرة ستثار حول طريقة عملهم أو ضبطه ومصداقيته ، وأن محاذير ستبرز من هذه الخلطة ومن نتائج الاخلال بتوازن الأشياء ومن القصور بعوامل التحقق والضبط والربط .

هذا الى جانب ما للكثرة والشمولية غير المتوازنتين مع الحاجة لهما من علاقة عكسية **مع قانون المنفعة الحدية المعروف** في علم الاقتصاد ، بحيث تتناقص هذه المنفعة الى الحد الذي تنقلب فيه الى ضرر . كما أن عملية مد أو تمدد حرية أي شخص أو جهة ما دون موازاتها بحسابات احترازية على الجانب الأخر من شأنها حتى لو افترضنا بأن لها ما يبررها أن تكون بالضرورة على حساب الانتقاص أو الحد من حرية الأخرين ومقدرتهم على حماية أنفسهم وحقوقهم ، **وان زيادة سلطة شخص ما بغير قانون شفاف للأخرين** أو وجه حق يكون أيضاً على حساب الانتقاص من حقوق الأخرين .

محذور التنافس، والتعامل معه

ان مبدأ التنافس أو المنافسة في العمل بين أعضاء المؤسسات والدوائر بشكل عام هو مبدأ ايجابي وممارسته مفيدة من حيث زيادة انتاجية الموظف . الا أن ذلك ليس بالمطلق ، وربما يكون العمل في دائرة المخابرات العامة هو الاستثنا الذي يؤكد صحة قاعدة صلاحية مبدأ المنافسة . حيث أن التنافس بين أعضاء ومنتسبي الدائرة يأتي بانتاجية ضارة ونتائج عكسية وخطيرة في غالب الأحيان .وهذا يكون نظرا لوجود **أسباب طبيعية وأخرى موضوعية** من خارج الأسس والأسباب السليمة والطبيعية لممارسة مبدأ المنافسة تقف وراء تلك المنافسة في أية دائرة مخابرات ، وخاصة في الوطن العربي ، وتشجع على التنافس بين العاملين لحساب الدائرة من واقع تلك الأسس غير السليمة ، وأن تأتي بالتالي بتلك النتائج العكسية . . . ولا شك أن السيطرة عليها والتحكم بها هي عملية صعبة ولكنها ليست مستحيلة وربما تكون من خلال التعامل مع أسبابها المشار اليها .

أما **الأسباب الطبيعية**// فهي أن كمية المنتوج التي تبحث عنه الدائرة والمتمثل بكم المعلومة الصحيحة المطلوبة والموجودة فعلا في باطن الأرض هي كمية من صنع جهات أخرى غير متصلة مع بعضها وتعمل أيضا في الخفاء . وهي التي تحدد سقف تلك الكمية وصحتها أو جودتها ومتى تزيد أو تنقص ، وتحدد احتياطياتها الفعليه اذا ما افترضنا انفتاحها على بعضها ، وهي التي تقوم **باخفاء المنتوج لأنه لا يسوق الا في السوق السوداء** . وبالتالي فأن التحقق من قبل الجهة المعنية كالدائرة من كمية الموجود أصلا من هذا المنتوج المطلوب استخراجه كله لا يمكن معرفته وقياسه مسبقا ، وذلك لوقوعه في دائرة التخمين والشك دون أية مقاييس كشف علمية ،كما لا يمكن لها بالتالي التحقق من صحة الكمية المستخرجة منه ومن صحة نوعيتها أو زيفها ، وربما يكون الانتاج أكبر من كمية الاحتياطي المفترض وأكبر من الموجود فعلا . ويكون الفائض عندها كله انتاج وهمي ومزيف دون امكانية اكتشاف ذلك . وبهذه الحالة اذا ما كان لهذا المنتوج ثمن وقيمة تعود على الوسطاء الباحثين **عنه وهم هنا العاملون لحساب الدائرة** ، ويقدرها الأخرون وهي **هنا الدائرة** ، فان واقع الحال هذا وسهولة الانتاج سيصبح عاملا مشجعا للباحثين عن هذا المنتوج على الاقبال على زيادة الانتاج والدخول **في عملية تنافس غير معلنة تحصد ما في الطريق** ، ولكنه قد يكون منتوجا وحصاداً وهميا يذهب بالجهد والكلف اذا لم يلحق الضرر بالمواطن والوطن .

ان اختلال أي معادلة على الأرض تؤدي الى نتائج مشكوك فيها ، وبهذا الصدد ربما يكون هناك تشابه بين صحة ومصداقية نتائج تقوم على معادلة مختلة على الأرض **وبين صحة ومصداقية جموع باعة الجميد الكركي المنتشرون** في أسواق مدن القارات الخمس اضافة لقرى ومدن الوطن العربي **في حين أن الكرك بأغنامها** ومراعيها لا يمكن لها أن تغطي بمنتوجها من الجميد احتياجات محافظة واحدة في الاردن في موسم انتخابي .

أما الأسباب الموضوعية// من خارج الأسس السليمة التي تدفع للتنافس بين العاملين لصالح الدائرة وتشجع عليه ، فهي أسباب يفرضها الخلل وعدم التوازن أو الشعور بعدم التوازن **بين العدد الكبير نسبيا للموظفين والعاملين في اطار أو لحساب دائرة المخابرات من جهة وبين صغر حجم العمل المتاح والمطلوب فعليا وصعوبة الحصول على المعلومة الصحيحة** ، في الوقت المناسب ، وشدة الطلب عليها وأهميتها من جهة أخرى . وقد يكون الخلل أيضا من طبيعة الفروق الفردية أو في قدرات الشخص أو الاشخاص على التحصيل السليم للمعلومة لا سيما في ضوء الاعتبارات المار ذكرها وطبيعة آلية العمل المعمول بها كما سيأتي ، والتي جميعها الى جانب ظروف وامتيازات وحقوق أخرى من شأنها أن تشجع عليه . حيث في ضوء هذه الاعتبارات والهوة الواسعة من عدم التوازن قد يجد الكثيرون منهم أنفسهم في حالة صراع نفسي وربما بمأزق يمس تخوفهم من احتمال تساؤل الدائرة حول فائدة وجودهم كمنتسبين أو متعاونين ، ويشككهم بحجم انتاجيتهم وبمقدرتهم التنافسية بما يرونه يتهدد وظائفهم أو مصدر رزقهم . فيصبحون بالتالي أمام تحد كبير لاثبات أنهم عناصر منتجة في مجال عملهم وأن على الواحد منهم أن يقنع المسؤولين عنه أو الدائرة بأن لوجوده حاجة مستمرة تبرر بقاءه وترقيته بالوظيفة في وسط هذا الحشد الكبير من الزملاء العاملين وتلك المعادلة الصعبة وغير المتوازنة . **انها مهمة يستحيل على المعظم تحقيقها بأمانة على كثرتهم وفروقهم** الفردية وتسابقهم في ظل اختلال المعادلة أو اعتقادهم باختلالها . .

ان مبدأ التنافس له خصوصية مختلفة في الدائرة لكونها تبحث عن منتوج يصنعه الغير دون الكشف عنه أو تسويقه . ولأن هناك ظروف واعتبارات تحيط بطبيعة العمل في الدائرة ، وبآلية العمل والتعامل مع العاملين لحساب الدئرة من شأنها أن تخلق معادلة صعبة وغير متوازنة وتشجع بعضهم كبشرغير منزهين ولا متجردين في

اختيار الأولويات . وأن يهتموا ويجهدوا لايجاد منجزات لهم يدعونها لأنفسهم كاستجابة لتحد شخصي لهم في وظيفتهم ووسيلة رزقهم قد يسقط أمامها اعتبار دقة مصداقية تلك المنجزات أو حتى وجودها . لا سيما في حالة عدم وجود أو عدم القدرة على العثور على ما يستحق الابلاغ ضمن ظروف معينة يجد الموظف نفسه فيها في مهمة خاصة أو محط اهتمام للدائرة . بمعنى أن يلجأوا الى أساليب ضارة بالوطن والمواطن لكي يبرزوا نشاطا أوسع . كأن يضخموا حدثا أو معلومة أو يحرفوا قولا أو عملا ليصبح ذو قيمة أمنية ، أو يقدموا معلومات منقوصة وتقارير غير صحيحة ، أو يعملوا على استدراج الأخرين لتوريطهم أو الايقاع بهم أو التقنية لهم لايقاعهم بالمحذور ، أو يتجهون لصيد سهل لم يكن من المسؤوليات الموكلة لهم أصلا ويتركون ما هم موكلون به .

ان هذه الممارسات موجودة ولا شك في أي مكان طالما يوضع الانسان في ظروف معينة وغير متوازنة وطالما يكون القيم عليه انسان أخر عوضا عن المؤسسية المهيمنة . واذا ماكانت موجودة فانها تشكل تحديا للدائرة وأهدافها . ومن المصلحة العامة مواجهة هذا التحدي وعكس تلك الممارسات ان كانت موجودة بمعالجة أسبابها من جذورها أومنع حدوثها مستقبلا .

ولا شك بأن توفر الارادة للمعالجة الحقيقية الناجحه لأي مشكلة والرغبة الحقيقية بذلك تتأكد ابتداء وتبدأ فعليا بالاعتراف بوجود المشكلة نفسها أو بافتراضها موجودة على الأقل وليس المسارعة لانكارها ، وهذا بدوره يستلزم من المسؤولين أخذ المشكلة كشأن عام لا على أنها أمر شخصي . وأن يدركوا بأن الحكم النهائي على دائرة ما أو حتى شخص ما لا يكون من خلال الاكتفاء بتعداد مزايا معينة وايجابيات محددة لتلك الدائرة أو ذاك الشخص ، كما لا يكون بالمقابل من خلال تعداد أخطائه فالايجابيات موجودة دائما وفي كل شيء والسلبيات موجودة دائما في كل شيء ، بل أن الحكم النهائي على دائرة ما أو شخص ما يكون من خلال التقييم العام لانجازاتها أو انجازاته ، ومن ثم من خلال ربط هذا التقييم العام بعمل مقارن لمثيلات تلك الدائرة ونظراء ذلك الشخص . وكل ذلك يتأكد ويتعزز بمصداقية العمل وتوخي مبدأ أولوية درء المفاسد على جلب المنافع . ففي ذلك تحقيق أمثل للمصلحة العامة وسلوك أفضل في تحقيق العدالة والوصول للحقيقة . وربما هناك انجاز واحد في دائرة ما يساوي أو يمحي مئات الأخطاء . .

عودة الى ذلك النوع من السلوك التنافسي ذو النتائج السلبية بين منتسبي الدائرة الذي يأتي إن أتى على حساب التجني على المصلحة العامة ولو كان ذلك بصورة غير مقصودة وعلى الأخرين لا سيما الضعفاء منهم ، وان كانوا ليس بمستهدفين لأشخاصهم ، أقول أن ذلك السلوك لا يتحقق في الغالب الا في ظل وجود مثل تلك المعادلة المختلة التوازن وفي ظروف اضافية مواتية ومشجعة من قبل الدائرة نفسها والتي سأتي عليها . ومن هذه النقطة يمكن الانطلاق للتفريق في الأهمية أو الخطورة بين الخلل في ممارسات رجال دائرة المخابرات وبين الخلل في ممارسات دائرة أخرى . فالخلل في ممارسات رجال ومنتسبي الدائرة علاوة على أنه يمس ويصيب أمن الوطن والمواطن ، فانه يصيب قطاعا واسعا من الناس البسطاء الذين لا تتوفر لهم امكانيات الحركة والدفاع عن أنفسهم كغيرهم من المقتدرين لأن التوسع في الحركة والعمل يسهل باتجاه نقاط أضعف ، أو يصيب اناس يحرمون من العلم بالتهمة نفسها في ظروف معينة وبالتالي من اللجوء للقضاء . كما أن هامش التغطية الرسمي والذريعة المتكئة على حجج ومبررات مختلفة هي أوسع بكثير في مجال عمل موظفي ومنتسبي دائرة الخابرات عنها في أي دائرة أخرى ، وهو هامش يكفي لتغطية كل المستويات من المواطنين . وهنا من المعروف أنه يتم اختيار أفراد الدائرة من الأشخاص الأكثر ذكاء وحنكة ، وهو الأمر الذي يجعل من واحدهم أكثر قدرة على الايذاء والايقاع في الأخرين اذا أراد ذلك ، والتملص من المسؤولية في غياب الرقابة المأسسة وبنفس الوقت أكثر قدرة على الحاق الأضرار البالغة بالمصلحة العليا أذا ما استخدم ظروفه المواتية وقدراته في عدم توخي نقل المعلومة الصحيحة وصورتها المتكاملة .

آليات عمل تحتاج الى مراجعه

ربما يلاحظ المرقب ظروفا مواتية اضافية توفرها دائرة المخابرات الى منتسبيها بدافع من الحاجة اليها ، ولكنها بنفس الوقت قد لا تصب بصورتها المجردة في صالح عملية ضبط قواعد السلوك والمتابعة والتحقق من مسيرة عمل وممارسات أفراد جهاز الدائرة والعاملين في اطاره ومصداقية الانتاج . ويتمثل هذا في اجراءات اضافية أو سلوكا متبعا من خلال آليتين ، **الأولى يبدو أنها معتمدة** في تعامل دائرة المخابرات مع موظفيها ومع عملهم ، **وألالية الأخرى** معتمدة في تعامل الدائرة مع باقي وزارات

ودوائر الدولة . وان هاتين الأليتين ربما تتضمنان سلوكا وامتيازات اضافية قد لا تكون دستورية وتأتي لصالح رجال الدائرة والمتعاملين معها ، بما قد لا يتفق مع أحكام الوقوف على الحقائق ولا مع قواعد العدالة والقانون أحيانا ، كما أنها قد لا تتفق مع مصالح الأخرين وحقوقهم ولا مع مصلحة الدائرة في المحصلة النهائية . ان كلتا الآليتين تكرس وتعزز وبالطبع من امكانيات النجاح في ارتكاب المحذورات من قبل البعض حتى لو كان ذلك بدون قصد ، وتشجع وتحمي الراغبين من العاملين في الدائرة أو لحسابها ومن تسول له نفسه ويقبل استغلال عمله على أن يفعل ذلك . وكما من شأن تلك الاجراءات أو الاليات أن تعزز القدرة على تضليل دائرة المخابرات العامة وعلى الاضرار بالأهداف الحقيقية لها وللمواطنين ، وتكريس حرمانهم من حماية حقوقهم الخاصة والشخصية والدفاع عنها لاسيما من خلال ما توفره آلية تعامل الدائرة مع موظفيها ومخبريها من آمان وحماية دون دون مساءلة أو تحقق من الأمر .

أما عن **الآلية الأولى فهي** آلية داخلية وخاصة بتعامل الدائرة مع موظفيها والمتعاونين معها وهي تتمثل بالتوثيق والثقة الكبيرة التي يحظى بها رجال ومنتسبي الدائرة من الدائرة نفسها فيما يقولون أو يكتبون أو يقترحون ، الى حد الغاء الطرف الأخر بقوله وكتابته وفعله . انهم قد يكونوا الجهة الوحيدة في الدولة التي يكون اتهامها للأخرين **في كثير من الأحيان والحالات غيابيا وسريا ودون وضع صاحب العلاقة في كثير من الحالات بالصورة** ، ومع أنه قد يكون هناك حكمة من ذلك ، الا أنه أسلوب لا يسمح باخضاع تلك الاتهامات للتحقق والنقاش في غالب الأحيان ولا يسمح بالتحقق من المعلومة التي من المفترض أن يبنى عليها إجراء . ذلك أن أقوالهم بحق الأخرين واتهاماتهم لهم تصبح بمثابة مسلمات بالنسبة للدائرة ، وعلى أساسها قد تتخذ الاجراءات بحق أصحاب الحظ التعيس في غالب الأحيان ، وهي عادة ما تكون اتهامات مجزوءة أو غير مؤكدة أو غير مثبتة على الأقل ، وتقوم على تكهنات أو اشاعات أو مجرد اختلاقات ضد الأخرين أو ضد شخص ما وتبلغ للدائرة كتابيا حيث تسجل وتخزن على علاتها لديها **في جهاز الحاسوب كما وصلت** .

ويذكر هنا أنه وفي حالة لم تكن التهمة تشكل جرما جنائيا أو خطرا مباشرا على الأمن يستدعي جلب الشخص والتحقيق معه وتقديمه للقضاء أو التحفظ عليه ، فان تلك **التهمة التي لايمكن اهمالها** ، لا يتم التثبت منها بنفس الوقت في غالب

الاحيان ولا مكاشفة صاحبها ، بل يتم التعامل معها على أنها حقيقة واقعة دون علم المتهم أو صاحب العلاقة بها أو بما كتب ضده أو اتهم به ، ودون مراجعة الدائرة له بالأمر في معظم الأحيان . وذلك لأسباب قد تكون موجودة في ذهنية الدائرة ، لكنها بالضرورة تصبح غير دستوريه وغير مستساغة وليس في مصلحة العمل اذا ما تم البناء عليها كحقيقة . ومن هذه الأسباب التي قد تكون في ذهنية الدائرة ربما يكون من باب التحوط والحذر ، وربما من باب تخزين تلك التهم لاستخدامها ضد أصحابها في الوقت المناسب ، وربما خوفا من أن يتنبه الموشى به لما يعتقد بأنه يفعله ولا يعود للتمادي في فعلته المفترضة ليتم القبض عليه متلبسا . ولا أعتقد أيضا أن تحقيقا في التهمة أو التأكد من صحتها يتم بمعزل عن صاحب العلاقة ، وذلك لأن النتيجة واحدة ، اذ حتى لو تم التحقيق وثبت بطلانها فستبقى التهمة مسجلة من باب التحوط ايضا . اذ لعل نتائج التحقيق المفترض اذا ما تم ، تكون صحيحة مئة بالمئه لصالح المتهم وليس بنسبة يفترض أن تكون أكبر . فلماذا المغامرة اذا . لعل هذا هو المنطق . أو لعل تهمة أخرى تصل على نفس الشخص لتعزز التهمة الأولى و يظهر أنه من أصحاب السوابق أو يصبح منهم (أي من أصحاب السوابق) . وعلى جميع الأحوال تبقى التهمة مسجلة على الشخص وتبقى نقطة ضده . انني أكتب هذا ليس من قبيل الانتقاد المجرد المعزول بل من قبيل الكلام الموثق والدفاع عن النفس والحرص والرغبة بحياة أقل فساداً وأكثر أمنا للدولة وسلامة لأبنائنا وبلدهم .

أما اليه العمل الأخرى// فهي خاصة بالتعامل بين دائرة المخابرات وباقي وزارات ودوائر الدولة .// وهي مكملة للآلية الأولى ، اما المقصود بالعمل هنا فهي مجموعة النصائح والتوصيات التي تقدمها أو ترسلها الدائره الى وزارات ودوائر ومؤسسات الدولة في سياق الحفاظ على أمن الدولة . وتتعلق هذه التوصيات بعمل موظفي الدولة من الناحية الأمنية الفنية وبقدر ما لذلك علاقة بالأمن ومتطلباته من ناحية ، وبسلوكياتهم هم كموظفين من ناحية أخرى ، ولذلك فهذه الآلية بشقيها الخاصين بالعمل نفسه وبالسلوكيات جاءت بمدخلات من جانب واحد وباتجاه واحد وتكون فيها دائرة المخابرات الجهة المرسلة . واذا ما تجنبنا الحديث عن جانب العمل كشيء من صميم واجبات الدائرة والذي يجري بكل مهنية ولا يفترض أن يشوبه الخلل ، فان الحديث ينصب على التوصيات الخاصة بالأشخاص وسلوكهم . وغالبا ما تكون نصائح الدائرة هنا أو توصياتها بمثابة صيغة مهذبة لطلباتها أو قراراتها

بشأن الأشخاص العاملين لدى تلك الوزارات أوالدوائر ، بمعنى أنها غالبا ما تكون بمثابة القاضي الذي يطلب أو يفرض العقوبة أو الاجراء المترتب على تلك التهم التي وردت من موظفيها والمتعاونين معها بحق الاخرين ولا سيما العاملين في أطار أجهزة الدولة ككل . والحديث هنا كما ذكرت هو بشأن القضايا أو التهم التي لا علاقة لها بجرائم أمنية أو جنائية أو من تلك التي تستلزم بالضرورة محاكمة قضائية . وليس بالضرورة أن تكون التوصيات بعلم المدعى عليهم أو مفاتحتهم بالتهم ، وتكون الوزارة أو الدائره المتلقية للتوصية بانزال العقوبة والمعنية بتنفيذها هنا بمثابة الشرطي الذي ينفذ العقوبة ودون تحقيق أو مفاتحة أوحتى ابلاغ للشخص المعني بالسبب ، حتى لو كان موظفا لديها وهوكذلك في غالب الأحيان .

أن كلمة دائرة المخابرات وتوصياتها للوزارات والدوائر الأخرى في الدولة بحق الأخرين أو ضدهم لا تناقش من قبل الجهة أو الدائرة المطلوب منها تنفيذها ، وتنفذها كما هي . بل ومن غير المتبع أن يناقش فيها مسؤول في الدولة مهما كانت غير دستورية أو غير مكتملة من حيث عناصر الاثبات ومهما كانت صفة ذلك المسؤول . ويشمل ذلك رئيس الوزراء بل ومن هم أعلى صفة منه في بعض الحالات . واذا ما تلقت دائرة المخابرات استفسارا حول موضوع توصية من توصياتها أو ربما مداخلة بشأنها وربما توسط ، فان ذلك يقابل بالرفض لفكرة التدخل بالموضوع بأي صورة وأحيانا بلهجة قاسية . أما مضمون الرفض فيكون بمعنى // أن هذا الأمر ليس من شأنكم أو نحن من يفهم الواقع // . وأحيانا يكون الرفض عن طريق عدم الرد أو التجاهل للمداخلة ، أو الطلب مكررا بتنفيذ التوصية المطلوبة .

اما العقوبة أو الحكم الذي تتخذه وتوصي به دائرة المخابرات بحق موظف موشى به في جهاز الدولة أو أي مواطن يتهم بتهمة من نوع التهم التي أشرت اليها والتي لا تحيلها الدائرة للقضاء . فهو اما حكم بعقاب ذو أثر دائم كأن يبقى اسمه في القائمة السوداء أو فيشة في الحاسوب مستنسخة على حواسيب دوائر أخرى يواجه عواقبها لدى كل سفرة له في المطار أو على الحدود ، ولا مجال لتغير أوتعديل أو مسح أو الغاء للمعلومة المثبتة حتى لو تولدت فيما بعد قناعة بأن الأمر مجرد التباس بالأسم . أو يواجهها لدى سعيه لانجاز أي معاملة له أو تحصيل حق أو مصلحة في أي دائرة من دوائر الدولة . واما أن تكون العقوبة الموصى بها فورية باتخاذ اجراء حاسم ضده كأن يستغنى عن خدماته أو وظيفته ان كان موظفا . أو أن يكون

العقاب مؤجلا تنفيذه لحين الوقت المناسب . وليس بالضرورة أيضا أبدا أن يبلغ المتهم عن أسباب الاجراء المتخذ بحقه ليدافع عن نفسه أمامها أو أمام القانون . فيصبح عندها ضحية اللامؤسسية بكل المقاييس . ان التعليق هنا ليس على نوعية العقوبة فربما تكون مبررة وغير قاسية ، ولكن التعليق هو على الطريقة غير المقنعة وغير القانونية في فرضها أو في تقرير مبرر وجودها .

وبهذه المناسبة فان مسألة عدم الافصاح عن التهمة أو سبب الاجراء المتخذ بحق الأخرين تمارسها الحكومة أيضا ممثلة بمجلس الوزراء وقراراته وسواء كان ذلك بناء على توصية الدائرة أو بناء على رغبة معزولة من المسؤول . اذ أن الحكومات المتعاقبة تضع لنفسها الكثير من المواد في القوانين وفي الانظمة التي تجيز لها عدم الافصاح حتى للقضاء عن أسباب اتخاذها للعديد من قراراتها الادارية بحق موظفي الدولة ، وهو ما يكرس اللاشفافية ويعطل دور القضاء في تحقيق العدالة ويفسح المجال واسعا للفساد المقنن وسوء استعمال السلطة أو مخالفة الدستور والاضرار بالمصلحة العامة . ومن هذا القبيل على سبيل المثال الصارخ المادة ١٥ أ من نظام الخدمة المدنية المار ذكرها بشيء من الايضاح لدى تناولي موضوع الفساد في هذا الكتاب . وكذلك من خلال العبارة الشهيره والتي تذيل العديد من المواد في القوانين والأنظمة والتعليمات وتجرح دستوريتها والغاية منها وتفرغها من مضمونها وغاية وجودها . وهي عبارة .// . . . . . يجوز لمجلس الوزراء أن . . . . . أو يجوز للوزير أن . . .//

المحور الثاني

اعتبارات اختراق دائرة المخابرات

ويتعلق هذا المحور بالأخطار المباشرة على الدائرة وأهدافها . حيث أن هناك اعتبارين آخرين قائمين فعلا في الدائرة ويفرزان أخطارا مباشرة على عمل الجهاز نفسه ومصداقيته ،وعلى موظفيه والمتعاونين معه وزعزعة حصر انتمائهم لقواعد عملهم في الدائرة لصالح انتماءات أخرى . بحيث تفقد هذه الأخطار الجهاز خصوصيته وأهم مقومات عمله القائمة على الكتمانية والسرية وحماية مصادر المعلومات . أما هذان الاعتباران فان أحدهما منبثق عن وجود الأخر ، وقد قادتني التجربة الى تلمس وجودهما والوقوف على بعض نتائجهما الخطيرة . والاعتباران هما تسلل الجهوية والمناطقية للدائرة من ناحية ، واختراقها من الداخل لصالح أدبيات

هذه الجهوية . ، **بالنسبة للاعتبار الأول** / يبدو أن عدوى المحسوبية والجهوية ومظاهرها وبعض الموروثات المتناقضة مع مفهوم الدولة والصالح العام ، والخضوع لأساليب التوظيف السائدة في وزارات أخرى ، كلها قد أخذت تتسلل الى الدائرة ، بما فيها من سلبيات ولها من استحقاقات ، كما أصبحت الدائرة تسير باتجاه طغيان لون مناطقي واحد عليها كما هو الحال في وزارات ودوائر أخرى . وبالطبع فان هذا ان كرس ولم يعالج فانه ينقل كل سلبيات المناطقية وأدبياتها واعتباراتها أيضا الى واحدة من الدوائر التي لا يحتمل دورها والمعقود عليها من مهام وآمال أن يسودها هذا الوباء ، ولا يستقيم أمرها مع النتائج المترتبة على المناطقية واللون الواحد . وقد يكون أمرا محتما لا يقبل النقاش أن تحارب هذه الظاهرة في دائرة المخابرات **لأنها ليست دائرة خدماتية ولا دائرة وجاهة ولا مغانم** ، بل دائرة تتعامل مع أمن الوطن ومكتسباته وأمن كل مواطن وبما يمتد لأمن النظام نفسه ، ولا شيء فيها يخضع لحسابات الربح والخسارة ولا لمردودات سياسية أو غيرها . بمعنى أنها دائرة تتعامل مع المصلحة الوطنية العليا في أعلى مراتبها وجزئياتها . وليس المقصود هنا التعرض للأخرين أو الانتقاص من مكتسباتهم ، لكنه من الخطورة بمكان عدم اتخاذا هذا الأمر بالجدية القصوى في غمرة الدفاع عن النفس وعن الدائرة والادعاء بالكمال وبأن الأمور كلها تحت السيطرة ،وبما يؤدي بالتالي الى تمرير مثل هذه الظاهرة القاتلة بدون قصد أو بواسطة الاختباء وراء انكارها ، أو الاحتماء وراء حجج التركيز على ما يسمى **بالمسوحات الأمنية وغيرها من الحجج** التي يمكن تداركها حتى لوكانت تتعلق بالخبرة والقدرة والنزاهة والانتماء . فبلدنا فيه ما يكفي من الكفاءات والاختصاصات والعناصر المنتمية والنزيهة بحيث لا يخلو منها شماله أو وسطه أو جنوبه ، شرقه أو غربه . وفي كل منها ما يفيض للتصدير الخارجي . فمثل تلك الصفات أو المستلزمات تفقد معناها وترتد على عمل الدائرة اذا لم تأت منفتحة على كل الوطن وعملت بمنأى عن اطار الجهوية البغيضة أو القبلية أو التحزب وبمنأى عن وجود أي روابط قرابة أو روابط مصلحية أو مناطقية بين موظفي ومنتسبي الدائرة ما أمكن ، وتحت أي ذريعة .

أما الاعتبار الثاني المتمخض بالضرورة عن هذه المناطقية فهو الأشد خطورة على جهاز المخابرات ، ويتمثل في اختراق الجهاز نفسه وهواعتبار موجود للأسف بشكل أو أخر في الدائرة . ولا شك أن اختراق أي وحدة اجتماعية أو سياسية أو ادارية حكومية أو غير حكومية أو اختراق أي جهاز أو مؤسسة في الدولة يعني

فقدانها لخصوصيتها وتغيير وجهة سيرها وفشل برنامج عملها وأهدافها ، بل وتحقق نتائج وأهداف معاكسة لأهدافها في كثير من الحالات . بمعنى أن اختراق الجهاز يعني اصابته من الداخل اصابة وان بدأت صغيرة فانها تتفاقم وتتعاظم كالسرطان حتى يتآكل وينتهي بالمحصلة . أما مدى ونوعية المردود السلبي على الدولة من جراء الاختراق فذلك يرتتبط بأهمية موقع ودور ومسؤوليات الدائرة أو الجهاز المخترق نفسه . فلو قلنا أن اختراق وزارة التربية الناجم عن المناطقية يؤدي على سبل المثال الى تسريب الامتحانات واضعاف نظام التعليم وتراجع مستواه وفشل خطط تطويره ، فانه في دائرة المخابرات العامة يعني نتائج أكثر خطورة ويصعب تداركها في الوقت المناسب . فهو ينهي عملها ويعكس اتجاهه ، انه اختراق لأمن الوطن والمواطن وللنظام نفسه . **وكمثال بسيط على اختراق دائرة المخابرات العامة وخطورته** أقول بأن عمل دائرة المخابرات ونجاحه يقوم على أسس أهمها على الاطلاق هو البحث لدائم عن **المعلومة الصحيحة** في اطار عمل الدائرة والحصول عليها في الوقت المناسب من أي مكان كان ، ودون اعتبارلأي كلفة مادية أو محذور سياسي أو مادي . ومن هنا فان أي سلوك أو اجراء من جهة خارجية أو داخلية في الجهاز من شأنه أن ينجح في اعاقة تحقيق هذه المهمة أو مهمة الحصول على المعلومة أو يسهم في نقل معلومة خاطئة أو معلومة صحيحة للجهة الخطأ أو في **كشف مصدرها** فانه يكون بالضرورة سلوك يقوض ومصداقية وعمل الجهاز من الداخل بيسر وسهولة .

وعليه فان مصداقية الدائرة في حماية مصادر المعلومات التي تصلها وعدم الكشف عنها وتعريضها للخطر يصبح خطا أحمر لفلسفة عمل الدائرة ولمبرر وجودها . ، وللوصول الى النتيجة هنا أتساءل ، ألا تشجع وتؤدي المناطقية والجهوية التي بدأت تزحف من الوزارات لأخرى لتسود في دائرة المخابرات الى نفس النتائج التي تخلفه في تلك الوزارات ، والى نفس المصير في المستقبل ؟ ان الجواب العلمي والمنطقي هو نعم . والأن ألا تؤدي أدبيات وسلوكيات المناطقية والجهوية في الدائرة الى اختراقها في كثير من جوانب عملها والى كشف الكثير من مصادر المعلومات والتقارير التي تحصل عليها أو تصلها بكل ما لذلك من تقويض لعمل الدائرة ؟ الجواب نعم . وحتى لو اختلفنا على مسألة الكثير والقليل فان المبدأ موجود والممارسة موجودة . . أما اذا كان الشك منصب على وجود المناطقية نفسها في الدائرة وفي بعض الوزارات فذلك سهل اكتشافه للمسؤول ولمن يريد أن يتحرى الحقيقة بالنظرة

المتجردة أو من خلال حسبات بدائية بعلم الاحصاء والنسبة والتناسب في علم الحساب . أما من ينكر ذلك ولا يريد الحقيقة أو لا تهمه فالمسألة عندها تدخل في جهالة المجادلة ودبلوماسية الجهالة .

المحور الثالث

المواطن في حاضر ومستقبل دائرة المخابرات

نظرة في حاضر الدائرة

وأخيرا وكمحصلة ، فان كل ما ذكر من واقع الدائرة ومن أهمية وحيوية وسمو عملها وهدفها المفترض لايكتمل الا باضافة ملاحظتين مرتبطتين بحاضر ومستقبل علاقة المواطن مع دائرة المخابرات . الأولى موضوعية ، والثانية شكلية تنفذ للمضمون . أما الموضوعية فانها تخص الحاضر وتنطلق من أن كل ما ذكر هنا لم يكن بمعزل عن الايمان بوجود تفهم عام بأن دور دوائر الأمن في الدول وعلى رأسها دائرة المخابرات العامة قد تعاظم في السنوات الأخيرة كثيرا ، وبشكل يختلف فيه بالمهمة والهدف عنه لعشرات السنين المنتهية في التسعينيات ، حيث أصبح دور الدائرة مركزيا وذو أولوية وأكثر ارتباطاً بتعاون المواطنين ، لكون أن الظروف الدولية الحالية وتحولاتها قد أوجدت لها عملا اضافيا ووضعا خاصا تماما في ظل غياب حقبة خوف الدول من التآمر الخارجي وخطر مهاجمتها عسكريا من الخارج من قبل دول أخرى ومن خطر الانقلابات العسكرية الداخلية ، وتحول هذا الخطر لمهاجمة الدول من الداخل من قبل تنظيمات أو أشخاص مختلطي الهوية ويعتمدون أسلوب التخفي والسرية في عملهم بهدف التأثير في سياسات الدول وتحقيق مأربهم أو رؤيتهم من خلال استخدام العنف الأعمى القائم على تدمير الناس والمؤسسات دون تمييز وزعزعة أمن تلك الدول ومقومات تقدمها لدواعي وظروف وحسابات لسنا بصدد بحثها ولعل هذا ما اصطلح على تسميته بمواجهة الارهاب ولا يقف الأمر هنا بل يجري اختراقهم من قبل تنظيمات وجهات اجنبية أخرى معادية أكثر دهاء أو استخدامهم كغطاء يعملون من ورائه . نعم ، انه لا مجال للشك بأن عمل الدائرة مع هذا التحول وفي الظروف الأمنية الشاذة التي تعيشها المنطقة والعالم أصبح ذو خصوصية بالغة الحساسية والأهمية والجدية في طبيعته ، وأصبحت الضرورة

لفعاليته أمرا أكثر حيوية وتستلزم بحد ذاتها على سبيل الوجوب توفر بعض المتطلبات كمقومات أساسية لنجاحه وعلى رأسها موازنة تلك الاعتبارات المشار اليها بما فيه حرية الحركة والاتصال للدائرة ومنتسبيها دون معوقات ، وأن يبقى بالامكان أن يمس عملهم بقانون وشفافية أي مكان وكل مواطن مهما كان حجمه أو صفته أو موقعه اذا كان لذلك أدنى ضرورة أمنية . وان المقصود والمراد من هذا الطرح على صعيد دائرة المخابرات ليس الانتقاص من تلك الاعتبارات والامتيازات المشار اليها أوطلب مراجعتها ، ولا الطعن بالأساليب والاجراءات المتبعة حاليا في تعامل الدائرة مع مختلف القضايا ، وربما تكون ضرورية ووضعت نتيجة دراسة ومتابعة ، لكن المطلوب هنا هو تحصينها من خطر الخروج عن هدفها ومسارها التي جاءت في اطاره ، وكذلك تحصين الحقوق الخاصة للمواطنين والعامة للدولة من المس والانتقاص . والاعتراف بأن تلك الاعتبارات الواقعية تستلزم وجود اعتبارات مقابلة كضوابط لضمان أو تلافي استغلالها ، أو تتطلب اجراءات بقانون أونظام يحفظ التوازن مع هذه الصورة المعيبة بحيث يقابل كل عامل تشجيع على الخروج عن الأصول عامل حماية للطرف الأخر ، ومقابل كل ثغرة فتحت للضرورة صمام أمان للطرف الأخر . ولكل مساحة أكبر من حرية الحركة منظم يقابلها .

نظرة في مستقبل الدائرة

أما الملاحظة الثانية فهي شكلية تنفذ للمضمون كما ذكرت وهي مطروحة للنقاش . حيث اذا أردنا أن نصارح أنفسنا ونفكر بصوت عال ، علينا الاعتراف بأن نظرة المواطنين أو الناس في مختلف الدول العربية بما فيه الأردن الى دوائر المخابرات في بلدانهم ما زالت نظرة غير متفهمة وان مجرد سماع المواطن العربي لعبارة المخابرات أو دائرة المخابرات يكفي لأن يترك ذلك في نفسه وذاكرته انطباعا غير مريح . فهي مرتبطة بذهنه ولسنين طويلة بمفهوم الرعب والقسوة والملاحقة والتجني والاعتداء ، وبأنها موجهة ضده كمواطن على سبيل الحصر . وأنها غريمه الذي يأخذ القانون بيده . وأنه لا بد وأن يتجنبها بكل الوسائل . فهي تعني وخاصة للمواطن البسيط العادي مصائد وأفخاخ مرئية وغير مرئية وتعني الملاحقة بنظارات سوداء والمحاسبة والابتزاز وتضييق الحريات وقطع الأرزاق وربما الهلاك . وربما يكون من أبلغ الوصف أنها بالنسبة للمواطنين العرب وحوش سائبة بيد الأنظمة وعلى أقل الحسابات فإنها لا تعتبر دوائر

صديقة للمواطن بعكس المطلوب .

ان نظرة المواطن العربي هذه ومفهومه هذا مختلف تماما عن مفهوم المواطن الأمريكي أو الأوروبي لدوائر المخابرات في بلدانهم ، حيث تحظى تلك الدوائر ورجالها من قبلهم بنظرة طبيعية وتفهم عالي الحس . وعلى أنها أجهزة منضبطة لحمايتهم وحماية أمنهم الوطني دون أن يكون لها أو لأعضائها حصانة قضائية أو وظيفة شرطية أو مهمة تنفيذية ولا سطوة مميزة لها أو لأعضائها على حساب حقوق الأخرين ، ولا تداخل وتدخل منها ومن منتسبيها في عمل الأجهزة الأخرى . أجهزة تستمد صلاحياتها من قوانين وانظمة شفافة في دستوريتها . هذه هي النظر الطبيعية والمفهوم الصحيح الذي يجب أن يكون لدى المواطن العربي حتى ولو لم يكن واقع الأمر لدينا أو لدى الغرب غير ذلك في شيء من جزئياته .

ان السبب في الاختلاف بالنظرة هذه لا أعتقده بأنه يعود للمواطن في كلا الحالتين العربية والأوروبية ، فالمواطن يبقى جهة متلقية للصورة والمعلومة المكتوبة والمسموعة والمرئية والتي على أساسها وأساس تجربته تتكون المشاعر والانطباعات وتتبلور الفكرة في الأذهان والصدور . **وبهذا فان حس المواطن حتى وان لم يكن مبنيا على أسس سليمة وحقائق فانه يبقى هاما جدا لأنه يشكل الحس العام ويجب أن يناقش ويؤخذ بعين الاعتبار وفي كل الظروف** . ان هذا الاختلاف بالنظرة لدوائر المخابرات بين المواطن العربي وبين المواطن الأوروبي يعود الى وجود اختلاف في التجربه والصوره الماثله في الحالتين العربية والغربية من حيث اختلاف ظروف نشأة دوائر المخابرات نفسها واختلاف نهج وآليات عملها وأهدافها وممارساتها ونشاطاتها نفسها اضافة لمنتسبيها وسلوكهم العام والضوابط التي تحكمه ، فهي لدينا مختلفة ويعتريها القصور والخلل في المرجعية والتوجه . ولا شك أن ذلك لم يأت بمعزل عن اختلاف طبيعة ومصادر التهديد والأخطار التي تواجهها الدول والأنظمة ، وهذا الاختلاف بدوره قد ارتبط مباشرة بظروف انشاء الدول العربية وعلاقاتها بالدول المستعمرة وحداثتها وضعف الحس بالقانون فيها ، بل أنها قد ارتبطت أكثر بطبيعة الانظمة فيها وأولوياتها السابقة ، وكما أن لذلك علاقة مباشرة بنوع التحديات التي كانت تواجهها تلك الدول ، وكثرة تدخلات الأنظمة العربية بالشؤون الداخلية لبعضها البعض آنذاك ، **وشيوع ممارسة استهداف الانظمة وظاهرة الانقلابات العسكرية . ومن هنا فان الظروف التاريخية والسياسة لم تكن تسنح لدوائر**

المخابرات العربية في بداياتها لأن توضع من الأساس في المسار المفترض أن توضع به . ولم تكن تسودها ثقافة واقع دورها الطبيعي المفترض وساحاته الرئيسية حتى بدت غير متفهمة له ، كما لم تعد متفهمة لخطورة وحساسية مهماتها وممارساتها غير المفترضة ولا لتأثير نظرة المجتمع على مسيرة عملها ولا بالعلاقة الصحية المفترضة بينها وبين الجمهور .

اما اذا خصصنا بالحديث جهاز المخابرات في الأردن ، فان نهج عمله بالشكل والمضمون وثقافة منتسبيه وسلوكياتهم المرئية واجراءات الضبط الذاتية والقانونية كلها تطورت نحو الأفضل وواكبت تطور الحياة العامة والوعي لدى المواطنين كما واكبت تطورات الخطاب السياسي الدولي ومعايير حقوق الانسان وقواعد السلوك المتسقة معها ، كما نحت في نهج عملها الى التطور العلمي والتكنولوجي . ولم تعد صورة دائرة المخابرات الأردنية في الخمسينيات والستينيات موجودة في أذهان الناس كسمة للدائرة لكنها ليست الصورة المفترضة في القرن الواحد والعشرين . فالخلل ما زال موجودا وتعاظم كما مر بعدوى المناطقية والاختراق والأثار الجانبية لآليات عملها . كما أن الانطباع العام عنها لدى الناس ما زال بعيدا عن المطلوب والمرتجى ، ولعل المسؤولية في هذا تقع على الدائرة نفسها في ضرورة تحديث أو تثوير سياساتها وممارساتها وآليات عملها المرئية وغير المرئية بالاتجاه الأكثر مدنية وعصرنة وصولا لغاية أساسية على طريق نجاح عمل الدائرة والمتمثلة في ازالة الحاجز النفسي الذي يحول بينها وبين المواطن وبناء جسور الثقة والتعاون معه لا سيما وأن طبيعة وأسس نجاحها اليوم اصبح يعتمد بشكل رئيسي على تعاون وصداقة المواطن . ومن هنا فان البحث عن بداية صالحة ومؤثرة في كلا طرفي المعادلة ، الدائرة والمواطن باتجاه صحيح سيكون أمرا حيويا ومحل ترحيب عام لاعادة تشكيل العلاقة بينهما . فلا الجمهور بطبيعة ثقافته واهتماماته ومؤثراته عاد نفسه هو الجمهور الذي كان في الخمسينيات والستينيات ولا الظروف المحلية والاقليمية عادت نفسها ولا الدائر بمنهجها وأولوياتها والتحديات التي كانت تجابهها أوتجابه الدولة عادت موجودة نفسها . بل أن ما عاد موجودا اليوم هو اهتمامات مشتركة بين طرفي المعادلة ، وأرى أن البداية الصالحة لهذه المرحلة تنطلق من هذه الاعتبارات لفتح صفحة جديدة بعنوان جديد تماما لماهية جديدة تتناسب مع شكل جديد . والشكل الجديد هذا له علاقة باسم دائرة المخابرات الذي ارتبط بذهن الكثيرين بمفهوم وانطباع الصراع بين

السلطة والمواطن ، وما نريده اليوم وينبغي هو أن يتحول الى فكرة التعاون بينهما . ولعل في اعادة تسميتها بما يحمل مضمونها الحديث على الأقل يكون بداية مشجعة ، وهو أنها دائرة الأمن الوطني أو كما تسمى في بلدان أخرى دائرة الأمن السياسي ، أما تسميتها بدائرة المخابرات العامة فهي أصلا تسمية لا علاقة لها بالمضمون ولا تتفق مع ولا تدل على طبيعة عمل الدائرة ولا ترقى الى مستوى وجلال مهامها . وما هي الا تسمية نقلت الينا مستنسخة بشيء من التحريف عن دوائر مماثلة نظريا في دول أخرى أكثر عراقة وتحضرا في الديمقراطية والمؤسسية ولكن تلك الدوائر وان كانت قد بدت متشابهة نظريا لمثيلاتها لدينا الا أنها كانت مختلفة في الواقع والمضمون وفي المحيط الخاص بها وفي بدايات ظروف انشائها وعملها وطبيعته وتوجهاتها .

الحكومات والرقابة الغائبه

أما وقد تطرقنا على النحو المار ذكره الى بعض الظواهر المجتمعية والسلوكيات في القطاع العام في التفكير والمنهج والممارسة من تلك المغايرة لمفهوم الدولة الحديثة ولأسس التطور والنماء ولمصالح الأمة العليا ، فان السؤال البديهي الذي قد يثار بشأنها هو أين دور الجهات التي تقع على عاتقها مهمة المراقبة أو المحاسبة أو النقد أو الكشف الرسمية منها وغير الرسمية وكيف غيب .؟ من مجالس نيابية أو قضائية أو صحافة أو من ما يسمى بمؤسسات المجتمع المدني من منظمات غير حكومية أو نقابات ، وربما الأحزاب الوطنية . . ولماذا لا تقوم بواجباتها وخاصة الدستورية بالنسبة للمجالس النيابية ، حتى لم نعد نسمع شيئا منها أو من غيرها حول مثل تلك الممارسات . والحديث هنا هو عن الممارسات الداخلية للحكومات وليس عن ممارسات النهج السياسي الخارجي الا بقدر ما يتعلق الثاني بالأول .

من صواب المنطق ابتداء ، هو الاعتراف بأن غياب دور وتأثير تلك الجهات لا يرجع الى عدم وجودها فهي موجودة بأشكالها ولكن ليس بمضمونها ، كما لا يرجع الى عدم معرفتها أو جهلها بمسؤولياتها أو بما يجري في بلدنا وفي أجهزة الدولة ، أو أنها لا تعرف التركيبة الجهوية الحصرية لهذه الوزارة أو المؤسسة أو تلك الدائرة ، أو غافلة عن خلفية هذا الوزير أو هذا الأمين العام أو ذاك المدير أو خلفية تعيينهم مثلا ، ولا جاهلة بممارسات بعض رؤساء الحكومات وعبثهم بالمال العام وبقواعد بناء المجتمع

الحديث ، وأسس بنية الانتماء والنماء ، وقواعد تركيبة جهاز الدولة وبالمال العام . أو ساهية عن اختراق هذا القانون وتلك المادة الدستورية أو عن ذاك الاعتداء على الحق العام أو الخاص ، كما ليست تلك الجهات غافلة عن عجزها أو أسباب عجزها عن القيام بدورها وهي مكشوفة على بعضها في تقصيرها أيضا . وبالتالي فبلدنا صغير والواعين والمميز ضدهم كثر على السواء . ومهنة البحث عن المعلومة تروج في ظل أجواء تساعد على اختراق الوزارات والدوائر ، كما أنها مهنة تنتشر بمثل تلك الأجواء وتصبح مهنة تجارية يعتاش البعض عليها ، ويستخدمها البعض الأخر في حروبهم الكيدية .

كما أنه من صواب المنطق أن السبب لا يعود أيضاً الى التخويف أو كون تلك الجهات تخاف من استخدام العصا ، لكون أن الجزء الأساسي والمعول عليه من تلك الجهات والمتمثل في مجالس النواب من بداية التسعينات ومن ثم مجالس الصوت الواحد أو صوت العشيرة كلها مجالس يتمتع نوابها بحصانة دستورية وقانونية وحماية عشائرية أيضا . وكذلك الجزء الأخر من هذه المؤسسات المتمثل في مؤسسات المجتمع الدني والصحافة . حيث اذا تجاوزنا الحديث عن **الشق الأول المكون من النقابات** المهنية والمنظمات غير الحكومية والأحزاب الوطنية والصحافة لكون النقابات معذورة بحكم كونها مقيدة بحكم القانون والنظام وتحت طائلة العقاب دون أية حصانة ، ولكون المنظمات غير الحكومية التي يعول عليها الكثير في مراقبة ممارسات الحكومات ورعاية مصالح وحقوق شرائح المواطنين بما فيها منظمات حقوق الانسان قد تم احتواؤها من قبل الحكومات العربية تماما بطريقة رهيبة حين أخذت هذه الحكومات ومنها الأردنية على عاتقها انشاء مثل هذه المنظمات بنفسها ، أو وضع اليد على الموجود منها حتى عادت منظمات خاضعة في اداراتها وعملها وتوجهاتها للحكومات بحيث أفقدتها معنى وجودها . ولكون أن الأحزاب الوطنية عندما سمح باعادة تشكيلها في نهاية الثمانينيات قد تشكلت من قبل رجال الحكومات المتعاقبة أو رجالات النظام الذين يتعاطفون مع الحكومات في كل الأساسيات ولا يختلفون معها الا في مسائل اجرائية أو رجال العشائر التي تعيش تحت جناحي الحكومات أو النظام وذلك في محاولة استباقية للاجهاز على مغزى التعددية السياسية وعلى الرأي الأخر في الدولة ، مستغلة انسحاب الأردنيين من أصول فلسطينية من الساحة السياسية الأردنية . أقول اذا استثينا الحديث عن مؤسسات المجتمع المدني تلك لهذه الأسباب ،

فسيبقى أمامنا الصحافة . وهي في هذا يتماثل وضعها مع وضع المجالس النيابية من حيث ما يعول عليها من مسؤوليات ، ومن حيث وقوفها الكامل بعجز على كل التجاوزات بحكم طبيعة المهنة . وان حذوها حذو المجالس النيابية في تغاضيها عما يجري من تجاوزات وممارسات خطيرة ، وعدم كشفها و التعامل معها ومعالجتها لا يرجع الى عوامل ترهيب أيضا . حيث أن بعض روادها وكتابها لا يخافون العصا ولا تنقصهم الحيلة أصلا لتوصيل رسالتهم دون الوقوع في الفخ ، والمعظم منهم لا تصلهم تلك العصا .

اذا في ضوء ذلك ، مالذي يقف وراء تعطيل عمل ودور المؤسسات تلك وخاصة المجالس النيابية والصحافة بعد أن فهمنا سبب تعطيل دور الفعاليات الحزبية والسياسية وفعاليات المجتمع المدني . وهنا لا شك فإن الحكومات أو بعضها هي الجهة التي لديها أسبابها المفترضة والمحفزة لتكون صاحبة المصلحة أو الحاجة في تعطيل هذا الدور أو توجيهه ولديها القدرة على ذلك .

وبهذا أقول لقد أدركت بعض الحكومات وربما معظمها بأن الظرف الداخلي في الدول أصبح في كثير من جزئياته وليدا للظروف الخارجية ومنفتحا عليها ومتأثرا في خطابها السياسي . وأصبح من غير المستساغ تمرير الكثير من سياساتها وممارساتها عن **طريق تجاهل العملية الديمقراطية أو الدستورية ومتطلباتها** داخل الدولة ، كما أدركت بأن استخدام العنف وطرق الضغط والايذاء لم تعد أساليب ناجحة دائما ولا عملية في تحقيق الغرض ، ولا قادرة على اغلاق كل الأفواة . ولأنها أي سياسة العقاب بالعصا وكم الأفواه بالقوة سياسة غدت مفضوحة ومعيبة ومرفوضة في أجواء الانفتاح والخطاب السياسي الدولي السائد ولا تتماشى معه ، ولكونها أصلا سياسة لا تعطي نتائج مضمونة مئة بالمئة وتحتاج الى متابعة مستمرة وتسيء لمستخدميها وقضيتهم وتعقدها ولا تضع حدا للمطلوب وغير المطلوب ، لهذا ، ولضرورة اتباع أساليب وطرق أقصر وأنجع وأكثر ملاءمة لثني أصحاب الاختصاص عن أداء واجبهم بأمانة ، **فان الحكومات المتعاقبة اتبعت مع المجالس النيابية ومع الصحافة** ومع غيرها من مؤسسات الفعاليات الناشطة سياسة أخرى هي ذاتها التي استخدمت ابتداء لتمرير بعض السياسات الخارجية المعقدة . قد أخرجت من قبرها ثانية وسادت في السنين الأخيرة وتقوم هذه السياسة على **محورين أساسهما الاحتواء بالترغيب // أما الأول//** فيعتمد الاحتواء بواسطة اقطاع الوظائف العامة لا سيما من تلك التي

تجعل من الشخص المعني جزءا من السلطة التنفيذية نفسها بكلفة على الحكومات لا تزيد عن قبض الراتب . أو باستخدام الوظيفة العامة لغايات سياسة الاسترضاءات . وبالطبع فانه نظرا لمحدودية استيعاب هذا المحور القديم الجديد فقد اقتصر على استيزار عدد محدود ومنتقى من بعض النقابيين أو الصحافيين ونشطاء بعض التنظيمات أو من تلك التي تصنف في عداد ما يدعى بمؤسسات المجتمع المدني ، وتوزيع ما أمكن مما يتبقى بعد اقطاع المحسوبين من الوظائف العليا وادارة المؤسسات أو الشركات أو في مجلس الأعيان على ما أمكن ممن لم يتم استيعابهم من ذات الشرائح أو من الأكاديميين أو ممن هم في حكمهم من النشطاء أو طويلي اللسان والأفواه الواسعة وأيضا على ما تيسر من أصول النواب أو فروعهم أو محاسيبهم . **ولأن المجال في هذا المحور محدودا في طاقة الدولة الاستيعابية** ؛ ولا يمكن للوظائف العامة المجزية أن تغطي جميع المطلوب تغطيتهم فقد اقتضى الأمر اضافة **اعتماد سياسة المحور الثاني**// وهو محورحاسم وشامل يقوم **على سياسة الارشاء المادي الصريح وبصرف النظر عن أي مسمى أخر لها** . ولتشمل كل من بقي من المعنيين حرا خارج نطاق الوظيفة العامة واطار السلطة التنفيذية وهم الكثر ويشمل كامل قاعدة المجالس النيابية والصحافة ، وهي سياسة تأخذ لغايات الحفاظ على ماء وجه المرتشي **شكل الاقناع المبني على الطروحات الوطنية من زاوية معينة والعشائرية معا** . ومغلفا بالعطايا والامتيازات والخدمات والمنح الكبيرة والمجزية اللادستورية . ومع أنها عطايا ومنح وخدمات لا دستورية **ومعيبة وتؤثر سلبيا ومباشرة** على دور وواجبات دستورية وحيوية ، ورغم أنها أيضا ممارسات مكشوفة تماما للجميع **وتدخل في عداد الفساد** الذي تقوم به الحكومة ، فانها ما زالت سياسة ناجحة وتعطي ثمارها لأسباب أهمها أنها عطايا وخدمات حرصت الحكومة **على أن تكون شاملة لجميع منتسبي تلك** المؤسسة أو السلطة أو القطاع ، ولا تبقي من أحد فيها الا وتطاله حتى لا يعد يبقى فيها من يقوم بواجبه بفعالية ، أو يتجرأ على نقد العملية وهو في وسطها . وان اعتذر نائب ما عن تلك هنا فقد بلع تلك هناك . وقد تناولت بعض المقالات الصحفية بالتوضيح والتخصيص وصريح العبارات هذا النوع من العطايا والامتيازات لنواب الأمة وللعديد من صحفييها . وبالطبع فانها سياسة مرهقة ماليا واداريا للحكومات وتفتح الأبواب التي ما كان لها أن تفتح . ومن الصعب على السلطة التنفيذية متابعتها . **لهذا السبب ولكون أن المستفيدين بعد فترة يتطلعون لمكاسب جديدة ،**

فقد كيفت الحكومات أو بالأحرى رؤساء الحكومات المعنيين سياساتهم نفسها ازاء تلك الصعوبات وأصبحوا يتعاملون بعطاياهم على أساس القطعة أو المناسبة . بمعنى أنهم يلجؤون لهذه السياسة كل ما جد جديد يستأهل الانفاق أو الدفع .

ومن المهم ذكره هنا ، أننا في الحالة الأردنية لا نستطيع اغفال نقطة هامة اسهمت بشكل أساسي بقدرة الحكومة على التأثير السلس على مجلس النواب وتغييب دوره بفعالية في تمريرها لممارساتها وقراراتها التي قد يثار حولها علامات استفهام ، ولبعض القوانين والسياسات من تلك الجدلية بشأن دستوريتها أو اتفاقها مع الصالح العام والتي ما كان لها أن تمر بسهولة من قبل مجلس النواب . وهذه النقطة هي اصرار الحكومة على قانون الصوت الواحد في الانتخابات النيابية والذي أدى الى انتخاب مجالس نيابية لا ترتبط بمبادئ وبرامج سياسية عامة ولا تستند كتله الى أحزاب سياسية معينه أو أفكار ومبادئ مرسومة يرتبطون بها ، ولا الى قواعد انتخابية شعبية تتابع سلوكهم . فجاءت تلك المجالس على المقاس المطلوب من الحكومة وبما يؤمن لها ابتلاعا سهلا لتلك المجالس واستفرادا مثمرا أو سوسا رتيبا لأعضائها بالوعود تارة وبالعطايا اللادستورية والخدمات اللاقانونية ومختلف أنواع الارشاء والاغراء تارة أخرى . وحتى لو لم يتم استخدام مثل هذا الاسلوب على سبيل الفرض فان المجال أمام الحكومة يكون قد تهيأ في المجلس النيابي للتعامل مع جميع القضايا التي تهم الوطن ومستقبله وتسويتها بالطرق العشائرية المعروفة . فالصوت فيها هو صوت العشيرة أو القبيلة بكل ادبياتها . حيث أن هذا القانون يتحول في دولة شعبها عشائري الى حد كبير الى قانون لتغييب فكرة التنمية السياسية ككل وعلى رأسها مفهوم التعددية ، والى قانون لاقصاء الفعاليات الحزبية والوطنية والسياسية والمؤهلة عن مجالس النواب وعن ممارسة دورها بالوعي الكافي .

والسؤال هنا هو هل هناك من حق للحكومات باستخدام تلك الأساليب لتمرير ما تريد أو لاسكات من تريد إذا كانت حكومات وطنية . ان هذا بالتأكيد يعود الى النوايا في ذلك أو الى قناعاتها بما تهدف اليه أو الى ما تعتقده من ضرورات تبيح المحظورات . ولو افترضنا أن الحكومة قد لجأت لمثل تلك الأساليب انطلاقا من هذا السب أو تلك القناعة فانها مع ذلك تبقى ممارسات غير ديمقراطية وغير شفافة ، وتبقى ممارسات تفصح عن عجز الحكومة في اقناع الطرف الاخر بما تراه دون اللجوء الى طرق ملتوية .

أما اذا كان في تلك الممارسات خلل في العملية الدستورية أو ترتب عليها خطأ أو محاذير أو أضرار على الأرض ، فانه ومع افتراض حسن النية لدى الحكومة ، يصبح المسؤول عن تلك الأضرار هي المجالس النيابية والصحافة التي لم تمارس حقها وواجبها بأي حجة أو أي ثمن كان وليس الحكومات باعتبارها مارست ما تستطيع ممارسته في ضوء قناعاتها واستغلالها لما تملكه من سلطة وتسهيلات متاحة لها دون القفز عن تلك المؤسسات الدستورية الممثلة في مجالس النواب . ولكن مسؤولية الحكومة تتحقق بالضرورة كمسؤولية مشتركة بالتكافل والتضامن مع المجالس العشائرية من قاعدة مسؤولية الراشي والمرتشي على السواء .

الفصل السادس

الفساد / موروث، ثقافة، تحد ومكافحه

الأردن وخصوصية الفساد

ان من مميزات الدول النامية أنها تعتمد في دخلها ولتغطية موازنتها ، وتمويل احتياجات التنمية فيها ، على وجود مورد واحد أساسي ومجزي تمتلكه هذه الدول وتعتمد عليه أو تستفيد منه ، مثل النفط على سبيل المثال .وهذا المورد نفسه عادة ما يستخدم أيضا لامتصاص الكثير من شدة الصدمات والهزات المالية والاقتصادية التي تتعرض لها مثل تلك الدول نتيجة أية عوارض داخلية أو خارجية ، لا سيما تلك الناتجة عن ممارسات أو عمليات الفساد واستحقاقاته . حيث أن هذا المورد الثابت يستغل لتسديد العجوزات في الموازنة وتغطية تكاليف المشاريع والمستحقات الحيوية التي يذهب بمواردها الفساد ويمنع من تحقيقها أو مواصلتها ، الأمر الذي يمكن ويساعد هذه الدول من البقاء صامدة أو واقفة على قدميها الى حين ، ودون أن يتأثر مواطنوها مباشرة بكلف هذا الفساد . بمعنى أن حكومات مثل تلك الدول تبقى بمنأى عن الحاجة الى تحميل المواطن مثل تلك الكلف مباشرة بأساليبها المختلفة كزيادة الضرائب ، وبمنأى عن الدخول في المحصلة معه ومع نفسها في مجابهات سياسية وأزمات مستقبلية ، وتحمل هذه الكلف بدلا من ذلك الى احتياجات واستحقاقات التنمية بمفهومها الشامل في الدولة .

الا أن هناك دولا نامية قليلة جدا والأردن منها ، لا تمتلك أي مورد أساسي أو رئيسي تلجأ اليه ليمتص صدمات أو هزات مالية أو اقتصادية كبيرة كتلك الناتجة عن الفساد . مما قد يجعل من الفساد في مثل هذه الدول خطا أحمرا ، فهو يعود بآثار عكسية سريعة ومباشرة على المواطن ، وبنتائج سياسية غير مواتية لاحقة وفي المحصلة على الدولة . حيث أن الفساد الأساسي وهو الاداري ينتهي عادة الى فساد مالي واقتصادي ويؤدي ببساطة كما سيلي الى تراجع في دخل الدولة والى زيادة في احتياجاتها المالية لتنفيذ التزاماتها وتغطية نفقاتها المتكررة في الموازنة على الأقل ، . وحيث أن مثل هذه الدولة التي لا تمتلك المورد الثابت الرئيسي لتغرف منه أو تفترسه لتعويض ما افترسه الفساد أو تأمين حاجاتها لا تستطيع الا أن تبحث عن البديل ، فانها تلجأ للحلول السهلة ، وهو هنا التوجه الى المواطن لاجباره على دفع مستحقات الفساد المالية من خلال استمرار فرض الضرائب الاضافية عليه بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو رفع قيمتها بصورة متكررة . وبهذا فانه مع استمرار الفساد يستمر المواطن

بدفع مستحقاته وأثمانه وتستمر المعاناة طالما هو قادر على ذلك ولا أقول راغب ، وعندما لا يعود قادرا فان الكرة ترتد الى الدولة لتنال من صمودها وأمنها واستقرارها وربما سيادتها .

ولما كانت القاعدة الواسعة للمواطنين في الأردن هي قاعدة فقيرة وكادحة يصعب استمرار التوكؤ عليها مع كون أن هذا الانسان أو المواطن هو الوحيد الذي يمكن تسميته كثروة أو استثمار لهذه الدولة ، ولكون أن ما يقابل هذه الصورة على الجانب الآخر هي حكومة أو دولة بلا اقتصاد يذكر ولا مورد رئيسي ، فان الفساد في الأردن وفي حالة وصول المواطن الى الحد الذي لا يتمكن معه من دفع كلفه ، سيصبح له مع فقر الدولة حسابات خاصة **يجب أن تدرسها الحكومات ، واستحقاقات تمس الجميع ومختلفة عن مثيلاتها في دولة أخرى .**

ومن هنا فقد آثرت تناول موضوع الفساد بشمولية في دراسة واحدة ، وبصورة متكاملة علمية وعملية ، ومن جميع جوانبه ليس لأنه ظاهرة مستفحلة في الأردن أو موجود بقوة ، ولا كمشهد قائم في الدولة ، حيث لو كان الأمر كذلك لما كان ألاردن قائما على حاله هذا اليوم . بل أتناول هذا الموضوع لخصوصية خطورته على حاضر ومستقبل الأردن اذا ما استفحل **في ضوء نقطتين أساسيتين ، الأولى في ضوء** ما سبق قوله عن عدم وجود مورد مالي في الأردن لتغطيته واللجوء بدلاً من ذلك إلى المواطن الفقير الذي لن يعد يقدر على تسديد كلفه . **والثانية أن الفساد في الأردن ليس شائعاً في الصفوف الدنيا** من الموظفين والمواطنين بل غالباً ما يوجد في الصفوف الأولى والعليا من المسؤولين مما يجعل منه فساداً أكثر خطورة ، من حيث صعوبة اكتشافه ومن حيث نوعيته وحجمه . **وكذلك أتناول هذا الموضوع من أجل الحث على تلمس المدى والحدود التي يوجد في نطاقها الفساد حاليا في الأردن** ، والوقوف على الاجراءات الجادة والعلمية لمنع تحوله الى ظاهرة أو لايقافه ان كان في طريقه لذلك وعكس اتجاهه . ففي ذلك انقاذ من دفع مستحقات لا امكانية في الأردن لدفعها ، وفتحا للمجال أمام مستقبل أكثر استقرارا وأمنا ، كما في ذلك مقدمة صالحة ومباشرة لنتيجة هامة ، وهي وقف اتساع القاعدة الضريبية التي تضطر اليها الحكومات ، والتخفيف من معاناة المواطنين ومعاناة الحكومات نفسها وشتان ما بين الاحساسين بهما ، وبالتالي اسهاما حقيقيا في تعزيز مفهوم الدولة لدى المواطن في القطاعين العام والخاص .

الفساد / موروث متطور الشكل وتحد للدول

ان الفساد في معناه اللغوي ومفهومه الحديث على السواء ، ليس سلوكا جديدا في الدول المعاصرة أو المجتمعات الحديثة ولا طارئا عليها ، ولا هو على سبيل الحصر وليدها . بل هو من الممارسات أو المسائل أو المظاهر التي شهدتها البشرية منذ أقدم العصور . حيث ولدت تلك الممارسات بأشكالها البدائية مع الانسان الاجتماعي في القبيلة أو التجمع كيف ما كان ، وارتبطت ابتداء بوجود الحياة الاجتماعية غير المنظمة للتجمعات البشرية اينما وجدت ، وذلك كحاجة اجتماعية وكجزء من وسائل وآليات البقاء . بمعنى أن الفساد بمظاهره البدائية كان سلوكا مألوفا وطبيعيا في المراحل البدائية من حياة الانسان الاجتماعية ، ولم يكن سلوكا معيبا أو مستنكرا فيها كما هو عليه اليوم ، كما لم تكن خطورته متبلورة ولا مدركة في حسابات الحياة الاجتاعية البدائية تلك . **حتى أنه أي الفساد أخذ يشكل جزءا من ثقافة الشعوب أو الانسان الموروثة والمختزنة على مر العصور قبل قيام الدول وتنظيم الحياة الاجتماعية** ، كتقليد ووسيلة أساسية من وسائل البقاء والاستقواء واشباع الرغبات والطموحات والحاجات في جو يخلو من مفهوم الدولة والوسائل التنظيمية ، وتنعدم فيه المصلحة العامة أو الحس بالمصلحة المشتركة ، وتسوده شريعة وثقافة قبيلة الغابة . فالقتل والنهب والسرقة والتعصب والمحاباة والتخريب والاستغلال والغش واستباحة الأخر والبيئة والتحايل كلها ممارسات ولدت وتكرست كمظاهر ووجوه بدائية لطبيعة الفساد ، وذلك بصفتها ممارسات تترك آثارا سلبية على المعظم غير مبررة ، مقابل مصالح أو رغبات خاصة تتحقق لأشخاص قلة أو فئات محدودة . وكانت تستخدم تلك الممارسات جميعها أو بعضها كحاجة وكرغبة وكعادة وعلى صعيد كل الوحدات الاجتماعية وكل المستويات . الا أنه ومع تطور المجتمعات وتنظيمها وبناء الدول وظهور مفهوم المصلحة العامة تبعا لذلك أخذت وسائل وممارسات الفساد وأشكاله تتطور ويتولد معها الحس بخطورتها وتتطور النظرة لها أيضا .

أما تطور الفساد بممارساته وأشكاله هذه ، فجاء ليتكيف ويتواءم ويتعايش مع الوضع الجديد بالشكل والمضمون في قالب مدنية الدولة ، حتى أصبح الفساد بأشكاله المتطورة والمعاصرة وبهذا المفهوم وليد استخدام السلطة ، أو استغلال النفوذ أو الاستفادة من نفوذ الأخرين في المؤسسات العامة لتحقيق مصالح وأهداف شخصية أو عائلية أو فئوية ذات طبيعة متنوعه لا علاقة لها بمصالح جمهور الناس

والوطن أو المصلحة العامة . بل أنها تأتي في المحصلة على حسابها وحساب الاضرار بها . أما هذه الأشكال المتطورة والمعاصرة للفساد في الدول الحديثة فقد يصعب حصرها لأنها كالسلسلة تخرج الحلقة الواحدة فيها من الأخرى ، ومحصلتها تبديد الثروة ونهب المال العام بأشكاله ، من صفقات وعقود احتيالية ، ومشاريع لغسل الأموال وأخرى وهمية بدون عائد ربحي وما تفرخه بدورها ولمستلزماتها من مظاهر الفساد الاداري والسياسي والقانوني وما يرتبط فيها من فنون الارشاء والتزوير والتحايل والمحاباة والتطاول على الانظمة والقوانين واستغلال المركز والوظيفة العامة ومن المحسوبية ومحاباة الأقرباء المقربين والواسطة الظالمة والى ما لا نهاية .

ان تطور المجتمعات وظهور الدول الذي طور أشكالاً وأساليباً للفساد قد طور بنفس الوقت أيضا مفهوم المصلحة العامة وحيوية التطور والنماء وهو الأمر الذي جعل من الفساد نقيضا أساسيا لفلسفة وجود الدولة وبالتالي تحديا حاسما للدول أو للحكومات والأنظمة الوطنية . وذلك حين تراءى للعقلاء والمسؤولين في الدول قديما وحديثا أن ممارسة الفساد أصبحت تشكل عاملا معوقا لتقدم الدولة ونموها واستقرارها وبات يشكل نقيضا لمفهوم الدولة نفسها وعامل هدم فيها انطلاقا من كونه أي الفساد معيارا يدل على غياب المؤسسية الفاعلة التي تشكل بدورها الركيزة الأساسية لهذا المفهوم وانطلاقا من كونه يشكل ويمثل اساءة لاستخدام السلطة العامة التي تعتبر بدورها جوهر مفهوم الدولة ، حتى أن موسوعة العلوم الاجتماعية قد عرفت الفساد بأنه اساءة استخدام السلطة لتحقيق مكسب خاص . ولقد استمرت وتعاظمت تحديات الفساد واستمراريته الرتيبة للدول ومستقبلها بدرجات مختلفة في بيئات من التقصير والقصور ، وخاصة عندما تحول هذا الفساد الى ظاهرة فيها . حيث لم يعد يستقيم حال مثل تلك الدول مع مخاطره . فالأضرار تجاوزت الاتجار بالوظيفة العامة والتعدي على المال العام وأصبحت تنخر في مختلف مكونات الدولة ومقوماتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية وتضعف من شرعية النظام السياسي واستقراره ، وغدت تضرب في كل الاتجاهات فمن تشويه للقرارات الاقتصادية وانشاء للمشاريع غير الضرورية والحصول على مناقصات وعطاءات برشاو يتكلف قيمتها وسلبياتها المستهلك أو الميزانية ، الى اعاقة النمو الاقتصادي وعرقلة الاستثمارات وتخفيض ايرادات الدولة من الضرائب والرسوم . ومن تغيير للمعايير التي تحكم ابرام العقود والكلفة والجودة الى زيادة الكلفة وارتفاع الأسعار على المواطن

وازدياد عدد الفقراء وتناقص دخل الفرد وفقدانه حسه بحماية القانون وبالأمن الاجتماعي . وهو ما أدركته الدول بقديمها وحديثها وأدركت بأنه تحد لوجودها وأمنها وحيوية بقائها وتطورها وسارعت لمكافحته . **بمعنى أن المجتمعات المتمدنة قد بدأت بمكافحة الفساد مع نشأتها التاريخية . ولعل شريعة حمورابي وسن القوانين** لدى البابليين وأنظمة دول ما بين النهرين بشكل عام قد حملت الكثير من هذا القبيل وكانت من أقدم النماذج في مكافحة الفساد ، **وتلتها على سبيل المثال النظريات الاغريقية السياسية والاجتماعية** . وأصبح التطور على هذا الصعيد يشمل طرفاً من طرفي الصراع في المجتمعات المنظمة على مر العصور هو المفسدين ومكافحتهم دون اعتبار للطرف الأساسي وهو الفساد نفسه وبيئة حدوثه حتى أصبح تحد عالمي مع أن مكافحته أكثر الحاحا وحيوية في البلدان النامية وفي قطاعيها العام والخاص .

متى يكون الفساد مشكلة وتحد

ان من الأهمية بمكان أن يكون معلوما بأن هنك فرقا كبيرا وجذريا في المعنى والنتيجة بين **مصطلح وجود الفساد ، وبين مصطلح مشكلة الفساد** . بمعنى أن مجرد وجود الفساد في بلد ما لا يعني بالضرور وجودا لمشكلة الفساد فيه . فليس هناك من مجتمع بشري فاضل على الأرض ولا من مجتمع يخلو من الفساد ، وبهذا فان مجرد وجود حالات فردية أو معزولة من الفساد في دولة ما تقع هنا أو هناك في هذه الفترة أو تلك ، أو وجوده بحدود معينة ، هو أمر طبيعي ، ولا يعني ولا يشكل في هذه الحالة **مشكلة فساد في تلك الدولة** . وانما يكتمل حضور الفساد ويصبح مشكلة وتحديا في دولة ما عندما **ترتفع وتيرته حجما ونوعا ويأخذ درجة من درجات الاستفحال** أو الخطورة من شأنها أن **تشكل ظاهرة** في المجتمع أو في جهاز الدولة . وبالذات عندما يصل نقطة الحد الفاصل نحو تشكيله عامل شد للوراء يسير في خط بياني منحدر في الشق السالب من نقطة الصفر على الرسم البياني ،وباتجاه تقويض أركان الدولة وأمنها الاجتماعي والاقتصادي على الأرض . لا سيما عندما يشمل قطاعا من الصف الأول حيث عندها يصبح الفساد في الدولة مشكلة وتحديا أساسيا لفلسفة وجودها ينبغي مواجهته والقضاء على ظاهرته ، أو ايقافها وعكسها قبل أن تنال من الدولة والمجتمع .

في هذا المفهوم نحن نتكلم عن الفساد وخطورته ومعالجته . وليس عندما

يعبرالفساد عن نفسه في حالة أو حالات محصورة أو فردية أو معزولة تقع هنا أو هناك . . فالفساد بمظاهره موجود في كل دول العالم الحديثة ، ولا يوجد في العالم مجتمع خال من الفساد ومن مرتكبي الفساد ، انما القضية أو الاشكالية هي في حجم الفساد واتساع دائرته وترابط الياته ونوعه وقوة تأثيره في هذه الدولة أو تلك . وهو الذي يحدد ان كانت هناك مشكلة فساد أم لا . وبالتأكيد فان كان ظهور الفساد كحالات معزولة أو محدودة التأثير هو أمر عادي ومتوقع في الدول ، فان بروزه كظاهرة أو مشكلة في مجتمع ما ليس أمرا مفترضا أو محتما ، لأن مثل هذه الظاهرة أو المشكلة تبرز في بيئة مواتية من التقصير والقصور وضعف التحصين . ، والتحصين هنا له بنية تحتية أخلاقية وقانونية ومقومات أساسية .

وعلى سبيل المثال فان تقرير مؤسسة الشفافية لعام ٢٠٠٣ لم يسم دولا خالية من الفساد كما لم يسبق لمنظة أو مؤسسة أن سمت دولة خالية من الفساد ، بل سمى التقرير بدلا من ذلك كغيره من التقارير ، **الدول الأقل في حالات الفساد** ومظاهره . بمعنى أن الدول التي سماها وهي الدول الاسكندنافية واستراليا وسويسرا وسنغافوره هي دولا أو مجتمعات لا تخلو من الفساد ، ولكن هذا الفساد الذي تشهده ضيق في حدوده الطبيعية الى الدرجة التي لا تعتبر معها تلك الدول بأن فيها مشكلة فساد . وبالطبع هناك دولا أخرى كثيرة تزيد فيها وتيرة الفساد أو حجمه عن تلك الدول المسماة ولكن أيضا الى الحد الذي لا تشكل معه مشكلة . تماما كما لا تستطيع **منظمات حقوق الانسان أن تسمي دولة ما خالية من انتهاكات حقوق الانسان** مهما بلغت تلك الدولة من الوعي والرقي القانوني والمؤسسي . وربما يكون مثال **الديون الخارجية على الدول مثالا أكثر تماهيا لما نحن بصدده** ، اذ أن معظم أو جميع الدول عليها ديون خارجية ولكن ليس كل دولة من هذه الدول المديونة تعاني من مشكلة المديونية ، لكون مشكلة الدين مسألة لا ترتبط ولا تحدد بحجم لدين الخارجي بل أن كون هذا الدين يشكل أو لا يشكل مشكلة دين خارجي للدولة هو أمر مرتبط بمؤشرات اقتصادية تأخذ في الاعتبار عوامل مختلفة مثل نسبة اجمالي الدين العام الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي ، ونسبة خدمة الدين الى اجمالي صادرات السلع والخدمات ، وكذلك نسبة النموالاقتصادي وما الى ذلك .

الية حدوث الفساد وطبيعته

من المتعارف عليه والشائع أننا عندما نتكلم عن الفساد فانما نتكلم عنه في أجهزة الدولة مع العلم بأن هناك فسادا في القطاع الخاص تصب تأثيراته وسلبياته في نفس المصب . سيما وأن القطاع الخاص شريكا في عملية التنمية والنشاط الاقتصادي ، وشريكا في أحداث واحداث التفاعلات الادارية والاجتماعية والسياسية لعمليات الفساد ومنحى تطوره ، **وأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الموقعة في المكسيك في عام ٢٠٠٣** قد اعتبرت الفساد في القطاع الخاص جريمة يعاقب عليها القانون . بحيث يصبح الفساد المقصود هو الفساد في الدولة بما يشمل قطاعيها العام والخاص . ومع ذلك ، وهذه الحقائق ، فان واقع الأمر يشير الى صحة ما تم التعارف عليه من التركيز على جهاز الدولة كأساس في هذا المجال . وهذا بالتأكيد لا يعني استثناءً أو اغفالا للفساد في القطاع الخاص كما يبدو للبعض ، بل أن عملية مكافحة الفساد في القطاع العام تنعكس مباشرة على سوية العمل في القطاع الخاص . ذلك أنه لما كانت الحكومات كممثلة للقطاع العام في كافة الدول هي التي تضع القوانين والانظمة والتعليمات والتوجيهات الادارية والتنظيمية والحمائية لمختلف النشاطات التجارية والمالية والاقتصادية والسياسية والقانونية على مساحة الدولة بقطاعاتها الخاصة والعامة بخطوطها العريضة والتفصيلية أحيانا بحكم مسؤولياتها الدستورية ورعايتها لدستورية عمل الدولة بقطاعيها العام والخاص ، فان الخلل في القطاع الخاص وما يتولد عنه من فساد أو شراكة به يصبح من حيث مسؤولية حدوثه ومن حيث معالجته أمرا مرتبطا بمسؤولي القطاع العام ممثلا بالحكومات . بمعنى أن حدوث الفساد في القطاع الخاص يتم اما بخلل أو قصور في قواعد التعامل التي تضعها الحكومات وما يحكمها ، أو بخلل في ممارسة أجهزة الحكومة لمسؤلياتها المفترضة ، أو باختراق القطاع العام من خارجه أو بالتعاون معه . وأن ذلك كله من مسؤولية القطاع العام ممثلا بالحكومات . ومن هنا فان المقصود بحديثنا عن الفساد وعملية مكافحته انما هو الفساد في جهاز الدولة في الأساس سواء كان هذا الفساد اداريا او ماليا وما يرتبط او يتفرع عن هذين العنوانين من أشكال أخرى للفساد . وهذا يعني أن مرتكب الفساد او المسهم فيه بصورة مباشرة أو غير مباشرة يكون عاملا في هذا الجهاز او جزءاً منه او متعاونا من خارجه سواء من القطاع الخاص أو من خارج الحدود ، استطاع احدهم وبغض النظر تحت أي مسمى

كانت وظيفته أو صفته اختراق الجهاز أو اصابة هدفه غير المشروع من ثغره ما ادارية كانت أو اجرائية أو قانونية . وان هذا الفساد يحقق له او لغيره من تابعيه أو شركائه مصلحه مادية أو غير مادية ، أو رغبة شخصية او فئوية او جهوية على حساب الغير والصالح العام . **أما الاختراق من تلك الثغرة فيكون اما لغياب الضبط الاداري المماسس وأما في غياب النص القانوني أو غموضه أو عدم شفافيته ، أو في حضور نصوص قانونية مسيرة بارادة مراكز القوة** ، أو في وضع أو زج مواد في أنظمة وقوانين تصاغ بطريقة غامضة غير شفافه ولا محكمة وتحتمل أكثر من تفسير وبما يسمح باسالة اللعاب لاساءة استخدامها ، وتمكين الأخرين من داخل وخارج الادارة من تفسيرها أو استخدامها لمفسدة أو للقفز عن مواد قانونية أخرى محكمة بما لا يتفق مع نية المشرع . وليس من عامل مشجع على الاختراق أكبر من قضاء ناقص في أركانه الأساسية هيكلياً ومقاضاة ، ومخترق ومحدود في هيمنته أو انتقائي ، نظرا لأسباب ذاتية أو لغياب الاستقلالية الادارية والمالية والفنية عنه ، أو وجود مراكز قوة بدعم خارجي أو داخلي وهذه أمور كلها مرتبطة **بفقدان المؤسسية المهيمنة بقوة القانون التي** سأتي على تفصيلها لدى الحديث عن مكافحة الفساد . **كما أن من يقبض على مرتكب الفساد او المشترك به ويحاكمه** هو من اذرع جهاز الدولة نفسها أيضا . ولا شك أن من بين ما يعنيه ذلك هو أن الفساد في الاصل **والاساس هو فساد اداري يفرخ أنواعا أخرى من الفساد** كمستلزمات من حلقات مترابطة . ويأخذ مظاهر واشكال اخرى من مالية واقتصادية واجتماعيه وسياسية وقانونية او سلوكية واخلاقيه وغيرها . حتى أن **موسوعة العلوم الاجتماعية عرفت الفساد** على أنه اساءة استخدام السلطة العامة . لكن هذا التعريف مع أنه يسلط الضؤ على الأصل الاداري للفساد في جهاز الدولة وباقي المؤسسات في القطاع الخاص الا أنه يغفل حقيقة طبيعته الملازمة للتكوين الانساني بيولوجيا واجتماعيا ، ويقصر السبب في الفساد على انحراف سلوك الأشخاص بفعل عوامل محض خارجية ، وكأنه يفترض وجود أناس بطبيعة بشرية مثالية ومنزهة ويفترض أيضا وجود القدرة على وضع اليد عليهم وبالضرورة من قبل اناس أكثر مثالية منهم ، ويفترض بهم أن يعملوا في الدولة ويتعاملوا مع بعضهم ومع الاخرين انطلاقا من هذه الصفات المثالية خارج نطاق الضوابط الادارية والقانونية ودون الحاجة اليها . ان هذه الافتراضات **مبتوت بلا علميتها ولا تتفق مع الطبيعة الانسانية** ذات النوازع المختلفة بشرها وخيرها والمليئة

بالرغبة في التملك والاستئثار وبموروثاتها الثقافية .

ان أصل الفساد موجود في الطبيعة الانسانية كغيره من الكثير من غير المستحبات . وهو بنفس الوقت قد مثل حاجة في المراحل البدائية للحياة الاجتماعية البشرية كما هو استخدام العنف والتسلط حاجة انسانية تظهر هنا وتختفي هناك . كما لا تخلو من الفساد دولة واحدة وان كان هناك مجتمع يخلو من انتهاكات حقوق الانسان يكون هناك بالضرورة مجتمعا خاليا من الفساد وبهذا المعنى فان الدول الديمقراطية لا تخلو من الفساد وان كانت تخلو من شيوعه كظاهرة . واذا كان الفساد حالة أخلاقية أو سلوكية اجتماعية فهي حالة متأصلة في الانسان بفعل عوامل معينة كموروثات ثقافية مختزنة وكجينات في الانسان تحمل استعدادا بيولوجياً وفطريا لظهور مرض ما أو أعراض مرض عند توفر الظروف المطلوبة لذلك ، وحالات الفساد بهذا تظهر كحالات فردية أو شخصية ضمن توفر شروط لا يمكن وضع اليد عليها أو حصرها ، ولكنها تبرز كظاهرة ومشكلة عامة عندما تستشري في المجتمع بفعل عوامل بيئية مواتية ومشجعة في جو من القصور والتقصير المؤسسي من جهاز الدولة ، وغياب العدل الاجتماعي المفترض وجوده . هذا الى جانب الموجود في بعض البلدان النامية ومنها بلادنا من مظاهر ديمقراطية البرلمانات الصورية وغياب فكرة الدولة الحديثة . وبهذا المفهوم يمكن اعتبار الفساد مرضا أو سلوكا موروثا أكثر من كونه مسألة أخلاقية يمكن القضاء عليها بوسائل تتعامل مع هذه الطبيعة . وهو بهذا **لا يعالج بالعقوبات ولا بالبتر ولا بالتسكين ولا التخويف بل بالتحصين المؤسسي ما أمكن لمنع حدوثه وانتشاره ، فحيثما يكون مجرى أسن يكون هنا جرذ . وسآتي على هذا التحصين المؤسسي وبنيته التحتية لدى تناول مسألة مكافحة الفساد ومن خلال كيفية مواجهته .**

الفساد المقنن

ان هناك نوعا خطيرا ومحصنا من انواع الفساد الاداري وهو الفساد المنظم أو المقنن الذي يتم اقتناصه من مواد صيغت في نظام او قانون ما بشكل يفسح المجال لاستخدام تلك المواد بغير ما قصده المشرع ، ان معظم مثل تلك المواد قد صيغ أصلا بهدف مبيت للفساد والتحايل على روح القوانين المستندة للدستور . ان خطورة هذا النوع من الفساد تكمن في تحصنه داخل منطوق المادة القانونيه وفي الصياغات

الملتبسة وغير المحددة لمواد القانون أو النظام سواء كان ذلك بقصد أو بدون قصد ، وصعوبة اكتشافه وبالتالي امتداد اثر هذا النوع من الفساد بصورة آلية ليعيق دور القضاء في ارساء العدالة التي يقتنع بها ، وأن يتحول دوره في قضية ما من تحقيق العدالة الى مجرد مطابقة الحالة أمامه مع النص القانوني كما تقرأه الادارة . حتى وان كان ذلك النص مغايرا لروح الدستوروالعداله . وهذا النوع من الفساد قد التبس لسنين طويلة لسبب او اخر مع المؤسسية في دول عديدة لا سيما في أمريكا اللاتينيه ، وخطورته تفوق خطورة نقص التقنين في منع الفساد

ولعل من الأمثلة على ذلك المادة ١٥ أ من قانون التقاعد المدني الاردني . . كما أن هناك من الأساليب المقننة والمشابهة من تلك التي تشجع وتسمح بارتكاب الفساد ، وهو اسلوب تذييل الكثير من الانظمة والقوانين القائمة بعبارات أصبحت شائعة ومعروفة كاللازمة في الأناشيد ، منها التذييل بعبارة ، يجوز للوزير . . . . . أو بعبارة لمجلس الوزراء أن . . . . .

ويمكن أن نتناول على سبيل التوضيح لهذا النوع من الفساد المحتمي أو المختبئ بالقانون ، **الماده ١٥ أ من قانون التقاعد المدني المعمول به في الاردن لتاريخه . اذ أن الاصل في اقدام الحكومة على احالة أي موظف** على التقاعد مرسوم بشفافية بالقانون . و هو أن يصل الموظف سن الستين أو يخدم أربعين عاما . لكن الأمر قد تطور فيما بعد ليخدم عمليات القفز على القانون والدستور ويعطي مجالا للسلطة التنفيذية رئيسا ، ووزراء من أجل خدمة نفسها أو أغراضها أو خدمة لمصالح وحسابات أعضائها التي لا يسمح بها القانون أو التي تتعارض مع المصلحة العامة . فجاءت لذلك الماده ١٥ لتنص على انه/ يجوز لمجلس الوزراء ان يحيل أي موظف على التقاعد اذا اكمل عشرين سنة خدمه مقبوله للتقاعد // هكذا على اطلاقها . ولقد استقر اجتهاد محكمة العدل العليا بهيئاتها العامه في الأردن على أن هذه الماده القانونيه لم ترسم لمجلس الوزراء طريقا معينا او اسلوبا خاصا يسلكه عند اصداره قرار الاحاله بموجب هذه المادة ، وان سلطة المجلس بهذا الصدد هي سلطه تقديريه مطلقه دون أن يكون ملزما ببيان الاسباب . لكنها أي محكمة العدل العليا بهيئتها العامة ترى أو تفترض افتراضا أن يكون قرار الاحالة على التقاعد هذا قائما على سبب أو اسباب تبرره بصدق وحق . . . وبعد فان تفسير محكمة العدل هذا جاء ليصب مسبقا في صالح الحكومة وليسهل عليها تنفيذ مقصدها ، حيث اذا ما قاضى الادارة موظف

ما ، فان الادارة تستطيع في ضوء هذا التفسير أن تكتفي **بالاشارة الى نص المادة ونص تفسير المحكمة المسبق** ، ودون أن تقدم أي دفاع أو أي سبب ودون أن ترد على أي تساؤل .

وبالطبع فان رئيس وقضاة محكمة العدل خاضعين بالمحصلة في تعيينهم واحالتهم للتقاعد أو نقلهم أو ترقيتهم وما الى ذلك للحكومة مما ينهي استقلاليتهم أو يضعهم تحت الابتزاز الدائم . اذا ان المجال مفتوح بنجاح مضمون أمام السلطة التنفيذية بموجب هذه الماده ، أي بموجب الاختباء وراء القانون رئيساً وهيئة وأفرادا لأن تسئ استعمال سلطتها مستندة لتلك المادة وأن تستخدمها كسلاح ساعة تشاء ضد من تشاء من الموظفين العامين لترهب أو تبتز أو تظلم أو تصفي به حساباتها السياسية أو الاجتماعية أو الفئوية ، أو حسابات أفرادها الشخصية مع الأخرين في جهاز الدولة باحالتهم الى التقاعد قبل بلوغهم السن القانونية أو الخدمة القانونية المنصوص عليها في القانون أصلا ، ودون اعتبار للمصلحة العامة ودون وجود اي سبب مشروع او مبررا قانونيا لذلك ، **فالسلطة التنفيذية معفية بموجب تلك المادة** من تقديم أي سبب أو تبرير لفعلتها أو قرارها ، وهنا تختفي الشفافية ويكمن جو الفساد وتصبح تلك المادة أوذلك القانون مشروع فساد بحد ذاته / حيث أن المسؤول في السلطة التنفيذية هنا أو الادارة غير ملزمة بان تبلغ الموظف أوتفصح للمحكمة عن السبب الذي من أجله أحالت ذلك الموظف على التقاعد ، وبهذا فاذا التجأ هذا الموظف **الى محكمة العدل العليا على سبيل المثال** فلن يعني ذلك له شيئا في المحصلة ولا عدالة تتحقق طالما أن الادارة أو الحكومة أعطت لنفسها الحق بموجب المادة المشار اليهاوتفسيرها المشار اليه بالامتناع عن بيان الاسباب حتى يتم اخضاعها للتحقيق ولحكم القضاء . وبذلك تكون النتيجة اتاحة المجال أمام المسؤول في مجلس الوزراء لأن يبتز أو ينهي عمل موظف عام بطريقة المفاجأه وفي غياب الرقابة القضائية وهو في عز نشاطه دون اعتبار للمصلحة العامة حيث تكتفي المحكمة بافتراض وجود اسباب مبررة لقرار الاحالة افتراضا ، وبأنها تخدم المصلحة العامة أو لا تتعارض معها .

وهنا ننتقل آليا الى موضوع الشفافية في اتخاذ الادارة لقراراتها ولماذا لا يواجه الموظف بالسبب ولماذا لا يبلغ القضاء به حين الطلب ان كان فعلا هناك سبب مشروع بالقانون غير السبب الشخصي الذي دعا المسؤول نفسه لأن ينسب باحالته على

التقاعد كنوع من سوء استعمال السلطه والفساد الاداري .

اما ما يكمل حلقة هذا النوع من الفساد المرتبط بالقانون أو الناجم عن أسباب مختبئة داخل القانون ومغلفة به هو ان قرارات محكمة العدل العليا في الاردن هي **قرارات نهائية غير قابلة للمراجعة أو النقض أو الاعتراض أو الاستئناف رغم أنها قرارات لقضايا بدأت فيها** . وأن رئيس وأعضاء المحكمة يجري تعيينهم واقالتهم من قبل الادارة دون كوابح قانونية ولا كوابح على قراراتها سوى في الفروق الفردية ، والأمر هنا بالنسبة للسلوك المتوقع لرئيس وأعضاء محكمة العدل العليا مشابها تماما للنظرة الى سلوك أعضاء مجلس الاعيان المشكل بالتعيين كجزء من السلطة التشريعية في ممارستهم لعملهم التشريعي الى جانب مجلس النواب . وعليه فان اغفلت المحكمة نقطة أو اعتقد بعدم صواب القرار أو حدث اختراق عفوي أثناء المرافعة في القضية لصالح الموظف كأن يتبين بالوثائق المبرزة أن احالته على التقاعد كانت استنادا لمادة اخرى على سبيل الفساد من الوزير أو على سبيل الخطأ الاجرائي منه أو الجهله ، وهذا ما حدث تماما في احدى الحالات ، فالنتيجة واحدة اذ يستطيع رئيس محكمة العدل العليا أو المحكمة أن تتجاهل وبكل صلافة وقلة حياء هذه البينة الأساسية وتصدر حكما برد الدعوى **دون ان تأتي على ذكر البينة الاساسية للمشتكي** والى ذاك الخطأ من الادارة ، والمحكمة اذ تفعل ذلك فانما تفعله دون ان تخشى أي اعتراض أو مساءلة من المشتكي . فالقضية التي بدأت عندها تنتهي عندها أيضا وللأبد ، وهذا ما هو عليه الحال لتاريخه في الأردن حيث لا استئناف ولا مراجعة ولا اعتراض ولا اعادة بحث لما تصدره تلك المحكمة الأداة بيده الحكومة من أحكام .

وقد يقول قائل بأن المصلحة العامة قد تقتضي أحيانا وفي حالات خاصة وطارئة لم يغطيها القانون الأصلي ان تلجأ الحكومة لمثل تلك الأساليب أو الانظمة . وهنا اذا ما طرأت مثل تلك الحاجة بهدف تحقيق المصلحة العام أو المحافظة عليها وكان هناك مبررٌ لصياغة واعتماد مادة جديدة في نظام لتغطيتها فلا مانع ان يكون ذلك . ولكن على أن لا تصاغ بشكل مطاطي وغامض يخدم أهدافا أخرى غير الهدف المشروع الذي صيغت من أجله وبغير ما قصده المشرع . بمعنى ان يكون النص أو التعديل واضحا ومحددا ، وفي حالة تعذر ذلك ، ان يتميز النص الجديد للمادة بالشفافية ويسمح بالتسبيب لدى اتخاذ القرار الاداري حتى يمكن اخضاع ذلك السبب

للتحقيق والرقابه القضائيه ليقول القضاء كلمته أو على الأقل أن يفصح عن السبب إذا طلب المشتكي ذلك . لا أن ترسم السلطة التنفيذية للقضاء دورا يقتصر على مطابقة الحالة أمامه بالنص القانوني المغاير لروح الدستور . اذ ان المهمة الاساسية للقضاء هي احقاق العدل الذي هو اساس الملك وليس المطابقه على اطلاقها .

والمحصلة هنا أنه حيثما يكون مجرى أسن يكون هناك جرذ . اذ في حالة لجوء الحكومة الى وضع مادة في قانون أو نظام تمس روح ومنطوق القانون الدستوري الشفاف والواضح نفسه ، أو لجوئها الى وضع استثناء غامض له لحاجة غامضة دون الافصاح عن هذه الحاجة أو عن الأسباب الصريحة التي تدعو للجوء الى المادة وهي هنا المادة ١٥ أ من قانون التقاعد المدني على سبيل المثال ، فان المفروض ان يكون هناك ضوابط لمنع اللجوء الجائر اليها ، بحيث لا يتم اللجؤ لهذه المادة الا حين وجوب الاستحقاق الذي قصده المشرع ، وحيث أن هذا الاستحقاق غير محدد ولا موضح من قبل واضعي المادة ، ولا يصار الى الافصاح عنه للقضاء ، فانها تصبح كالمجرى الأسن يجتذب الجرذان بالطبيعة والغريزة للاستفادة من بيئته . ويكون استخدام هذه المادة والاجراء المتخذ استنادا لهذا الاستخدام هو غير قانوني بل نوعا من انواع الفساد المغلف بالقانون . ولا شك بأن التهديد به أو مجرد وجود امكانية لاستخدامه يكفي **لأن يفضي ذلك الى عرقلة عمل جهاز الدولة الاداري . وان أخطر الفساد على المجتمع وتطوره وعلى آليات عمل جهاز الدولة هو الفساد الذي يكون متحصنا بمنطوق قانون أو مغلفا به** . والمقصود بالقانون هنا هو مجموعة القوانين والانظمه والتعليمات المعمول بها في الدوله ومؤسساتها . ولا شك بهذا الصدد ان كل مادة في قانون او نظام أو تعليمات يسمح منطوقها او جزء من منطوقها باستخدامها لغاية أو اجراء بغير القصد المفترض للمشرع او مصاغة بطريقة معتمة ومناقضة للشفافيه بحيث تصلح لاستخدام مزدوج احدهما مناقض لما قصده المشرع ولروح الدستور أو نصه ، هي بالضرورة مادة مسيله للعاب من يرتضي لنفسه الفساد وهو أصلا من موروثات جيناته ، واذا ما قام به فلن يطاله القانون لانه اصلا قد احتمى بصياغته وتفسير تلك الصياغة . فهذه المادة كما جاءت بنصها وتفسيرها تمثل طعما مغريا بل سلاحا لاي مسؤول جرذ يرتضي لنفسه الفساد بان يستعمل تلك المادة بغير ما قصده المشرع .ولعل من المؤكد ان ضحايا هذا النوع من الفساد المقنن بقصد او بدون قصد او المختبئ مرتكبه خلف نص قانوني **هو الدستور نفسه الى جانب المؤسسية والصالح**

العام . وما الموظف العام أو المواطن في هذه الحالة الا جسرا مر أو عبر عليه الفاسد وتركه .

لقد حاولت محكمة العدل العليا الاردنية بهيئتها العامه أن توضح ما قصده المشرع من هذه المادة في محاولة من المحكمة لاستصدار قرار اقتضته الضرورة ، وجاء ذلك بصورة غير مكتملة لغايات الحكم في قضية اقتضتها الضرورات الضيقة لصالح المشتكي بعد أن تغيرت الحكومة التي أحالته على التقاعد مع ابقاء المجال مفتوحا للفساد من خلال تلك المادة ، حيث أبقى الباب مفتوحا للغموض . وقد جاء ذلك من خلال قرار المحكمة رقم ٢٢٠ /٨٩ تاريخ ١٩٩٠/٧/١٨ والذي ينص . . . // (لم يقصد المشرع بالمادة ١٥أ من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ منح مجلس الوزراء حقا مطلقا في احالة أي موظف على التقاعد اذا اكمل عشرين سنة خدمة مقبولة للتقاعد وانما اراد تخويل مجلس الوزراء ان يحيل الموظف الذي اكمل هذه المده عند توفر حالات خاصة منها وصول الموظف عندما يكمل هذه المدة الى سن يعجز معها عن القيام بواجبات الوظيفة على الوجه الافضل او اذا اصبح بعد هذه المدة لا يتمتع بالكفاءة اللازمة للاستمرار في عمله او اذا اصيب بمرض وان لم يبلغ معه درجة العجز عن القيام بواجباته الرسمية اثر على قيامه بلعمل الوظيفي على الوجه الصحيح//) .

ومع هذا الرأي ، فان المحكمة تؤيد قرار الادارة بالاحالة على التقاعد في أي قضية استنادا لرغبة الحكومة مستغلة هذا الغموض أيضا ، حتى لو أثبت الدفاع أن تلك الأسباب غير موجودة في موكله لأن الباب بقي مفتوحا أمام أسباب أخرى مفترضة وغامضة من خلال عبارة «**حالات خاصة منها**» ، بمعنى أن هناك حالات أخرى غير معروفة ، وأن الادارة أو الحكومة متسلحة بحقها في عدم الافصاح عن السبب أو تلك الحالات ، وبالطبع انها لا تريد الافصاح عنه رغم مطالبة الدفاع وصاحب العلاقة بابدائه لاخضاعه للرقابة القضائية ، لأنه بالضرورة سبب غير مشروع .

طبيعة الفساد تحدد طبيعة مكافحته ، وهدفها

ان تحديد طبيعة الفساد المشار اليها ، والتي تمتد جذورها الى الطبيعة الانسانية والموروثات الاجتماعية وتظهر ثمارها في البيئة الحاضنة المواتية ، هو بمثابة تشخيص للمرض . وعليه فان المكافحة الجادة والعلاج الناجح للفساد يكون بالضرورة منطلقا

من هذه الطبيعة أو هذا التشخيص لتصيبه مباشرة وتؤثر في أسبابه مظاهره واستمراريته وفي نتائجه وعكسها الى الحدود الطبيعية . **وما فشل الدول في مكافحة الفساد وفي استئصاله كظاهرة وكجزئية من سلوك الانسان على مستوى الوظيفة العامة الا لعدم انطلاق اسلوب المكافحة من طبيعة الفساد نفسها ،** ومشكلة الفساد . وأيضا لكون طبيعة المكافحة هذه تتأثر بالارادة السياسية وتختلف باختلاف الثقافات والتوجهات والوعي السياسي والاجتماعي وباختلاف الانظمة من ديمقراطية أو شمولية .

ان في كل بضعة دقائق يولد انسان بمورثات الفساد ، أو ينضج أخر ، وان لم يولد ذاك الانسان بموروثات فساد فان طبيعته الانسانية تبقى غير مثالية وتبقيه عرضة **لارتكابه ولكل شيء لدى الانسان ثمن** ، مهما كان عزيزا وحتى المثل والقيم التي يعتز بها الانسان كثوابت ، والتي يفترض أن تمنعه من الرذيلة أو الفساد هي ليست استثناء من ذلك . وأن لها عند **الانسان ثمنا مهما علا أو تنوعت طبيعة هذا الثمن** .

وعليه فان ملاحقة الفاسدين أو نصب الكمائن للقبض عليهم وانزال العقوبة بهم لا يكون علاجا جادا أو ناجعا ولا جذريا . ولا وسيلة يركن اليها في الوصول الى الهدف المتمثل في القضاء على الفساد كظاهرة في المجتمع أو منع وصوله لمرحلة الظاهرة . دون الهدف العبثي بالقضاء على دابره أو على وجوده أو حدوثه . واذا كانت الملاحقة والعقوبة أو نصب الكمائن علاجا فلا شك أنه علاج يتعامل مع مظاهر الفساد ومع النتائج وليس مع الأسباب التي ستبقى تولد الفساد وتوصلنا لنفس تلك النتائج ما لم يصار الى معالجتها . ومعالجتها هنا لا تكون بالاستئصال فذلك من المستحيل وليس بالمقدور عليه علميا ، ولكن المكافحة والعلاج يكون بالتحصين بالوسائل التي سأتي عليها ، كما نحصن أنفسنا بالتطعيم بوسائل **الوقاية من شر فيروسات تعيش معنا وفينا وستصيبنا بغير ذلك لا محالة** . و تبقى العقوبة في علاقتها بمشكلة الفساد اجراء يمس مظاهر الفساد في اطار أساليب الردع المحدود وقليل التأثير ومن قبيل الحق العام واسترداده ، ولا تتعامل مع مكونات المشكلة .

وبنفس السياق والمفهوم فان الاكتفاء بالتركيز على اختيار العنصر البشري النزيه والبحث عن المنزهين والمثاليين والشبعانين لتوزيعهم على مساحة مناصب الدولة والعمل العام لمنع حدوث الفساد وأسباب حدوثه أمر لا يكفي ولا يجدي وليس من

العلمية بشئ ، وأن كونه هذا التوجه كأسلوب أو سياسة لمكافحة ظاهرة الفساد دون غيره من الأساليب التي تتعامل مع طبيعة الفساد وأسباب حدوثه هي سياسة فيها تضليل ومغالطة . فالنزيه ليس منزها ، وان كونه غير فاسد حسب أي معيار متداول ليس شرطا كافيا او حاسما في منع فعل الفساد . وان مسالة ارتكاب المفسده او الحكم المسبق على ان فلانا نزيها ولا يرتكبها هي مسألة جدلية . وتدخل فيها خصائص الطبيعة الانسانية وموروثاتها كما خلقت ، كما يدخل فيها تعريف ماهية الفساد وارتباط ذلك كله بالظرفية الثلاثيه / الزمانية والمكانية والاجتماعيه سويا مع كيمياء الفروق الفردية للأشخاص واسعار او اثمان القيم الرفيعة لهؤلاء الافراد . فليس من الحكمة بشيء ان توضع مقدرات الامة من ادارية واقتصادية ومالية بأمانة اشخاص وهناك بديلا أليا مؤسسيا اكثر تجردا واحكاما وسلامة . وربما لنا أسوة حسنة ومثالا يحتذى من الشريعة الاسلامية بل التربية الاسلامية حين لم تكتف بأن تكون أو تعتمد الثقة أو الخلق الانساني كضامن بين الأفراد في التعاملات التجارية والاجتماعية والانسانية في المجتمع الانساني ، بل أنها أوجبت التوثيق وأخذ الاحتياطات والتحرز والكتابة . وهذا أمر من المفترض أن تتطور أشكاله بتطور المجتمعات .

ومن واقع ما توصلنا اليه من وصف لطبيعة الفساد واستحالة استئصاله من أي مجتمع انساني وما توصلنا اليه من تحديد لمشكلة الفساد في بدايتها ونهايتها ومن كيفية وآلية حدوث هذا الفساد ، فان الهدف العملي والمطلوب تحقيقه من عملية مكافحة الفساد هو محاصرة ظاهرة الفساد واعادة تحجيمها وجعل الفساد في اضيق حدوده بين العامة والخاصة في جهاز الدولة والمتعاونين معه من القطاع الخاص وتحويله من ظاهرة الى حالات فردية ، ومنع حدوثه في الصف الاول من جهاز الدولة ما امكن . لأن فساد الصف الأول هو فساد القدوة ، وعادة يكون فسادا منظما من قبل كبار مسؤولي السلطات الثلاث وليس عارضا ، وأثره يكون أكبر ويضرب في مختلف الاتجاهات ويصيب هدفه دائما .

ان الاساس للوصول الى ذلك الهدف المتمثل في محاربة الفساد كظاهرة وعلى النحو الوارد في الفقرة السابقة لا يكون بالوقوف عند **حدود التعامل مع العنصر البشري من استخدام** لنزيه مفترض أو معاقبة فاسد يقبض عليه بل تتجاوز ذلك الى التعامل مع عناصر **البيئة المواتية لانتعاش الفساد وحدوثه من اجتماعية**

وانسانية واقتصادية ومن ثم ادارية وقانونية ، **وسد الثغرات التي يتم الاختراق** منها أو تلك التي تساعد او تيسر تمرير الفساد من قبل هذا الضعيف او ذاك القوي ، من قبل هذا الخائن او ذاك الامين أو من قبل هذا المسؤول وذاك المتعاون . وليس الاساس في الوصول الى ذاك الهدف أن ننتظر حدوث الفساد والقبض على فاعله ومعاقبته أو مقاضاته ، ولا بتضليلهم والايقاع بهم أو بنصب الكمائن لهم ودس المطبات للقبض عليهم متلبسين . وعلى **سبيل المثال هنا نستذكر قضية الفساد الاداري والمالي التي اكتشفت في الاردن عام ٢٠٠٣** و صنفت بالكبيرة والتي نصب كبطل لها مدير المخابرات الاردنية في حينه ، حيث تركزت جهود الدولة وأقلام الكتاب من البداية للنهاية على شخصنة القضية ومعاقبة الجناة واعتبار محاكمة مدير المخابرات نصراً كبيراً ونهاية المطاف واغلاق الملف بالحكم القضائي ، وذلك بدلا من التركيز على استكشاف ودراسة الثغرات التي استطاع الجاني والجناة الكبار النفاذ منها أو الاستعانة بها ومن ثم التوجه لسدها . ومما لا شك فيه ان هذا الاسلوب الذي اعتمد في التعامل مع القضية قد أبقى على امكانية اختراق المصلحة العامة وتكرار نمط الفساد وحدوثه وجعله رهنا بانتظار قدوم ابطال جدد أقدر على النجاح في مهمتهم لأنهم يكونوا قد استفادوا من اخطاء من سبقوهم والقي القبض عليهم . وبهذا يقول علم الاداره الحديث if you cant change the attitude change the system بمعنى اذا لم تستطع تغيير الميول الموروثه (او المكتسبه) لدى الناس فعليك بتغيير نظام منظومة العمل . وبهذا الصدد فربما يكون الوقت قد حان للتضحية بواحد من ادبيات وثقافة جاهليتنا الموروثة لصالح حالة مكافحة الفساد ، وأقصد هنا عزل الشخصية والتربية الابويه المغايرة للمؤسسية والديمقراطيه عن تلك الحالة ، من ناحية واشاعة ثقافة العدل الاجتماعي .

ان القادر على سد تلك الثغرات على تنوعها وتلونها وخطوطها الحمر باقتدار وبما يسهم بوضع الأساس لبيئة لا تشجع على انعاش الفساد **هو الركن المتمثل بالمؤسسية المهيمنه بالقوه القانونيه** الذي سأتي على تفصيله لاحقا في سياق الحديث عن مكافحة الفساد فهي التي من جملة أمور **تسلم الخزنة للحارس بعد احكام اغلاقها** .

المؤسسية المهيمنة، ومكافحة الفساد في الدول غير الديمقراطية

قادنا الوقوف على ماهية وطبيعة الفساد وموروثه الاجتماعي وآلية حدوثه ، وهوية مرتكبيه وعبثية استئصاله ، وعلى تعريفه ، ومتى يتحول الى مشكلة ليتحدد معها الهدف ، والمتمثل في القضاء عليه كظاهرة أو كخطر واقع ، أقول قادنا كل ذلك منطقيا الى طبيعة مكافحة الفساد كما ورد معنا ، والى المسرب الصحيح والأسلوب الموصل الى التعامل الناجع مع هذه الطبيعة . ولا شك أن أي جهد دولي محايد في اطار الأمم المتحدة واتفاقياتها سيجد نفسه باتجاه هذا المسرب ، اضافة الى واقع الاطلاع على نهج المجموعات الدولية في اطار الجمعية العامة للأمم المتحدة بهذا الخصوص ، حيث يتضح بأن النيه الجاده في مكافحة الفساد في الدول الشمولية أو الدول الطامحة الى الديمقراطية يقوم على توفير و اعتماد ركن اساسي واحد قاعدته ثابتة في ارض الوطن وفروعه شامخة في سمائه تظلل به ساكنيه ، وتشيع الامان والاستقرار في نفوسهم ، ويدفع بالمجتمع والدولة نحو النماء والارتقاء

وهذا الركن هو المؤسسيه المهيمنه ذات القوة القانونيه بمستلزماتها ، انه ركن ينطلق من ارادة سياسية ويقوم على استيعاب مفهوم الدولة وفلسفة وجودها والايمان بذلك . ويبنى على اعتماد اسس وقواعد دستورية وقانونية وأنظمة وتعليمات وتدابير ادارية مستندة لها تتسم بالوضوح والشفافية بحيث تضمن هيمنة القانون الديمقراطي على كل شخص طبيعي أو اعتباري ،عام أو خاص وتنظيم اليات عمل في أجهزة الدولة بشكل منظم ومستديم وبعيد عن تأثير العنصر البشري . وتضمن هذه الآليات فصل السلطات الثلاث واقعا وعكس اتجاه العلاقة مع السلطة التنفيذية لتكون هي المؤثر بها وليست المؤثرة ، وتحصن القضائية منها وتمنحها استقلاليتها الادارية والمالية والفنية . مؤسسية لا تستثني من الخضوع لهيمنتها ولمنهجية مكافحة الفساد شخص أو مسؤول ، بما فيه رئيس الوزراء والصف الأول . ولا تستثنى سلطة من سلطات الدولة أو ديوانا أو دائرة او سلكا او مؤسسة تنفق من المال العام على منتسبيها أو على الوطن ، أو أخرى مكملة لها أو متعاونة تؤثر في شأن عام من الخضوع للمؤسسية المهيمنة ذات القوة القانونيه . وبهذا تكون المؤسسات الهرمية فما دون معا مع مؤسسات القطاع الخاص وشبه الخاص بكل مؤسساته خاضعة للمراجعة ولها ، فالدولة كلها بمثابة الجسد الواحد أو الآلة الواحدة . انها المؤسسية التي توضح أو تفصل الحقوق والواجبات والمصالح الخاصة وتحصنها وتفصل الحقوق العامة والمصلحة

العامة وتحصنها لتكون عصية على الفرد والمجموعة . وتفصل مسؤوليات ومساحة حركة الموظف العام وتقيدها ومسؤوليات وحركة القطاع الخاص وربطه بالسياسة العامة للدولة في اطار تلك المؤسسية وبطريقة تسد كل الثغرات امام قوة الاختراق ، وتكفل عدم بروز مراكز قوة في الدولة ، أو اشخاصا فوق القانون أو ممن لهم ولكلمتهم قوة القانون وبحيث تتمكن هذه المؤسسية من جعل الوظيفة العامة مهما علت مجرد فرصة عمل مدفوعة الاجر مصانة ومحمية للخدمة العامة . وليس مصدرا للقوة او السلطة أو الاستقواء على القانون .

فهذه الهيمنه هي التي تمنع الاختراق ما أمكن وتمكن تلك المؤسسية من أن تبقى هي السيد والموجه لذلك المسؤول وليس العكس . لتبقى معها اداة البناء وتقيد بوثاقها تصرفات المسؤول في الجهاز الحكومي ، في قمة الجهاز كان هذا المسؤول أم في قاعدته ، ولا تفسح له أي مجال بالقفزعنها أو التحايل على نص لها أو روح ، ولا تطلق له يد أو قدرة على اختراقها ، أو على اصدار أي نظام او تعليمات او تمرير أي قانون يفرغ بواسطته قانونا دستوريا او نصا دستوريا من مضمونه ، أو يقضم المؤسسية جزأ من هيمنتها . انها مؤسسية تحول دون أن يكون هذا المسؤول هو من يوجهها أو يتمكن من ذلك كما هوالحال في المؤسسية المسخ الفاقدة لمعناها ودورها وهيمنتها والتي من شأنها أن تسهم في خلق أو تشجيع أو اشاعة الفساد .

ان الأصل هنا في اتباع هذه المؤسسية بمنهجها المتكامل كشرط لمكافحة الفساد بنجاح هو أن الشخص الطبيعي أو الانسان وان كان قديسا فانه لا يصلح ان يكون بديلا عن المؤسسيه المهيمنه واليتها في تنظيم وضبط سوية الاداء لمنع الفساد نظرا لطبيعة الفساد المار ذكرها . ولا تستقيم الامور بتنصيبه قيما على اخلاق وسلوك الاخرين خارج نطاقها

ولا شك بأنه ركن يترتب **على اعتماده كلفة عالية جدا قد لا يقبل شخص** واحد حاكم بأمره في دولة ما أن يدفع الثمن لوحده من سلطته وسطوته وما تدرانه عليه من مزايا . وهنا فلا ضير هناك ولا صعوبة في أن يتوزع عبء التكلفة على النظام ومجموع جهاز الدولة وشعبها لأن تلك التكلفة تكون في المحصلة بمثابة استثمار للنظام والدولة والشعب وليس بالضرورة أن يكون هذا الاستثمار من ذات النوعية للفئات الثلاث تلك . ونحن هنا لا نتكلم عن الدول ذات الأنظمة الديمقراطية بصفته نظام متفهم بالضرورة لمفهوم الدولة وفلسفة وجودها ، ولا يتفق ولا يتعايش مع

احتكار السلطة وامتلاك القانون والوظيفة العامة وبروز مراكزقوة ، ونظام يخضع فيه رأسه وصفه الأول للقانون والمساءلة والمراقبة . علاوة لخضوعهم لمبدأ التداول السلمي للسلطة ، وهو المؤهل بيئيا ومؤسسيا وفكريا لذوبان ظاهرة الفساد ، وبهذا المفهوم ليس من المفترض أن يستشري الفساد في الدول الديمقراطية ولا من المفترض بالتالي أن تتشكل ظاهرة الفساد فيها . بل أن حديثنا هنا هو عن الدول الطامحة للديمقراطية أو الدول الشمولية فهي الدول المؤهله لشيوع الفساد فيها كظاهرة بما يشكل مشكلة قاتلة لها وبالتالي فهي الدول المطالبة باتباع النهج المؤسسي المهيمن بقوة القانون بمستلزماته لمنع استشراء الفساد أو للمعالجة الجادة والناجعة لظاهرته حين وجودها . ويمكن الأخذ بمستلزمات هذا النهج والأخذ بها وتطبيقها دون المساس بدكتاتورية النظام أو شموليته مع قليل من التنازلات التي لا تصيب الخطوط الحمر لهذه الأنظمة .

آليات و وسائل مكافحة الفساد في ضوء المؤسسية المهيمنه

ان النيه الحسنه والجديه والفعاليه في تسطير نهج عمل مؤسسي مهيمن ومتكامل لمنع استشراء الفساد أو اجتثاث اسباب ظاهرة الفساد ومكافحتة وكبح اندفاعه في اطار من المصداقيه في الدول الطامحة للديمقراطية كالأردن أو الشمولية ، يستلزم توافر الاساسيات التالية المشكلة للمؤسسية المهيمنة بقوة القانون والتي تمثل بحد ذاتها الآليات أو الوسائل والاجراءات العملية لمنع الفساد أو مكافحته على أن تكون حزمة واحدة . والا سيكون العمل عقيما ، والجهد هباء ، وستكون احدى النتائج السلبية والجانبية افقاد المواطن ثقته بالمجمل . وهذه الوسائل والآليات هي :

اولا / الارادة السياسية والتضحيات

لما كانت ظاهرة الفساد لا تنشأ الا في الدول السائبة من غير الديمقراطية ، وعلى درجات تبعا لنوع الدكتاتورية التي تندرج تحتها الدولة سواء كانت دكتاتورية وطنية أو غير الوطنية ، ولما كانت أيضا مسالة دمقرطة الدولة وخاصة في البلدان النامية ومنها الدول العربية على اطلاقها هي مسألة يفصلها عن هذا اليوم ، أي يوم تحقق الديمقراطية فيها ، فاصل زمني بعيد حتى تبدو شبه مستحيلة في ظل الظروف الاجتماعية المتصلة بالموروث الثقافي للإنسان العربي ، والظروف الموضوعية المتصلة بالحكام من حيث مصالحهم وارتباطاتهم واخضاعهم للدساتير ، وكذلك في ظل الظروف الدولية المتمثلة بتوافق مصالح الحكام مع مصالح الدول الكبرى في عدم انتهاج الديمقراطية الحقيقية بتلك البلدان ، أقول لما كان الأمر كذلك من حيث عدم توفر الديمقراقية وآلياتها فان توفر الارادة السياسية لدى النظام أو قل القيادة كأمر أساسي في عملية القدرة على اتخاذ القرار في مكافحة أو انهاء ظاهرة الفساد في تلك الدول هو أمر ضروري ، وبنفس الوقت فانه أمر يترافق مع محذورين أو صعوبتين يفترض أن التغلب عليهما مهمة أساسية ، وهما

الأول / ان ما يلزم اتخاذه من اصلاحات واجراءات ادارية وقانونية وهيكلية جذرية ، ستفترض وبالتأكيد اذا ما نفذت ، وجود تغيير جوهري مسبق في طبيعة النظام نفسه ، وستؤدي اذا ما نفذت الى استبدال الشخصنة بالمأسسة ، وكما سيترتب على تلك الاصلاحات أو التغيرات الجذرية مظاهر ونتائج سياسية قد تكون

صعبة وربما وخيمة من جراء فقدان قطاعات كبيرة متنفذة لامتيازاتها ومكاسبها وسلطتها ، وبالتالي لهيبتها المزيفة والقائمة على امتلاك هامش كبير من حرية الحركة خارج القانون أو بافتراسه ، والمستندة الى غياب المؤسسية والى قدرة هذه القطاعات على استغلال القضاء هنا وتسخيره أو التوكؤ عليه هناك ، وعدم سيادة القانون على الجميع بنفس الدرجة وعلى اعتبار المنصب العام سلطة وجاه . وذلك ما يعني أن اتخاذ قرار مكافحة الفساد في الدول غير الديمقراطية أو الطامحة للديمقراطية يترتب عليه تقديم تضحيات مادية واعتبارية للنظام والصف الأول به من شأنها أن تجعل من توفر الارادة السياسية للتغيير أمرا ليس سهلا .

الثاني / هناك صعوبة أخرى أو موانع خارجية في توفر الارادة السياسية للمكافحة الجادة للفساد في اطار المؤسسية المهيمنة .وهي بالطبع صعوبات لا توجد الا في أنظمة البلدان غير الديمقراطية ، وهي تأتي علاوة على العوامل الداخلية الخاصة بتكوين النظام ونوعيته ووجود أو صعوبة الايمان والرغبة الحقيقيتين لدى النظام في مكافحة الفساد .ان هذه الموانع الخارجية مرتبطة بوجود الارادة الحرة للأنظمة وقدرتها على اتخاذ القرار والتي بدورها تتأثر بارتباطات تلك الأنظمة الخارجية وبالمصالح الأجنبية في وجود الفساد بالدولة .

ثانيا / النهج الوقائي للمكافحة، وهيئة منع الفساد ومهمتها

إن النهج الهادف والجاد في منع الفساد أو حتى في مكافحة أي وباء اجتماعي كان أو بيولوجي **هو النهج الوقائي** وما اهمال هذا النهج أو الجانب الا انتظارا لحدوث المحظور والتعامل مع مظاهره . **وبهذا فان اعتماد الاسلوب الوقائي والاحترازي** كنهج لمنع انتشار الفساد أو مكافحته أمر حيوي وأساسي . بل أن عدم اعتماد هذا النهج يعتبر بحد ذاته نوعا من الفساد المقصود أو غير المقصود . ، واذا كان من المفضل تكريس عبارة منع الفساد بدلا من عبارة مكافحة الفساد ، **فانه من الضروري تكريس واحلال عبارة هيئة منع الفساد قولا وفعلا بدلا من عبارة دائرة مكافحة الفساد قولا وفعلا** وهي الدائرة الخاضعة بكل حيثيات تركيبها وعملها للسلطة التنفيذية . فالنهج الوقائي لمنع الفساد يقوم على التعاون بين مختصين وخبراء وعلى التعامل مع الأنظمة والقوانين وليس مع مرتكبي الفساد ولا على التعقيب والملاحقة . وكما يستلزم مراجعة أو انهاء سياسات ومصالح قائمة ووضع سياسات ومصلحة

بديلة عنها . وهو الأمر الذي يتطلب وجود مثل هذه الهيئة لتتمكن من انجاز هذه المهمة بفعالية وبوعي ومشاركة وتوجيه من الأخصائيين والخبراء والمحايدين من خارج نطاق سيطرة وتوجيه لحكومة أو الحكومات القائمة . ان هذا الأمر يتطلب ابتداء في دولة تفتقر للنهج الديمقراطي الحقيقي ومؤسساته كالأردن وكافة الدول العربية اذا ما توفرت لديها النية والارادة لمنع الفساد أو مكافحته ابتداء **تشكيل مثل هذه الهيئة وبصورة موسعة** ، ومن اختيار أو بواسطة أو على طريقة تلك الارادة السياسية الجادة . وتضم هذه الهيئة مشاركة خبراء ومختصين قانونيين وسياسيين واخصائيين متفرغين من مختلف ميادين العمل المجتمعي من داخل وخارج جهاز الحكومه وبعدد يكفي لتشكيل لجان فرعية متخصصة متفرغة منها وبحيث تعمل هذه الهيئة وفروعها بنظام خاص يمنحها الحصانة والتحرر من أي نوع من التدخلات أو الاملاءات طيلة فترة عملها . وأن يوفر لها الحصانة والاستقلالية الادارية والمالية من أي تدخل من أي سلطة وتحت أي مسمى كانت ويضمن لها التفرغ لتقوم هذه الهيئة بالمهمة الأساسية وهي/ المراجعة الشاملة للقوانين والأنظمة والتعليمات والاليات التي تسير وزارات ومؤسسات الدولة وموظفيها وتحكم تعاملات وسلوكيات المناخ الاداري العام في قطاعات الدولة الخاصة والعامة ككل ، بما يكفل سد الثغرات التي ينفذ منها الفساد أو يتسبب عنها حتى لوكانت تطال اصلاحات سياسية شكلية لازمة بقدر ما يكون فيها فساد سياسي ينفذ الى الاداري والمالي ، وحتى تتمكن الهيئة في النهاية من وضع اليد على ما يتسبب من فساد نتيجة وجود خلل في دستورية بعض مواد القوانين والأنظمة أو صياغات مربكة وتحايلية على ما يقصده المشرع أو من وجود نقص أو زيادة في القوانين والأنظمة ، أو نتيجة عدم توفر الآليات لتأمين التنفيذ السليم والدقيق لها جميعها . والتركيز هنا على الفساد المرتكب من قبل الصف الاول في الدولة ومحاسيبهم والمتاجرة بالنفوذ في الاجهزة التنفيذية والادارية والقضائية . وبما يشمل أيضا النظام الضريبي وادارة الأموال العامة والمشتريات العمومية ونظم العطاءات والمناقصات ومعايير المحاسبة ومراجعة الحسابات وما يتصل بها من رقابة ، والوقوف على منطوق كل قاعده أو مادة في نظام أو قانون أو نص أو تعليمات يعتريها الغموض او الخطأ او النقص او الزيادة أو عدم الشفافية ، وأن يصار بعدها الى تقييم دوري للقوانين والانظمة والتدابير الادارية .

وبالتوازي تقوم هذه الهيئة بنفسها تحديد الجهات الدولية والشخصيات

والمؤسسات التي ستستعين بها للوقوف على والاستفادة من دساتير وقوانين وانظمة الدول الديمقراطية من جهة ، ومن تجارب بعض الدول النامية التي نجحت في مضمار مكافحة الفساد من جهة أخرى ، اضافة الى الخبرات والاختصاصات المتراكمة في الامم المتحدة والاتفاقيات والتوصيات الصادرة في اطارها بشأن مكافحة الفساد . وربما يشترط هنا ان تكون هذه الهيئة ، أي هيئة منع الفساد الأم ، من اشخاص زاهدين في السلطة وفي العمل الحكومي وممن لا يكون لهم اية طموحات في العمل الحكومي وأن يكون عملهم فيما بينهم بطريقة شفافة للغاية ومأسسة أو اشتراط ذلك مسبقا واذكر هنا بتوفر الارادة السياسية والتي بدونها لا يمكن للمسعى برمته ان ينجح او يتم او حتى يبدأ .

ثالثا / الدستور في خدمة الهدف

ان توفر الارادة السياسية لمنع ومكافحة الفساد في اطار المؤسسية المهيمنة والنية الجادة لذلك ، واعتماد النهج الوقائي لمنعه أو مكافحته بواسطة هيئة منع الفساد المشار اليها ، وذلك بكل ما يتطلبه ذك من النظرة الشمولية للفساد والتعامل مع موضوعه بشكل جذري يقضي على امكانية استشرائه أو بروزه كظاهرة ، واستباق منع حدوثه ، وبشكل لا يحجمه الى مسألة اختلاس من هنا أو هناك او مخالفة ادارية في هذه الوزارة او تلك الدائره بشكل معزول ، بل بشكل يطال منابع المشكلة والثغرات التي ينفذ منها باعتماد مراجعة شامله وتصحيح شامل لكل القوانين والانظمه والتعليمات ، أقول أن ذلك كله **سيترتب عليه استحقاقات دستورية** . بمعنى أن هذا الأمر سيقود الى التعامل مع الدستور . وهنا لا بد من النظر اليه بواقعية وعلى أنه ليس **بكتاب مقدس أو كلام منزل لا يطاله التغيير والتعديل** ، ولا هو بعصي على الارادة السياسية بل هو من وضعنا في مرحلة سابقة وظروف مختلفة ، وأن تحقيق الصالح العام هو العنوان لمعنى وفلسفة وجود الدستور بالأمس واليوم والغد . . بمعنى يجب أن لا يتم استثناؤه من أية تعديلات تخدم الغرض كأمر يجري مع تغير الأزمان والظروف والحاجات ، ويجب ان كان ضروريا أن تطاله يد المراجعة والتعديل والتطوير بما يكفل ويسمح باستقلالية المشرع واطلاق يده ويد هيئة منع الفساد للتصرف بالموجود من الأنظمة والقوانين والممارسات التقليدية كعرف ، ووضع ما يحتاجه الامر من قوانين وأنظمة جديدة والغاء أخرى ، ولحبك اساس متين لمنظومة قانونية وادارية

تسمح بقيام المؤسسية المهيمنة بقوة القانون . وبحيث لا تترك قانونا أو نظاما او تعليمات تتنافى مع المسعى أو تحمل في طياتها تأويلا تحايليا ومنطوقا يمكن المسؤول من سؤ استخدام سلطته أو استغلال الوظيفة العامه ، وان يتم تتناول مثل تلك المواد بالالغاء أو التعديل او الاضافة بما يتفق مع تحقيق الهدف المطلوب . وطالما أن الحديث هنا عن دول ذي انظمة غير ديمقراطية فانه من الممكن اجراء كل ذلك دون المساس بالخطوط الحمر لوجود النظام ومصالحه الأساسية .

رابعا/ القضاء

ان الحديث هنا بشكل عام وفي حدود ما يرتبط الموضوع بمكافحة الفساد / مما لا شك فيه أنه لا وجود للمؤسسية المهيمنة بقوة القانون والتي في اطارها يمنع الفساد أو يكبح أو يكافح ، **الا بقضاء قادر على ومتمكن من تحقيق العدالة في كل الظروف وفي كل الحالات وعلى كل الأشخاص** . وقضاء عصي على الاختراق أو التأثير فيه في كل الظروف وكل الحالات . ان ذلك لا يمكن من الناحية العملية تحقيقه بدون توفر شرطين أساسيين للقضاء وهما

الشرط الأول/ قضاء مستقل تماما (اداريا وماليا) عن الجهه التي تمارس السلطه التنفيذيه(مجلس الوزراء) أو عن أي جهة تابعة أو منبثقة عن هذه السلطة .

الشرط الثاني / هو وجود قضاء تتوفر فيه مقاضاة متكاملة الاركان .

أما عن الشرط الأول ، فان تأمين قضاء مستقل فعلا وعصي على الاختراق لا يتحقق عمليا ومنطقيا وخاصة في الدول غير الديمقراطية بالمعنى الصحيح ، الا اذا كان جهازه وكادره يتمتع باستقلال اداري ومالي ، وقضاته يتمتعون بحصانة دستورية في عملهم . وبما يكفي لاقصاء أي نفوذ أو تأثير اداري أو مالي للسلطة التنفيذية من رئيس الوزراء والوزراء أو من أدواتها من باقي الأجهزة على الجهاز القضائي أشخاصا أو مادة . وبهذا فلا مندوحة أبدا من المأسسة التامة **لهذا الجهاز وتسييره تسييرا ذاتيا برقابة بمأسسة من خلال نظام خاص** . وهذه مسأله تتعلق بدرجة وعي ورقي المجتمعات ودرجة الديمقراطية التي تعيشها والتي تتكلم عن نفسها بوضح من خلال نصوص الدستور . **ان هذا شرطا أساسيا بدونه لا يمكن ضمان تحقيق العدالة في كل** الظروف والحالات ، وهو وحده الكافل و الضامن لمنع أي اختراق سلطوي محتمل لتلك المؤسسيه المهيمنه والتي اذا اخترقت فلن تعد مهيمنه وستؤدي بالضروره الى

خلق اشخاص يشكلون مراكز قوة وفوق القانون يستطيعون جر جيش من الفسدة تحت حماية القانون . ويصبح القضاء مصدرا ونافذة واسعة لتمرير الفساد بدلا من أن يكون حصنا منيعا أمامه ، وذراعا رادعا للتحايل أو التطاول أو الاستقواء على المؤسسيه المهيمنه . وليس من المعقول ولا من المنطق السليم بشيء أن تسعى دولة الى ضمان وجود قضاة أحرار ومهنيين ومستقرين وقضاء مستقل ونزيه وسليم لديها لا يعتريه الخلل والقصور ، وهي تعلم أن هؤلاء القضاة يتم تعيينهم واقالتهم ويجري نقلهم وترفيعهم وتقرير رواتبهم من قبل مجلس الوزراء أو من يتبع هذا المجلس الذي يرأس السلطة التنفيذية الموجودة بشكلها ومضمونها غير الديمقراطي في البلدان الطامحة الى الديمقراطية والبلدان الشمولية والتي تقع في صميمها البدان العربية ومن بالطبع الأردن .

وهنا يجب الفصل بين وزارة العدل كوزارة تابعة للسلطة التنفيذية بل جزء منها ، وبين المحاكم والجهاز القضائي ككل . وان لا يكون لوزير العدل أي سلطة أو دور في عملية تعيين واقالة أو توجيه المجلس القضائي والقضاة في مختلف المحاكم ، تماما كما لا يكون هناك تدخلا اداريا من هذا النوع من قبل السلطة التنفيذية بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تعيين المجلس القضائي ومحكمة العدل العليا ورئيسها وقضاتها وبقية محاكم الجهاز القضائي ولا تدخلا في وضع أنظمتها . وهنا لا بد من الاستفادة من تجارب الدول الديمقراطية والتجارب الناجحة في الدول غير الديمقراطية في اعتماد الاليات والانظمة التي تؤمن الاستقلال الاداري والمالي والفني والحصانة أو الحماية للقضاة أوالجهاز القضائي .

أما الشرط الثاني الخاص بتكامل اركان المقاضاه ، ففي هذا الشأن لم تختلف المدارس الفقهيه . وهناك اتفاق بأن ليس من الحكمة ولا من العدل أن يكون هناك حكم منزه عن التمييز أو الاستئناف أو المراجعة ولأي نوع من المحاكم في قضية تطرح لأول مرة في جهاز القضاء . وخاصة ذلك النوع من المحاكم ذات النظام أو القانون الخاص اوالمسؤولة عن تناول القضايا المتصلة بالطعن في قرارات رئيس الوزراء أو مجلس الوزراء والوزراء وقرارات الحكومة الادارية بشكل عام **مثل محكمة العدل العليا وخاصة من تلك التي على النمط الموجود في الأردن** . فعلاوة على أن رئيسها وقضاتها ابتداء وبالمحصلة النهائية هم بحكم الموظفين لدى السلطة التنفيذية لكونها هي أو أدواتها وتابعيها تعينهم وتنقلهم من مكان لآخر وتتحكم بمقدار رواتبهم

، وبيدها مسألة احالتهم على التقاعد حين تشاء أو إنهاء وظيفتهم بأي صورة ، أقول علاوة على كل ذلك فان احكام هذه المحكمة جعلت أحكاما منزلة وغير قابله للمراجعة ، دون أن تخضع للنقاش أو الاعتراض ولا التمييز ولا الاستئناف ولا المراجعة وفي غياب محكمة دستورية . مع أن القضايا التي تتناولها تبدأ عندها ولا تبارحها لأي محكمة أخرى ، ومعظمها أو حتى جميعها قضايا تقام ضد ممارسات السلطة التنفيذية وأجهزتها .

كما ليس من العدل بشيء أن لا تكون هناك شفافية في التقاضي كركن هام من أركان المقاضاة . أو أن يمتلك أحد المتقاضين وخاصة اذا ما كان يمثل الحكومة ميزة على الطرف الآخر مثل عدم الافصاح عن أسباب فعلة له هي محل خلاف بل محل التقاضي ، وأن يأخذ القضاء اعتباطاً أسباب هذه الفعلة غير المصرح بها كمسلمة دون التأكد من مجرد وجود هذه الأسباب ودون حق الطرف الآخر في الوقوف عليها لاخضاعها للتحقيق القضائي أو الاحتكام القضائي ان وجدت . وهذا ما هو قائم أيضا في جزء هام من المحاكم الأردنية أو القضاء الأردني . وبالتالي فانها مقاضاة تغطي على الفساد وتشجع عليه وتسببه بأن واحد وهي لا تشرف الجهاز القضائي ولا مبدأ العدالة

كما أن عدم وجود محكمة دستورية يشكل خللا قضائيا بارزا ولا مبرر له . وأقول بهذا المقام اذا كان بامكاننا ان نمنع السيف من أن يسبق العذل فلم لا نفعل .

ومن ناحية أخرى فان ما يجري على موظفي الدولة من ضوابط ادارية أولى أن يجري على القضاة . وبهذا فليس هناك ما يمنع من وضع مدونة قواعد سلوك للقضاة يلتزمون بها .

خامسا / الموظفون العامون والادارة العامة للدولة

وعلى هذا الصعيد هناك الكثير من الاجراءات المفترض اتخاذها تتجاوز الروتينية منها والبديهية كاعتماد نظام ممأسس للموظفين العامين يربط استخدامهم واستبقاءهم وترقيتهم واحالتهم على التقاعد بأسس موضوعية وشفافة وبمعايير الكفاءة وتكافؤ الفرص . فهذه اجراءات رغم ضرورتها الا أنها لا تكفي لوحدها وليست حاسمة .

حيث أن هناك اجراءات ادارية وقانونية تعتبر أساسية على صعيد مكافحة الفساد أو منعه بين الموظفين العامين ، **ومنها اقامة نظام متكامل لأداء الوظفين**

العامين وتصنيف الوظائف ومهامها ومؤهلات شاغليها ، وضمان منع الازدواجية في العمل وبين العاملين ، ومنع تنازع الاختصاص لتحديد المسؤولية ، مع دراسة مقارنة لما يشابه تلك الوظائف والحالات في القطاع الخاص . وبالتوازي تحديد مهام الموظف وكيفية تعاطيه مع المعاملات بشكل مبسط قائم على اللامركزية وتفويض الصلاحيات ، وتحديد مهل انجاز المعاملات بما يضمن محاربة الفساد من حيث الكلفة والسرعة ومن حيث احتمالات الابتزاز للآخرين ، **وان لا يستلم أي موظف عمله قبل ذلك وقبل أن يكون هناك وصفا وظيفيا لتلك الوظيفة** يتم تحديده بدقة وتسلم امانته للموظف . وهذا بالطبع يكون في ظل وجود ومعايير للنزاهة والشفافية .

كما أنه من الضرورة بمكان وضع مدونة قواعد ومعايير سلوك للموظفين العامين بغية ضمان الاداء السليم والصحيح . وهنا يمكن الاسترشاد بالمدونة الدولية لقواعد سلوك الموظفين العموميين الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة رقم ٥١ /٥٩ تاريخ ١٩٩٦/١٢/١٢ وأن يشمل ذلك وضعا خاصا بالنسبة لتولي المناصب العامة التي **تكون عرضة للفساد أكثر من غيرها ، بما يشمل تدريب وتأهيل وتثقيف** من يتولون هذه المناصب وتوعيتهم بمظاهر ومخاطر الفساد الملازمة لأداء وظائفهم ، ويضمن التناوب في احتلال تلك المناصب .

وهنا فان ارساء نظام المراقبة الذاتية كأساس الى جانب الرقابة الخارجية ووضع تدابير ونظم موثقة تيسر قيام الموظفين العامين بابلاغ الجهات المعنية عن أفعال الفساد التي يلحظونها هو أمر حيوي جدا ليس من أجل معاقبة مرتكب الفساد بل من أجل وضع اليد على الثغرة التي نفذ منها الفساد . وبالطبع فان المواطنين بصفتهم وفي الغالب شركاء في ظاهرة الفساد فلا بد من توعيتهم لتقبل عمليات الاصلاح وأن يوضع برنامج اعلامي لذلك . وعلى كل الأحوال فان هناك ضرورة أساسية لتحديد اختصاصات وامتيازات المسؤول الاول في كل وزاره او دائره او مؤسسه في الدوله لحساب المؤسسية المهيمنه الى الحد الذي يشعر معه ذاك الوزير أو المدير ويشعر معه المواطن بنفس الوقت بان الوظيفة العامه ليست سلطه غير مقيدة بل أنها فرصة عمل بشروط وحدود ومدفوعة الاجر في اطار القانون ، وانها حق للجميع يتناوب عليها المستحقون والمؤهلون وان الوزارة او الدائره لا يمكن ان تسير بنظام المزرعه

واستطرادا ، فانني افترض بان العمل داخل اجتماعات أي سلطة تنفيذية أو ادارية كمجالس الوزراء هو عمل ممأسس و بحيث لا يتم اتخاذ أي قرار مهما كان

صغيرا بطريقة التمرير . فالاصل بالقرار الاداري السليم كما يصفه الفقهاء ان يكون قائما على سببه المبرر وموافقا للقانون ويتفق مع المصلحة العامه وهذا لا يكون الا باعتماد نهج يحقق التاكد من ذلك منعا للفساد وحفاظا على مصلحة الدوله ، وأن يكون أساس هذا النهج هو مناقشة وبحث مشروع القرار قبل اتخاذه ليكون مسؤولية جماعية وحسب نص القانون .

سادسا / / التعددية ، وصحافة ومنظمات ونواب بعيدين عن تأثير السلطة

ان أقسى أنواع الفساد الاداري والسياسي والاقتصادي الذي يصيب مصالح الامة في معيشتها أو كرامتها وحريتها أو مستقبلها ، هو ذلك الذي تقوم به رموز السلطة التنفيذية أو تسكت عنه ، والذي في كثير من الدول يكون النظام نفسه . لكون هذا الفساد يكون من العيار الثقيل ولا راد له من ناحية ، ولما يستتبعه بالضرورة المنطقية من تسيب واستشراء الفساد في كامل جهاز الدولة . وهنا فان هذا الفساد في الصفوف الأولى من الجهاز التنفيذي يكون في غالب الأحيان مؤهلا للمرور السلس دون اكتشافه ، أو دون القدرة على مقاومته ان اكتشف .

ان هذا الفساد لا يتم الا في غياب وجود الرأي الأخر المنظم في الحياة السياسية والرقابة الشعبية المتمثلة في المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية ، وغياب دور المجالس النيابية ورقابتها وتأثيرها ، وغياب أو ضعف الرقابة الصحفية . وان هذا الغياب لا يتم الا بوسائل فساد من السلطة التنفيذية نفسها من خلال تعطيل دور أو تأثير هذه المؤسسات أو خضوعها لارادة السلطة التنفيذية لأي سبب كان . وان تعطيل دور هذه المؤسسات أو القدرة على توجيهها لا يكون في الدول الديمقراطية ، بل يكون في البلدان التي تدعي الديمقراطية أو تلبس ثوبها دون أن تؤمن بها ، وفي البلدان التي تقلد الدول الديمقراطية في شكل بعض مؤسساتها الأساسية وذلك تحايلا على نفسها وشعوبها . ولا شك أن جميع هذه الفئات من البلدان هي في واقعها دولا ذات أنظمة شمولية وان كانت على درجات من حيث هامش الحرية والمؤسسية فيها . أما الدول العربية جميعها فتقع في واحدة أو أخرى من هذه الفئات ومن ضمنها الأردن .

أما بالنسبة للتعددية ، فان وجود أحزاب سياسية وطنية وتعددية سياسية حقيقية تمثل الرأي الأخر من شأنه أن يعزز من الشفافية ويشكل دورا رقابيا وتوجيهيا

ايجابيا على صعيد جهاز الدولة . وان تحايل الدولة أوتدخلها في مصادرة أو احتواء الرأي الأخر **لا سيما من خلال الايعاز لشخصياتها ودعمهم لانشاء مثل تلك الأحزاب ، أو من خلال وضع العقبات لتشكيل وتعزيز الأحزاب المستقلة** والتي تمثل الرأي الأخر حقا هو عمل فاسد بحد ذاته وبفرخ الفساد في الدولة مقابل بعض المكاسب السياسية لها .

وبنفس السياق فان عدم **المساس بوضع المنظمات غير الحكومية وبسلامة** وضع الصحفيين ضرورة لا غنى عنها من حيث كونهما حقلين أساسيين في القطاع الخاص ولهما دور رقابي هام ، وللصحافة قدرة وامكانيات كبيرة على كشف مواطن الفساد في الدولة وأسبابه . هذا اضافة لدورها الحاسم في بلورة الرأي العام وابراز الحقائق أو كشفها وتوجيه الانظار لمواطن الخلل والاسهام في عملية المراقبة والبناء . ان هذا الدور الحيوي يجب أن يصان من أي تدخل فيه أو تأثير مباشر أو غير مباشر بجزرة كان ذلك أو بعصا . وعدم جواز تقديم المنح والعطايا غير الدستورية لهم . كما لا يجوز قيام أي حكومة **باحتواء عمل المنظمات غير الحكومية لا سيما عن طريق انشائها** أو المشاركة أو التدخل بمجالس اداراتها مما يفقدها معناها ودورها المطلوب .

أما بالنسبة للمجالس النيابية ، فلا بد من نصوص دستورية مصانة تمنحها دورها الرقابي والمحاسبي الكامل مع تحصين هذا الدور من القضم التدريجي أو الانتقاص أو من أي تدخل وتعد من قبل السلطة التنفيذية الى جانب قانون انتخابي يضمن الحصول على نواب يمثلون شرائح الأمة على أسس ديمقراطية ووطنية وفكرية . وهذه أمور يجب أن يتم ضمانها أو ضمان قاعدتها القانونية في الدستور نفسه . ولذلك لا بد من الحفاظ على دور مجلس النواب بعيدا عن غزل السلطة التنفيذية وعطاياها وخدماتها وتسهيلاتها الشخصية غير الدستورية بأي شكل كان كأساس في التعامل السليم والعلاقة بين الطرفين . ان ذلك ليس فقط كشرط لتأهيل وتمكين نواب الأمة من القيام بواجبهم الدستوري في التعاون السليم مع السلطة التنفيذية ومواجهة أو الحد من تمرير عمليات الفساد الذي قد تسعى اليه السلطة التنفيذية أو قد تغض النظر عنه أو لا تدركه ، **بل لأن تخلي السلطة التشريعية عن دورها الرقابي والتشريعي يجعل منها نفسها مصدرا للفساد نفسه أيضا أو شريكة به .**

ان المطلوب هنا هو أن يحرم على السلطة التنفيذية أو أدواتها أن تقدم مثل تلك العطايا والخدمات والتسهيلات التمييزية واللادستورية واعتبارها من قبيل الرشوة ومن

ذات المغزى الذي لا يقصد به الصالح العام بل التأثير على أشخاص المؤسسات من تلك التي قامت أصلا لمراقبة السلطة التنفيذية ومحاسبتها أو لكشف ما لا يستطيع المواطن العادي كشفه من ممارسات ، أو لبلورة رأي عام يتفق مع الحقيقة والصالح العام . وأن يكون ذلك المنع والتحريم بموجب قوانين وأنظمة دستورية .

وبهذا الصدد فان كثيرا من مؤسسات السلطة التنفيذية نفسها في مختلف دول العالم من وزارات وادارات ودوائر تضع أنظمة تمنع بموجبها قبول الموظفين والمسؤولين للهدايا أو العطايا التي تزيد قيمتها مثلا عن مبلغ محدد . على أعتبار أن ذلك ان لم يكن بمثابة الرشوة فانه سيكون له تأثير الرشوة ، لما لمثل تلك الهدايا غير الرمزية من تأثير تكون محصلته سلبية على نزاهة هؤلاء الموظفين ، وعلى حريتهم في ممارسة واجباتهم بأمانة وفي اتخاذ المواقف أو القرات النظيفة والعادلة . فكيف اذن للسلطة التنفيذية أن تقبل على المؤسسات الدستورية الأخرى والشعبية ما لا تقبله على نفسها ، بل كيف لها أن تقوم بنفسها بدور الراشي وبصرف النظر عما تسمي ما تقوم به . وهنا فان تلك الجهات المتلقية للعطايا وان كانت غير خالية المسؤولية ، فانها تقبلها **بموجب مبررين على الأقل يأتيان من واقع عدم التزام النواب أو ارتباطهم بأحزاب فكرية** ، ألأول أن الحكومة نفسها هي التي تعطي ، والثاني أنه اذا استثنينا بعض الفروق الفردية واختلاف النوايا والتفسيرات فان عملية قبول الانسان لمثل تلك العطايا سواء أدرك معناها أم لم يدرك هو شئ يتعلق بمفردات موروثة وغياب المثالية والتجرد عن الانسان ووجود ثمن في كل مناسبة وظرف لكل شيء على الاطلاق حتى لما نسميه بالقيم والمثل وعلى النحو الذي مر تفصيله ، وبالتالي فان هذا الانسان عندما يرغب بفعل فعلة ما تدور حولها الشكوك فانه يفعلها ويبرر لنفسه وللأخرين فعلته تلك بمختلف التبريرات التي تريحه نفسيا . ومن هنا فان على السلطة التنفيذية أن تمارس الأخلاقيات التي تفرض على الأخرين ممارستها ولنفس الأسباب والأهداف وأن يكون ذلك بقوانين وانظمة هي من صلب المؤسسية المهيمنة .

سابعا / ا / / مكافحة تبييض الأموال، واجراءاتها

ان عملية غسيل أو تبييض لاموال والعائدات غير المشروعة والاجرامية واخفاء الطبيعة الحقيقية للمشاريع والممتلكات أو مصدر تمويلها أو التغطية عليها أو كيفية التصرف بها هو عمل مكمل لعمليات فساد ومتمم لها بكل أثاره السلبية على

الدول . ويعتبر حلقه في سلسلة جرائم متعددة المواضيع والابعاد ومتعددة الأطراف بنفس الوقت ، وتكون هذه الجرائم قد وقعت في الغالب عبر الحدود ثم تمتد أثارها للداخل لتكتسب المشروعية بفعل الفساد في الداخل وعلى حساب الاقتصاد الوطني . ولتصبح هذه الأموال مفرخه للجريمه المنظمه والفساد المجزي بآن واحد من جديد ولكن داخل الوطن .وهذا يعني ان مكافحة غسيل او تبييض الأموال لا تكون ناجعة الا بالتعاون وتبادل المعلومات على الصعيدين الوطني والدولي وبشكل أوثق مع الدول المجاوره . وكذلك باستصدار التشريعات الاحترازية التي تشمل البنوك وتوجيه سياساتها وربطها لخدمة الهدف .

ومن المفيد هنا **انشاء مركز وطني لجمع وتحليل المعلومات** وتعميمها بشأن العمليات المتعلقة بغسيل الأموال . ولعل من الأساسي بهذا المجال الاسترشاد **باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد** حين أوجبت على كل دولة انشاء نظام داخلي للرقابة والاشراف على المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية ، بما في ذلك الأشخاص الطبيعين والاعتباريين الذين يقدمون خدمات نظامية وغير نظامية في مجال تحويل الاموال أو كل ما له قيمة . وكما يتطلب هذا الامر **وجود قانون شركات** دائم التعديل والتحديث واعادة هيكلة البنوك المركزية بما يضمن لها سلطه كافيه لتوجيه السياسات البنكية في القطاع الخاص وان تكون مرجعا اساسيا لها من حيث سياسة التعاملات النقدية و الايداعية والائتمانية وفرض فحوصات ومتابعات دقيقة على تحويلات الاموال والتأكد من سلامة مصدرها ، وربما حرية التحقيق باي حساب لديها . **وبهذا الصدد فقد وجد أن تجميع البنوك الصغيرة او اتحادها في بنك كبير** يعمل على الحد من من الحاجة او القدرة على الفساد أو تمريره في هذا المجال . وهذه الاجراءات يجب أن تترافق ما أمكن مع تكثيف التعاون والتنسيق مع الدول المجاورة والهيئات الدولية في مكافحة كل أنواع التجارة غير المشروعة لكونها أساسا رئيسيا في بروز المشكلة .

ثامنا / / التعامل مع الشركات الأجنبية وفق المعايير الوطنية

من الأهمية بمكان أن يكون معلوما بأن ممارسة الكثير من وسائل الفساد في قطاع الخدمات والعطاءات المختلفة وعلى رأسها الرشوة في داخل نطاق الدولة من قبل **المؤسسات والشركات الأجنبية والمتعددة الجنسية المنتمية للدول الأجنبية وخاصة**

الغربية منها ، حيث أن ممارسة اسلوب الرشاوي من قبل تلك الشركات هي ممارسة تشجع عليها حكوماتها ولا تشكل جرما في قوانينها ، بل أنها جزء من الثقافة التجارية لتلك الدول تدعمها أو تشجع عليها من خلال اعتبار أو احتساب قيمة أو قيم تلك الرشاوى كجزء من مصروفات تلك الشركات وتقوم بحسمها من الضرائب التي تدفعها تلك الشركات لحكوماتها . وهذا مجرد جانب من جوانب الفساد المباح الذي تسلكه الشركات الأجنبية . **ومع أن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** حرمت ذلك النوع من الرشاوي الا أن ذلك ليس الى الحد المقنع ولا يشمل الكثير من الدول ، سيما وأن هذا التحريم جاء في أعقاب معركة مضنية في اطار التفاوض على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد . حيث نجحت أغلبية الدول الناميه في أقناع أو اجبار الدول الغربية بأن تعتبر الرشاوي التي تقدمها شركاتها للمسؤولين والشركات في البلدان الأخرى للحصول على عقود أو تسهيلات تجارية واقتصادية عملا جرميا ، وأن عليها أن لا تشجع على مثل هذا السوك ، وأن تمتنع عن سياسة عدم اخضاع قيمة تلك الرشاوي من الضرائب المستحقة كعامل مشجع للفساد . وعليه فلا بد للدول المستهدفة أو التي تكافح الفساد أن تتنبه لسلوك تلك الشركات ، وأن تضع آلية مقننة لمراقبتها واخضاعها للسلوكيات السوية والمنافسة النزيهة وحظر وتجريم مثل تلك الأعمال والممارسات التي تدخل في باب الفساد ، وعدم التساهل مع أي شركة أجنبية تقدم الرشاوي لأي جهة وطنية بغية الحصول على عقود أو تسهيلات تجارية أو ادارية أو غيرها . وبهذا المقام فان من الأهمية بمكان أن توسع الدول من قاعدة انضمامها الرشيد الى الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية العالمية والاقليمية . وهذا بدوره أيضا يسهم في تحسين نظم الادارة .

وربطا مع هذا البند لا بد من ضبط أو منع التمويل الخارجي لمؤسسات وأحزاب وشخصيات سياسية وطنية ، وابعادهم أيضا عن نفوذ أصحاب رؤوس الأموال الوطنيين .

تاسعا / حق الدولة في استرداد قيم وعوائد الفساد

لا شك بأن أي مال يتم اختلاسه بأي طريقة كانت من قبل أي مسؤول أو موظف عام هو في الأصل مال تعود ملكيته للمواطن والوطن ، وهو بالتالي حق عام لا يجوز التسامح به أو اسقاطه بالتقادم أو بمرور الزمن . ومن واجب الدولة أن تستعيده

وتستعيد عوائده كاملة . وقد أكدت هذا الحق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد . لكن الغاية هنا أن أهمية تثبيت هذا الحق لا تقتصر على الاستفادة من هذه المبالغ التي قدرت لبعض الرؤساء والمتنفذين في بعض الدول الأفريقية والأسيوية بالمليارات لكل منهم ، بل أن الأهمية والهدف الأساسي من ذلك هو القضاء على عامل مشجع رئيسي لفساد الموظفين العامين والحكام الذين يصرون على حماية أنفسهم من المساءلة بكل الأساليب ، بما فيه من خلال نصوص قوانينهم ودساتيرهم . والحد من جشعهم واغلاق الطريق أمام أي حماية قانونية أو دولية مستقبلية لهم .

الفصل السابع

اشارات في سلوك الدولة ازاء الحرب الأهلية اللبنانية

لعبة المصالح في أرض اللامحظورات

ان العمل الدبلوماسي في لبنان خلال فترة الحرب الأهلية قد مثل للدبلوماسي المنتمي حقا للسلك الدبلوماسي في بلده وليس انتماء مزيفا كما كانت تقتضي حاجة الدول أنذاك ، أقول مثل تجربة تعتبر غاية بالفرادة وغنية بالأحداث والمواقف التي لم يكن يحلم أنه سيعايشها ويتعامل معها يوما بحكم عمله كدبلوماسي ، والتي لم يكن أصلا مؤهلا لمثلها . ولا أن يتعامل مع ابطالها لانعدام العوامل المشتركة وغياب الوسيلة واختلاف اللغة والطبيعة والهدف . وبهذا الصدد فقد كانت السفارات في بيروت مليئة بالدبلوماسين المزيفين ، **والذين كانوا في حقيقتهم رجال استخبارات ومخابرات بلباس دبلوماسي** ، تماما كما كانوا بلباس حلاقين وسائقين . بينما كان الدبلوماسيون الحقيقيون يشكلون في لبنان العنصر الأقل تواجدا في السفارات والأقل من بين أصحاب المهن المصطنعة . أما الجهات التي وجد الدبلوماسي الحقيقي نفسه معتمدا لديها في بيروت ، فهي جهات خارجة عن القانون العام الى جانب تلك الجهة التي كان يفترض أن يكون معتمدا لديها على سبيل الحصر والتي كانت سلطتها الفعلية غائبة .

أما التجربة بالنسبة لي فعلاوة على على ذلك ، فقد وضعتني تماما كما تضع أي دبلوماسي في مواجهة مع الواقع **الحقيقي لطبيعة عمل جهاز دولته وقدرات واستيعاب مسؤوليها لمفهوم الدولة ، ومتعلقاتها وكيفية الدفاع عن مصالحها وحماية امتداداتها ومصالحها ومؤسساتها في الخارج** . تماما كما هي تجربة حافلة باللامعقول وبالرعب الحقيقي ، والمفاجأت غير المحسوبة حين يجد الانسان نفسه في وسط يتحمل فيه مسؤولية رسمية كبيرة مع أنه مستهدف بالتصفية في ذات الوسط ومضطرا للعيش مع مستهدفيه أيضا ، ولا شبر حوله امن . في وسط الكل فيه مستهدف ومستهدف في أن واحد . بمعنى أنهم في ساحة معركة ، القتل فيها وسحق الأخر هو الهدف ، لكنها ساحة من نوع أخر تجمع في جنباتهاعناصرها السياسية والاستخبارية مع مقاتليها . أما استهداف الدبلوماسي في بيروت فهو أمر واقع سواء كان هذا الاستهداف محققا فحسب أو محققا مع وقف التنفيذ أو قيد الدرس أو في قائمة المحتملين أوالمرشحين فهو وسيلة سهلة ومؤثرة للضغوطات على الأخرين والابتزاز والتحذيرات وتصفية الحسابات وبريدٌ لتمرير الرسائل السياسية

لأصحابها . فالنتيجة واحدة ولا يرحمه في غياب الحماية الحقيقية المتناسبة مع الوضع القائم الا الصدفة وربما الحكمة فيما ندر . والموت اللاطبيعي يطارده أينما استقر ، أو توجه أو ربما يصطدم به . ولا يحميه منه مجرد حيطته ولا حذره ، ولا ذكاؤه أو براءته ، ولا حظه العاثر بل الصدف وحدها .

لكنها تجربة يعيش فيها الدبلوماسي حالة نادرة تولد فيها كيمياء جسمه الية يتكيف من خلالها للعيش مع نمط هذا الواقع المرعب والمجنون فيتبلد احساسه ولا يعود يشعر بالخوف وهو يرى خطر الموت مع كل حركة ، لينسى أنه يعيش في محيط يشكل كل أسباب الخوف ومبرراته . غريب ذلك التكيف انه يؤهله لأن يعيش ويمارس عمله في لبنان الذي استحال في تلك الفترة الى بلد تمارس فيه أنظمة الدول الأخرى كل المحذورات والمحظورات القانونية والأخلاقية بحرية ، بلد يأوي كل المنظمات والتنظيمات المقبولة منها والمطاردة ، كما يأوي كل استخبارات دول العالم ومسوقي المعلومة الصادقة والكاذبة . وشبكات التجسس وتجار السلاح والمخدرات وتجار الموت ووسائله ، بلد يأوي كل الطافقين لغياب العدالة وكل الفارين من وجه العدالة بنفس الوقت . بلد يحتضن كل اللامنتمين واليائسين والمغامرين ومن وجدوا أنفسهم بلا هوية ولا جنسية وكل من لا يجد أي بلد أخر يأويه . بلد أصبحت تتحقق فيه الملكية بوضع اليد ، في الداخل وعلى شريط الحدود التي للجيران فيها نصيب . بلد استحال الى ساحات نزال ومستوطنات ومعسكرات تدريب لحركات التحرر هنا ، وللعصابات والمجرمين والمأجورين والمهربين والخارجين عن القانون هناك . وتربة لحبك المؤامرات أواكتشافها أو (واكتشافها) وساحة عامة لتصفية الحسابات الدولية والمنظماتية والشخصية . وكل ذلك قد ساد في لبنان بعد **أن استحالت حربه الأهلية الى ساحة حرب دولية** .

أما الدولة التي لم يكن لها تواجد في لبنان على صورة من هذه الصور على قباحتها فهي دولة لا تجيد لعبة الدفاع عن مصالحها ولا حماية أمنها الوطني ولا تهتم بتفهم معادلات الصراع الدولي ، ولا تحسن استغلال فرصة الحصول على المعلومة أو تمريرها ، ولا تدرك حيوية الوقوف على ما يدور لدى أعدائها وأصدقائها ، فكل ذلك يتحقق في بيروت .

وبعد فقد شاءت الصدف والظروف أن أمضي قسما من حياتي الوظيفية في السلك الدبلوماسي في بيروت تلك كقائم بأعمال سفارتنا الأردنية في بداية

الثمانينيات لسنتين ونيف . وبيروت من وحي ما أسلفت وزيادة عليه كانت في تلك الفترة **بمثابة انترنت متقدم للمهتمين حين لم يكن يسمع الناس به** . يضع فيها الأخرين من المهتمين ما يشاؤون بيعه أو تسويقه من مختلف المعلومات المحظورة والمباحة ، ويحصل منها الراغب أو المحتاج على ما ينقصه أو يشاءه من المعلومات المتنوعة ، المحرمة والمباحة ومن تلك التي يعز الحصول عليها في بلده أو في أي بلد أخر .

ومن هذه التجربه الفريدة بالنسبة لدبلوماسي ، أستذكر بعض الأحداث التي تخص تجربة السفارة الأردنية ، وهذا لا توضيحا للصورة القاتمة مع أنها توضحها ولا من أجل كونها من النوادر مع أنها بمعظمها كذلك ، وليس لمجرد الدلالة على غياب مفهوم الدولة الحديثة ، بل لما أرى في بعضها من العبر ولما في بعضها الأخر من نقد ذاتي أتوخى منه الفائدة . ولأنها في النهاية تجربة **لم تكن مع الأحداث فقط بل مع سلوك الدولة ازاءها أيضا لعل في ذلك لبنة صالحة للمستقبل** .

التجربة الأولى والرهينة المفترضة

ستقوم أجهزة المخابرات السورية ..... بالهجوم على السفارة واختطاف أحد أفرادها كرهينه . وفي حالة الفشل سيتم قصف السفارة عن بعد ، أخذ الحيطة والحذر وابلاغ السلطات اللبنانية بذلك .

هذا نص لأول برقية رمزية استلمها في الأيام الأولى من استلامي لعملي في السفارة في بيروت في بداية عام ١٩٨٠ والتي كان حضور الأردن فيها على مستوى قائم بأعمال مع أن التمثيل بيننا كان على مستوى السفراء . ولم أكن في تلك الأيام الأولى قائما بالأعمال بل كنت واصلا للتو الى بيروت اثر نقلي اليها من تشيلي مباشرة . فكانت تلك البرقية التي أحفظها كما هي ، أول تجربة لي هناك وقبل أن تتاح لي فرصة الاطلاع على خارطة الساحة السياسية والأمنية والتحالفية في لبنان ، ودون أن أوضع في صورتها بتقرير من أي جهة أردنية أو من وزارة خارجية بلدي كما هومفترض في الدول ، وقبل أن أعثر حتى على سكن لي حيث كنت نزيلا حديثا في فندق مدجج بالسلاح والمسلحين تحت مختلف المسميات كغيره في أي فندق أخر من الفنادق في بيروت . لكنني **انتهزت فرصة حاجة مديره الحامل لوثيقة سفر فلسطينية وطلبه مني استبدالها بجواز سفر أردني هكذا ببساطة ، ووعدته بذلك**

أيضا ببساطة مقابل حمايتي داخل الفندق . وأتذكر أسم ذلك الرجل لندرته انه (أبو بيهس) . في حين أني لا أتذكر أسم الفندق فربما لأنه ليس من الأسماء المعروفة لكنه قريب من السفارة في فردان على أية حال . كيف لا أفعل ذلك في أرض اللامحظورات والعالم المجنون وغياب الحماية ، سيما بعد أن عرفت من طريقة صياغة البرقية وخبراتي السابقة في صياغة البرقيات الأمنية أن الأمر جدي بالفعل ومحاولة السؤ واقعة لا محالة . اما القائم بالأعمال الذي أبلغته مضمون البرقية فقد قال لي أن الناس في بيروت كلهم أصدقاؤه ونصحني بالحذر والاحتراس ، فقلت له بأني للتو واصل ولا أحد بعد يعرفني ليستهدفني وبالتأكيد ليس لي أي عدو بعد على الأقل . أما الملحق العسكري الذي أبلغته بمضمون البرقية أيضا فقد أبلغني أنه يعرف بالموضوع وكان حينها موعوكا وينام بالسفارة المدججة بالسلاح والمسلحين من قبل عناصر من جبهة التحرير العربية الموالية للعراق ومن الحرس الاردني . لقد كانت تلك الوعكة التي ألزمته فراش السفارة بدلا من منزله ليكون قريبا من المعتنين به في غياب العائلة ، أقول كانت تلك الوعكة ومكوثه في السفارة من صالحه حيث ثبت في النهاية أنه هو الشخص الذي كان مستهدفا من الهجوم كان الهجوم بالأساس لاجراء عملية تبادل كما سيلي .

عودة للرجل وأقصد مدير الفندق فقد كان الى ذلك الحين وفيا للصفقة الموهومة المفترضة بيني وبينه . لقد تحققت معلومة البرقية ووقع المنتظر تقريبا ، اذ في اليوم التالي وبعد منتصف الليل يرن جرس الهاتف في غرفتي بالفندق ليبلغني مدير الفندق بأن أشخاصا يدعون أنهم من السفارة الاردنية يريدون مقابلتي . فقلت له دعهم يخرجون للرصيف لأتأكد من وجوههم . فعلا لقد كانوا بعضا من حرس السفارة بحالة حزينة ونزلت اليهم ليبلغوني أن القائم بالأعمال قد اختطف من منزله اثر هجوم استشهد به احد الحراس الأردنين . وذهبت على الفور بصحبتهم للموقع وللسفارة ، ولأستلم بعدها عملي كقائم بالأعمال وأكمل المشوار ولكن على طريقتي وبما يحقق مصلحة بلدي وأمن السفارة دون مزايدة ودون اخلال بأية تعليمات صريحة من حكومتي .

.يبقى القول هنا أن العملية كانت تستهدف بالأساس القبض على الملحق العسكري الأردني في السفارة والاحتفاظ به كرهينة بهدف المبادلة به بعسكري سوري برتبة عقيد كان معتقلا في الأردن ، وكان ذلك الضابط ينتمي الى نفس الجهاز الذي دبر

الهجوم على منزل السفارة . حيث كان قد اعتقل في الأردن اثر القبض عليه متلبسا بعمل جرمي في عمان استهدف أعضاء الحكومة الأردنية . أما الملحق العسكري الأردني والمستهدف الأساسي من العملية فقد كان كما ذكرت يقيم وينام بالسفارة قبيل وأثناء العملية للسبب المذكور آنفا ، ونظرا لكون السفارة كانت تمتلك حماية عسكرية كافية لافشال أي هجوم عليها وكشف هوية المهاجمين ، فقد تحول المهاجمون الى الهدف الأسهل وهو منزل السفارة الذي كان يقيم فيه القائم بالأعمال ، وكان هذا المنزل في موقع معزول ولا يتمتع بنفس الميزة من الحراسة أو الحماية .

التقصير ، والأسس الجديدة في عمل السفارة

وتبدأ تجربتي كدبلوماسي وقائم بأعمال سفارة بلادي في لبنان وتأخذ أيضا بالتوسع والتعمق لأعيشها وأعايشها في بيروت على وصفها المار ذكره . لكن كما ذكرت فقد أكملت المشوار على طريقتي الخاصة وفق الأهداف التي حددتها لنفسي . وأن هذاالتحديد جاء **في ضوء الموازنة ما بين الواقع الحقيقي غير المواتي القائم في السفارة من حيث مستلزماتها واحتياجاتها الادارية والفنية والحمائية والأمنية** ازاء وجودها والدور المطلوب منها من ناحيه ، وبين الواقع القائم الحقيقي في عمان ممثلا في المسؤولين وأصحاب العلاقة لا سيما في وزارة الخارجية ، من **حيث قصور نظرتهم وادراكهم لمسؤولياتهم** وللواقع الذي تعيشه السفارة في بيروت ، وتجاوبهم وما يمكن أن يقدموه بهذا الشأن ويؤمنوه للسفارة في ضوء الظروف السياسية والأمنية غير المواتية التي كانت تعيشها بيروت كأرض اللامحظورات من ناحية ثانية . ولعل نتيجة هذه الموازنة كانت بالنسبة لي محكوما عليها بالفشل وخيبة الأمل سلفا وهو ما ثبت فيما بعد . وذلك من واقع التجارب والحقائق التي كانت تحضرني من خلال خبرتي بالطريقة المشخصنة والمزاجية والعفوية وغير الممأسة التي كانت تعيشها وزارة الخارجية ، والتي أيضا كان يتم فيها التعامل مع القضايا والمسائل في الجهاز الحكومي ازاء أية مسألة ما لم يكن هناك تدخلا مباشرا بشأنها ومتابعة شخصية من جهات عليا . ولم أكن أعتقد أن مثل تلك الجهات وصلت أو تصل بأولوياتها الى وضع السفارة في بيروت ، أو حتى تصلها صورة الوضع الحقيقية . ومن هنا كنت قد حسبت حسابي لأن أكون دائما مستعدا لأخذ زمام المبادر في ضؤ الممكن بما أراه

مناسبا ووضع الوزارة في الصورة بنفس الوقت .

وقد وضعت لنفسي مهمة مزدوجة على سبيل الأولوية وهي أن أحمي حياتي معتمدا على نفسي بشرف ، وأقوم بواجبي كقائم بأعمال بأمانة ودون اخلال بمصلحة لبلدي . ودون اخفاء أية خروقات ادارية أضطر لها حماية لنفسي وللسفارة عن المسؤولين في عمان .

وفي ضوء تلك المعطيات القائمة فعلا والمهمة التي حددتها لنفسي بدأت اتصرف قولا وممارسة بما يتفق معها ويخدم المهمة كهدف . وباشرت بناء عليه بابعاد نفسي والسفارة عن أي علاقة أو تصال أو تعامل مع أي شخصية أو جهة على الساحة اللبنانية تضع السفارة في دائرة الشك واثارة حفيظة الأخرين وقطعت وأوقفت على الفور أي تعامل سابق أو معتاد للسفارة واعضائها مهما كان نوعه مع أشخاص أو جهات كتائبية ومع أية جهة أخرى غير مرضي عنها من قبل المنظمات المسيطرة في بيروت الغربية . وكما قطعت أية أحاديث متعاطفة من قبل موظفين محليين لبنانيين في السفارة مع الكتائب ومع ما كان يسمى بالتحالف اليميني . ولا شك أني عندما كنت أسلك هذا السلوك في السفارة ،كنت مستندا على عدم مخالفته لمفهومي ومعرفتي بموقف بلادي ، وعدم ورود أو وجود أية تعليمات أو نصائح من حكومة بلادي لا خطيا ولا شفويا تفيد بعكس ذلك ، أو بأن علي الاتصال أو التعامل أو التعاطف مع ذلك التنظيم المعادي للجهات والتنظيمات المقيمة في بيروت الغربية والمسيطرة عليها وهي المنطقة التي تقيم فيها السفارة . كما شجعني على هذا السلوك أن علاقة الحكومة الأردنية مع الكتائب كما كنت أعلمها أو أقرأها انذاك كانت ليست على ما يرام . كما أني لم أشهد أي تلاق أو تعاون بين الحكومة الاردنية والكتائب طيلة خدمتي في لبنان .

ثم أتبعت تلك الخطوة باقامة جسور عادية وطيبه مع الجهات الوطنية الفاعلة والمسيطرة على بيروت الغربية (التي تقع فيها السفارة) وشمل ذلك مختلف الأحزاب والتنظيمات اللبنانية والفلسطينية والعربية الأخرى ، واقامة علاقات طبيعية وطيبة مع قياداتها انخراطا مني في صلب الأحداث وصانعيها وحماية لنفسي وللسفارة التي تفتقد لأي حماية كما سيلي ، وكذلك أسوة ببقية السفارات المقيمة في بيروت الغربية . **أما بالنسبة لقوات الردع السورية فكنت حريصا على أن** لا ينقل على لساني ولا يصدر عن السفارة أي قول أو ممارسة معادية . وحيث أن ذلك

لا يكفي فقد حرصت على أن أوصل من خلال ممارساتي انطباعا بأن من مصلحة السفارة أن تتعزز مكانة قوات الردع كقوات شرعية من أجل حماية السفارات واشاعة الأمن في لبنان والاسهام في هدف الوقوف بوجه مشاريع التقسيم . وكما حرصت على ارسال رسالة لها ولغيرها من التنظيمات بأنه لا يوجد للسفارة أي دور سياسي ، وأن وجودها هولغايات تقديم الخدمات لما يزيد عن مايتي ألف شخص يحمل الجنسية أو جواز السفر الأردني . وكنت بهذا أصد الكثير من الأشخاص الذين يلتجؤون للسفارة بحجة التبرع بتقديم أخبار عن قوات الردع ، وبعضهم يدعي أنه هارب منها وما الى ذلك من المواقف التي كنت أفترضها جميعها من باب التجسس على مواقف السفارة ، ومن قبيل الاختبار لي ، علما بأنه كان يمكن أن يكون بعضها صحيحا لكن أي مغامرة مهما كانت بسيطة تعني المغامرة بالحياة أو بأمن السفارة .

أما بالنسبة لحركة أمل الشيعية التي كانت معادية للأردن لوقوفه الى جانب العراق في حربه مع ايران ، **فقد كنت أستثنيها من حيث شمولية علاقتي بالمنظمات في بيروت الغربية** . حيث لم يكن من الجائز ولا من الممكن لي اقامة أية علاقة طبيعية معها . لا سيما وأن أية علاقة لي مع ذلك التنظيم لم يكن لها أن تقع في دائرة البراءة .

الكتائب تحرس السفاره / تمادي في الجهل

ان مادة هذا العنوان الفرعي تستلزم مقدمة قصيرة كرابط أساسي مع مغزاها . وهذا الرابط أني كنت قد ذكرت في وصف واقع بيروت أنها كانت سوقا لحصول الدول والمنظمات والأفراد على المعلومات الاستخبارية الأمنية أو السياسية وغيرها الكثير في كل الاتجاهات . وأنها في الوقت الذي كانت فيه تمثل سوقا لتمرير المعلومات الصحيحة أحيانا والهادفة مصلحة ممرها ، فقد كانت أيضا وبنفس الوقت سوقا لتمرير المعلومات الكاذبة أو المضللة المضرة بمبتلعيها أحيانا والقاتلة لهم أحيانا أخرى . وكذلك كانت بيروت المكان الأنسب لترويج الاشاعات من تلك التي تصنعها الدول والتنظيمات أو ترغب في تسويقها وبما يخدم هدف الجهة المروجة . وتلك وسيلة هامة من وسائل الحروب الباردة والساخنه . حتى أن الدول المعاصرة كالولايات المتحدة الأمريكية تعتمد مثل هذه السياسة ، وأقصد سياسة التضليل وترويج المعلومات الخاطئة بموجب قوانين .

ولا شك أن ابتلاع الطعم أو عدم ابتلاعه أو امكانية تمرير المعلومة الكاذبة من عدمه يعتمد عل توازن أو عدم توازن ركني المعادلة فيها . وهما هنا ، قوة أو ضعف حبك المعلومة من ناحية ، ومدى ذكاء ومنطقية أو ثقافة الطرف الآخر المتلقي للمعلومة من ناحية ثانية . ومن هنا فلا يقع من الدول في فخ المعلومة الكاذبة وغير المحبوكة الا دولة هي بالتأكيد والضرورة دولة غير ممأسسة ومسيرتها تائهة ، وأنها ليست فقط دولة لا تعمل بمؤسسية بل أن أشخاصها ومسؤوليها البدلاء عن المؤسسية تنقصهم الخبرة والتجربة والحكمة وأهمية تحري الحقيقة ، وينقصهم الى حد بعيد الشعور بالمسؤولية العامة ، كما أنهم عاجزون عن ربط الأشياء مع بعضها لأنهم لا يعملون بمنطق أو ذكاء .

والآن نأتي الى مادة العنوان الذي نحن بصدده هنا وهو يتعلق بتمرير معلومة خاطئة على الجهات الأردنية المختصة في الأردن ، وأن ابتلاعها بالطريقة التي وردت بها يشكل علامة استفهام كبيرة . وتدور هذه المعلومه الخاطئه والغريبة حول نص برقية وصلتني من وزارة الخارجية بعد أسابيع قليلة من تسلمي لعملي كقائم بالأعمال . وكان لها وقع المفاجأة والحزن والثورة في نفسي . وذلك لما فيها من الدلالات التي يكتشفها القارئ بعد الاحاطة بالخلفية المحيطة بها ما يكفي على امعان المسؤول في الجهل وفي السلوك الخاطئ في التعامل مع المعلومات الواردة ، ومع المسائل الهامة والخطيرة في دولة كالأردن تقع في قلب الأحداث المتسارعة ، وشعبها من أكثر شعوب العالم وعيا وثقافة . أما نص تلك البرقية كنص لا ينسى فكان كما أحفظه هو // هل ما زالت قوات الجيش اللبناني (أو مصفحات الجيش اللبناني) تحرس السفاره ./ انتهت البرقيه . ان هذا الكلام أو الاستفسار يبدو عاديا للقارئ البريء أو لمن لم يسمع بالحرب الأهلية اللبنانية أو سمع بها ويجهل تحالفاتها وخارطتها السياسية والجغرافية على الأرض ، ولكنه كلام يصبح غير عادي ويشكل عنوانا لمأساة دولة عندما يوجه مثل ذلك الاستفسار من دولة الى رئيس بعثتها في السفارة في بيروت . وحقيقة لم أتمالك نفسي حين قرأتها من الحيرة والحزن على هذا الواقع المؤلم في الوزارة وربما في الدولة . وذلك لأن السفارة كانت في بيروت الغربية (فردان) الواقعة تحت سيطر اليسار اللبناني ومنظماته وميليشياته والمنظمات الفلسطينية ، أما الجيش اللبناني فقد كان أنذاك حليفا للكتائب المسيطرة في بيروت الشرقية موصوما بالانعزالية ، ولا يسمح لأي من عناصره أو الياته بالدخول الى بيروت الغربية بل لا

يتجرأ الجيش أو عناصره من المرور في تلك المنطقة ، **فكيف به يقوم بحماية الأخرين أو المؤسسات فيها؟** . وكيف يتم اعتقاد وزارة الخارجية بأن ذلك الجيش يحرس السفارة والقائم بالأعمال لم يبلغها بذلك مسبقا .وكيف لحكومة من المفترض أنها تقع في قلب الأحداث السياسية في المنطقة أن تعيش بنفس الوقت على هامشها و فاقدة بذات الوقت للاحساس بأهميتها وجاهلة بأبجديات لعبتها وخارطة تحالفاتها وفن التعامل معها . مع أنها احداث تؤثر فيها مباشرة أمنيا وسياسيا؟

ان تلك البرقية مع هذا **أعطتني دلالتين لحقيقتين // ، الأولى أن التمادي** في اللامؤسسية وجهل المسؤولين في الدولة والوزارة بالواقع السياسي في المنطقة ، وعدم متابعة الأحداث السياسية من مصادرها الأساسية وأهمها تقارير سفاراتها وسفرائها . ومن ناحية أخرى لا أباليتهم وجهلهم بكيفية التعاطي مع المعلومات وتحليلها الذي سمح لهم باستقبال معلومة خاطئة لها مساس بأمن السفارة وبالمعادلات السياسية وبالموقف الأردني معا ، وتصديقها وابتلاعها على علاتها ، رغم ما يشوبها من ضعف في الحبك والاتساق ومن تناقض ومغالطة مع الواقع السياسي القائم في بيروت دون أن تقرأ سياسيا ودون تحري للحقيقة أو التشاور مع رئيس البعثة . وسواء كانت تلك المعلومة المدسوسة قد صدرت في الأساس من قبل أحد عناصر السفارة دون علم القائم بالأعمال أو من قبل جهات خارج نطاق السفارة ، وسواء كانت وجهة تلك المعلومة في بدايتها هي وزارة الخارجية أومؤسسة أردنية أخرى ، فكيف يعقل ويجوز قبضها وتصديقها والسكوت عليها رغم مرور الأسابيع دون التأكد من رئيس البعثة (القائم بالأعمال) كجهة مسؤولة بالدرجة الأولى . علما بأن الوزارة تعلم تماما بأن القائم بالأعمال من واجبه أن لا يستقبل أية حماية للسفارة دون التشاور مع الوزارة والحصول على موافقتها المسبقة .

أما الدلالة الثانية التي تشير اليها هذه البرقية ، فهي دلالة تتجاوز جهل الوزارة المحبط أو جهل الجهة التي استقبلت المعلومة وابتلعتها ، بالأزمة اللبنانية ومكونات الحرب الأهلية وتحالفاتها وموقع الجيش اللبناني منها ، أقول تجاوزت ذلك لتكشف بأن تلك الجهات لم تكن تطلع على التقارير المرسلة اليها من السفارة والتي يبدو أنها لم تكن في دائرة اهتماماتهم رغم تأثيرات الوضع في لبنان مباشرة على الاردن أمنيا وسياسيا كما ذكرت ، ، أو أن ذلك لم يكن من ثقافتهم رغم أنه واجب أساسي وأنه كان يكتفى بتلقي الأخبار والمعلومات من قنوات أخرى أو عناصر ليست

بالضرورة مؤهلة ولا مؤتمنة . سيما وأن موضوع حماية السفارة والجهات التي كانت تعرض الحماية على السفارة كان محل مراسلات بين القائم بالاعمال والوزارة .

هذه كانت ردة فعلي الذهنية وتعليقي على مضمون البرقية . أما ما فعلته عمليا قبل اجابة الوزارة فهو أني حملت البرقية وتوجهت بها الى مكتب الملحق العسكري لأبحث الموضوع معه . لكني فوجئت بأنه يؤيد الكلام ويبرره على أساس أن هناك حماية غير مرئية . وأن هناك مرورا لأليات الجيش اللبناني بين الحين والأخر من أمام السفارة . وحينها كدت لا أصدق نفسي بأني أستمع واقعا وفعلا وليس حلما لمثل هذا الكلام لتنافيه مع منطق الأمور في حينه . وبدلا من أن أنهي الحديث معه مكتفيا بما استنتجته وأدركته من وراء هذا الكلام ، استمريت في الحديث والتعاطي معه بشأن الموضوع حتى تأكدت أنه جاد فيما يقول . وعندما لم يبق من خلال نقاشنا أي مقوم عقلاني أو منطقي أو عملي على امكانية صدق المعلومة أو صحتها ، طلبت منه أن ننزل سوية ونجلس على باب العمارة التي تحتضن السفارة لأطول فترة ليريني ما غير مرئي أو مرئي من تلك الاليات أو القوات التي تحرس السفارة ، وكيف يكون ذلك ، وكان هاجسي في ذلك هو معرفة الهدف من الدفاع عن صحة المعلومة . الا أنه رفض الفكرة . ولما لاحظ بأني عازم على اجابة الوزارة بالواقع والحقيقة التي أراها ، قال لي أنني ان فعلت ذلك فانني انما أسعى وأعمل على الايقاع بين الأردن وبين (واحدة من اثنتين لا أذكر أيها على وجه الدقة) الجيش اللبناني أو الكتائب . علما بأن علاقة الحكومة الأردنية انذاك لم تكن على ما يرام مع الحكومة اللبنانية والكتائب أيضا .

وقد فهمت من طبيعة النقاش مع الملحق العسكري أن المعلومة في الأساس صادرة من مكتبه الى القيادة في عمان ((وهذا ليس مؤكداً وليس اتهاماً وانما استنتاج تخضع مصداقيته الى مصداقية مقدماته)) . وكما استنتجت بأن وزارة الخارجية ربما أنها علمت بتلك المعلومة من القيادة سابقا ونامت عليها من واقع اللامؤسسية التي تعيشها أو علمت بها لاحقا وأرادت التأكد منها بهذه الطريقة غير الموفقة ، أو ربما كانت تعلم بها وواثقة من صحتها كطعم مبتلع في غياب فهم الواقع السياسي والتحالفي القائم في لبنان ، وغياب اطلاعها على تقارير السفارة ، وتريد أن تبني على اجابتي اجراء معينا .

أعود الأن لاجابتي على تلك البرقية اذ كان همي هو الحرص على ابلاغ

حكومتي بالحقيقة التي أعرفها أو أتوصل اليها بصدق وأمانة سواء كانت مرة أو حلوة . سيما أن التصرف بموجب المعلومة الصحيحة هو التصرف الأصح والسليمة عواقبه . وكنت حريصا على أن لا تكون تلك الاجابة استفزازية لأحد أو تحمل أي لوم للوزارة بسبب عدم معرفة الواقع أو مواكبتها الاحداث أو من عدم الرجوع لتقارير السفارة ، وذلك حتى تتعامل الوزارة معي كطرف لجانبها وليس ضدها ، وبالتالي حتى تتمكن من التعامل مع الدائرة المعنية بشأن تلك المعلومة ومع رد السفارة عليها بأريحية وبخلو من المسؤولية من أي اشتراك بابتلاع معلومة خاطئة أو تقصير . وبناء عليه فقد كانت اجابتي على البرقي كالتالي :

معالي وزير الخارجية / عمان

لم أشاهد منذ قدومي الى بيروت الغربية أي تواجد للجيش اللبناني فيها حيث أن هذا الجيش متحالف مع الكتائب وموصوم بالانعزالية ومحظور عليه دخولها ، ولا أعلم مصدر معلوماتكم هذه .

يبدو أن عمان وبعد قراءتها للبرقية وتأكدها من منطقية وسلامة اجابتي قد أدركت خطأها في التعاطي مع المعلومة على علاتها حين وصلت لها من جهة ما وهي على الأغلب جهة عسكرية ، كما أدركت خطأها في عدم العودة لملفاتها وخطئها بطريقة صياغة البرقية للسفارة ، وأنها في المحصلة أدركت بأن طعما ما بهدف ما قد ابتلع من قبل المتلقي الأول للمعلومة لاستحالة أو عدم منطقية مصداقيتها . ويبدو أن الوزارة بناء على ذلك وعلى ماجاء في برقيتي قد قامت بمفاتحة الجهة الأردنية الأمنية المعنية أصلا باستقبال المعلومة كمسلمة ، وبأنها في الواقع معلومة كاذبة .

ولا شك أن اجابة مثل اجابتي كقائم باعمال السفارة هذه المرة قد جعلت من المعلومة الموجودة لدى الجهات الاستخبارية العسكرية معلومة جدلية وتحتاج الى مراجعة وقراءة صحيحة وتحري للحقيقة . وهو بالتأكيد ما تم وبت فيه خلال ساعات من خلال قناة اتصال ثالثه وربما مع الجيش اللبناني أو المكتب الثاني في حينه مباشرة حيث تم التأكد من كذب تلك المعلومة وعلى صدق برقيتي . كما بت بالاجراءات المترتبة كتداعيات للمعلومة الكاذبة خلال يومين . وكانت هذه الاجراءات بعضها فوري وبعضها ظهر في سنوات لاحقة . وعلى كل الأحوال فربما يكون من الاجراءات الفورية أن الحكومة أو القيادة العامة الأردنية قد قامت بعد يومين

أو ثلاثة أيام من استلام اجابة السفار المتضمنة تكذيب المعلومة ، قامت باتخاذ قرار باغلاق الملحقية العسكرية بالسفارة وسحب جميع العسكريين والحرس بدون استثناء . وذلك هو أيضا استنتاج مني تعتمد مصداقيته على صحة المقدمات التي تفهم من السياق . وهذا يوصلني للعنوان التالي (اسلحة بالسفارة) والذي يتضمن اكمال المشهد .

ترك السفارة بلا حماية، والتداعيات

بعد قرار اغلاق الملحقية العسكرية في السفارة وسحب جميع العسكريين منها بما فيه الفنيين والحرس ، وبعد أن اكتفت وزارة الخارجية بنقل الخبر لي من خلال برقية مقتضبة مفادها / لقد تم سحب العسكريين من السفارة لحمايتكم ، استمروا بعملكم . // أقول في ضوء ذلك اقتصرت السفارة على شخصي كقائم بالأعمال وبعض الموظفين أو المستخدمين المحليين / دون أية حماية أردنية أو غير أردنية على الاطلاق في ذلك الوسط المجنون أحيانا والمنتقم والمأجور أحيانا أخرى . وهذا في الوقت الذي كانت تمثل فيه هذه السفارة حكومة أو دولة ناشطة في اتخاذ المواقف بجرأة وفي التورط المباشر وغير المباشر بالأحداث والقضايا والسياسة الدولية والشرق أوسطية ، وبما لا يتلاءم مع حجم الاردن العسكري أو الاقتصادي أو السياسي الفعلي . مع العلم بأن السلطة اللبنانية أنذاك لم يكن لها سلطان على جيشها أو على الشرطة لتحمى السفارات بالمهنية المطلوبة . كما لم يكن هناك في بيروت من سفارة تلجأ الى الحكومة اللبنانية لتأمين حمايتها ولا تستطيع الاعتماد في حمايتها على أجهزة الدولة اللبنانية المعنية لما لتلك الأجهزة من ولاءات متعددة سواء على مستوى قياداتها أو عناصرها .

ان قرار الابقاء على السفارة في بيروت مفتوحة في تلك الظروف دون تأمين حماية لها ولو بحدها الأدنى رغم عدم وجود علاقات ودية مع الحكومة اللبنانية أنذاك ، ورغم أن كل مقيم في بيروت أردني كان أو غير أردني يستطيع الحصول على ما يحتاجه من خدمات قنصلية وغيرها من سفارة أردنية أخرى على بعد كيلومترات قليلة في دمشق ، أو حتى عمان نفسها ، يصبح قرارا مستهجنا ومحل تساؤل . سواء كان قرارا واعيا أو غير واع ، وكانت له محاذيره الراجحة ، سيما وأنه كان بالامكان تأمين حماية للسفارة من داخل لبنان ومن قبل جهات صديقة أو غير معادية على

الأقل . ومن هنا برزت مؤشرات على وجود سبب أو هدف من وراء الاصرار على ابقاء السفارة بدون حماية ، وأن هذا الهدف ان وجد فعلا فهو بالضرورة محسوبا على أنه أهم من حياة الموظفين وأهم من قيام السفارة بواجباتها السياسية والقنصلية الروتينية بطريقة تتفق مع الانظمة والقوانين المعمول بها لعدم معقولية وامكانية قيامها أي السفارة بهذا الواجب بصورة طبيعية وبالطرق العتادة بالوجه القانوني في جو ينعدم فيه وجود الدولة بسلطاتها ويحل محلها جو التناقضات والانفلات الأمني الكامل والشامل . ان الأكثر غرابة من قرار الحكومة بابقاء السفارة دون حماية من أي نوع وبأي قدر نزير ، هو ما رأيته بعد خروجي من بيروت سالما وما أراه اليوم ودائما وهو كيف كان لي أن أقبل أن أعمل وأعيش في تلك الظروف والأجواء دون تفسير أو مبرر منطقي أو وطني أو غيره بتلك الشروط الظالمة من لامبالاة الدولة وسلوكها ازاء االسفارة وعدم تعاونها ؟ في الوقت الذي لم يكن فيه أي مبرر معقول لابقاء السفارة مفتوحة . . المهم أن عمل السفارة في ظل تلك الظروف وفي غياب أية حماية قد تكيف بالضرورة مع ذلك الواقع وأدى الى مواقف وصعوبات ومعاناة واجراءات غير عاية وخروقات أحيانا . ولعل في العناوين اللاحقة دلالات واشارات عليها لا تخلو من عناصر النوادر والدراما .

وبهذا الصدد **فان قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت عندما لاحظت** (وخاصة عناصر وسياسي منظمة فتح) أن سفارتنا تخلو من أية حراسة ، في الوقت الذي كانت تربطنا فيه كأردن علاقات عادية أوطيبة مع قيادة المنظمة أنذاك والتي كانت دائما تخشى من توتر العلاقة مع الأردن بل تريد تعزيزها ، أقول عندما لاحظت المنظمة عدم وجود حماية أردنية على السفارة ، عرضت علي تأمين مثل تلك الحراسة . وقد كانت المنظمة مدفوعة بذلك بعدة اعتبارات كان من أهمها أن العلاقات الاردنية السورية أنذاك كانت في أسوأ حالاتها وكانت قوات الردع السورية قوة ضاربة في بيروت الغربية الى جانب القوات الفلسطينية ، كما أن بيروت كانت تضم عددا يصعب حصره من التنظيمات المسلحة والعصابات والمأجورين إن هذا كله جعل المنظمة تخشى على السفارة من الاستهداف من جهة ما وخاصة فلسطينية مما يعمل على خلق بذور الشك فيها واتهامها وتوتر العلاقة الاردنية الفلسطينية . وهو الأمر الذي كانت تحرص على تجنبه قيادة المنظمة . وقد نقلت هذا العرض من المنظمة الى الوزارة أكثر من مرة سيما وأن السفارة لا تتعامل بقضايا ومسائل سياسية أو أمنية

أوعسكرية تخفيها ، الا أن ذلك العرض لم يلق القبول من الجهات الأردنية المعنية . وكلما كانت المنظمة تجدد طلبها مني بحماية السفارة أو تراجعني به ، **كان الرفض دائما هو الجواب من عمان** دون توضيح أو تفسير من الحكومة أو تفسير منطقي مني للمنظمة . وهنا لمصداقية التحليل أقول بأن هناك احتمالا بأن الجهات الأردنية المعنية لم تشأ أن يكون تواجد على مدخل السفارة من قبل أي جهة حتى لا تعرف تلك الجهة من يدخل أو يخرج الى ومن السفارة ، وهومنطق معقول ومفهوم ، لكن أن تترك السفارة بدون حماية أردنية ، أو غير أردنية فتلك مغامرة غير محسوبة أو أنه لغز كان له سلبيات كثيرة ستأتي في سياق المذكرات .

أسلحة بالسفارة/ تكشف أسلوب عملنا

ان قرار اغلاق الملحقية العسكرية ورحيل الملحق وكافة العسكريين العاملين فيها بصورة مفاجئة وسريعة قد ترتب عليه التزامات بشأن مصير موجودات ومحتويات الملحقية من أجهزة وكذلك من عتاد وأسلحة يفترض أنها كانت موجودة لغايات الدفاع عن السفارة . وبالطبع لم أكن أعلم بها كما لم أكن أحمل قطعة سلاح شخصي للدفاع عن النفس . وحيث كان يتعذر نقل كل تلك الموجودات معهم الى عمان لسبب أو أخر فقد وجدت نفسي أمام مسؤولية استلام كمية كبيرة وأنواعا متعددة من الأسلحة والعتاد والأجهزة . وكان ذلك يشكل عبئا علي وخطورة على السفارة بشكل عام . خاصة وأن هناك انفلات أمني كامل ولا توجد أية حماية في السفارة . بل أن وشاية صغيرة بوجود أسلحة لدينا كان يكفي لاقتحام السفارة من أي جهة غير مسؤولة ومعظمها في لبنان غير مسؤولة . كان ذلك في الوقت الذي أجهل فيه ثقافة السلاح تماما ولا علم لي بأنواعه أو استخدام أبسط أنواعه .

لقد بدأ ذلك العبء حين أبلغني الملحق العسكري في يوم سفره أن لديه تعليمات من القيادة بتسليمي ما بحوزة الملحقية العسكرية من أسلحة وعتاد وأجهزة وأراني البرقية بذلك . ويبدو أن وزارتي لم تكن تعلم بهذا التسليم حيث لم يصلني منها أية تعليمات بمعنى أنه لم يكن هناك تنسيق بين القيادة والوزارة بهذا الخصوص . وبالطبع فقد أبلغت الملحق العسكري استعدادي لذلك الاستلام من وحي مسؤوليتي وبعد قراءتي للبرقية التي وصلته من القيادة والتي تطلب منه فيها تسليمي كل شيء ، وهنا فقد أبديت له استعدادي بذلك وبنيتي الأكيدة أن لا يكون ذلك بمعزل

عن اطلاع وزارة الخاجية حتى لو كان ذلك في وقت متأخر عن وقت الاستلام نظرا لضيق الوقت . الا أن مشكلة اخرى مرتبطة بذلك العبء قد لاحت لي حين علمت أن الأمر سيتم من خلال عملية استلام وتسليم مكتوبة وحسب الأصول . لقد أدركت حينها أنها لن تكون عملية استلام وتسليم قائمة على أرضية فنية سليمة ولا متكافئة نظرا لعدم المامي بالمواد التي سأستلمها وافتقادي لثقافة السلاح ، وأصبحت في حيرة من أمري افكر كيف يمكن التغلب على هذه الصعوبة . وحين بدأت عملية التسليم والاستلام أدركت مدى جهلي المطبق بالأسلحة وأسمائها التي بدأ الملحق العسكري يسلمها لي من خلال جداول مكتوبة وأرقام ووثائق معدة على أمل التوقيع بالاستلام على كشوفاتها ، وأدركت أنني في مأزق وأنني سأوقع على استلام ما لا قدرة لي على التأكد منه . وحينها فقط لمعت في رأسي الفكرة ، فقد أخبرت الملحق العسكري بأن يوقف عملية التسليم على هذه الطريقة القانونية والصحيحة لأني لست مؤهلا لها وبأني أثق به بنفس الوقت وطلبت أن يسلمني ما يريد من الاسلحة والذخائر والأجهزة دفعة واحة دون احصاء أو تأكد من العدد والنوعيات ، ودون مشاهدة مني . وبأني سأوقع على الكشوفات الخاصة بها على النحو الذي يريده هو ، وقد وافق على ذلك ، وكان حينها بعض أفراد الملحقية جالسين يستمعون . . . لقد قررت فعل ذلك لأن الاستلام بهذه الطريقة غير الصحيحة كان أسلم لي وأقل ضررا في حالة وجود أو ظهور اختلاف في المواد المسلمة أو نقص فيها أو زيادة وذلك كطرف غير مؤهل فنيا للاستلام وكجاهل في طبيعة وأنواع الأسلحة والأجهزة ، بمعنى أن أي خلل أو اختلاف سيحصل أو يكتشف فيما بعد (نتيجة جهلي على الأقل) سيكون خللا مبررا الى حد ما من الناحية الأدبية . **لأنه سيكون مستندا في الأساس الى عملية استلام وتسليم جرت بطريقة خاطئة وغير قانونية من الناحية الواقعية** وليس الشكلية وبالتالي سيكون الأمر أخف ضررا . وهكذا جرت عملية الاستلام والتسليم بطريقة (على الأمانة) ودون التنسيق المسبق بين القيادة والوزارة . وقام شباب الملحقية بوضعها في غرفة واسعة أو قاعة مغلقة بالسفارة . . . لكنني لم أغفل بنفس الوقت عن توثيق تلك الطريقة الخاطئة في الاستلام ، حيث بعد الاستلام قمت فورا بابلاغ الوزارة بما حصل وبطريقة الاستلام التي كنت مضطرا لها ، وأبلغتها بأن تلك المواد التي أجهلها وأجهل التعامل معها كانت تشكل علي عبئا وخطورة وخاصة في حالة معرفة الغير بها . وطالبت الوزارة بايجاد حل لتخليصي من تلك

الأسلحة والأجهزة . جاءني الجواب بعد يومين حيث طلب مني **تسليم جميع الأسلحة والأجهزة الى السفارة العراقية** ، ولم يكن لي قبل ذلك معرفة أو علاقة مع تلك السفارة . فذهبت للسفير العراقي وأبلغته بالأمر وبدا لي من طريقة استقباله لحديثي وللطلب أنه كان لديه علم بالموضوع . اذ أعطاني موعدا محددا سيأتي فيه عناصر من السفارة العراقية لأخذ تلك الأسلحة . **والملفت للنظر هنا هو كيفية أخذ ونقل هذه الاسلحه حيث وفي اليوم المحدد افتعلت قوات السفارة العراقية ومعظمها من أعضاء وعناصر جبهة التحرير العربية معركة وهمية** مع عدو وهمي في محيط السفارة الاردنية في فردان وبدأت باطلاق نار كثيف في الهواء حيث اختفى المارة في المنطقة ، وعلى الفور هاتفني السفير العراقي عبد الرزاق لفته (عسكري /استخبارات) رحمه الله وأبلغني بأن الشباب سيقابلوني خلال دقائق وطمأنني على ما يجري من اطلاق نار . وفعلا دخلت بعد حوالي الدقيقتين مجموعة تحت هذا الغطاء من النيران في الهواء وعرفت على نفسها وسحبت الأسلحة وانسلت .

وبعد ألم يكن في تفاصيل هذه القصة من الدلالات الكافية على انعدام التنسيق بين أشخاص ومؤسسات تعمل في دولة واحدة وتواجه ظروفا متشابهة . أولم يكن فيها من مفاجآت للقائم بأعمال السفارة وربما لوزارة الخارجية أيضا من مواقف محرجة وخطيرة وأنه كان من الممكن تفاديها لو كانت الأمور تسير في طريق مؤسسي ومنظم ومسؤول .

ظروف العمل، وتأشيرة المسلح

ان السفارة في بيروت الأن نقطة ضعيفة ومستضعفة بلا أدنى حماية أو دعم أو رعاية ، أو امكانيات أخرى تساعد في التغلب على الصعوبات التي تقف في وجه ممارسة السفارة لأعمالها في ذلك الوسط غير الآمن واللا منضبط ، والذي يعج بالعصابات والاستخبارات الدولية وعملائها والمتقاتلين والخارجين على القانون والتنظيمات المعادية . هذا في الوقت الذي تمثل فيه هذه السفارة نظاما غارقا لأذنيه بالسياسة العربية والدولية وقضاياهما واتخاذ المواقف بشأنها .

قد لا يكون ذلك أمرا غريبا على من ينتسب إلى ويتعامل مع دولة تفتقد لمقومات وركائز مفهوم الدولة الحديثة . لكن الغريب أن يكون هذا هو الحال ويطلب منه

أو من السفارة بنفس الوقت وفي هذا الوضع الشاذ وفي غياب المرجعية اللبنانية أن تقوم بواجباتها كاملة من سياسية واقتصادية وقنصلية وتمثيلية في دولة لا سلطان لها على حدودها ومؤسساتها ولا على المتواجدين على أراضيها ، والطلب منها أيضا القيام بواجبات رعاية مصالح ما يربو على مايتي ألف مواطن يحمل جواز السفر الأردني وتقديم الخدمات القنصلية لهم في ذلك الجو ولكل المقيمين في لبنان من الخارجين عن القانون بنفس الأنظمة والشروط والمعايير والاجرات المعمول بها في السفارات الأردنية الأخرى في الظروف والأمكنة العادية والتي تطبقها السفارات الأردنية الأخرى على مواطني وساكني الدول المعتمدين لديها وعلى المواطنين الأردنيين . أليس في هذا علامة استفهام كبيرة ؟ كيف تكون هذه المساواة ممكنة أو عادلة ، وكيف يكون بامكان السفارة أن تقنع من يراجعها من المسلحين والخارجين عن القانون بأن القانون لا يسمح بصرف جواز ات سفر لهم مثلا أو منحهم التأشير المطلوبة ؟ . وان لم يقتنعوا فكيف ستكون النتيجة ؟ وكيف تتحاشى دخول مسلحين أو سارق أو مهاجم أو عابث الى السفارة؟ أليس بامكان أي مسلح أو اثنين حتى ولو لم يكونوا منتمين لتنظيم معين أن يدخلوا السفارة ويستولوا على جوازات السفر أو الطوابع أو الوثائق أو الاختام أو غير ذلك مثلا ؟ ، ولا أقول قتل موظف لأن بالامكان قتله في الشارع دون أن يشكل ذلك جريمة مسجلة وتابعة للمتابعة . ان هناك الكثير من الأسئلة التي لا جواب لها ، كما كان هناك الكثير من المسائل التي لا تقوى السفارة على مواجهتها ولا تتوفر لديها امكانيات أو مؤهلات لذلك . أذا ما هي الغاية من فتح السفارة آنذاك على هذه الشاكلة وبهذه المسؤوليات؟ . واذا سئلت عن السبب وأردت الاجابة فربما أحتار في أكثر من سبب ولعل أبرزها هو الاهمال والتقصير والارتجالية وغياب الرؤية الصحيحة وانعدام الخطة والهدف واللامبالاة كنتائج منطقية لانعدام المؤسسية في وزارة الخارجية الاردنية وكحالة تعيشها منذ انشائها ولغاية تاريخه وهذا بدوره يولد ضعف التنسيق مع مؤسسات الدولة الأخرى ومع السفارات وفيما بينها .

اذا طالما أن الحالة كانت كذلك ولا رادع تملكه السفارة ولا وسيلة تضمن قيامها بواجباتها القنصلية على الأقل بموجب القوانين المرعية بسلاسة ، ولا جهة تلجأ اليها لتسهيل قيامها بواجباتها على النحو المطلوب ، وطالما أن الوزارة في الأردن ومن ورائها كل الجهات ذات العلاقة غائبة عن وضع السفارة هذا ربما بانتظار الفعل على السفارة لتأتي برد فعل ، فاني أمام هذه الحالة ، أليت على نفسي أن أجتهد وأجد الوسيلة

وأتصرف لأحمي نفسي وزملائي والسفارة ، وأن أقوم بواجبي بأمانة بنفس الوقت ، وبما يتفق مع ضميري حتما . و قد مارست هذه السياسة من خلال الأمثلة والتجارب الحية الكثيرة والتي أعتبرها كلها بمثابة الامتحانات الصعبة فرضت نفسها بفعل سياسات جاهلة .

ومن هذه التجارب الحية وعلى شاكلتها الكثير ، أني صادفت يوما أثناء سيري في ردهة السفارة الموصلة بين مكتبي وبين القسم القنصلي شخصا مسلحا يسير باتجاهي وعلى جانبيه قنبلتين معلقتين فألقى السلام علي وسأل عن القائم بالأعمال ، فسألته عن السبب . فأجاب وكأنه متأكد من هويتي بأنه يريد تأشيرة دخول الى الأردن ، ولما تبين لي أنه يحمل وثيقة سفر تستدعي استنادا للتعليمات الحصول على الموافقة المسبقة من الجهات الأمنية المختصة لمنحه التأشيرة اللازمة ، أفهمته بأن الأصول المتبعة تقتضي بعض الاجراءات التي تحتاج لبعض الوقت . وأمام اصراره على الحصول عليها حالا وعدم اقتناعه بأن السلطات في الحدود قد تعيده بدون اتمام تلك الاجراءات كان علي أن اتفهم وضعي وأحترام المعاني الكبيرة للقنابل في ساحة السفارة الخالية من الحماية وأن أتصرف بحكمة ، اذ قمت على الفور باصدر تأشيرة له مدعيا له بتفهم الأسباب التي ادعاها وأملا له التوفيق في أن يسمح له بالمرور من الحدود دون استكمال الاجراءات التي أصر على عدم استكمالها . لكنني بنفس الوقت أرسلت برقية لعمان ذكرت فيها أنني قد اضطريت حماية لنفسي وللسفارة أن أمنح تأشيرة دخول للمدعو ..... والذي يحمل الوثيقة رقم ..... مع باقي التفصيلات . أما النتائج فاني لم أسمع أي تعليق من عمان ولا أدري ان كان ذلك الشخص قد غادر الى الأردن أم لا . **وقد تكررت معي حوادث مشابهة أو على شاكلتها . وكانت أهم نتيجة في مثل تلك الحالات هي** أني حميت نفسي والسفارة من أخطار مباشرة بطريقة مناسبة وألقيت المسؤولية على الأشخاص أنفسهم وعلى الجهات الأمنية الأردنية كجهتين مخطئتين . أما لماذا لم أسمع أي تعليق من الجهة المختصة حول الاجراء الذي اتبعته فذلك أيضا ما وضعني في حيرة . وجعلني أكرر نفس الاسلوب في قضايا متشابهة .

لا تأشيرة للملحق العسكري

أما الحادثة التالية المقابلة لتأشيرة المسلح ، فاني أذكرها هنا لما فيها من أكثر من

دلالة ، ولتبين أيضا على أنه يمكن للسلوك الطبيعي والقانوني أن يتم في السفارة ويفرض نفسه في الظروف غير الطبيعية كتلك التي كانت تعيشها السفارة في بيروت أنذاك ويمكن تطبيق القوانين والأنظمة المرعية أيضا وذلك في حالة أن تتوفر الحماية والشروط اللازمة للتغلب على سلبيات تلك الظروف المحيطة وغير الطبيعية بعكس ما كان عليه الحال مع ظروف منح التأشيرة للمسلح . وقد جرت هذه الحادثة أثناء ما كانت الملحقية العسكرية موجودة ، بمعنى حين كانت السفارة تتمتع بالحماية وهي الشروط للتغلب على سلبيات الوضع هناك . وتتلخص في أن الملحق العسكري بصفته الشخص الذي كان يتولى أو يتعاطى مع القضايا الأمنية والاستخبارية قد جاء يوما مسرعا الى مكتبي وطلب مني أن أمنح للضرورة تأشيرة دخول لأحد المواطنين العرب لأمر ضروري ومستعجل ، وعندما تبين لي أنه من الجنسيات التي يلزم أخذ الموافقة المسبقة لها ، أخبرت الملحق بذلك ، وبأن علي أن ارسل لعمان لأخذ الموافقة المسبقة أولا ، الا أنه أصر على ضرورة سفره فورا لأن بحوزته معلومات ووثائق خطيرة وعاجلة . وبدوري ثبت على موقفي وأخبرته بأنه لا استثناءات لدي مكتوبة أو شفوية لمثل تلك الحالات ولا لغيرها ، وأبلغته بأنه اذا كان متأكدا مما يقول ويرى أن في ذلك تأخيرا ، فان بامكانه كملحق عسكري أن يرسل برقية رمزية فورا الى الجهات الأمنية بذلك وبدورهم يبرقوا لي بالموافقة ، وأن هذه العملية لا تستغرق أكثر من ساعة . الا أن الملحق أصر على محاولة أقناعي بضرورة أن أصدر التأشيرة لذلك الشخص شارحا لي ما سيكشفه ذلك الشخص في عمان أو ينقذه ، وبأن الأمر مستعجل جدا وان اجراءات الموافقة على التأشيرة قد تأخذ وقتا طويلا بسبب الروتين . وعندها قلت له ليذهب هذا الشخص دون تأشيرة على أن يقوم أي الملحق بمخاطبة الجهات الأمنية في عمان بشأنه لمقابلته على الحدود . ومع ذلك فقد استمر الملحق بمحاولة اقناعي لمنحه التأشيرة ، الا أني أصريت على موقفي الرافض وتعجبي من الأمر في عدم تجاوبه مع الحلول والاقتراحات التي أبديتها له ومن رفضه للمباشرة بالاتصال مع عمان بنفسه .لأن الحصول على الموافقة بواسطته لا يأخذ أي وقت . ولما يئس الملحق من الحصول مني على ما يريد غادر مكتبي ليتصرف ، وبدوري لم أراجعه بالموضوع . **وسواء كان الموضوع بجملته موضوعا وهميا ومرتبا لغاية ما من قبل شخص ما ، أو كان حقيقيا بما يشوبه من علامات استفهام ، فان رفضي هذا واصراري كان مبدئيا ومستندا للقوانين والأنظمة المعمول بها ولا يتأثر بأي اعتبار**

في الظروف الطبيعية والتي أستطيع فيها تطبيق القانون ، لكنه أمر ما كان له أن يتم بنفس السيناريو والنتيجة في ظروف أخرى غير مواتية أو غير طبيعية .

الوزارة وخطر الموظفين المحليين

كما أن السفارة في بيروت كانت تفتقد الى الحماية الأمنية الوطنية وغير الوطنية من أي هجوم أو اعتداء خارجي ، فان مسألة حماية أمنها من الداخل من الاختراق كانت أيضا مسألة صعبة وهاجسا مستمرا في ظل عدم تعاون الوزارة بهذا الأمر ، والذي كان ضروريا وحيويا لكون أن معظم الموظفين المحليين في السفارة كانوا من شرائح اللبنانيين المقيمين في الجو السياسي والأمني اللبناني وجو بيروت كسوق عام ومفتوح ونشط لكل دوائر الاستخبارات والمخابرات للدول والمنظمات والتنظيمات في العالم ، حيث تبعا لذلك فان كل مؤسسة أو منظمة أو تنظيم في لبنان أنذاك هو هدف للاختراق بشكليه المؤسسي والشخصي . والسفارات ليست استثناء من ذلك بل كانت هدفا حيويا . فالعمل الاستخباري هو من ضرورات عمل ووجود وتحقيق أهداف كل الأطراف المتواجدة على الساحة اللبنانية ، من لبنانية أو عربية أو دولية وعلى مستوى الدول أو المنظمات وربما غيرها . ولا شك هنا بأن الاختراق الأمني لأي مؤسسة يكون أو يحصل من أضعف النقاط وأسهلها ، وأنه بالنسبة للسفارات بالذات فان الموظفين المحليين هم الأضعف والأسهل الأمر الذي يجعلهم االوسيلة المناسبة لاختراق السفارات بواسطتهم وعن طريقهم . وذلك نظرا لبساطتهم وسهولة الوصول اليهم ولوضعهم المادي ولعدم شعورهم بالمسؤولية اضافة لعدم انتماء بعضهم أومعظمهم للدولة التي تنتمي اليها السفارة . وعليه فقد كانت مهمة اختيارهم وتعيينهم ومراقبتهم ومتابعتهم داخل السفارة ضرورة أمنية وحيوية ، واحكام ربط سلوكهم وتحركاتهم بالسفير أو القائم بالأعمال أمر حيوي أيضا . سيما وأن مسألة مواجهتهم أو اتخاذ اجراء اداري بحقهم يصبح في تلك الأجواء أمرا لا يتصف بالحكمة ويعرض السفارة لأخطار اضافية . **وبهذا فقد كان تعاون الوزارة في هذا الجانب مع السفارة لا مسؤولا وسلبيا للغاية** / حيث استمرت تتعامل مع السفارة في بيروت بنفس الأسلوب والقواعد التي تتبعها مع تعيين وانتقاء ومواصفات الكتاب والمستخدمين المحليين في باقي السفارات دون أي اعتبار للوضع الشاذ القائم في بيروت ودون أي اعتبار للظروف المختلفة والخطيرة التي تعيشها السفارة وتواجهها

هناك ، مع أنه كان بالامكان أن يتم تعيين كل أو جل المستخدمين المحليين من الوزارة أو من دوائر الأمن الاردنية كوضع خاص تعيشه السفارة .

ولا مجال هنا للخوض في تفاصيل محزنة ومخزية كثيرة كان من الممكن جدا تلافيها أو الاستغناء عنها بالتعاون مع القائم بالأعمال . حيث استطاع بعض المستخدمين من اقامة علاقات شخصية وتواصل مع مسؤولين في وزارة الخارجية لم تكن في صالح السفارة أمنيا ومهنيا واداريا ، ولا في صالح قدرة القائم بالأعمال على احكام سيطرته على هؤلاء المستخدمين غير الأردنيين ، واستطاع البعض الأخر من هؤلاء المستخدمين من تمتين علاقات قديمة مع بعض المسؤولين في الوزارة قائمة على مصالح شخصية . وكل ذلك كان يجري خارج سيطرة أو ارادة القائم بالأعمال بالسفارة الأمر الذي يضعف مهمة مراقبته لهم وتوجيهه لنشاطاتهم وسلوكهم داخل وخارج السفارة ، وهذا في الوقت الذي تعرف فيه الوزارة بأنهم لا يتحملون مسؤولية أخطائهم استنادا لنظام الخدمة المدنية وطبقا للتعليمات الخطية من الوزارة التي تؤكد على ضرورة أن يكون عملهم تحت اشراف السفير الذي يتحمل مسؤولية ما يقعون به من أخطاء . ولقد وصلت تلك العلاقة الخصوصية بين بعضهم وبين مسؤولين من الوزارة حد الفساد .

ولتوضيح هذا الفساد على سبيل المثال العابر ، جاءني يوما ما أحد المستخدمين المحليين في السفارة وهو لبناني الجنسية وطلب مني أن استغني عن خدماته ليتمكن من حصوله على التعويض ، حيث كانت التعليمات حينها تقضي بأنه ليس من حق المستخدم المحلي أن يحصل على تعويضه عن سنين خدمته اذا ترك العمل بنفسه . وبالطبع لم أتجاوب مع طلب ذلك المستخدم لأن في ذلك تحايل على الأنظمة رغم أني كنت أنوي مصارحة الوزارة بطلبه وأن اطلب منها أن تسمح لي بتقديم تلك المساعدة لذلك الموظف . الا أني وخلال أسبوع تلقيت كتابا رسميا من الوزارة يطلب مني الاستغناء عن خدمات ذلك المستخدم من تاريخ معين وأن أجهز له معاملة التعويض وأسلمها له ليعود بها الى عمان . لقد نفذت ذلك بناء على طلب الوزارة وعن طيب خاطر مني . **الا أن الأمر غير الطبيعي والمثير للاشمئزاز أنه وبعد أن قبض ذلك الشخص تعويضاته كاملة وردني كتاب رسمي من الوزارة يطلب مني اعادة تعيينه في السفارة وبنفس الوظيفة** . وقمت بالطبع بتنفيذ ذلك ولكن ليس عن طيب خاطر هذه المرة . لما يحمله هذا السلوك من الوزارة من مردودات سيئة على

الدولة والسفارة وعلى زملاء ذلك الموظف في السفارة أيضا .

وبالطبع هناك أمثلة مسيئة جدا لكن سردها ليس هدفا كما بينت سابقا . وكلها تشير الى سلوك بعض المسؤولين في الوزارة مع موظفي السفارة في بيروت بشكل غير مأسس ولا مسؤول في تلك الظروف الامنية ، والى علاقات قائمة على مصالح شخصية معهم بل وبتكليفهم بكثير من المهمات والخدمات بمعزل عن القائم بالأعمال ومعرفته . والتي لم تكن تصب في صالح أمن السفارة في تلك الظروف

الخميني في السفارة

وهنا تحضرني حادثة طريفة فيها ما يعكس الواقع الذي كان يمثله المستخدمون المحليون قي السفارة بكل ما فيها من دلالات ازاء جهل المسؤولين بخطر التعامل معهم بمعزل عن السفير . والحادثة هي مع مراسل في السفارة / بيروت أتذكره باسم أبو عبدالله وهو فلسطيني يحمل وثيقة سفر لبنانية ويسكن في شقة لأحد المهجرين في البناية التي تقع فيها السفارة ، بمعنى أنه يقيم في شقة وجدها خالية من أصحابها واحتلها وسكنها وهو أمر كان شائعا في لبنان . أما الحادثة فهي أني في مساء أحد الأيام وبينما كنت مارا في شارع يقع في محيط السفارة واذا باطلاق نار كثيف بين مسلحين من منظمات مختلفة وهو أمر شائع ومتكرر في بيروت . مما دعاني في ذلك الأثناء الى اللجوء الى بناية السفارة القريبة من مكان تواجدي قاصدا الدخول للمكاتب والمكوث فيها لحين وقف اطلاق النار . . وبينما كنت صاعدا في البناية صادفني المراسل المذكور أبو عبدالله ودعاني مرحبا للدخول الى منزله والانتظار لحين انتهاء اطلاق النار . ولما دخلت الى غرفة الاستقبال في منزله تفاجأت بصورة الامام الخميني تتصدر حائط الغرفة وكانت حينها الحرب على أشدها بين ايران والعراق وكان الأردن حليفا للعراق في تلك الحرب ثم شريكا من خلال ارساله قوات اليرموك فيما بعد . لقد شعر أبو عبدالله بشئ من الحرج أمامي بسبب تلك الصورة حيث كان يعلم تماما الموقف الاردني الرسمي من ايران والامام الخميني أنذاك وأنه يعلم بنفس الوقت أنه موظف في السفارة الأردنية . وأراد أن يصلح الوضع بطريقته وعلى بساطته حيث أنه وفور مشاهدته لعيني تلمح الصورة انحنى الى أسفل سرير كان موجودا بالغرفة وأخرج لي حزمة من الصور المتنوعة والمختلفة الأحجام وأخذ يقلبها وهو يتمتم ليخرج من بينها صورة لجلالة الملك حسين رحمه الله . وقال لي وهو يبسطها في

الهواء أمامي (**أنا عندي يابيك صورة الملك كمان ، ولكل الزعما ، وأني بعلمهن بالدور**) **فقلت له (ما بتقصر يا أبو عبد الله)** . لكني والرغبة بالضحك تنتابني ، تظاهرت بعدم اعارة الموضوع أي انتباه وبدأت أسأل عما يجري من اطلاق نار في محيط السفارة حيث طمأنني بأن السفارة ستكون بخير ما دام هو موجودا مع ولده في البناية . وكان ولده عبدالله موظفا محليا أيضا لدى الملحق الثقافي في السفارة (الاستاذ عدنان لطفي) . وأما أبو عبدالله هذا فكان يغادر الى عمان من وراء ظهر القائم بالأعمال أحيانا ، وبناء على دعوة أحيانا أخرى ويلتقي بالمسؤولين فيها وخاصة من الذين يمتلكون قرارات الصرف المالي أو التأثير فيه ليأتيني بعد عودته مباشرة كتاب زيادة راتبه كما كان عليه الحال مع موظفين أخرين من الجنسين الخشن والناعم علما بأن النظام والتعليمات تنص على أن مثل تلك الزيادات لا تكون الا بناء على تنسيب من رئيس البعثة . وقد كنت أفعل ذلك لكن التسيب وغياب المؤسسية يلغيان التنسيب ويصنعان العكس دائما ليكون للخدمة ثمنا . **ان شخصا مثل أبو عبد الله في ذلك الوقت وليس بالضرورة هو نفسه** ، يتصف بالسذاجة والبساطة والهبل واللاانتماء ، ويحظى بنفس الوقت بحماية الوزارة وبعلاقات مع مسؤولين في الوزارة من وراء ظهر القائم بالأعمال وعدم تفهم الوزارة لذلك أو تعاونها ، أقول أليس ممكنا أن يقوم مثل هذا الشخص في مثل ذاك الظرف لا سيما في حالة شعوره بالاستقلالية بالعمل وبالحركة وبالدعم من مسؤولي الوزارة ، أن يقوم بعرض خدماته على ألد أعداء السفارة أو استخدامه من قبلهم في ذلك الوقت الحرج . بل ربما قد تم ذلك بطريقة أو أخرى دون جدوى .

القائم بالأعمال يلتزم بمساعدة من ترفضه المخابرات

وربطا بالعنوان السابق والخطر الناجم عن الموظفين والمستخدمين المحلين في الظروف التي كانت تعيشها لبنان . فقد كانت طريقة تعيين أعضاء هذه الشريحة في السفارات الأردنية بشكل عام ومنها بيروت تتم بأن يقوم السفير أو القائم بالأعمال باختيار الموظف الذي يحتاج اليه ، كاتب كان أو سكرتيرة أو سائق أو مراسل ، ويطلب منه احضار الوثائق الخاصة بتعيينه ويطلب منه بنفس الوقت مباشرة العمل بصورة مؤقتة ، ويقوم بنفس الوقت بالكتابة الى الوزارة بهذا التعيين مع كل التفصيلات الشخصية والوثائق المتعلقة بالموظف وتاريخ مباشرته العمل لتقوم الوزارة

بدورها بارسال كل تلك التفصيلات والوثائق الشخصية الى الجهات الأمنية لتبت بدورها بصلاحية الموظف من الناحية الأمنية . وفي حالة عدم وجود مانع أمني لديها من تعيين ذلك الشخص فانه يستمر بعمله ، أما اذا كان لديها موانع أمنية فانها توصي الوزارة بالاستغناء عن خدماته فورا بعد أن يكون قد مضى على تعيينه وعمله أسابيع وربما أشهر في بعض الحالات . وتقوم الوزارة بالطلب من السفير تنفيذ ذلك . **وهنا يأتي المحذور والصعوبات** . حيث أن الوزارة عندما تطلب من السفير في بلد يسوده القانون والأمن والأمان بأن يستغني عن خدمات أي موظف لديها فان مثل ذلك الطلب يعتبر مهمة عادية ويتقبله الشخص المستغنى عنه بهدوء مع ما في هذا القرار من مرارة عليه . **لكن أن تطلب الوزارة من السفير أو القائم بالأعمال في بيروت في تلك الظروف التي تنعدم فيها الحماية على السفارة** في جو من الانفلات الأمني الشامل وغياب سلطة الدولة أن يستغني عن خدمات موظف محلي فانه وبالتأكيد لن يكون أمرا طبيعيا ولن تكون مهمة سهلة على السفير والسفارة لما فيها من خطورة وردة فعل محتملة قد لا تحمد عقباها ، والوزارة هنا كما هي الدائرة الأمنية المختصة لم تكن تحسب حسابا لذلك ولتداعياته على السفارة ، فهذا الموظف سيعتبر فصله عن العمل وخاصة دونما مبرر يراه هو معقولا أو صحيحا سيعتبره عملا معاديا من القائم بالأعمال يصيب قوته أو قوت أبنائه ولن تكون ردة فعله عادية ولن يتصرف وكأنه في دولة قانون وضبط وربط ، ، بل ستكون ردة فعله انتقامية ومن وحي ما تسمح له الظروف في لبنان ، وهي بالطبع تسمح بالكثير . ومن المحتمل أن يقوم بعمل عدائي ضد القائم بالأعمال أو ضد السفارة أو ضد أي مصلحة أردنية في لبنان ، كما قد يستغله الأخرين في عمل من هذا القبيل .

اذا ، ماذا علي أن أفعل في مثل هذا الموقف الذي يطلب مني فيه أن استغني عن خدمات موظف محلي في مثل تلك الظروف والمحاذير سيما وأنه طلب مني ذلك مرات عديدة . وهؤلاء الموظفين بمعظمهم من الفقراء الذين يقبلون بأدنى المرتبات التي كانت تخصصها وزارة الخارجية ، ويقبلون بكل المخاطر الأمنية وليس لديهم شيئا يخسرونه بعد فقدهم لعملهم . لا بد وأن أقوم بواجبي وأن افصلهم من العمل . ولكن دون أن يعكس ذلك خطرا علي أوعلى السفارة ، ذلك الخطر الذي لم تحسب الوزارة أو الجهة المختصة يوما حسابا له . لذلك كنت وفي كل مرة يطلب مني أن أفصل موظفا كنت ألتزم بهذا الطلب لكني وبنفس الوقت كنت **ألتزم أمام هذا الموظف بايجاد**

عمل بديل له أو وظيفة في مؤسسة أخرى مبينا له أن لا شيء ضده شخصيا . وبالفعل فلم أتخل عن أي موظف فصلته عن عمله في السفارة وهم كثر . وكنت أجهد في التوسط لهم للعمل في مؤسسات لبنانية أو أجنبية أو حتى سفارة أخرى مستغلا بذلك علاقاتي الشخصية . وبهذا كنت أضمن جانب من أفصله عن العمل بل ربما كنت أكسب صداقته ومحبته للسفارة .

لقد كنت على يقين أن المعايير والأسباب التي بموجبها كانت توصي أو لا توصي الدائرة الأمنية المختصة في الأردن بتعيين موظف محلي ما ، لا تقوم بالضرورة على وجود أو عدم وجود قيد أمني بحق الشخص المعني ولا على أساس أن ذلك الشخص قد سبق وأن ارتبط بأناس أو أعمال أو أقوال مغايرة لسياسة الدولة ، وبالتالي فلا يعقل أن تمتلك الدائرة سجلا شخصيا لمواطني الدول جميعها ، كما ليس من المتاح آنذاك التعاون السليم مع المخابرات اللبنانية . بل لا بد وأن يكون هناك أسس أو معايير أخرى عامة تضعها الدائرة الأمنية المعنية لنفسها وتسير عليها دون أن تضع السفير أو القائم بالأعمال بصورتها حتى يلتزم بها أو يستهدي بها ويتجنب ويختصر على نفسه وعلى السفارة الكثير من الصعوبات والاحراجات . وأنا هنا لا أتحدث باسم تلك الدائرة بل أنه أمر استنتجته بنفسي من خلال عملي وربما من خلال المعاناة . كما لا تخطر مثل تلك المعايير المفترضة على بال سفير حتى يأخذ حذره منها ويستريح ويريح الأخرين ولا يعود يشعر بالارباك والحيرة والاحراج في بعض الأحيان .

ومن هذا القبيل على سبيل المثال المباح حاليا أني وعندما كنت سفيرا لبلادي في اليمن لاحظت لدى تسلمي لعملي عام ١٩٩٧ أني وكلما أعين شخصالاملاء شاغر/سكرتيرة يأتيني وبعد أسابيع قليلة طلب رسمي ومستعجل من الوزارة بالاستغناء عن خدمات الشخص المعين وفصله فورا بناء على توصية الدائرة الأمنية ، وبعد أن يكون قد تعود على العمل واعتدنا عليه كجزء من السفارة . وكنت أقوم بتنفيذ طلب الاستغناء عن خدمات الموظف أو الموظفة بما في ذلك من احراجات وصعوبات تكرار البحث عن سكرتيرة أو سكرتير مناسب من جديد . وعندما تكرر هذا المشهد أو السيناريو عدة مرات اضطريت لاستجلاء الأمر بصورة شخصية لما فيه من غرابة ولتأكدي من نظافة وسلامة العديد ممن أعينهم سيما وأن بعضهم كان يعمل في عمان قبل قدومه لليمن . فقيل لي شفويا وعلى صورة نصيحة أن لا استخدم من جنسيات دول معينة ذكرت لي وذلك على قاعدة (أن الباب الذي قد

اختطاف القائم بالأعمال الأردني في بيروت فيما بعد ، أقول نظرا لتلك العلاقة المتوترة والحرب الباردة التي كانت قائمة بين البلدين آنذاك فقد كان من الطبيعي والمنطقي أن تكون السفارة الأردنية في بيروت ونشاطاتها تحت المتابعة والمراقبة السورية من خلال أجهزتها المسيطرة في لبنان . وقد كان جهاز قوات الردع السورية هو الأداة السورية المعلنة والمصبوغة بالشرعية في لبنان والتي تتحرك بحرية وتفصح عن نفسها في اتصالاتها ، وكانت هي القوة الأكثر سطوة وفاعلية على الساحة اللبنانية من جميع التنظيمات والمنظمات المسلحة في لبنان . كما كانت هذه القوات الأكثر عداوة وخطرا على المصالح الأردنية على الساحة اللبنانية والأكثر استعدادا للعمل ضد المصالح الأردنية هناك . ومع أن حركة أمل الاسلامية الشيعية كانت لا تقل عن قوات الردع في عدائها واستهدافها للاردن بحكم تحالف الأردن أنذاك مع العراق في حربه ضد ايران ، الا أنها لم تكن تشكل خطرا على الأخرين كقوات الردع لما تتمتع به الأخيرة من هيمنة أوسع على الساحة اللبنانية وقدرة عسكرية واستخبارية ومن غطاء عربي . وبالتالي قدرة على الحركة . وقد كان هم تلك القوات ابان تلك الفترة من بداية الثمانينيات أن تجعل من سوريا الرقم الصعب على الساحة اللبنانية وأن تعاقب أي دولة ترفض أو تتحدى ذلك المنطق بغية ترويضها عليه ، ولذلك كانت تقف في وجه أي جهة في لبنان تحاول القفز عنها أو التمرد على سيطرتها العامة فتضرب الكتائب تارة والفلسطينيين تارة ، وتمتد ذراعها لمتعلقات أي دولة أخرى في لبنان أو أي تنظيم يقف بوجه الطموحات السورية كقوة مسيطرة في لبنان . أما في بداية الثمانينيات كفترة نحن بصددها الأن فكانت قوات الردع تحاصر الكتائب وتعمل على تأديبها وعزلها سياسيا على الساحة اللبنانية . وكانت تفعل ذلك بين الفينة والأخرى حسب الظرف التحالفي وتصادم المصالح أنذاك لما تشكله الكتائب والجبهة التي تتزعمها أنذاك من تهديد للرؤية السورية في لبنان ولوجود قوات الردع نفسها وأهدافها ، وكعدو رئيسي لها في تلك الفترة . ولذلك كانت قوات الردع من خلال ذراعها الاستخباري تتابع وتراقب وتستهدف كل جهة تعمل ضد الرؤيا والموقف السوري ، أو تقيم اتصالات أو علاقات مع الكتائب وخاصة من تلك الجهات التي كانت على علاقة سيئة مع سوريا كالأردن مثلا .

ومن هنا فقد كان علي أن أتصرف بحكمة ووفقا للمعادلة السياسية والعسكرية التي تحكم بيروت الغربية والتي تقع فيها السفارة . وبالتالي أن أعمل ما أمكنني

يخص سوريا أو أي جهة سياسية على الأرض اللبنانية على أنه اتصال أو لقاء مزيف واستكشافي أو فخ . وبغير ذلك ما كان لي أن أنجو بنفسي أو أحمي السفارة . لأن الأصل في العمل السليم في مثل تلك الظروف المختلة في السفارة وخارجها أن تكون السفارة هي المبادرة .

ومن هذا القبيل فقد كان أفراد من قوات الردع يأتوا لمقابلتي بالسفارة من وقت لأخر بصورة يدعون فيها أنها سرية وبموضوعات مختلفة . وكان بعضهم يعرض خدماته على السفارة وبعضهم يدعي بأن لديه معلومات هامة يريد ايصالها الى المسؤولين الأردنين مباشرة ويريد توصية مني ، وبعضهم يريد ترك قوات الردع واللجؤ الى الأردن . وكنت أردهم جميعا بحزم وأرفض استلام أية وثيقة يعرضونها علي . وأبلغهم بنفس الوقت بأنني لا أتعاطى بأي شأن سياسي أو أمني وأن عملي يقتصر على الشؤون الدبلوماسية العادية والقنصلية . وأحيانا كنت أضطر أن أبين لهم بأني أخالفهم الرأي وبأن قوات الردع هي الحامي والضامن لأمن لبنان وأمن السفارات والدبلوماسيين فيها بشكل عام وأن عليهم الوفاء لها ودعمها سيما وأنها موجودة بقرار عربي .

ولم تكن اللقاءات المزيفة تقتصر على مثل هذه الأشكال بل تم استغلال اسم حزب الاخوان المسلمين في سوريا والذي كان يخوض حربا بالسر والعلن ضد النظام السوري وكان الأردن حينها متهما بتقديم الدعم والمساندة لهذه الجماعة كجزء من وسائل الحرب الباردة بين الاردن وسوريا آنذاك . فقد كان يأتيني بين الحين والاخر اشخاص يعرفون على أنفسهم على أنهم من الاخوان المسلمين . فتارة يريد أحدهم اللجؤ الى السفارة لأنه مطارد وأخر يطلب الدعم بمهمة واخر يريد تأمين رسالة الى عمان أو تقديم تقرير مزعوم للسفارة وأخر يريد الذهاب الى الاردن متخفيا أو بحماية سيارة السفارة ، بل أن بعضهم طلب الاحتماء بالسفارة والبقاء فيها لمدة يومين لأنه على حد زعمه مطارد . لكنني كنت حازما جدا بذلك ولم أقبل أن أتعاطى أو أتعاون أو أتجاوب مع أي مطلب لهم أو أجامل أي شخص مدع من هؤلا . كما لم أكن أنظر أو استلم أو أطلع على ما يحاولون تقديمه أو عرضه علي . وأما أحاديثهم فكنت أحيانا اقاطعها وأبدي رغبتي بعدم سماعها . وكنت أطلب منهم عدم العودة للسفارة والا بلغت السلطات اللبنانية بذلك لأن ذلك ليس من شؤون السفارة .

والسؤال هو كيف كنت سأتصرف لوعرفت أو اعتقدت بصدق أحد الزائرين لي والمدعين ، وبعدم ارتباط مهمته بعمل استخباري ضد السفارة ،؟ أقول هنا بأني قد

الفتيات لمقابلتي وكنت اعرف بأهدافهن الاستخبارية ليس من خلال المقابلة فقط بل أحيانا من لحظة أن يبلغني الموظف في الشؤون القنصلية بأن هذه الفتاة أو تلك تصر على مقابلتي كقائم بالأعمال في الوقت الذي يكتشف فيه موظفو السفارة بأن لا مطلب جاد لها في القنصلية ، وكمثال يمكن كتابته هنا من هذا القبيل أذكر أن فتاة جاءت للسفارة وطلبت مقابلة القائم بالأعمال ، ولما أصر الموظف المسؤول عليها لمعرفة السبب رفضت قائلة أن لديها معاملة لا تريد أن يطلع عليها غير القائم بالاعمال وعندها قال لي الموظف بأن هناك فتاة تصر على مقابلتي وأضاف قائلا لي . . . (ومبين عليها انها محترمه) . وعندما وافقت على مقابلتها ودخلت مكتبي الذي كنت أستبقيه مفتوحا في مثل تلك الحالات التي اقابل فيها امرأة على انفراد ، وقد كانت في هيئة محتشمة الى حد ما لكنها تبدو ميسورة وربما ميسورة جدا . ودل على ذلك لباسها وهيئتها وحليها الذهبية وغير الذهبية .وبعد أن عرفت على نفسها بطريقة تعتقدها مقنعة ، أبلغتني أنها تريد الحصول على الجنسية الأردنية وبأنها علمت بتعذر حصولها على ذلك ما لم تتزوج من مواطن أردني وأنها تريد مني أن أتزوجها (على الورق) أو بأي طريقة لتحصل على الجنسية وأنها ستدفع كل التكاليف المطلوبة منها . وعندما شاهدت مني الاستغراب والدهشة وسمعت استنكاري لوقوع اختيارها علي بالذات ابلغتني بأنها ثرية جدا ولا تريد أن تقع في براثن المتلاعبين . وعندما شعرت بعدم تجاوبي أو استحالة الموافقة ، عرضت لي عندها أن اساعدها باختيار عريس أردني لائق مقابل أجر كبير لي وللعريس . . وكلام من هذا القبيل . وبعد أن أقنعتها بصورة غير مباشرة من خلال سلوكي وحديثي وأسلوبي بالحديث بأني لست مهئيا لأن أكون فريسة اختصرت الحديث وغادرت .

سكن وعمل القائم بالأعمال باشراف الاستخبارات الأخرى

ان عملية ملاحقتي من قبل أجهزة الاستخبارات وخاصة السورية بشتى الوسائل والطرق كقائم بأعمال السفارة الأردنية كانت مستمرة دون توقف رغم نجاحي في اثبات براءتي أمام مختلف الاختبارات . و ان استمرار الملاحقة قد أتعبني نفسيا كثيرا وجعلني أنظر لكل من يقابلني سواء كنت أعرفه أو لا أعرفه على أنه مرسل لي أو متهم . وأن أتعامل معه بحذر شديد . وعدت أعتبر لقائي مع أي شخص هو امتحان لي أو فخ محتمل أزن فيه كلماتي وحركاتي ونظراتي . وبهذا كنت دائما

الأخرى يستجمون فيها بسلام ويؤمنون على حياتهم . وبالفعل فقد اتخذت من الفندق أنا وزجتي وولدي أيسر وكان في السادسة . ولم يكن عمار/ولدي الاخر قد أتى للحياة بعد . أقول اتخذت مع العائلة من الفندق مكانا نقضي فيه وقتنا بمعظمه . وصرت انجز أعمالي القنصلية من اصدار تأشيرات أو جوازات سفر وتواقيع أخرى في الفندق وكان ذلك اما في البهو أو في محيط البركة . وقد كنت بهذا أعتمد في انجاز المعاملات وتأمينها على كبير الاداريين في السفارة وهو ابن عم لي وصديق . وقد انضم فيما بعد الى السلك الدبلوماسي الأردني . وتحضرني هنا طرفة مزعجة مرتبطة بوجودي في هذا الفندق ، وهي أن أحد السفراء الاردنيين انذاك قد زار بيروت لأعمال خاصة به وقد استضفته في ذات الفندق . وأخذ بعدها يحضر الى الفندق يوميا تقريبا . وشاءت الأقدار أو يبدو أنها كانت قد شاءت بداية أن يتعرف في محيط بركة الفندق على فتاة ، وعندما أخذت العلاقة تتعمق بينهما . حاولت وزوجتي التعرف على تلك الفتاة لنكتشف أنها ابنة أحد ضباط قوات الردع المتنفذين ، الأمر الذي دعاني لأن أعلمه بذلك طالبا الابتعاد عنه حماية له ولنا وقد أبدى السفير تفهما سريعا لذلك بل وغادر بيروت .

اذا ، استقر الحال معي الى هنا ، على أن اسكن وأن أعمل على مقربة من أجهزة الاستخبارات السورية ، وقد ولد هذا لدي شعورا كبيرا بالثقة والأمان .

لكن معاناة من نوع أخر بدأت تظهر من حيث وقوع سكني في بنايتهم وتحت سيطرتهم وحراستهم تقريبا . فلقد أصبحت تحت هاجس أن يكونوا قد وضعو في منزلي أجهزة تصنت وربما تصوير أيضا . وقد كنت في وضع لا أسمح فيه لنفسي أن استبعد أو أستثني شيئا يمكن أن يكون فيه أو له علاقة بأمني وأمن أفراد عائلتي . والمعاناة هي أني مع هذا الهاجس أو الشك لم أعد أستطيع أن أعيش حياة طبيعية في المنزل . حيث أني صرت وزوجتي في وضع نراقب فيه ونوزن أية كلمة ستخرج من فم أحدنا داخل المنزل ، وكذلك أية حركة سنتحركها . وقد كنا اذا أردنا أن نتحدث بشيء جدي وعلى طبيعتنا نخرج الى الشارع العام وغالبا الى الشاطئ نسير ونتحدث حيث الظروف هي الأسلم . وكنا أيضا نتفق على كيفية تصرفنا وكلامنا في البيت مع بعضنا وكيف نتصرف مع ولدنا أيسر الذي ولد بهواية الحديث مع والى الاخرين ممن يألفهم بكل صراحة ، وخاصة اذا ما تعلق الأمر بوالديه وخصوصيات المنزل . وقد اضطرني ذلك لأن أختصر الحديث معه في الشؤون

في الدولة . وأن يسعى دائما لكسب محبة وثقة الناس وخاصة الرسميين منهم . وأن يكون قد أمن له مدخلا وثيقا لدوائر الحكومة المعتمد لديها وغير ذلك الكثير .

لكن النشاط السياسي والدبلوماسي وكتابة التقارير السياسية في الظروف غير الطبيعية وبالذات في بلد مثل بيروت خلال فترة الحرب الأهلية وأخص منها التي عايشتها بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٢ ، بالتأكيد مهمة مختلفة جدا . وقد كانت كذلك من حيث طريقة الحصول على المعلومة وشروطها ، ومن حيث نوعية التقارير وأهميتها وغزارتها وسهولة كتابتها .

حقا أنها كانت تعتبر أكثر أهمية وحيوية لكونها تقارير لا تدخل في الاطار الثنائي بل تتعداه الى الاطار المتعدد الأطراف وتمس بمعظمها الجانب الأمني هاجس كل نظام سواء كان ديمقراطيا أو غير ديمقراطي . فالدبلوماسي في بيروت يجد نفسه في عالم مفتوح لا تفيده فيه قواعد الدبلوماسية وتعليمات الدولة المعتمد بها لغيابها ، ودبلوماسيو السفارات المهتمة فيها كانوا في معظمهم في الواقع رجال استخبارات ومخابرات . كما لم يكن هناك قيد ولا معيق للتدفق الاستخباري والمعلوماتي الطازج الحر . فالدبلوماسي في بيروت لا يسعى للمعلومة بل المعلومة تسعى اليه ان كان كسولا أو متكاسلا . وهو أينما حل أو ذهب لقضاء حاجة أو تلبية دعوة فانه يرى أو يسمع من أخبار وأحاديث وتحليلات ما يستحق الكتابة أو ما يجلي الصورة في ذهنه ، أو يكشف عن حدث فائت أو قادم ، وربما يجد في الحديث ما يحفزه للمشاركة به . كما أن التنظيمات السياسية والمسلحة المنتشرة في بيروت كانت مصدرا غزيرا في تزويد السفارات بالمعلومات والمواد السياسية والأمنية . وبالطبع فان الدبلوماسيين كانوا يغربلون تلك المواد وغيرها من خلال القراءة الصحيحة لها وربطها بمواد ومعلومات أخرى . أما الصحف والمجلات والمنشورات الصادرة في بيروت فلم يعد لها ذلك البريق الذي تحظى به في عاصمة أخرى ، لأنها في بيروت لا تستطيع فنيا أن تجاري سرعة انتقال المعلومة أو تحقيق أي سبق صحفي وباتت تلك الصحف في غالب الأحيان لا تحمل الا الأخبار البائتة أو القديمة . فرجال استخبارات الدول والتنظيمات وعملائهم الذين يمتلكون تكنولوجيا الاتصالات الأكثر تطورا وسرعة ينتشرون في كل مكان ، وعلى مختلف الصور المصطنعة ، ويتواجدون في كل تجمع . وكانت مادة الحديث في كل جلسة أو تجمع طبيعي أو غير طبيعي في بيروت ، وسواء كان عفويا أو غير عفوي تقتصر على أحاديث السياسة والأمن ، وسواء كان ذلك في لقاء في

سفراء أيتام على مأدبة اللئام

لقد كان رجال السلك الدبلوماسي في بيروت وخاصة العربي منه لا سيما الذين يمثلون السفارات التي لا تتمتع بحماية وطنية كافية ، أو بحماية من تنظيم عسكري متواجد على الساحة اللبنانية ، كانوا يشعرون بغياب المرجعية الادارية المعتادة لسفاراتهم والمتمثلة بوزارة الخارجية اللبنانية ، وكانوا يعيشون حياتهم ويمارسون أعمالهم في بيئة تعمها الفوضى السياسية والانفلات الأمني والغياب التام لسلطة الدولة ووزاراتها وأجهزتها الادارية والأمنية ، دون أن تكون هذه الدولة مستهدفة بالشكل والنظريه من أي جهة ، بل يكتفى بأن تكون سلطتها مجمدة أو مغيبة وقدرتها على تفعيل أو تطبيق القانون معدومة . اذا ، لا حماية تتوخاها سفارة من الحكومة اللبنانية أنذاك ولا حقوق . وبالتالي فلا لوم متبادل بين الحكومة اللبنانية وبين والسفارات بسبب أي تقصير من أحد الطرفين بسبب الوضع السائد ، وكون الحكومة مغلوب على أمرها ومفرغة من مضمونها ومحتواها ومسلوبة من ارادتها بفعل التمرد والاستقواء عليها من قبل شتى التنظيمات المسلحة المحلية والعربية والاجنبية والتي ربما أخذت أي تلك التنظيمات دور الحكومة بشكل أو أخر . والسؤال مع هذه الحالة هنا ، هو من هي الجهة التي تكون مرجعية ادارية وسلوكية للسلك الدبلوماسي؟ .

لقد كان الدبلوماسيون في لبنان في تلك الفترة مشتتي المرجعية الدبلوماسية ، ومع أنهم يقدمون كل الاحترام والمودة للدولة والطاعة لتعليمات وزارة الخارجية ان وجدت ولا يعلقون على تواضع امكانياتها وخدماتها المقتصرة على منحهم اقامات وصرف هويات دبلوماسية ، الا أنهم أي دبلوماسيي هذه السفارات كانوا يعترفون بسطوة كل تنظيم مسلح وله قوة وتأثير على الساحة اللبنانية ويستطيع بنفس الوقت أن يفرض نفسه كمرجعية ادارية أو سلوكية لسفاراتهم . ولقد كان الدبلوماسيون من مسؤولي السفارات يسارعون لتلبية أية دعوة من قبل أي تنظيم مسلح ومؤثر على الساحة اللبنانية . حتى ولو كانت تلك الدعوة على شكل استدعاء . وأخص بالذكر سفراء الدول الأجنبية والعربية الذين لا يمتلكون أو تمتلك سفاراتهم حماية مسلحة وطنية ، وليس لديهم بنفس الوقت حماية من تنظيم عسكري على الساحة اللبنانية . أما بقية السفراء ممن يمتلكون الحماية الكافية على أنفسهم وعلى سفاراتهم فكانوا يرسلون مندوبين عنهم أو يتجاهلون الدعوات مكتفين بحصولهم على محاضر حرفية للاجتماعات من أحد الحضور أو من السفراء الحاضرين والمقربين لهم . وعادة ما كان

التفاوت في حماية السفارات وخلفيته

كانت السفارات الموجودة في بيروت ابان الحرب الأهلية متفاوتة ومختلفة في حجم أعمالها وفي المهمات الملقاة على عاتقها أو التي رسمتها لها دولها تبعا لحجم أهداف واهتمامات تلك الدول والمسؤوليات التي تشعر بها . ان هذا هو ما كان يفرض التفاوت في امكانيات وحجم ونوعية الحماية التي تتمتع بها السفارات في بيروت ، وبصرف النظر عما إذا كانت تلك الحماية حماية وطنية تؤمنها الدولة التي تتبعها السفارة ، أو حماية خارجية تؤمن من قبل تنظيم مسلح متواجد على الأرض اللبنانية . بمعنى أن ذلك التفاوت بالامكانيات وبحجم ونوع الحماية بين السفارات كان مرتبطا بوعي الدولة ونظرتها لمصالحها ، وبالنشاطات الموكلة بالسفارة ، وبما تفرضه حيوية المسؤوليات المناطة بها من تهديد وخطورة عليها .

ومن هنا كان يمكن تقسيم السفارات في بيروت الى أربع فئات من حيث درجة الحماية وخلفيتها . **أما الفئة الأولى** / فكانت تتمتع بامكانيات هي الأكبر وبحماية نوعية يصعب اختراقها وكان ذلك نابعا من من حجم ودور ومسؤوليات ومصالح الدول التي تمثلها تلك السفارات على الساحة الدولية وليس في لبنان بالذات . وكانت تشمل هذه الفئة سفارات الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي أنذاك والدول الكبرى بشكل عام . . **أما الفئة الثانية** / فكانت تشمل سفارات الدول التي يوجد لها مصالح حيوية وطنية أو خاصة في لبنان ، من سياسية أو أمنية أو غيرها . وكانت تقع في هذه الفئة سفارات دول مثل سوريا والعراق وربما السعودية وليبيا وبعض الدول الأوروبية الى حد ما . وبالطبع كانت درجة حماية سفارات الدول في هذه الفئة أو حماية مصالحها في لبنان عالية ، وان لم تكن عصية على الاختراق أحيانا . في حين **أن الفئة الثالثة**/ كانت تشمل سفارات الدول التي لديها وعيا بأهمية وضرورة الاستفادة من الوضع القائم في لبنان أمنيا أو استخباريا أو سياسيا دون أن يكون لها هدف التأثير في الأحداث ، ويقع في هذه الفئة معظم الدول الأجنبية والعربية التي كان لها تمثيل مقيم في بيروت أنذاك . **أما الفئة الرابعة والأخيرة** فكانت فئة هلامية وتشمل خليطا من الدول التي كانت تعيش على هامش الأحداث أو التي لم تدرك فائدة حيوية لها أو دورا في لبنان ولا ترى أنها ستكون يوما مستهدفة في لبنان من أي جهة وربما أن بعض هذه الدول لم تكن تعلم بمدى الانفلات الأمني القائم في بيروت وبالتالي كانت سفاراتها لا تتمتع بحماية

التي لم يكن لها حضور استخباري أو سياسي ولا عون عسكري في لبنان على صورة من الصور هي دولة لا تجيد لعبة الدفاع عن مصالحها ولا حماية أمنها الوطني . وقد أصبح التواجد الدولي في لبنان قائما وفق قواعد الفئات الأربع المشار اليها في العنوان السابق .

بمعنى أن لبنان تحول من **ساحة حرب أهلية لبنانية الى ساحة حرب دولية** ، وبحيث لم يعد الوجود الدولي على تلك الأرض وجودا بريئا ، تلك الأرض التي استحالت في حينه الى ساحة ضغوط سياسية وأمنية للدول على مذبح مصالحها ، وميادين نزال أو ابتزاز أو تصفية حسابات بينها ، وأصبحت كذلك للتنظيمات والأفراد على السواء في غياب وجود فعلي للسلطة أو لسطوة الدولة اللبنانية وقوانينها . بحيث أن التلاسن أو الغضب أو التهديد الذي كان يتم في دولة ما ، كان يترجم عمليا الى معركة دامية على الأرض اللبنانية . كما أن الغايات الخارجة عن القانون وكذلك الغايات الخارجة عن القانون كانت ترسم في مكان ما ولكنها لا تلبث أن تترجم عمليا بعواقبها ومعاركها على الساحة اللبنانية . ومن هنا كان وقوع أي خلاف أو اتهام أو أزمة سياسية أو نزاع بارد بين دولتين من بين دول العالم أو منظمتين وحتى شخصين ولو لم يكن يظهر على السطح ، كان ذلك الخلاف أو النزاع البارد لا يلبث أن ينتقل الى بيروت بواسطة عملاء تلك الدول وأجهزة استخباراتها أو المنظمات التابعة لها أو الصديقة لها ، وينعكس على امتدادات ومتعلقات الدول في لبنان ، ويورطها في أعمال عنف واستهداف يطال مؤسساتها وعلى رأسها السفارات ودبلوماسيها كرمز سيادي للدول وأكثر مؤسساتها حساسية على سمعة الدولة ، وفي تهديد لدورها ونشاطاتها ، **لتتشكل الخطوة الأولى لما كان يدعى بحرب السفارات** . وعندما ينشأ الخلاف أو الاتهام بين وكلاء الدول أنفسهم في لبنان أو لدى توجيه اتهام من تنظيم ما في بيروت لسفارة بوقوفها وراء عمل ما ، فان هذا يكون كافيا لاستهداف تلك السفارة وتوريط سفارات أخرى . وعندها نصل الى نفس النتيجة حيث تشتعل حرب السفارات في بيروت .

أما كيف يكون ذلك وكيف يتم توريط سفارات أخرى ، فذلك يعود الى أن السفارات في بيروت كانت تتقارب وتتحالف أحيانا أو تتعاون مع بعضها طبقا لما يربطها من مصالح مشتركة ، أو لما يربط عواصمها من علاقات جيدة ، وربما تحالف مرحلي ازاء هدف أو مسألة معينة كتحالف الأردن مع العراق بشأن حربه مع ايران .

وفي مثال حي على حرب السفارات التي كانت تندلع في بيروت بين فترة وأخرى ، وكيف تصرفت فيها كقائم باعمال لسفارة كانت معدومة الحماية ، وماذا كان من نتائج تلك الحرب أقول / أنه وخلال الحرب العراقية الايرانية التي كانت في أوجها في بداية الثمانينيات ، كانت حركة أمل الاسلامية الشيعية من جهة وأجهزة الاستخبارات العراقية والتنظيمات الموالية لها على الساحة اللبنانية من جهة أخرى تعيش حالة حرب باردة من التوتر والتربص ، وأخرى ساخنة تبدأ باستهداف شخص أو برشقة من الطلقات ، وسواء تم ذلك بتعليمات خارجية أو حين اعتقاد جهة بضرورة وقف تزايد نشاط الجهة الأخرى أو افشال خطة معينة لها . وهذا ما حدث فعلا في تلك الأيام لسبب منها لا أحد بالضرورة يدركه . وامتدت ساحة العنف وأطرافه لتشمل السفارة الايرانية والسفارة الاردنية وكذلك العراقية والليبية وسفارات ودبلوماسيين أخرين بصورة غير مباشر وتنظيمات وأجهزة استخبارات أخرى من أصدقاء الطرفين أنذاك . وحيث أن السفارة الأردنية حينها كانت تقع ضمن الفئة الرابعة حسب التصنيف المشار اليه ، كفئة تخلو فيها السفارة من الامكانيات وتنعدم فيها الحماية ، قمت فورا بتسفير زوجتي وولدي ولجأت الى السفارة العراقية . وكان السفير حينها هو المرحوم عبد الرزاق محمد لفتة رجل استخبارات ربطتني به علاة صداقة عائلية شجع عليها التحالف الأردني العراقي في الحرب ضد ايران ، تلك الحرب التي لم يكن لها أي مبررأخلاقي أو سياسي ، ولا أي مسوغ قانوني بل كانت محرقة القرن بالنسبة للشعبين العراقي والايراني وبداية التراجع لعملية البناء والتقدم العلمي والتكنولوجي والتنمية لكلا البلدين لصالح اسرائيل . وقد مكثت في السفارة العراقية الحصينة والأشبه بالمعسكر لمدة أسبوع تابعت خلاله ما يمكن متابعته من عملي من داخل السفارة العراقية . ولما خفت حدة الملاحقات والاستهدافات عدت الى سفارتي في صباح يوم كئيب أرسلت فيه على الفور هديه رمزية للسفير العراقي بعد مكوثي بضيافته لأسبوع ليهاتفني بعد استلامه الهدية ببضعة دقائق شاكرا . وما أن وضعت سماعة الهاتف منهيا المكالمة حتى سمعت دوي انفجار هائل . وكان هذا الانفجار في السفارة العراقية دمرها بشكل شبه كامل وذهب ضحيته العديد من العاملين في السفارة ومن بينهم السفير المرحوم عبد الزاق محمد لفته نفسه والسيدة بلقيس زوجة الشاعر نزارقباني والتي كانت تعمل موظفة في السفارة ، كما ذهب العديد من المتواجدين فيها أنذاك . وليعود من تبقى حيا من مسؤولي السفارة العراقية

أربط اغلاقها بأحدهما . **الأول يتعلق بمضاعفات تطور الموقف الأردني** من الحرب العراقية الايرانية وتشكيل قوات اليرموك بهدف المشاركة في الحرب ولو بصورة رمزية **والحدث الثاني يتعلق بالاجتياح الاسرائيلي** المزمع للبنان ولبيروت بالذات والذي كان معروفا للجميع آنذاك وبحكم المؤكد . **وأتناول تاليا الاحتمالين** ، ومن ثم الوقوف على السبب الحقيقي .

قوات اليرموك اشارة لاغلاق السفارة

كان من الطبيعي أن يتبادر لذهني قرار الأردن بالمشاركة في الحرب على ايران ولو بصورة رمزية من خلال قوات اليرموك ، كحدث مستجد كان علي أن اناقش افتراضه كسبب محتمل وراء طلب اغلاق السفارة . وكان الأردن الدولة العربية الوحيدة ، وربما الوحيدة في العالم التي اتخذت موقفا معلنا بالوقوف الى جانب أحد الطرفين بتلك الصورة . وذلك في الوقت الذي لم تعبر فيه أي دولة عن تأييدها لأحد الطرفين المتحاربين بالطريقة المعلنة التي عبر بها الأردن عن موقفه ، ومشاركته المعلنة بالحرب وحتى لو كانت تلك المشاركة بصورة رمزية . اذ كان في ذلك الموقف نوعا من السلوك الذي لا يتفق مع جهود الأمم المتحدة والجهود العربية والدولية الأخرى الهادفة الى تضييق نطاق الحرب بين البلدين ووقفها . وقد اعتبر الموقف الأردني على أنه نوع من التشجيع الصريح على الحرب واستمرارها وربما توسيعها . كما كان الموقف الأردني بمثابة الدخول في الحرب كطرف مباشر بما في ذلك من تحد سافر الى ايران وحلفائها .

اما بالنسبة للسفارة في بيروت ، فقد كانت الخطورة تنبع من العواقب والتداعيات العديدة لهذا الموقف الذي يجعل من الأردن هدفا سياسيا للدول المتعاطفة مع ايران أو الرافضة للحرب ، وربما هدفا عسكريا للمنظمات التابعة والموالية لايران على الساحة اللبنانية بالذات ، وعلى رأس مثل تلك المنظمات كانت حركة أمل الاسلامية الشيعية والتي ربما أنها كانت أكبر تنظيم لبناني حجما ويلقى الدعم المباشر من ايران وسوريا في حينه . وقد كانت حركة أمل هذه انذاك تركز في نشاطها السياسي والعسكري على استهداف السياسة العراقية والمؤسسات والشخصيات العراقية في لبنان تاركة الأردن لانعدام نشاط السفارة الاستخباري والأمني بشكل عام ، وكذلك السياسي من حيث متعلقات الحرب العراقية الايرانية . وقد بقي هذا الموقف المسالم من قبل حركة أمل ازاء السفارة الاردنية . ومع أن الاعلان عن تشكيل

السفارة على الوجه الأكمل وبالسرية الكاملة وأن أرتب ألأولويات من حيث ما يجب أرساله الى عمان ومتى ، وما يجب اتلافه من وثائق . ومع أني لم أكن أحتفظ في ملفات السفارة بنسخ من البرقيات الرمزية والتقارير السياسية والأمنية الا أنه كان علي أن أتصفح مختلف ملفات السفارة لاتلاف أي كتاب أو وثيقة يمكن أن تفسر خطأ من قبل قارئها أو يمكن استغلالها في تفسير مسيء واستخدامها لغايات معينه . حيث كنت أضع احتمال اقتحام أو دخول السفارة من أخرين فيما بعد . وكانت هذه المهمة من أهم الأمور التي كان علي أن أنجزها وأكثرها استغراقا للوقت . كما كان علي أن افعل كل ذلك ببطء وبالتقسيط حتى لا يستشعر الموظفون المحليون بالسفارة بهذا الأمر ، وكنت في هذا أعرض حياتي للخطر دون أن ادرك ذلك ، بسبب الصياغة الخاطئة وغير المهنية لبرقية الوزارة . وبهذا كان علي أن أتلف أي كتاب رسمي أو وثيقة فيها ما يمكن استغلاله حتى ولو كانت تافهة أو بعيدة جدا عن السياسة . ومثال على ذلك من بين عشرات الأمثلة أنه اذا عثرت في الملف على كتاب وارد من الوزارة أو جهة أردنية أخرى يتضمن اشعارا بتحويل مبلغ من المال لي بغية تحويله أو الطلب بتحويله الى الجهة صاحبة الاستحقاق مع تقديم الشكر لها كتسديد ذمة لها نتيجة شراء أشياء أو اجراء تصليحات ، فانه كان علي عندها أن أتلف هذا الكتاب فورا لأن فيه ما يفسح المجال لمن يقرأه من خارج السفارة أن يستغله ويربطه في تلفيق تهمة للسفارة أو للحكومة بأنها كانت تحول أموالا لجهات معينة بغية ما تراه تلك الجهات في حين أن واقع أو حقيقة الأمر هو أن ذلك المبلغ تم تحويله الى شخص أو مؤسسة باعت أثاثا أو أدت خدمة للسفارة ، أو ربما كان يمثل سلفة نفقات للسفارة .

لقد قطعت مرحلة كبيرة في اجراءات تصفية الأمور والاعداد لاغلاق منظم للسفارة لكن ذلك العمل لم ينجز رغم مرور أكثر من اسبوع وكان ذلك طبيعيا بالنسبة لي لأن البرقية تدعوني للحضور بأسرع وقت ممكن وليس فورا أو خلال فترة حددت لي أو تاريخ للمغادرة لا يجب أن أتجاوزه . ولكن وسيلة الأتصال المكتوم مع عمان قد انقطعت على أية حال لأني أعدت الشيفرة اليدوية التي كنت أتراسل مع الوزارة بواسطتها وذلك من ضمن اجراءات التصفية والاستعداد للعودة وهو الأمر الذي قد ولد بعض الاشكالات نتيجة انقطاع وسيلة الاستقبال والارسال مع عمان خلال تلك الفترة .

تفاجأ جدا وكأنه لم يصدق عينيه وانفعل فرحا الى درجة أن بانت الدموع في عينيه . وبعد أن استقر وضعه خلال لحظات قال لي/ لماذا تأخرت؟ لقد كان **استهداف حياتك موقوتا بموعد الاعلان عن تحرك قوات اليرموك الى العراق ، وأنه تم تأجيل موعد تحركها يومين ، لكنها قد ارسلت منذ يومين** دون الاعلان عن ذلك حفاظا على حياتك ، واضاف قائلا وهو في منتهى التأثر ، لقد قال لي الوزير/ ألم يحضر فؤاد البطاينه بعد ، ان دمه في رقبتك . وعندها قلت في نفسي أي ضياع واهمال نحن فيه ؟ ألم يكن من الممكن والمفروض أن تصاغ البرقية بأسلوب أكثر دقة ووضوحا وجدية وأن يوضع القائم بالأعمال بالصورة الحقيقية ليتصرف في ضوئها ويتحمل المسؤولية . لا سيما أنها كانت برقية مشفرة . ألم يكن من المفروض معالجة الأمر من أساسه بصورة مدروسة ومحسوبة وأن يكون هناك تنسيق مسبق لمثل تلك المهمات ؟ ألم تكن الظروف والامكانيات تسمح بأن تكون هناك شفافية كافية بين أعضاء الوزارة فيما بينهم من جهة وبين الجهات المسؤولة في عمان وفي السفارة من جهة أخرى ؟ . لا بأس لقد تركت السيد نغوي وتوجهت الى مكتب الوزير الاستاذ مروان القاسم لاواجه أغرب اللقاءات في حياتي الوظيفية ، حيث استقبلني في تلك الظروف لائما على عدم حضوري الى عمان مبكرا أو في الحال دون أية مقدمات اجتماعية أو بروتوكولية أو مهنية منه مفترضة . فقلت له بأني قد التزمت بمنطوق البرقية وتصرفت بوحي منها ، وأنها تطلب مني أن أقوم بما علي وأعود بأسرع وقت ممكن وليس فورا وأن هناك التزامات عامة تخص السفارة علي انجازها قبل الرحيل لا سيما وأن البرقية تخلو من وجود أية اشارة تجعلني أن أحضر فورا . وانتهى اللقاء بحوالي الدقيقتين دون أن يفتح الوزير معي أي موضوع عن الأوضاع في بيروت أو فيما تركته خلفي أو عن سبب اغلاق السفارة وعودتي . وكان ذلك اللقاء (المهني جدا) حقا من أغرب اللقاءات وأندرها في حياتي الوظيفية وظل انطباعه يلاحقني سلبا رغم علاقتي الشخصية التي كانت ممتازة مع هذا الوزير .

الفصل الثامن

خلل تمثيلنا في الأمم المتحدة

غياب مناخ وثقافة الأمم المتحدة عن المندوبية

من المعروف أن العمل الدبلوماسي يقع في شقين هما العمل الثنائي ويتمثل في العمل في السفارات ، والعمل المتعدد الأطراف ويتمثل في العمل داخل المنظمات الدولية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة و امتداداتها . ولكون المشاركة في اجتماعات المنظمات الدولية من غير التابعة للأمم المتحدة هي مشاركة موسمية ومحدودة وغير متخصصة الى حد ما ، فان العمل في الأمم المتحدة وامتداداتها هو الذي يعتبر محلا للعمل الدبلوماسي المتعدد الأطراف . أن ذلك يجعل من فرصة العمل المتاحة في المجال المتعدد الأطراف أمام الدبلوماسي الأردني فرصة محدودة ويستفيد منها القليل وربما ليس في الوقت المناسب أيضا . وذلك نظرا لعدد السفارات الكبير نسبيا مقابل مندوبيتي نيويورك وجينيف بصفتهما محلا للعمل الدبلوماسي المتعدد الاطراف ، ولا تتتجاوز احتمالية تحقق هذه الفرصة نسبة ال ٤ ٪ . بمعنى أنه ورغم مرور السنين فقد يبقى معظم الدبلوماسين الأردنين جاهلين بطبيعة العمل المتعدد الأطراف كجانب أساسي في عملهم الأمر الذي يستلزم التنبه الى هذه المشكلة وايجاد الحلول لها . ولربما كان من أفضلها وأسهلها عقد دورات وورشات عمل ومحاضرات متواصلة بعمل الأمم المتحدة من جميع جوانبه وبممارساتها وآليات عملها المتطورة . هذا الى جانب تغيير اسلوب تعامل الحكومات مع المندوبية من حيث مضاعفة كادرها السياسي والفني لتزداد نسبة أصحاب الحظوظ في الانتقال للعمل هناك .

ولقد جاءت خدمتي في الأمم المتحدة ابتداء في عام ١٩٨٥ لفترة تزيد عن عشرة سنوات بعد خدمتي القاسية كقائم بالأعمال في بيروت أثناء الحرب الأهلية . وذلك بغير ما كنت أطمح اليه من العمل في سفارة هادئة . لكني كنت مخطئا في المحصلة حين لم أكن أفكر آنذاك ولا أتمنى العمل في الأمم المتحدة وذلك بدافع غياب ثقافة الأمم المتحدة عني وبالطبع عن معظم الدبلوماسيين الأردنيين ،وبسبب ما كان يتهيء لي من صعوبة بالعمل فيها . أما وقد فوجئت حينها بنقلي الى المندوبية الأردنية في نيويورك فالشكر بالمحصلة النهائية الى دولة الأستاذ طاهر المصري الذي كان وزيرا للخارجية حينها . أما وقد تكررت خدمتي بنفس المكان مجددا في بداية التسعينيات فالشكر الى معالى الدكتور عبدالله النسور وزير الخارجية أنذاك . وأزجي الشكر هذا لأن كلا الذاتين الكريمين قد فاجأني بذلك النقل وأصرا عليه . وقد كنت قبل

اكتشاف وتلمس حيثياته وقوانينه وتعلم الجديد لعلني أصبح في وضع أفضل عندما أقول أو أكتب أو أشارك . نعم لقد تعلمت ذلك الى حد ما وكنت في كل يوم أتعلم شيئا جديدا ، وقد أخذ ذلك من الوقت سنين تجربتي في نيويورك التي زادت عن العشرة سنوات .

لكنني أدركت خلال تلك السنين على نفس المسرح ما هو أخطر وأهم ، أدركت واقع التمثيل العربي وفي قلبه الأردني ، **انه متناقض مع الفكرة والهدف في الأمم المتحدة ومختلف في طبيعة العمل والسلوك والاتجاه** . كما تعرفت عليه عن كثب ، انه حضور مسخ لا منتمي ولا مؤهل هنا ، ومشاركة رمزية وجاهلة هناك ، ودور مسير ومشبوه هنا وهناك . والمحصلة أن الهدف لا يتمثل في تحقيق فكرة الأمم المتحدة ولا في الدفاع عن قضايا الأمة ومصالحها العليا على السواء .

غياب مفهوم الأمم المتحدة وفكرتها لدينا

ان دراستي لتجربتي الطويلة في الأمم المتحدة تدل بوضوح على أن كل أو معظم العواصم العربية تنظر وتتعامل مع هذه المنظمة خارج نطاق مفهومها وفلسفة وجودها ودورها التي انشئت من أجله أو الذي طورته لاحقا وعلى مر السنين ، وبعيدا عن ادراك طبيعة العمل فيها ، وبعيدا عن ادراك بديهية التفريق بين السفارة العادية التي تقوم على العمل الدبلوماسي الثنائي وقواعده وبين المندوبية الدائمة في الأمم المتحدة التي تقوم على العمل الجماعي والمتعدد الأطراف في اطار ميثاق الأمم المتحدة . ان التفريق الذي أقصده هو من حيث طبيعة العمل ومستلزماته وأسلوبه والدور والمهمات والهيكلية في كل منهما ، ومايترتب على ذلك من متطلبات أساسية ضرورية لأي عمل جاد في المندوبية يخدم كونه عمل جماعي تعاوني مع كافة وحدات المجتمع الدولي ومنظماته دون اعتبار لقواعد الدبلوماسية الثنائية الاجرائية وما يحكمها ، ولا لطبيعة وأسس العلاقات بين الدول أو الاعتراف المتبادل بينها أو غياب التمثيل الدبلوماسي بينها ، . انه عمل يجري بطبيعة فنية ومهنية وبمعزل عن الاعتبارات الثنائية المشار اليها ويتناول كافة قضايا وبنود جدول أعمال الأمم المتحدة فرادى وجماعة من سياسية واقتصادية وأمنية وتحقيق مصالح واهتمامات للدول تعجز عن تحقيقها العلاقات الثنائية ، وبما يشمل كل مجالات الحياة لتحقيق الأمن والرخاء والكرامة الانسانية لجميع الشعوب . لكن الحكومات العربية تصر على أن تتعامل مع

المهمات الموكلة بهم فلا تتجاوز مهمات السفراء المتعارف عليها ولا يقومون بدور متميز عنها . انهم من النوعية التي تكون دائما مهيأة للتخلي عن دورها الحقيقي ولا نرى منهم من يتدخل لعكس اتجاه حكومته أو تصحيحه بالتنسيب الواعي والنصيحة وتبيان المخاطر حتى ولو رأوا بأن النهج الذي تسير عليه حكوماتهم منافيا للواقع وللحقيقة وللمصالح العليا لدولهم

ان هذا النهج السائد في مندوبياتنا يسهم الى حد بعيد في تكريس منطلق معزول ومحظور في أسلوب وطبيعة عمل المندوبيات العربية ، بحيث أن هذا المنطلق لا يعود ينبع كما يجب من حجم ونوع وأهمية موضوعات العمل في الأمم المتحدة ولا من واقع تحقيق فكرة الأمم المتحدة والاستفادة منها ، ولا من واقع متابعات ومشاركات المندوبية وما تراه يحظى بالأولوية ، بل ينبع مما يوكل لتلك المندوبيات من مهمات من عواصمها في ضوء علاقاتها المعزولة أو ما تعتقده .

أما القرارات وتحديد المواقف واتخاذها من قبل مندوبياتنا بشأن المسائل المطروحة على أجهزة الأمم المتحدة فليس مهما لدى حكوماتنا أن تكون مستندة الى روح العدالة والقانون أو الميثاق ، ولا الى واقع الخلاصات والمشاركات للبعثة ولا من خلال الرؤية التي كونتها البعثة أو المندوبية ، كما ليس من الضروري أن تكون متفقة مع المصالح الوطنية أو القومية العليا . انها العواصم هي التي تتخذ القرارات والمواقف على صعيد مختلف القضايا الدولية المطروحة للنقاش والتصويت في الأمم المتحدة وتلقنها لمندوبياتها وهي منقادة بارتجالية اللامؤسسية أو بتقليد لهذا الموقف أو ذاك ، أو تنفيذا لهذا الطلب أو ذاك الرجاء من هذه الدولة أو تلك . بمعنى أنها في المحصلة مواقف هي على الأقل ليست برسم المقايضة من أجل مصالح وطنية أو قومية ، ولا برسم البيع بثمن ، بل أنها مواقف برسم الاهداء أو التبرع . هذا ما يجري وخاصة في تلك المندوبيات التي على رأسها ذلك النوع من المندوبين الدائمين الذين يمارسون عملهم كموظفين ، والذين لا يدركون طبيعة عملهم ومهمتهم ولا طبيعة العمل في الأمم المتحدة .

حكومات عربية لا تدرك أن الفكرة من وجود المندوبيات الدائمة هي لضمان الاستفادة منها كمنظمة ونظام في المشاركة الفاعلة في تحقيق أهداف الامم المتحدة ، والاطلاع الفني والسياسي الدقيق على منجزات الشعوب وواقعها ، والوقوف على أراء وتوجهات ونوايا الدول ومحاولة التأثير فيها بالاتجاه المتوافق مع روح الميثاق

المشهد بمظاهره المتعصبة هو نفسه هنا وهناك ونغمة واحدة لزفتين عقيمتين بالمحصلة ، مشهد يتجسد أينما كان باستثنا مكان واحد غالبا ما يرتاده العبيد للاستجمام والأحرار السفلة للعمل والقتل بأحكام القانون ، انه يدعى الأمم المتحدة . انها ثقافة حكومات أو أنظمة ، شمولية كانت أو ديمقراطية . الكل يقرأ ويسمع ويصدق بايمان دون استثناء ، حتى الكتاب ومجيزي الكتابة من أسياد الطرفين ودون أن يعلموا جميعا أنهم طرف متهم ، وأن هناك رواية أخرى ومنطق أخر سليم ، أو ربما يكون كذلك . وهكذا فالصورة واحدة والنتيجة نفسها . الطريق على الأرض مسدودة الى تلك الدائرتين المغلقتين بعيدا عن الضياء ، والمطبوعتين على نسخ متعددة تتناثر في اتجاهات . يرقصون فيها ويؤدون زفتهم العقيمة . وقد يكون صدى الزفتين عظيما وحينها سيوصل هذا الصدى الى حوار أثيري لكنه حوار بواسطة طرف ثالث أمي وأبكم .

قضايا دولية حاضرة معنا دائما ولسنين طويلة ، بعضها أغلق ملفه بتسوية تفاوضية ، وبعضها أغلق بمفتاح العجز والنسيان ، وبعضها بسوط الجبار ، وما تبقى ما زال قائما دون اغلاق الملف بهذا الأسلوب أو ذاك . وعلى كلا الحالتين نكون قد عشنا أو مازلنا نعيش مع تلك القضايا على مر الأيام في الشارع والساحة والمذياع . حتى عادت كل منها مخروطا ورقيا يحتضن البليلا والترمس ، ومفرشا للزيت والزيتون والزعتر . كلها تروي رواية المتكلم في المسرحية فقط وتعبئ النفوس والعقول بمنطقه ورؤيته الأحادية الجانب ، ولا طرح أخر أو وجود أو سؤال حول المحاور المفترض أنه الرافض ظلما وعدوانا . لكن الخطورة ليست هنا بعد ، فالنتيجة للأن تبدو واقفة في حدود العبثية فحسب .

ان الواحد في بلاد العبيد أمثال بلادنا في هذه القرون يسمع ويقرأ عن تلك القضية في كل وسائل الاعلام في داخل حدود الوطن وبما يشمل التفاصيل والحجج والمقدمات والنتائج . وتستمر قراءته مع استمرار مسلسل طرح وتناول القضية من الجوانب المختارة وربما لسنوات وسنوات ، وقد ينتقل الى دولة مجاورة أو يدير مجرى الأثير في تلفازه ليسمع نغمة الزفة نفسها . زخم يدفع زخما بما يكفي أخيرا لبلورة رأي عام خاطئ أو فاسد عن هذه القضية يحمله مواطن تلك الدولة في عقله وضميره أينما حل أو ارتحل ، رأي عام فيه الكثير من الاستحقاقات الواهمه وصورتين كالحتين للمعتدي المزعوم وللضحية الموهومة . ومن وحي ذلك الفهم والاعتقاد فانه يتصرف أو

والشامل بالقضايا من مختلف الجوانب والتي غالبا ما تتجاهل وسائل الاعلام المحتكرة أو الناشرة والمسوقة للمعلومات باتجاه واحد جانبا رئيسيا منه ، أو تغفل عنه وسائط الاعلام الوطنية في الدول أو لاتستطيع الوصول اليه وربما لا تسعى لذلك لسبب أو أخر .

اذن ، انك في داخل حدود بلدك مهما كان نظامه لا تجد من خلال وسائل الاعلام والتثقيف صورة بلا رتوش لأي قضية وطنية كانت أو قومية .هذا ليس ما أريد أن أوضحه فهي ظاهرة معروفة وقائمة في مختلف الدول .بل أن ما أقصده هوتناول ومتابعة وسائل الاعلام في بلداننا أو في الأردن على سبيل المثال للقضايا الدولية ، حيث أن الواحد لا يعثر فيها على القصة كاملة ولا على واقع القضية من جوانبها كافة ، ولن تصل للحقيقة مهما راجعت وتابعت من الصحف وبقية وسائل الأعلام . كما أن الواحد بنفس الوقت كمواطن مثقف وبمرور الزمن وكثرة الاستماع والمطالعة والمتابعة لتلك القضية يقنع نفسه بل يغدو مقتنعا بأنه قد اختتم علمها واستوعب الرأي العام المتبلور بشأنها واصبح خبيرا بها ومؤهلا للمحاضرة بشأنها ، وله الحق في ذلك لأنه قرأ وتابع كل ما تنطق به أو تكتبه وسائط الاعلام في بلده وربما في البلدان المجاورة أيضا . ان ما أردت أن أو ضحه كملاحظة أدهشتني لدى عملي في الأمم المتحدة أن في ذلك المحفل وحده وعلى سبيل الحصر يقف نفس ذلك المواطن المثقف أو من هو بحكمه وخاصة في الدول العربية على جهله بالجانب الرئيسي الأخر من القضية والذي لم يكن يسمع به يوما مع أنه قد يكون استمع أو قرأ بجانب أخر لها مزعوم لا قيمة له ولم يكن قد صدر عن صاحب العلاقة . انه يواجه هذه الحقيقة حين يواجه الطرف الأخر أو الطرفين الرئيسيين ويستمع الى شهاداتهما وحين يقرأ وثائق القضية في الأمم المتحد .

وكمثال بسيط جدا على ذلك أذكر **قضية جزر الفوكلاند** التي كانت قد شغلت ومنذ الثمانينيات الصحافة والمثقفين والقراء والمتابعين للقضايا الدولية في الأردن والمنطقة كلها لسنين طويلة باعتبارها في الأساس حالة استعمارية تعود الى عام ١٨٣٣ حين احتلت بريطانيا تلك الجزر التي تبلغ الألفين على الساحل الشرقي للأرجنتين ، ومن ثم اثارة هذه القضية كقضية تصفية استعمار في الستينيات من القرن الماضي وصولا لتفجر الوضع والحرب بين البلدين حين دخلت القوات الأرجنتينية الجزر عام ١٩٨٢ معيدة السيادة عليها وقيام بريطانيا ردا على ذلك بشن

والنتيجة أنه كان لدى بريطانيا وجهة نظر قانونية حتى لو كان الخطأ بالقانون وحتى لو مهدت لهذا الحق أثناء سبات الطرف الأخر وهو الأصح . اذا ، ان القضية كانت وما زالت تتمثل في صراع بين مبدأي حق السيادة وحق تقرير المصير وهي نتيجة لم تكن معروفة للكثيرين في دول المنطقة ، كما لم تأت عليها الصحافة والاعلام أبدا .أن مثل هذا المثال أمثلة كثيرة لا يدركها الانسان أو المثقف الا في الأمم المتحدة . للأسباب المنوه عنها في السياق .

تعامل خاطئ مع قرارات المجلس وعلى رأس ذلك القبول الفوري واللامستنير لقراراته ومن تكريس لسياسة مجلس الأمن اتجاهنا والمشار اليها ، وبما يترتب من انعكاسات سلبية على مصالح الدول وشعوبها ما كان لها أن تكون من جهة مسؤولة . سيما وأن هذا الأمر يتعلق بحقائق قائمة وليس برأي يكتب أو يقال ، ويمس حقوق ومصالح الدول وسلوكها ، وهو ما يوجب الحذر لدى الكتاب والمسؤولين فيما يقولون أو يكتبون وحتى في بعض ما يعتقدونه حول هذه المنظمة .

ولعل الدول والشعوب الضعيفة والمستضعفة والمستهدفة ومنها الدول العربية هي دائما الخاسرة من عدم دقة الوقوف على تطور المركز القانوني والسياسي لقرارات مجلس الأمن وعلى الحقائق والمعرفة المتعلقة بحقوق هذه الدول وواجباتها في الميثاق ، ومن عدم قراءة الأشياء والنصوص قراءة صحيحة . ولا سيما تلك المضمنة بميثاق الأمم المتحدة وبتجربة ومتعلقات وقرارات هذه المنظمة وسلوكها المتطور .

ومع أن الاشارات والأمثلة بهذا الصدد كثيرة الا أني أشير هنا الى مواضيع محددة تتعلق بمدى الزامية قرارات مجلس الأمن بدون استثناء ووضعها القانوني في ضؤ المفاهيم الشائعة والخاطئة وخاصة من خلال مهوم الفصل السابع . والاشارة أيضا الى أنواع القرارات التي أصبح يصدرها مجلس الأمن ويكرسها على خلفية سياسية مختلفة ، وهامش مواقف الدول منها . وكذلك ، وهو المهم هنا التطرق الى الآليات التي يمكن أن تلجأ أو تستند اليها الدول لرفض تنفيذ بعض القرارات بصورة قانونية .

ويمكن تاليا تناول وتوضيح هذه المواضيع بشكل منفصل / .

مدى الزامية قرارات مجلس الأمن، والفصل السابع

وبهذا يجب أن يكون واضحا أن قرارات مجلس الأمن جميعها وبدون تمييز وتحت أي فصل كانت ودون تخصيص لفصل سابع أو سادس أو ثامن أوغيره هي جميعها طبقا للميثاق قرارات ملزمة من حيث المبدأ وبنفس الدرجة لكافة الدول الاعضاء . . بل أن قبول وتنفيذ جميع قرارات المجلس بدون استثناء من حيث المبدأ يعتبر شرطا أساسيا ومسبقا لقبول أي دولة في عضوية الامم المتحدة . حيث لا تحصل أي دولة على العضوية الا بعد أن تتعهد بقبول وتنفيذ قرارات المجلس كلها بدون تمييز أو تخصيص دون تخصيص لهذا الفصل أو ذاك من فصول الميثاق . وهذا ما تنص

للأطراف المعنية وللجهود المبذولة في هذا الاطار . ومن هذا يتضح أن ميثاق الأمم المتحدة الذي وضعه كبار أعضاء مجلس الامن قد جعل من جميع القرارات التي يصدرها المجلس قرارات الزامية لكنه لم يضع الية لتنفيذها جميعها . وربما أنه أغفل ذلك متعمدا . واتضح ذلك حين اعطى المجلس نفسه الحق في استخدام آلية للتنفيذ في قرارات معينة يختارها بنفسه . وبهذا فهو من ناحية أقر بأن جميع قراراته ملزمة ولكنه من ناحية ثانية وضع الية تنفيذ لجزء منها خص نفسه به .

وبهذا فقد أعطى المجلس لنفسه هامشا كافيا للمناورة بغية المحاباة ومراعاة مصالح أعضائه الدائمين وحلفائهم الاستراتيجيين ، ومكن نفسه بنفس الوقت من اصدار قرارات بكيفيتين وبهدفين وبمكيالين لتلك الغاية يختار المناسب له منها طبقا للحالة ، فنوع من القرارات يصدرها مع الية تنفيذ بمعنى أنه يصدرها بهدف تنفيذها ، ونوع يصدرها دون الية تنفيذ بمعنى أنه يصدرها دون أن يكون مهتما بتنفيذها ويتغاضى عن تنفيذها وعن تنفيذ الدولة المعنية لها . أما الفصل السابع من الميثاق لا علاقة له من الناحية القانونية بمصداقية قرارات مجلس الامن ولا يقيم أو يكرس أنواعا لها ولا يخل بمبدأ المساواة بالزامية قرارات مجلس الأمن والمساواة باحترامها جميعها .بل أن الأصل لدى اصدار المجلس لأي من قراراته أن لا يتضمن الاشارة لهذا الفصل أو ذاك ، والصحيح بدلا من ذلك هو أن تكون الاشارة الى المبدأ هذا أو ذاك من مادة ما في الميثاق أو الاشارة الى الفقرة المعنية بالمادة التي يستند اليها القرار أو المبدأ المضمن فيه ليتم التأكد من مصداقية القرار وموافقته للحالة التي أمامه أو الى الميثاق نفسه ، فالفصل وأي فصل في الميثاق يشتمل على مواد متنوعة ولا تشكل الاشارة اليه كمجرد فصل مرجعا دقيقا أو سندا للقرار .

والمؤسف هنا أن المجلس عندما كرس مسألة اتخاذ القرارات بموجب الفصل السابع على أنها تتضمن آلية لتنفيذ القرارات الصادرة بموجبه ، فانه بهذا السلوك قد أعطى لنفسه ذريعة أو حقا مبطنا لعدم متابعته لتنفيذ قراراته الاخرى التي لا تصدر تحت اشارة الفصل السابع ، وليكون قد أعطى بنفس الوقت ذريعة ومجالا للدولة المعنية والصادر بحقها القرار للتملص من تنفيذه .

الا أن هذه الالزامية لقرارات مجلس الأمن ليست مطلقة أو على اطلاقها ، بل أنها الزامية مقيدة الى حد ما بشروط اجرائية وموضوعية جاءت بالنص أو بالاستنباط في الميثاق من حيث السياق القانوني والسياسي لاتخاذ القرار المحدد

هذه الدول أو الدولة المعنية بالقرار أو بتنفيذه نوع هذا القرار من حيث الاطار المشار اليه . لأن محاذير أو مزايا قبولها أو عدم قبولها للقرار أو تنفيذه أو عدم تنفيذه يعتمد الى حد بعيد على ما يقصده المجلس من اصدار ذلك القرار من حيث عزمه على تنفيذه أم لا ، ومن حيث الخلفية السياسية المترتبة على اصداره ، ومن حيث المسألة التي صدر بشأنها والهدف من اصداره . هذا بعد أن تكون مثل هذه الدولة قد تأكدت من سلامة دستورية القرار واحتفظت بالنتيجة لنفسها .

أما أنواع هذه القرارات فهي

الأول // قرارات يصدرها المجلس دون أن يعنيها أو يقصد تنفيذها . حيث أن تنفيذ مثل هذه القرارات عادة لا يدخل أو يقع في دائرة اهتمام أي من أعضاء مجلس الأمن الدائمين . وأن عدم تنفيذ هذا النوع من القرارات هو الذي يقع في دائرة اهتمام **بعض الاعضاء الدائمين** ، ويكون هذا في الوقت الذي لا يشكل فيه تنفيذ مثل تلك القرارات أهمية أو مطلبا حيويا للبعض الأخر من الأعضاء الدائمين . وعادة فان اصدار مثل هذه القرارات يكون مطلبا من قبل أحد طرفي النزاع على خلفية نزاع دولي أو على خلفية مخالفة صريحة لمبادئ الميثاق والقانون الدولي على الأرض فيصدر المجلس مثل هذا القرار دون عناء كبير بدافع الحياء والحرج والتمويه على المجتمع الدولي ، وبناء على رغبة الطرف المتضرر أيضا . وفي الغالب فان الطرف المعني بتنفيذه لا ينفذه متسلحا بأي ذريعة كانت . ومن هذه الذرائع أنه قرار يدخل في صميم السلطان الداخلي للدولة ، أو أنه يضر بالمصالح العليا للدولة أو أي ذريعة أخرى حتى لوكانت واهية ، حيث أنه لا يتم التدقيق فيها من قبل المجلس . أما اذا أرادت الدولة المعنية عدم تنفيذ مثل هذه القرارات دون أن تتذرع بذريعة ما فما عليها هنا **الا أن تتلكأ بالتنفيذ أو تتجاهله** ، اذ أنه في مثل هذه الحالة التي يفتقد فيها الى آلية للتنفيذ ،لا تكون هناك متابعة لتنفيذ القرار من قبل المجلس حيث أنه لدى اتخاذ مثل هذا القرار يكون أحد طرفي النزاع وهو الطرف المتضرر والذي طالب باتخاذ القرار لا يتمتع بعلاقة تحالف استراتيجي مع أي من الدول الدائمة العضوية في المجلس .

وللأمثلة على مثل تلك القرارات يمكن اعتبار جميع قرارات المجلس بشأن القدس من غير المقتصرة على مجرد الأسف والاستنكار والتي جاءت بعد القرار ٢٤٢

بصرف النظر عن الحالة التي أمامه ، حيث يقرر بنفسه اعتباطاً أن الحالة الماثلة أمامه تلك تهدد الأمن والسلم الدوليين واقعا بقصد تنفيذ القرار بألية الضغط أو الاكراه . كآلية يتضمنها الفصل السابع .

ان اللجوء الى مثل تلك القرارات وبأي طريقة كانت ، يحدث غالبا في حالة أن شعر أو أدرك أحد الاعضاء الدائمين أو بعضهم وخاصة الفاعلين منهم بأن الأمر موضوع البحث والقرار يصيب دائرة مصالحهم الحيوية أو مصالح حليف استراتيجي له أو لهم . وبالطبع فان اتخاذ مثل تلك القرارات وتنفيذها يعني بالضرورة أن الطرف المتخذ ضده القرار لا يوجد له حليف استراتيجي من بين الدول الدائمة العضوية داخل المجلس .

ومفهوم التحالف الاستراتيجي هنا يتعدى طور أو مستوى الصداقة العادية أو الحميمة والمصالح الأنية الى وجود روابط تمس المصالح العليا للبلدين وتتجاوز اعتبارات السيادة في علاقاتهما والمبادئ والقانون الدولي .

ويكون القرار المتخذ هنا متضمنا تفويضا لمجلس الأمن أو للدول الأعضاء لاعادة الامور على الارض الى نصابها أو تحقيق الهدف المبتغى من القرار باستخدام ضغوطات العقوبات . وعند فشلها بتحقيق الغرض يتم الانتقال بموجب قرار أخر لاستخدام القوة العسكرية

ان الأمثله على مثل هذا النوع تشمل كل القرارات الصادرة بموجب الفصل السابع .

النوع الثالث // قرارات يصدرها المجلس بصورة توفيقية . بمعنى أنها قرارات تقبلها كل الأطراف بما فيه أطراف النزاع ، أو الطرف المعتدى عليه كأفضل التسويات المتاحة أمامها ، حتى لو كان القرارعلى خلفية حالة احتلال قائمة . واتفاق المجلس هنا يكون تكتيكيا لأن القرار يكون قد تم اتخاذه كخيار لا غنى عنه للقوتين الأعظم في حقبة الحرب الباردة أو كخيار لا بد منه لكل أو لبعض أعضاء المجلس الدائمين حاليا في ظل عدم قدرة أحد منهم أو بعضهم أو جميعهم على تجاهل صعوبة اصدار قرار لا بد من اصداره في مسألة لا يوجد بشأنها اتفاق كامل بينهم أو بين بعضهم . وفي هذه الحالة فان الجميع يكونون حريصين على تجاوز الغوص في الاختلافات لأن الهدف الأساسي يصبح مجرد اصدار مثل هذا القرار كضرورة وحاجة للجميع دون هدف تنفيذه . وبديلا عن القرار الصحيح والاجراء القانوني لمعالجة الموضوع كأمر لم

بامكان أي دولة أن ترفض أو تعتذر عن تنفيذ أي قرار منها اذا ما رأت أن من شأن تنفيذه أن يلحق الضرر بمصالحها العليا أو الوطنية ، أو أن من شأن تنفيذها له أن يشكل تدخلا في الشؤون التي يجب أن تكون من صميم سلطان الدولة الداخلي . وذلك استنادا للنص الصريح للفقرة السابعة من المادة الثانية من الميثاق .هذا علاوة على أنه لا يوجد في الميثاق أية آلية بيد مجلس الأمن لتنفيذ مثل تلك القرارات . ومن هذا القبيل فقد رفضت اسرائيل العديد من قرارات مجلس الأمن بل كل القرارات التي صدرت بعد قبول العرب للقرار ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ . وأشير اليها هنا على سبيل المثال وليس الحصر الى القرارات التالية .

قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٢ تاريخ ٢١ /٥ /١٩٦٨ الذي طالب المجلس فيه اسرائيل بالغاء الاجراءات الادارية والتشريعية والقانونية التي اتخذتها لتغيير معالم القدس وتغيير وضعها القانوني . واسرائيل رفضت القرار ولم تنفذه رغم مرور السنين

قرار المجلس رقم ٢٦٧ تارخ ٣ /٧ /١٩٦٩ وهو القرار الذي يطالب اسرائيل مجددا بالغاء تلك الاجراءات ومصادرة الأراضي وترحيل المواطنين وقد رفضت اسرائيل هذا القرار صراحة .

قرار المجلس رقم ٢٧١ تاريخ ١٥ /٩ /١٩٦٩ ومختلف القرارات التي تطالب اسرائيل بتطبيق اتفاقيات جنيف الخاصة بحماية المدنيين وممتلكاتهم وقت الحرب على الأراضي العربية المحتلة ، وجميعها رفضت اسرائيل الاعتراف بها .

قرار المجلس الشهير رقم ٤٢٥ لعام ١٩٧٨ وما تلاه من قرارات تطالب اسرائيل بالانسحاب الفوري والكامل من لبنان والذي دأبت اسرائيل على رفضه ووضع الاشتراطات عليه لمدة عشرين عاما حتى انسحبت ونفذت مضمونه تقريبا تحت وطأة المقاومة اللبنانية وشروطها ومن طرف واحد .

قرار المجلس رقم ٤٧٨ تاريخ ٢٠ /٨ /١٩٨٠ الذي صدر اثر سن الكنيست الاسرائيلي للقانون الأساسي للقدس .

كما أن اسرائيل وبعد أن تعهدت بتنفيذ القرار ١٩٤ الخاص بحق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين لتسهيل قبولها في عضوية الأمم المتحدة دون اعتبار لكونه قرار جمعية عامة غير ملزم عادت واستندت لتلك المادة للنكوث في وعدها .

ثانيا/ أما بالنسبة للقرارات التي تصدر بموجب الفصل السابع والمتعلقة بتدابير استخدام العقوبات الاقتصادية والمشاركة في الحرب ضد دولة ما والتي تتضمن آلية

التنفيذ . فذلك أيضا ليس قدرا محتوما على الدول قبوله وأن في الميثاق نصوصا تسمح لأي دولة وتمكنها من أن تتملص قانونيا من تنفيذ أي قرار من هذا الشأن اذا رأت أن في تنفيذه اضرارا بمصالحها أو احراجا لها أو مخالفا لدساتيرها وتوجهاتها الوطنية أو القومية مثلا ، وذلك من خلال الانتباه أو الاستناد الى واحد من الحجج أو النقط التالية كآليات قانونية .

١- أن ميثاق الامم المتحدة ينص على ضرور أن تقوم الدولة المفترض مشاركتها بحرب ضد دولة أخرى أو تقديم تسهيلات لخدمة الحرب بهذا الشأن بموجب قرارات مجلس الأمن ، أن تقوم هذه الدولة بابرام أو عقد اتفاقية مع الأمم المتحدة بحيث يشتمل الاتفاق على حجم ونوعية وكيفية المشاركة أو المساهمة في المجهود الحربي . وذلك استنادا للفقرات **الثلاث** للمادة ٤٣ من الميثاق . وأن **الفقرة الثالثة** من تلك المادة تؤكد على **انسحاب قاعدة تصديق الدول** على الاتفاقيات على حالة الدول التي تبرم اتفاقا مع مجلس الأمن خاصا بمشاركتها أو مساهمتها في تنفيذ قرارات استخدام القوة العسكرية ، وحيث أن تلك المادة تنص على ضرورة أن تقوم الدول التي تبرم مثل تلك الاتفاقيات مع الأمم المتحدة بتصديق تلك الاتفاقيات وفق مقتضيات **أوضاعها الدستورية في بلادها قبل تنفيذها** ، فان الكرة هنا بشأن تنفيذ تلك القرارات تصبح بيد الدولة نفسها . حيث اذا ما رأت تلك الدولة أن من شأن قيامها بفرض حصار أو مقاطعة ضد دولة ما أو من شأن المساهمة بالحرب ضدها أن يخلق لها صعوبات معينه من داخلية أو سياسية أو اقتصادية فانه يمكن لها أن تتملص من هذا الوضع بصورة قانونية عن طريق قبولها للقرار وابرام الاتفاقية المذكورة مع الامم المتحدة ، ومن ثم عرض هذا الاتفاق على مجالسها التشريعية والعمل على اقناع تلك المجالس على رفض تلك الاتفاقية وعدم المصادقة عليها بطرقها الخاصة . حيث بعده تصبح الدولة قانونيا في حل من تنفيذ القرار استنادا لنصوص الميثاق نفسه .

٢- ان قرارات مجلس الأمن كلها سواء كانت صادرة بموجب الفصل السابع أو غيره يمكن أن تكون محل مراقبة لمشروعيتها حتى بعد قبول الدول لها وأثنا تنفيذها للقرار نفسه ، واذا ما تبين بأن هناك خلل به ، أو بطريقة اتخاذه حتى لو كان ذلك من حيث جهة الاختصاص أو جهة جوهر الموضوع أو من حيث طريقة المعالجة فلن تكون الدولة عندها مجبرة على استمرار قبولها وتنفيذها لمثل ذلك

معين يمكن أن تتخذه الامم المتحدة ضد دولة ترفض أو تعلن أنها ليست في وضع يسمح لها تنفيذ قرار ما لمجلس الامن وذلك تحت أي فصل كان هذا القرار . الا أن هناك نصا في الميثاق ضد الدولة التي تمعن في خرقها وانتهاكاتها لمبادئ الميثاق يجيز فصلها من العضوية وهو المضمن في المادة السادسة . وشتان ما بين هذه الدولة وتلك التي لا تنفذ مجرد قرار واحد أو اثنين أوثلاثة مثلا . وقد قامت الدول الأفريقية بخرق قرارات الحصار على ليبيا على الوجه المعروف . كما رفضت الكثير من الدول تنفيذ القرارات الخاصة بالنزاعات في يوغسلافيا السابقة ، ورفضت اسرائيل العديد من القرارات الخاصة بالقدس والمستوطنات ، وكل ذلك دون أن يترتب على ذلك أي أثر سلبي على تلك الدول أو دون اتخاذ أي اجراء بحقها .

الفصل التاسع

المطبات في عملية السلام تمس مصالح لأردن

ثقافة التوثيق، والاضرار بالمصالح العليا

من المعروف أنه قد تولد وتكرس تفاهم دولي عام بخصوصية العلاقة الأردنية الرسمية مع كافة متعلقات القضية الفلسطينية في اطار عملية السلام وبما يشمل مسائل اللاجئين والنازحين والمستوطنات وحق تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية والتسوية السياسية النهائية . ان أي مسار تفاوضي حول الوضع النهائي لتلك المتعلقات ثنائيا كان أو متعدد الأطراف ، وأي نتيجة قد تتمخض عنها أو تترتب على التسويات المرتبطة بتلك المسائل يؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على جهاز الدولة وعلى استقرار الوضع في الأردن وعلى أمنه السياسي والاقتصادي ، وبالتالي على مستقبل العلاقة الأردنية الفلسطينية من جهة وعلى مستقبل الأردن كدولة بمكوناتها الثلاثة من أرض وسكان وسلطة . ومن هنا كان القرار الأردني الواعي دائما يحرص على ضرورة متابعة مجريات التعامل الدولي الدولي ، أو الدولي الفلسطيني بشأن أية جزئية من متعلقات القضية الفسطينية ، أو أية متعلقات أخرى تهم المصالح الوطنية والقومية العليا . وكان الأردن يدرك دائما حيوية ومشروعية الحضور الأردني الرسمي بكل النشاطات السياسية والاقتصادية والفكرية الخاصة بتسويات تلك المتعلقات على الأصعدة الاقليمية والدولية .

وبالطبع ان استمرار هذه السياسة الأردنية أمام القراءة الواعية للوضع الدولي الحالي ، ووقوع منطقة الشرق الأوسط منه ، تصبح أمرا أكثر أهمية وحساسية وأكثر عرضة للخطر ، لا سيما بعد عزل الدول العربية عن بعضها والنجاح الأمريكي الاسرائيلي في تحييدها عن مجمل مجريات الصراع الاسرائيلي الفلسطيني ، وبعد ترك الجانب الفلسطيني أسيرا للتنازلات السياسية والرضوخ للضغوطات الاسرائيلية والدولية في ظروف افتقدت فيها الأنظمة العربية أية وسائل ضغط مقابل الاستقواء الاسرائيلي ، ورغبة هذا الكيان في تحقيق مصالحه على حساب حقوق الأخرين من خلال فرض رؤيته السياسية والمستقبلية خارج نطاق عملية مدريد للسلام ومرجعياتها التي تم الاستهداء أو الالتزام بها في المسارات التفاوضية العربية الأخرى .

إلا ان استمرار السياسة الأردنية تلك ومتابعتها بنجاح ورتابة من قبل الحكومات الأردنية هو محل تراجع وتهديد رغم أنها تقع في صلب المصلحة

الذي توثق فيه وزارات الدولة ومؤسساتها وبعض دوائرها حركات الموظف أو تحركات المواطن العادية جدا في الأجواء الطبيعية لسنوات مضت تفوق عمر من ينبشها ويفاتح بها ذلك المواطن .

أن الأمر لا يخلو من وجود أشخاص في الدولة ممن يعايشون تلك المواضيع والقضايا من خلال المؤتمرات والاجتماعات الرسمية ومتابعة المستجدات ويهتمون بها بشكل شخصي . ولذلك يقوم العديد منهم بالاحتفاظ بأرشيف أو بملفات خاصة بهم تشتمل على الوثائق التي يرون ضرورة للاحتفاظ بها كمرجع ، ان هذا الجهود الشخصي والشائع في وزاراتنا ما كان له أن يكون لو شعر مثل هؤلاء الموظفون بأن وزاراتهم تهتم بتوثيق مثل تلك الوثائق والمحافظة عليها بشكل ممأسس لتكون متاحة أمام من يحتاجها مستقبلا . الا أن هؤلاء الموظفون هم في النهاية معرضون لترك العمل الحكومي ، أو الانتقال لمواقع أخرى وضياع الجهد والفائدة . .

أما متى تتنبه الدولة أو الحكومات لهذا الخلل الكبير في التوثيق للقضايا الدولية والمسائل الوطنية ، فذلك يكون حين يثار موضوع ما ويتطلب الأمر مشاركة أردنية دولية بشأن تلك المتعلقات أو القضايا الهامة ، حيث عندها تصطدم الجهة المختصة بنقص الوثائق والمستندات والمعلومات التراكمية المطلوبة والتي يحتاجها المعنيون للمشاركة الناجحة في المؤتمرات أو الاجتماعات الخاصة بتلك المتعلقات وسواء كانت بشأن القضية الفلسطينية أو غيرها من قضايا . ان تلك الجهة المعنية وأعضاء الوفد المنوي مشاركته بالمؤتمر أو الأجتماع المفترض يبدأون عندها بالبحث هنا وهناك وبنبش الملفات والأوراق التي لا تؤمن لهم بالمحصلة حاجتهم اللازمة . واذا كان الموضوع حساسا فان الخروج من هذا المأزق غالبا ما يكون **كما أعتقد باللجوء الى دائرة المخابرات العامة** . وربما تكون هي الدائرة الأردنية الوحيدة التي تهتم بعمليات المتابعة والتوثيق لمختلف القضايا السياسية التي تشعر بأن لها مساس بأمن الدولة ومصالحها . وكما تمتلك هذه الدائرة الامكانيات الفنية لذلك . هذا علاوة على أنها الدائرة الوحيدة التي لا تنفصل أو تنقطع عن موظفيها بعد تركهم للعمل بالدائرة . لكني لا أعتقد بأن ذلك يكفي . لأن دائرة المخابرات العامة لن تكون مهتمة بتوثيق جميع الحقائق المحيطة بتلك المتعلقات أو بالتفصيلات ، لا سيما تلك التي لا ترى فيها علاقة بقضايا الأمن . وبالتالي فانها توثق المعلومات السياسية أو الاقتصادية أو غيرها من زوايا معينة وبقدر ما تخدم تلك المعلومات أهداف وعمل الدائرة وليس من قبيل

تكريس المصطلحات الخاطئة أسلحة خفية

ان من الأسلحة الخفية التي توجه بذكاء لطمس الحقيقة وسلب الحقوق وتفريغ القضايا العادلة من محتواها برسوخ وثبات في الأذهان ودون ضجيج ، هو سلاح السعي لاشاعة وتكريس مصطلحات أو عبارات لعناوين كبيرة يبدو منطوقها مقبولا ومطلبا عاديا ، ولكنها في واقعها غير دقيقة ومحرفة ولا تتضمن الحقيقة كاملة ومغايرة للمنطوق المفترض أو بديلا له واحلالا ، وتتضمن انقلابا مبرمجا على مضمون الاصطلاح الحقيقي أو المفترض . وبحيث يصبح هذا المصطلح الخاطئ مسلمة بحد ذاته ، وبالتالي مرجعا بشأن المسألة ذات العلاقة . وبالطبع فانه يترتب على تنفيذ ذلك المضمون الخاطئ للعبارة أو الاصطلاح معان خاطئة ونتائج غير سليمة ومنقوصة . وكما بنفس السياق يصار الى تكريس مفاهيم خاطئة أيضا وتكرس تحت عناوين معينة أيضا كما سيأتي في السياق .

ولكون مسألة اللاجئين الفلسطينيين هي من أهم متعلقات القضية الفلسطينية التي قد يتأثر الأردن بكيفية تسويتها أكثر مما يتأثر من بقائها عالقة في حالة أن لا تكون تلك التسوية وفق الأصول ، فاني أتناول تاليا قبولنا وتعاملنا النمطي مع بعض المصطلحات الخاطئةفي اطارها ، والطبيعة الحقيقية لها والمطبات المترتبة عليها بصورة موثقة . حيث يجري تعامل أجيال المسؤولين معها على طريقة وأسلوب (الصبة خضرا) . وقد لا يتجاوز عمر الجيل الواحد السنة الواحدة .

خطأ مصطلح العودة أو التعويض / والتفاوض السليم

ان مسألة اللاجئين الفلسطينيين بالنسبة للأردن هي مسألة وطنية أكثر منها مسألة قومية ، ويتأثر بكيفية تسويتها مباشرة بشكل قد يمس حقوقا كبيرة له ويمس كيانه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، وكذلك جهاز الدولة ككل ، انها جزء من حياة الدولة الأردنية والمؤثرات الرئيسية فيها ، وقد عايشتها منذ نشأتها دون انقطاع . ومن هنا فانها مسألة يجب أن تحظى بأولوية كبيرة في السياسة الأردنية وأن يتم التعامل معها بمهنية وحذر من كل الجوانب الموضوعية والشكلية لترابطها . ولعل مفهوم الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ المتعلقة برؤية الشرعية الدولية حول تسوية مسألة اللاجئين الفلسطينيين هي **الأولى بالتعامل المهني والحذر معها** . لا سيما بعد

سموه قد ذكر ذلك من باب الاجتهاد دون أن يعلم بأن لذلك سندا قانونيا موثقا أو أنه كان يعلم بذلك وتركه أو ترك الاشارة اليه من قبيل اعتباره لذلك من باب التفاصيل التي لا يرغب بها . وربما من هنا (اي من عدم توثيق سموه لتلك العبارة) كانت وفود الدول العربية عندما تلقي بياناتها آنذاك في الجمعية العامة وما زالت تصر على عدم الاحتذاء به ولا تعمد الى تضمينها عبارة (العودة و التعويض) عندما يتعلق الامر بمسألة اللاجئين رغم سماعها لعبارة (العودة والتعويض) معا ، وكأنهم اعتبروا عبارة أو مفهوم (العودة والتويض) مجرد اجتهاد .

وربما ساعد على على اللغط العربي الرسمي حول تلك الفقرة أن صياغتها بالقرار قد جاءت باللغة الانجليزية بطريقة تسمح أو تشجع على تفسيرها على أنها تتضمن مفهوم العودة لمن يرغب وتعويض من لا يرغب بالعودة فقط ، واصبحت لذلك تعرف خطأ بفقرة/ العودة أو التعويض . اما الترجمة العربية للنص في وثائق الامم المتحدة فجاءت ترجمة حرفية للنص الانجليزي وبما يعكس الغموض أو الالتباس نفسه . ولا ضير في ذلك هنا **لأن النص الملزم والذي يعتد به هنا هو النص الانجليزي وليس غيره من النصوص لأن القاعدة في الامم المتحدة هي انه اذا حصل اختلاف او تناقض بين نصين فان النص الملزم حسب قواعد القانون الدولي هو نص القرار الاصلي** . والنص الاصلي لمشروع القرار رقم ١٩٤ قد أعد بالانجليزية وتبنته وقدمته بريطانيا للجمعية العامة . وهذا النص هو :

Resolves that the refugees wishing to return to their homes and live at peace with their neighbours should be permitted to do so at the earliest practicable date , and that compensation should be paid for the property of those choosing not to return and for loss of or damage to property which,under principles of international law or in equity, should be made good by the governments or authorities responsible

Instructs the conciliation commission to facilitate the repatriation , resettlement and economic and social rehabilitation of the refugees and the payment of compensation, and to maintain close relations with the director of the united nations relief for palestine refugees and,through him with the appropriate organs and agencies of the united nations.

الوثيقة الهامة ومفهومها لدى التعامل مع مسألة اللاجئين الفلسطينيين بموجب القرار ١٩٤ كأهم وثيقة تخص أهم مكونات القضية الفلسطينية؟ . وبالطبع هناك مثلها العديد . وكم من الدول العربية لديها فهم ممأسس لهذا المفهوم القانوني للفقرة حتى لو لم يكن موثقا على الورق ؟ وكم من مسؤول أو موفد أو مفاوض عربي أثار هذا المفهوم غير القابل للتحدي أو للتغاضي عنه في الوقت المناسب ؟ . هذا على سبيل المثال وليس الحصر من المسائل . انه من استحقاقات غياب مفهوم الدولة الحديثة من اللاانتماء للدولة وقضاياها ومصالحها العليا العامة واللامؤسسية واللاتوثيق لها ، الى تجيير كل ذلك لمصلحة الفرد أو الآلهة وعبيدها في أقدم صورة للدولة .

مطب الحق الجماعي بالعودة

ومن الأمثلة الأخرى لطمس حقوق اللاجئين الفلسطينيين الأساسية بمختلف الصور الذكية من خلال تكريس وتعميم مفاهيم خاطئة أو منقوصة في الأذهان والمعتقدات هو اشاعة مسألة عدم وجود حق في العودة الجماعية في القانون وصولا لانسحاب ذلك على مسألة اللاجئين الفلسطينيين . وبالفعل فان الكثير من السياسيين الغربيين يضمون صوتهم لاسرائيل بالقول بعدم وجود أي حق قانوني أو تاريخي لعودة اللاجئين بشكل جماعي والكلام هنا عن اللاجئين على اطلاقه . ومقابل ذلك نرى أيضا الكثير من المتبرعين العرب يؤيدون ذلك لكثرة ترديده دون أن يكلفوا أنفسهم عناء البحث في المقولة تاريخيا وقانونيا . ودون الانتباه للغاية من هذه المغالطة أو انسحاب ذلك على حالة اللاجئين الفلسطينيين . ويستند أصحاب تلك المقولة في فهمهم هذا الى كون الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ قد تكلما عن حق الفرد أو الافراد في العودة دون ذكر الحق الجماعي بالعودة ، وهم بذكرهم هذا يودون الغمز بالانتقاص من حق العودة للاجئين الفلسطينيين واثارتها كنقطة يمكن لها التشويش على الحق بالعودة الجماعية لهم وخاصة اذا اعتبرنا ان القرار ١٩٤ كونه صادرا عن الجمعية العامة يصبح بمثابة توصية غير ملزمة .

والصحيح هنا هو أنه علاوة على أن حق الفرد أو الأفراد لا يلغي حق الجماعة ، فان بريطانيا الدولة التي صاغت القرار رقم ١٩٤ انما صاغته لتسوية مسألة اللاجئين الفلسطينيين ، وأن هذا القرار الذي وافقت عليه جميع الدول الغربية بما فيه الدول

الموقف الحقيقي لاسرائيل من مسألة اللاجئين، وخطورة الجهل به

ان الوقوف على حقيقة الموقف الاسرائيلي من تسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين والذي يبدو أن معظم المسؤولين والساسة العرب لا يتابعونه أو يتغاضون عنه ، هو أمر بالغ الحيوية والأهمية لما فيه من دلالات على عبثية الجهد العربي الرسمي على هذا الصعيد ، ولما فيه من جدوى تغيير منحى التعامل معه والتنبه حين تطرحه اسرائيل بصورة مزيفة أو هادفة لمسار أخر . ان الوقوف على حقيقته الموثقة يقود الى الأرضية السليمة لمعرفة ومواجهة النوايا الاسرائيلية في أي تحرك زائف أو هادف الى غرض أخر ترتجيه اسرائيل من خلال التمويه بادعائها في التعاطي مع مسألة اللاجئين من خارج نطاق المسعى الحقيقي للتسوية ومن خارج مفهومها الحقيقي لكيفية التسوية ، وكشفه وافشاله ، ووضعه أمام المجتمع الدولي الذي اعتادت اسرائيل على تسخيره لصالحها من خلال اخفاء نوايها الحقيقية . وكذلك تقودنا معرفتنا بمدى خطورته الى حذرنا من الخطورة الكبيرة التي قد تنجم من تبني الولايات المتحدة لذلك الموقف أو للرؤية الاسرائيلية من حيث قدرة هذه الدولة على التأثير باتجاه تحقيق تلك الرؤية

ان المتتبع لتصريحات المسؤولين الاسرائيلين وردودهم الرسمية المبكرة والموثقة بشأن مسألة اللاجئين الفلسطينيين على صعيد الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى ، وكذلك الى ممارسات تلك الدولة منذ قيامها ولتاريخه بشأن نفس المسألة هو القادر على أن يدرك تماما طبيعة الموقف الاسرائيلي من مسألة اللاجئين الفلسطينين ورؤية اسرائيل لكيفية تسويتها ، ويدرك بأنه موقف لم يتغير أو يتزحزح قيد أنملة من من هذه المسألة ومكوناتها منذ بدايتها . وان المتتبع أيضا يدرك أو يلاحظ بأن الموقف العربي الرسمي ما زال ولتاريخه يتعامل مع مسألة اللاجئين بمعزل عن حقيقة الموقف الاسرائيلي . بمعنى أننا نتفاوض مع صاحب العلاقة بلغة عقيمة وجدلية مكلفة لنا يعشقها ذاك الطرف ويجرنا اليها في مضيعة للوقت لنا ، واعطائه الفرصة لتحقيق مآرب أخرى من ناحية ، ولاكتمال الشروط المناسبة لتحقيق أو فرض التسوية التي يريدها استنادا لرؤيته أو لموقفه الحقيقي ذاك من ناحية أخرى .

اما هذا الموقف الاسرائيلي فيقوم على ركنين اساسيين . أحدهما إجرائي

أما الركن الثاني ، فيقوم على طبيعة رؤية اسرائيل الحقيقية لمسألة اللاجئين الفلسطينيين وكيفية تسويتها وهي رؤية تنطق بها اسرائيل بوضوح وثبات حينما تطرح مسألة اللاجئين في المحافل الدولية ، في حين يشوب كلامها الغموض والعموميات لدى تناولها المسألة في معاهدات السلام بينها وبين الدول العربية أو التفاوض الثنائي . أما الموقف الاسرائيلي الحقيقي والثابت للان من مسألة اللاجئين الفلسطينيين ينطلق من اعتبارات معينة تنبع من تحميل العرب المسؤولية كاملة عن حرب عام ١٩٤٨ وتداعياتها وما حملت من تداعيات . حيث تدعي بأن العرب قد رفضوا قرار التقسيم وقاموا بشن حرب على اسرائيل ، ومن هذا المنطلق اعتمدت اسرائيل موقفها من مسألة اللاجئين الفلسطينيين ويقوم على أن تلك الحرب قد تسببت بهروب ٦٠٠٠٠٠ (ستماية ألف) يهودي كلاجئين من الدول العربية الى اسرائيل ومناطق اخرى في العالم تاركين أملاكهم وراءهم وأنه قد تم ادماجهم في اسرائيل وفي دول اخرى . وأن هؤلاء هم مقابل ٥٩٠٠٠٠ (خمسماية وتسعين الف) لاجئ عربي تركوا بيوتهم نتيجة تلك الحرب التي شنها العرب بعد رفض قرار التقسيم ، وأن العرب رفضوا ادماجهم معهم كما فعلت اسرائيل مع اللاجئين اليهود . وعليه فان تسوية مشكلة اللاجئين القلسطينيين يجب أن تتم من خلال توطين هؤلاء اللاجئين الفلسطينيين في المجتمعات العربية وغيرها من الدول ان شاؤا كحل قابل للتطبيق أولا وكمتماثل مع الاجراء الاسرائيلي ثانيا . وان أقصى ما يمكن أن تسهم به اسرائيل في هذا المجال هو قبول عدد قليل من هؤلاء اللاجئين في اطار ما تسميه بلم شمل العائلات ، وبما لا يشكل حسب رأيها أو قولها أي خلل أمني أو مساس ديمغرافي في العنصر اليهودي . ومن هنا فان عدم اعتراف اسرائيل بحق العودة هو ليس من قبيل انكارها لهذا المبدأ كمبدأ عام ، بل أنها لا تعترف بحق العودة للاجئين الفلسطين بالذات كحالة خاصة وكتجربه قابلها تجربة مماثلة على الجانب الاسرائيلي وسويت بطريقة معينة . أما من حيث التعويضات فان اسرائيل ترى بأن أي مطالبة عربية بتعويضات سيكون في اطار تسوية نهائية وسيقابلها مطالب اسرائيلية مقابلة بتعويضات عن ممتلكات اللاجئين اليهود في الدول العربية .

ومما تجدر الاشارة اليه أن اسرائيل كانت تفكر قبل أن تحضرها فكرة استغلال اللاجئين اليهود المزعومين كوسيلة لطلب التعويضات عن ممتلكاتهم المزعومة مقابل التعويضات التي تضمنها القرار ١٩٤ ، أقول كانت تفكر بوسيلة أخرى تختبئ

استخدام العرب في خدعة المسار المتعدد الاطراف

ان ما اتفق على تسميته بمسار المفاوضات المتعددة الأطراف كان من أغرب أنواع الخداع والكذب على المستوى الدولي ، لأنه فعلا خداع مكشوف تماما لكل من وقف على تلك المفاوضات أو شارك فيها دون أي خجل أو ورع ، وأن الأطراف المستهدفة بهذا الخداع تراه وتسمعه وتقرأه أمامها . أما أنه أغرب الكذب ، فلأنه كذب يجري بعلم وبمشاركة الجهات المكذوب عليها صراحة وأمام شهود عيان . انه مسار أشبه ما يكون بمسرحية واعية يفهم جميع اللاعبين فيها والمشاركين تفصيلاتها ، ولكن أحداثها تنقلب الى حقيقة واقعة ولا تبقى بحدود التمثيل . ولكنها ولكونها كذلك فلم يكتب لها النجاح ولا الاستمرار .

ان شواهد ودلالات الغرائب المختلطة بالمطبات والنوايا من تلك المعلن عنها وغير المعلن في مختلف مجموعات العمل ومراحل عملها في اطار المسار المتعدد الأطراف للعملية السلمية كثيرة في تنوعها ومصادرها ، وكلها لم تكن في صالح الجانب العربي ولا في خدمة عملية السلام . انها عملية دلت في اطارها العام وفي اطار مجموعاتها بكل جرأة ووضوح على أن عناوينها وهمية وجذابة لكن مضامينها جاءت بالفعل لتحقيق أغراض أخرى تصب في خدمة اسرائيل على سبيل الحصر ، وقد تبين ذلك على وجه الخصوص عندما حددت أو أعلنت تلك المجموعات عن مهماتها وحددت أهداف عملها وشروط المشاركة فيها بكل جرأة ووضوح . ولعل الأردن هو المركز في أية فائدة أو ضرر في بعض المجموعات لاسيما الخاصة منها باللاجئين والنازحين . وعليه ، فقد كانت تقع مسؤولية خاصة على الأردن في ادراك مثل تلك المطبات وأخذ الحذر منها .

أما كيف يكون هذا الكلام عن تلك المفاوضات موثقا ، فذلك أمر يبدأ من الاجتماع التحضيري لهذا المسار التفاوضي المتعدد الأطراف والذي عقد في موسكوفي مطلع عام ١٩٩٢ بحضور ٣٦ (ست وثلاثين) جهة من بينها ١٢ (اثنتي عشرة) دولة عربية واسرائيل . حيث اعتبر هذا الاجتماع اعلاميا على المستويين العربي والدولي على أنه مفتاح انطلاق عملية تفاوض متعددة الاطراف موازية للمسارات الثنائية ، وقد فهم في الشارع العربي أيضا على أنه كذلك . لكن المفاجأة أن هذا الاجتماع التحضيري والأساسي قد طرح وثبت عناوين محددة لأهداف

للتطبيع ، وللابقاء على عملية المفاوضات السياسية على الاصعد الثنائية مستمرة بصورة سرية حين تتعرض تلك المفاوضات لأية صعوبات .

ان هذا القرار الاجرائي للاجتماع التحضيري يشير بوضوح الى تسخير المسار المتعدد الاطراف وجعله **غطاء لتسويق اسرائيل داخل الوطن العربي وانها عزلتها في الاطار العربي وخدمة وتسهيل وجودها في هذا الاطار** . بمعنى جاء ليكمل الصورة في تطبيع العلاقات العربية الاسرائيلية بمعزل عن شرط اعادة الحقوق العربية والفلسطينية وقبل أن تنضج الظروف والشروط العادلة لذلك

وبعد ألم يكن ذلك كافيا للدلالة الصريحة على أن مسار التفاوض المتعدد الاطراف بعناوين لجانه أو مجموعاته البراقة تلك قد جاء ليكون غطاء ووسيلة لتحقيق أهداف تصب في صالح اسرائيل على سبيل الحصر ، وعلى المستويين العربي والدولي ، وبأن التفاوض المزعوم وكل العناوين كانت وهمية وعبثية بالنسبة للجانب العربي وهادفة بالنسبة لاسرائيل ؟ وبالتالي فان فكرة التفاوض المتعدد الأطراف لم تكن تعني برمتها سوى حملة أو مسعى تم من خلاله استخدام الجانب العربي المشارك في محاولة لتسويق اسرائيل عربيا ودوليا ودعم مواقفها سياسيا على حساب الحقوق العربية ، وللدعوة الصريحة **لأن يكون العمل الثنائي الموضوعي بين اسرائل والدول العربية في الظلام وتحت الضغط** .

لكن ذلك اذاكان في المحصلة قد لاقى نجاحا اسرائيليا على المستوى الدولي ، فانه لم ينجح على الصعيد العربي وسقط المسار مجموعة بعد مجموعة ، لأن مواضيع وعناوين مجموعاته لم تكن هدفا لاسرائيل التي سلكت طريقا غيرجادا بشأنها . وسقط معه المسعى والهدف السياسي الحقيقي ،على المستوى العربي .

ابتلاع مطب / مجموعة عمل اللاجئين.

يتبادر للذهن وبدون أدنى شك بأن هدف هذه المجموعه كواحدة من أهم مجموعات التفاوض التي تشكلت في المسار المتعدد الأطراف في اطار عملية السلام الشامله ، هو التعامل الاقليمي والدولي مع مسألة اللاجئين الفلسطينين ببعدها السياسي وصولا لبلورة تسوية عادلة ومقبولة من الطرفين لها ، كمسألة تمثل أهم مكونات القضية الفلسطينية وأكثرها تعقيدا ، وواحدة من المسائل التي تلقي بتداعياتها وتداعيات التسوية الخاطئة لها على دول المنطقة وأهما الأردن . وبهذا أيضا

كان عنوانه وما زال حيا . وهذه الكيفية التي تبلورت هو البحث عن // **حل قابل للتطبيق لمشكلة اللاجئين**// وهذا ولا شك يعني التخلي عن اسس التسوية في اطار الشرعية الدولية والقانون الدولي من ناحية ، ثم عدم مراعاة ضرورة ان يكون هذا الحل عادلا والاكتفاء بأن يكون قابلا للتطبق فقط من ناحية ثانية . ومع أن مجموعة العمل هذه غير معنية من الناحية النظرية بالاتفاق على تسوية معينة جاهزة في هذا الاطار أو غيره ، ورغم انها أنهت اجتماعاتها دون نتيجة أو خاتمة أو توصيات حتى في اطار بنود جدول اعمالها ، الا أنها في واقع الامر حققت اجندتها الخفية في بلورة رأي عام دولي وربما عربي أيضا في عدم عقلانية وامكانية اعمال حق العودة أو تطبيق قرارات الامم المتحدة بشأن مسألة اللاجئين واستبدال ذلك بما اسموه بحل قابل للتطبيق يقوم بشكل اساسي على فكرة التوطين .

ويذكر هنا أن المجموعة كانت قد عقدت اجتماعها التأسيسي في كندا وبرئاستها في شهر أيار من عام ١٩٩٢ مع الاتحاد الاوروبي كمنظم مشارك وكانت هناك مشاركة اسرائيلية وعربية محدودة .

مطب / اللجنة الفنية المعنية بالنازحين

من المعروف والمفيد ذكره ابتداء أن هذه اللجنة قد تألفت من مصر والاردن وفلسطين واسرائيل وعقدت أول اجتماع فني لها في بئر السبع بتاريخ ١٩٩٥/٦/٧ . وقد استغلت اسرائيل هذه اللجنة في غياب التحضير السليم والتنسيق والوعي العربي لتنجح في تهزيء المنجز دوليا وعربيا على صعيد عودة النازحين وتحويله من موافقات وقرارات تنتظر التنفيذ الى موضوع مطروح للنقاش من جديد وتكريس هذا المفهوم . حيث تمكنت اسرائيل من جر الشرعية الدولية ممثلة في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة والقانون الدولي والرجوع بموافقتها الصريحة والتزاماتها بموجب اتفاقية اسلو واتفاقية وادي عربة الى الوراء واخضاعها لمخاض تفصيلات المراجعة والنقاش العقيم والتعقيدات . اذ كان الموقف الدولي من مسألة النازحين واضح ومحسوم بعودتهم من خلال قرار مجلس الامن رقم ٢٣٧ تاريخ ١٩٦٧/٦/١٤ وقرار الجمعية العامة رقم ٢٢٥٢ تاريخ تاريخ ٤ / ٧ / ١٩٦٧ ومن خلال اعتراف اسرائيل بهذا الحق من خلال المادة ١٢ من اعلان المبادئ الفلسطيني / الاسرائيلي والمادة الثامنة من معاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية . أقول لما كان الأمر كذلك فقد

حساب الحقوق العربية المشروعة ، وأن هذا اللغم قد بلعته الوفود العربية الثلاثة بعد عدة سنوات في الاجتماع الفني لمجموعة النازحين عندما قبلت بتلك المرجعية وأقصد مرجعية أوسلو دون دراستها بدقة من حيث نصوصها بشأن النازحين ، وذلك في غمرة ابتهاجها في اعتماد مرجعياتها التي تشتمل على تفاصيل في مواضيع اخرى في اطار مسألة النازحين .

أما الخطأ الاخر الذي ارتكبته الوفود العربية بهذا الصدد هو أنه كان عليها أن لا توافق على المرجعيات قبل ان تتفق على تعريف النازح وفئاته على الأقل . حيث أثارت اسرائيل الموضوع وحصرته في فئة واحدة تشمل من نزح من الضفة الغربية وغزة اثناء حرب حزيران ١٩٦٧ مستندة بذلك لمرجعية اتفاقية أوسلو كما سلف . في حين اصر ت الاطراف العربية الثلاثة بعد أن بلعت الطعم على أن النازح يشمل أيضا فئتين اخرتين هما :

الأولى// كل من غادر الضفة والقطاع قبل الحرب بهدف الدراسة او الزيارة او العمل ولم يتمكن من العودة بسبب ظروف الاحتلال لتجديد تصريحه .// **والاخرى/ الذين غادروا** بعد الحرب بسبب هدم القرى الفلسطينية القريبة من خط الهدنة ، والذين ابعدوا قسرا واجبروا على توقيع تعهدات خطية بعدم العودة .

وبهذا استطاعت اسرائيل من خلال لجنة أو مجموعة النازحين أن تجعل من عدد النازحين موضوعا جدليا وأن تعقد عملية اعادة النازحين بعد ان كانت خالية من اي تعقيد ومحمية في قرارات الشرعية الدولية والاتفاقيات العربية الاسرائيلية . ومنعت اللجنة من الوصول حتى للبند الأساسي في جدول أعمالها وهو وضع الية لعودة النازحين بعد أن تمكنت اسرائيل من التمترس خلف تعريفها المبتور للناح وكله بفعل السطحية واللامبالاة والارتجالة في كتابة النصوص وقراءتها .

ويذكر هنا أن الوفد الاردني عندما ادرك ان اسرائيل نجحت بتعنتها في ايصال اللجنة الى طريق مسدود ، تدخل بمقترح وسط يتمثل في البدء بالعمل وفق التعريف الاسرائيلي دون اسقاط الفئتين الاخرتين ، لكن عندما رفض الوفدان المصري والفلسطيني هذا الاقتراح ما كان من الوفد الاردني الا ان تراجع وسحب اقتراحه .

ومن الجدير بالذكر ان اللجنة كانت قد تناولت ايضا موضوع مصادر المعلومات الاحصائية لمعرفة اعداد النازحين حيث تم في البداية الاتفاق على اعتماد مصادر الدول الاربعة بالاضافة لمصادر وكالة الغوث والصليب الاحمر الا ان اسرائيل عادت

من خلال لجنة التوفيق بالعودة والتعويض لمن يعود ولمن لا يرغب بالعودة من اللاجئين الفلسطينيين على السواء اضافة لحقوق أخرى لمن لا يعود .

في حين أو في المقابل كان الموقف العربي انذاك من القرار ١٩٤ وخاصة الفقرة ١١ منه موقفا رافضا جملة وتفصيلا بل صوتت جميع الدول العربية الاعضاء في الامم المتحدة في حينه ضد القرار وهي مصر والعراق ولبنان والسعودية وسوريا واليمن (الا انه اصبح اليوم مطلبا حلما لنا) .

اما فيما بعد ومنذ الستينيات ، تطور الموقف الامريكي بقفزة كبيرة الى اليمين باتجاه الموقف الاسرائيلي المار تفصيله ، وذلك حين سبقه أو واكبه تطور في الموقف العربي من القرار بقفزة كبيرة الى ذات الاتجاه ليأخذ مكان الموقف الامريكي السابق . وبهذا استمرت الفجوة بين الموقفين العربي والامريكي بنفس السعة . ولعل ما ساعد على هذا التطور هو اختلال ميزان القوة السياسية الناشئ عن التقارب والتحالف الامريكي الاسرائيلي . وخاصة في عهد الرئيس ريغان . حيث بدأت الولايات المتحدة الامريكية تضع مسألة تسوية قضية اللاجئين ضمن اطار تسوية النزاع العربي الاسرائيلي وهو بهذا تطابق من حيث المبدأ مع الموقف الاسرائيلي .

الفصل العاشر

صراع الثقافات، أم الحضارات. وأين نحن منه؟

الارث المنهوب قاعدة للصراع

فاق زوس من سباته الطويل ليتلمس الجديد بحواسه الخارقه ، فانطلق من أعلى القمة الى قلب الفضاء والتقى أبناءه واخوته المنغمسين في ملذات النعيم الذي ولدوا فيه ، و ما لبث أن تاكد من انقطاع صلتهم بعالم الارض لكنه استطاع تحريك شوقهم اليها فهي ومن عليها ارث له ولمن بعده رغم ادعائه كذبا بخلقها وما عليها . انها ارات بين النهرين ، من اكتشاف أسلافه المعلمين الاوائل هناك في سومر وبابل وآكاد وآشور . فهم الذين هبطوا اليها من الكوكب الضائع بعد أن شاهدوا نفطها يتدفق هناك الى جانب مياهها . كبرت أرات لتشمل الأرض فحددوا جهاتها الأربع وبثوا فيها من كل زوج بهيج وخلقوا انسانها ذكرا ومنه الأنثى ، منتصبا من الطين وميزوه بابهام عظيم ، بعد ان عاقبته الهتهم عليعصيانه لأمر بسيط ، وعلموه ومن بعده بروتوكولات عقد الاتفاقيات مع الآلهة بعد ان قسموا الكون الى الارض والسماوات . كم قاس وجبار زوس لكنه رحيم بالتائبين وبالمطيعين من أحبائه وحاملي رسالته ، يرفع احدهم السيف بأمره ليبتر عنق ولده فيستبدله الرحيم بغزال عظيم ، ولم يكرر زوس العقوبة الجماعية بالطوفان بين النهرين ، ابتكار سلفه المعلم الأول في ارات ، ربما لم يعد هناك جليد يذوب أو غضب للأرض يثور . واكتفى بأن يكون الوريث الشرعي لاسلافه الذين امتدوا شرقا من العراق الى بلاد الفرس والهند والصين وغربا الى وادي النيل العظيم ليسطر العبيد عظمة اسيادهم . وأن يكون القيم على مصائر المخلوقات لذاك السلف ، أما المورث بعد حين فهو لمن حوله وفي مرمى صواعقه .

انه واسلافه وأحفاده من ارتضوا للأرض وحدها في الفضاء أن تكون ساحة الصراع الدموي العبثي الذي لا ينتهي ، فربما تلك وسيلة تحقيق الذات في صورتها الاولى ، وركوبة احتكار السلطة واعلاء كلمة صاحب الشأن ولو كره الأخرون او ارتابوا من النوايا . لا بأس ولا ضير من حياة الحروب وسفك الدماء فهو وابناؤه الخلص من الهات السماء مخلدون لا يموتون . نعم يتزوجون الجميلات من مخلوقاتهم البشرية في بغاء مقدس حتى لو بدا فحشا مقدسا عند كهنة الكنعانيين ورثوه لجيرانهم . لكن ذريتهم من الجميلات وامهاتهم العظيمات تبقى محكوما عليها بالموت رغم أنف النسب الرفيع وعظمة العشتارات وجبروت ذو القرنين وقلقامش بين النهرين في محيط البصرة حين اصابه الغرور وغلبه النعاس لتأتي الافعى وتسرق منه

انه سطح بالألوان فريد في محيطه ، عليه كائنات حية أسيادها عبيد لا للسادة بل لأحفاد اقران زوس السابقين ممن تجسدت فيهم روح الالهه من تلامذة سومر في الشرقين اقصاهما وادناهما ، اما اوسطها فكانت للاحقين من الاحفاد كما اشار ديريس الذي عايشهم . فهذا **فشنو الاله الواحد** الحافظ الذي يفوق زوس قدرة ، وفشنو هذا شريك وربما ابن لبراهما الخالق العظيم في الثالوث قد تجسد في كرشنا المخلص ، كرشنا الذي ولد في بلاد الهند من العذراء ديفاكي في الغار بعد ان حل ملاك الرب في رحمها حتى ولو كانت مخطوبة لغير ابيه ، فالغاية سامية وواحدة وهي تخليص البشرية من الالام . عرفته البقرة وسجدت له وطارده الحكام ليقتلوه في المهد أو قبيل المهد ، وهرب به أباه الأرضي مع أمه بطلب من الرب لينجو . أمه تلك التي مجدتها الملائكة وقالوا يحق للكون أن يفاخر بابن هذه الطاهرة . لا بأس فديريس قد روى في العالم المتأخر ان الأمانة قد وصلت وبأن الرعاة هم الذين عرفوا يسوع ونبي يهوة الاله وسجدوا له . وها هو كرشنا قد أخذ السبق في أن يقتل مصلوبا على شجرة فداء للبشرية بعد ان أشفى الصم والعمي والبرص وبعث الموتى من قبورهم ، قد لا يكون باستطاعته اسعاف نفسه ، فالارث لم يتبخر فماذا بعد ، هكذا اراد الكاهن القديم . لقد مات كرشنا وصعد الى السماء بجسده لتكون عودته مع ظلامة الشمس وتساقط النجوم وزلزلة الارض ، ومن حينه بقي عبيده يرونه بصورة طفل ، فماذا رأى ديريس يا ترى في مخلصي اوسط الشرق . ان كرشنا لا يموت . لقد عاد وتجسد في حفيد له حمل الأمانة واستنسخ الرواية لينشرها الامبراطور المبهور من بعده في كل الأرض .

أما الكاهن الجديد حدثني بعد أن تأكد من هويتي اللامنتميه ولا مشاريع آلهية لدي قائلا بان الاله الواحد فشنو قد تخلى عن كرشنا وعبيده الهندوس وتقمص روح بوذا بعد أن تجسدت الروح القدس في الجميلة العذراء ماريا ليصبح رحمها كالبلور الشفاف وتلده ناطقا من المهد مثل كرشنا اذ قال بوذا لأمه ساعة ولادته أنا اعظم الناس ومخلصهم معترفا بأنه ليس ابنا للاله ، ورتلت الملائكة نشيدا مألوفا / ولد اليوم بوذا على الارض كي يعطيها المسرات والسلام . لكن الشيطان لم يستطع غوايته كما لم يستطع برواية ديريس غواية يسوع او اي من احفاده .

لقد كان اختيار فشنو خائبا هذه المرة لأن ولده المزعوم قد تنكر له ورفض دعوى والدته ماريا وبدأ فعلا عملية تحرير عبيده البوذيين من انفسهم وبواسطتهم ويعلمهم

جماعته ويبرز فيما بعد يهوة الاله الذي لا شريك له . لقد وفر له أتباعه الارث الذي لم يدعيه وبزخم جديد ، ولكن بعد أن قتلوه وسموهم أتباعهم هم باليهود وجاؤا بنسب عظيم ، نسب ابراهيم الأرامي وهجير بائدة جزيرة العرب ليغتصبوا الارث كله . لكنه في المحصلة باسمه توثقت حصته من جميع اسلافه وأسلافهم المورثين ونصائح الكهنة لا تفارقه . كما قدر لأتباع موسى أن تبهرهم خوارق وسيرة ولادة اقرانه السابقين ، لكن بني جلدته في أرض الفراعنة قد ختنوه ساعة ولادته ليكون طاهرا كالمصريين . ونشأ لا يأكل لحم الخنزير مثلهم أيضا . وعلى عبيده ان يقتدوا به ، واستعار له كهنته من بعده في أرض كنعان وبابل مركبة اتون الذي يتنقل بها وجعلوها تابوتا لالهته ، ثم دنا وحاكى في مزاميره بالشكل والمضمون أناشيد خاتون أو قل اخناتون وكهنته . لقد شاء الكهنة ان أن يمنحوا موسى من أجل مغناته نغمة من كل معزوفة مقدسة عند اقرانه السابقين وحتى لو كان ذلك دون علمه . ولهم الحق في اعادة التوزيع . فسلة البردي التي وضع فيها سرجون الاكدي لتقذف به أمه في النهر بعد أ ن ولدته سرا خوفا عليه من القتل وليتم انتشاله فيما بعد هي ارث مقدس ، لكن موسى ربيب اله واحد وأمه أوعى من أم سرجون فكان أن اختارت الصندوق بدلا من السلة ، انه اكثر أمانا في نيل أخطر من دجلة أو الفرات . اما الكنعانيون فهم المعلمون الجدد والقدوة لمحبوبي الرب من أتباع موسى حين نزلوا أرضهم فقدسوا بعلهم وعلى طريقة أهل كنعان نذرت عذراواتهم انوثتهن للألهة في فحش مقدس مع كهنة المعبد ، حتى لوكانت الحياة الاخرى للسلف زرادشت هي التي استهوت الضيوف من غزاة أرض كنعان .

ان جميع المستشيخين هم مخلصين للعبيد أو صناع مخلصين ، والعبيد أصبحوا عبيدا لهم ، جميعهم تأثروا بجميعهم وكل على طريقة عصره . جلهم ولدوا لأمهاتهم العذراوات الجميلات بعد أن هام الكهنة بهن ، وتبناهم الرب وسطعت حين مولدهم نجومهم في السماء وسجدت لهم الأبقار هنا والرعاة هناك لكن الحكام الحالمين تعقبوهم جميعا في بطون أمهاتهم وفي مهدهم ابتداء بسرجون مؤسس بابل . اما الكهنة فأرقام صعبة في سلسلة السيرة ولغزها المقدس .

عودة للأرض في مقياس حساب الزمن في الأعالي . فمالك الابهام فيها قد انتصبت قامته فيما بعد وتطور مخزون جمجمته وأصبح الكائن المسيطر والسيد المسود برغبته . لقد أخذ يعمل على تكييف كل مخلوق سواه على رغبته وفي خدمته .

على شيء منها . جبلتهم وتركيبتها واحدة لا تحاكى ، وموزونة لا تجارى ، انها لغز الالغاز ، منظومة عمل واع يجهله زوس ولا يقوى عليه ، لعله كمن سبقه وتبعه مدع وغير أثم ، انه واقرانه لم يحدثونا عما في خلقهم من بصمات وخوارق ولم يتساموا بحديث يليق ويتسق مع صفتهم . ان زوس يفقد الاتصال بخلقه كما فقد سابقوه هذا الاتصال ، انه واقرانه يرعبون صنيعتهم ويحاورونها تارة ويتوعدوها بعذاب دائم تارة اخرى ان هي لم تقتنع ، لعلها صنيعة أعقل وأوعى من صناعها . فلمن الملكية اذا ، أم أن الصنيعة ليست صنيعة وبالصدفة قد جاءت وادعاها لنفسه زوس ، انها نصف اللاحقيقة . فالصدفة لا تخلق نظاما ولا توجده وان كانت تخلق ظاهرة او توجدها . فمن هو اذا ، لعله فاقد الاتصال ايضا بالصنيعة أو تركها وشأنها ، اليست نقاطا على الحروف الصحيحة ، واذا كان الأمر كذلك فان هناك بالضرورة نقاطا على الحروف الخاطئة ، جاءت لتكون الأساس في ثقافاتنا .

الاحلال الخاطئ بين الثقافة والحضارة والحرب الفريده

كانت للحروب والصراعات عبر العصور أشكالا نمطية وأهدافا كلها مادية أو أنها ما لبثت وأن استحالت الى أهداف مادية . الا أن هذا العصر الذي لا نعرف ان كنا في بدايته أو في نهايته يشهد حربا فريدة من نوعها وتحالفاتها التي امتدت في طرفها الأول على اتساع القارات الأمريكية والأوروبية والاسترالية ، وهو ما يجعل من توجهها في حربها لأمة أخرى بثقافة أخرى شيئا مفهوما . حرب شكلها مختلف وهدفها لغز ليس بعصي عن الحل . هدف لا يبدو ماديا والتصريح بمثل تلك الأهداف معيب وانكشافه على الطرف الأخر يمثل التحدي الكبير له . واستباقا للنتيجة التي سيتم التوصل اليها حول ماهية وطبيعة المستهدف منا أو فينا استناد للمعطيات الواقعية والمنطقية كما سيلي ، وفي ضوء ما يتكرر في الغرب والشرق وبين ظهرانينا من مقولات ربما تكون مضللة عن وجود صراع حضارات مزعوم . ونظرا لتأثر الدول العربية وعلى رأسها الأردن واقحامها في أتون صراع سري الهدف والمستهدف يصيب ولا الشك الجيل ومستقبل ارادته ومعتقداته وأمنه ، فاني لذلك كله أضيف هذا الفصل لهذا الجهد . وهذا بالضرورة يستلزم ابتداء الوقوف على مدلول كل من كلمتي الثقافة والحضارة والعلاقة بينهما . حيث أدى الخلط لا سيما المتعمد بين هاتين الكلمتين في وسائط الاعلام وأقلام الكتاب الغربين خاصة الى نتائج خطيرة . لا

بين مدلولي الثقافة والحضارة والعلاقة بينهما

لو تناولنا بعض الأسماء الدالة على شيء مادي ، حي كان أو جماد . وهي قد لا تحصى أو اسماء دالة على شيء معنوي وهي محل التعليق ، لوجدناها تشترك فيما بينها في كثير أو قليل من المعاني أو الصفات والخصائص والمدلولات ، بعضها قد يتقارب كثيرا الى الحد الذي تلتبس فيه تلك الأسماء ويلتبس معها المقصود في استخدامها بالجملة ويصعب تمييزها عن بعضها على الكثيرين ولكنها لا تصل الى حد التطابق . بل أن هناك كلمات لا يكاد الواحد أن يفرقها عن بعضها لكثرة المتشابهات فيها من المعاني والخصائص والمدلولات حتى تخالها مترادفات وهي ليست كذلك ، ومنها على سبيل المثال كلمتي فرح وسرور ، وكلمتي الشجاعة والمروءة ، الخير والمعروف ، والى أخره من الاسماء . وأخيرا شاهدنا كلمتي **الحضارة والثقافة تقحم من قبل الصهيونية اليهودية والصهيونية الغربية في هذا الاطار من الخلط ككلمتين مترادفتين** تم احلال احداهما مكان الأخرى في التصريحات والكتابات والمحاضرات والمقالات في استخدام متعمد ولئيم لتبرير الحشد والتحالف الغربي ضد الأمة في حرب ليست عادلة ولا مبررة ولا متكافئة . .

ان هذا التشابه في مدلولات الكلمات واشتراكها في معان معينة لا يجعل منها كلمات مترادفة لشئ واحد ، لأن هناك بالنهاية ثمة ما يميزها عن بعضها . وبالتالي فان الاستخدام غير الحذر لها من شأنه أن يثير لدى البعض التباسا أو يشيع غموضا في المعاني ، أما الجهل بها أو الخلط المتعمد على السواء فمن شأنه أن يجعل ويوجد من استخدامها غير الدقيق مفاهيم خاطئة يترتب عليها نتائج واستنتاجات ضارة وربما خطيرة أحيانا كالاستخدام الخاطئ بين كلمتي الثقافة والحضارة وعدم الاختيار الدقيق بينهما في الاستخدام . ومن هنا فاذا أردنا تعريف كلمة ما وخاصة من ذلك النوع المار ذكره وحصر مدلولها للوقوف على المعنى الدقيق لها والذي لا يشترك معها فيه كلمة أخرى في أي جزئية كانت من المعاني وبحيث لا يثير معه أي التباس أو خلط مع معنى لكلمة أخرى ، فمما لا شك فية عندها أنه بقدر ما نتوسع بشأن مانبسطه من مفردات توضيحية لتلك الكلمة ومن صفات وخصائص ومعاني تميزها وأغراض لها قد لا تنتهي ، أقول بقدر ما يكون ذلك يكون قدر صحة التعريف لتلك الكلمة وقدر احاطتنا بمدلولها الصحيح ، ولا شك بأن العكس صحيح . اذ كلما

الى تلمس التعاريف الغربية للثقافة ، وبالتأكيد فانه ليس هناك من تعريف يحيط بالمفهوم . ومنها أن تايلور يعرف الثقافة بأنها مركب يشتمل على المعرفة والمعتقد والفن والأدب والأخلاق والقانون والعرف والعادات والقدرات التي يكتسبها الانسان بوصفه عضوا في المجتمع . ويعرفها كوينسي رايت بأنها النمو التراكمي للتقنيات والعادات والمعتقدات لشعب من الشعوب وأن هذا النمو التراكمي ينتقل الى الأجيال عبر الأباء والعمليات التربوية . وهناك تعريف الى الألماني غوستاف فون غرونيوم الذي ذكره في كتابه عن هوية الاسلام الثقافية . ومضمونه// أن الثقافة عبارة عن نظام مغلق من الأسئلة والأجوبة المتعلقة بالكون وبالسلوك الانساني// . وهناك تعريفات لا حصر لها تتناول جوانب وتترك جوانب . لكن المشترك فيها هو كونها مسألة معقدة تجمع بين التجارب المكتسبة عبر الأزمنة والعصور وبين التجربة النفسية للفرد . فالانسان يولد مزود بقدرات يتميز فيها عن باقي المخلوقات تدفعه لأنماط سلوك فطري يكون من خلالها مدركات ذهنية وحسية تشكل بالنسبة له الثقافة الفطرية . وهذه تضاف الى الثقافة المكتسبة التي تراكمت لجانبها من خلال التعلم والمحاكاة ومعايشة الأحداث وكذلك من التعليم من الغير . هذا الى جانب ما يطوره الانسان من ثقافة اجتماعية وأخرى موجهة تم التخطيط لها مسبقا .

وبهذا يمكن القول بأن الثقافة عندما تنتقل من الفرد أو تتخطاه الى مجموعة بشرية أو مجتمع معين فانها تشكل ثقافة تلك المجموعة أو الأمة ويكتمل مفهوم الثقافة الحديث لصبح يعني منظومة كاملة تشمل جميع الخصوصيات الموروثة والمخزونة والمكتسبة التي تمس أو تتعلق بقيم ومعتقدات وعادات وتقاليد وطبائع وسلوك ومكونات السلوك لحياة وطريقة حياة تلك المجموعة المعينة ، . وكذلك طريقة التواصل الأسري والاجتماعي التي تنتهجها وكيفية تعاملها مع الأشياء ومع الأخرين ، ومعايير الخير والشر والخطأ والصواب والعيب واللاعيب عند هذه المجموعة أو الأمة والصفات الحميدة واللاحميدة برأيها وطرائق اللبس والأكل والمأكولات والسكن والمساكن وأدوات الفن والطرب الموروثة ونغمة الألحان التي اعتادت تذوقها والأدب والأساطير وطريقة تفكير الانسان . ان كل هذا وكل ما من شأنه أن يسهم في تشكيل هوية مجموعة بشرية أو امة من معاني وخصائص وقيم ومعتقدات ونمط تفكيرها وحياتها على مختلف الأصعدة وتطورها والممارسات المتبعة نتيجة ترجمة لأفكار من ذات المجموعة البشرية لا من خارجها يشكل بحد ذاته ثقافة هذه الأمة

لها . فهو مكون يؤثر في العديد من الموروثات الثقافية الأخرى التي سبقته مثل بعض الطقوس والعادات والتقاليد وتنشئ تقاليد أخرى الى حد ما . بل أن المعتقد كان عبر التاريخ باعثا أساسيا في بناء الحضارات . والدين كمكون ثقافي فانه اذا ما ترسخ لا يخضع للتغيير بمرور الزمن والتطور الحضاري ، ولكن يمكن له أن يخضع للتطوير أو التثوير أو الصقل . بل يعمل بصورة مباشرة أو غير مباشرة على نشر جزئيات من الثقافة ذات الأصل الديني أو تلك التي قبل بها الدين وتبناها ورسخها . والدين بهذا المعنى كمكون أساسي في تشكيل ثقافة الأم من شانه أن يؤهل الثقافة للانتشار والعمل على تغيير نمط سلوك مجتمعات بشرية أخرى أو التأثير فيها على الأقل .

وبهذا يمكن قياس درجة ثقافة الانسان بكم المعرفة المخزونة والمكتسبة والتي يقف عليها أو يستوعبها أو يجيدها من ثقافات وعلوم الأم والشعوب الأخرى اضافة الى ثقافة أمته ، والذي يصل الى استيعاب الرسالة التي تحملها ثقافة ما ، والمثقف بهذا المفهوم يصبح الأقدر على تفهم السلوكيات في المجتمعات المختلفة وتفهم اهتماماتها وحاجاتها وبالتالي الأقدر على التعامل مع الاخرين والأشياء بنجاح . و الأهم من هذا أنه هو الذي يسوق الثقافة ويحملها للغير بل هو الذي يحولها من حالة السكون الى الحيوية والنشاط ولكنه في كل الأحوال لا ينشئ ثقافة على الاطلاق .

وأما عن مدلول الحضارة وموقعها من الثقافة

فمع أن تعريف الحضارة أيضا أمر مختلف فيه من حيث الأبعاد الانسانية والروحية وتلك المتعلقة بالجهد البشري ، الا أنه ليس هناك من يقول بأن الحضارة هي نفسها الثقافة . وهناك من الدواعي التي لا يجوز معها ولا يصح الاشارة اليهما كمفهوم واحد . فبالنهاية لا يختلف اثنان على أن الحضارة عملية ابداع يقع الانسان منها في الجوهر ، وأن منتجات هذا الابداع يشكل مظهرا لذلك الابداع ويجري تصديرها واستيرادها من قبل الشعوب المختلفة . فالأوروبيون أنفسهم عندما يوضعون في مواجهة المفهومين معا يحددون الحضارة بالانجازات التقنية والمعرفة العلمية الموضوعية التي يمكن قياسها بالكم أو الكميات . في حين تشير الثقافة في نظرهم الى المعرفة ذات الأحكام التي توصف بالتقويمية كالديانات والاعتقادات والأخلاق والفلسفة والأداب والفنون . ويضيفون ويشاركهم العديدون في ذلك بأن الثقافة عنصر

فانه يجب الاصرار على التفريق في حالات معينة بين الثقافة والحضارة ولو بخيط رفيع ورفض الاحلال على اطلاقه لأن اطلاق الكلمات والأوصاف على عمومياتها سيساعد على تعميق الالتباس وتشجيع التعمد على الاستخدام الخاطئ . فمن يبتكر الفأس والسكين والزراعة والبناء وأدواتها حين كانت بدائية أو تلك المتطورة فانما هو قد استغل تفكيره لفعل الحضارة بمعنى أن الجهد العقلي المبذول والموجه لأفعال تلك الابتكارات هي الحضارة بنفسها أو هي التي تشكل مفهوم الحضارة وهي التي توجد أو تهيء الى حياة أفضل وأكثرتمدنا للانسان من خلال منتجاتها أو مظاهرها والتي تشتمل على نتائج تلك الابتكارات المادية بما فيه تلك الأدوات نفسها كمظاهر حضارية . وان من يكتشف مخزونات الطبيعة وقوانينها والعلوم ويطورها ويسخرها ، ويخترع الكتابة وأدواتها ويكتشف الخارطة الجينية للانسان و الكهرباء ويسخرها ويصنع الحاسوب والتلفاز والطائرة والمركبة الفضائية والبراد ، فانه انما يصنع أو يهيء للانسان أسباب تطوره وانتقاله في تعامله مع الطبيعة وما حوله من مرئيات أو محسوسات من مرحلة الى مرحلة أخرى يفترض أن تكون أكثر مدنية ويسرا ورفاهية وانتاجية ومعرفة وتفهما ، وأقدر على مجابهة الصعاب ، والانسان بهذا يصنع أو يوجد حضارة هي في الأصل ذات طبيعة مادية ، لكن مقدار الكم والنوع من الروح والجوهر والقيم التي تأتي بها تلك الحضارة أو تكرسها أو تعكسها على الانسان تشكل رابطا من روابط الحضارة بالثقافة وتأثير الحضارة في الثقافة من ناحية أخرى بخيط رفيع من خيوط أكثر .

والحضارة بهذا نتاج بشري تراكمي تمايزت الأمم في الاسهامات به سابقا بسبب التباعد وصعوبة الاتصال وغياب تكنولوجيا العولمة التي نشهدها اليوم وعاش الانسان فيها حضارات بمسميات منفصلة وعهود منفصلة فكانت حضارات سومر وفارس وبابل والهند والصين والاغريق والرومان والفرس والعربية الاسلامية وغيرها الكثير ، حضارات احتكرتها انما معينة . لكن اليوم فالأمر مختلف جدا ولم يعد معه لمقولات احتكار الحضارات أن تستقيم من قبل أمة معينة ولم يعد هناك امكانية لمنع الأخرين من الوصول الى الحضارة في أي بقعة على الأرض . ان التقدم العلمي والتقني وثورة تكنولوجيا الاتصالات قد جعل اليوم من الحضارة الحالية والتي تسمى الحضارة الغربية نتاج بشري مشترك أكثر منه نتاج بشري متوارث أو لأمة بعينها ، وذلك لما فيها وفي تطورها من اسهام ومشاركة أممية أزالت التمايز والاحتكار على هذا

أن تنسلخ لتستحيل الى حضارة وذلك في حالة أن تم شيوع وقبول تلك الجزئية من قبل مختلف المجتمعات الأخرى في العالم .

اذا ، **مما تقدم يتبين بأن هناك فرقا وتباينا بين مفهومي الحضارة والثقافة** . وأنهما كلمتان غير مترادفتين في المعنى والمدلول . وكما تبين أن الساسة والمفكرين والاعلاميين الغربيين واعين تماما للاختلاف بين هذين المفهومين . ومن هنا فان الخلط الواعي من قبل تلك الجهات الواعية بين مدلولي الحضارة والثقافة لا سيما عندما **يتعلق الأمر بأمة بعينها وعندما يرتبط بعبارات وادعاءات الحرب والصراع هو أمر لا يمكن أن يكون عبثيا ولا عفويا** بل أنه يخفي وراءه أمرا مبيتا جاء ليخدم غرضا هو بالضرورة ليس في صالح من يبتلعه . وأن استخدام أحداهما في غير ما يعنيه معناها الحقيقي سواء على سبيل الخطا البريء أو بقصد ممقوت من شأنه أن يعكس أو يولد نتائج خاطئة يترتب عليها ويتقرر بموجبها أحكام خطيرة تجانب الصواب ليبقى هذا الصواب ضائعا وتتلبس الأمة بالتالي استحقاقات ما كان لها أن تكون كذلك .

وهذا بدوره يرتب علينا مهمتين ، **//الأولى//** الحذر من الانجرار وراء مقولات الكتاب والساسة من الغرب والشرق ومن بين ظهرانينا بأن ما يجري على الساحة الدولية والمنطقة العربية والاسلامية من صراع ومجابهات باردة وساخنة ورفض متبادل هو من قبيل صراع الحضارات أو حرب الحضارات . **والثانيه//** أن نضع يدنا عل المقصود من ذلك الخلط وعلى المستهدف الحقيقي من هذا الخلط . وهذا ما يبحثه العنوان التالي .

التسعينات تضع يدها مباشرة على منابع النفط .

ان هذه الحيثيات القائمة فعلا على الأرض تدعو لاستبعاد وجود هدف مادي لهذه الهجمة . وأن ماهية الهدف الحقيقي يتخطى ذلك ليصيب هوية الأمة ورسالتها . وان ما يعزز ذلك ويثير التساؤلات من جديد عن الهدف الحقيقي وغير المادي لها هو أن الأنظمة العربية نفسها أصبحت هدفا للابتزاز السياسي واستمرار هذا الابتزاز رغم أنها تقدم ما تنصح به أو يطلب منها حتى ولو كان ذلك لمصلحة اسرائيل وعلى حساب المصالح الوطنية والقومية . ولست هنا بصدد التعليق أو التقرير عما اذا كان ما تفعله تلك الأنظمة هو من قبيل مقايضة مصالح الامة وأمنها القومي بأمنها هي ووجودها ، أم من قبيل قناعاتها بان ما تفعله هو الذي يحفظ مصالح الأمة وأمنها .

أما الهدفان اللذان يقفان وراء التضليل وتكريس عباراة حرب أو صدام الحضارات المشار اليهما أعلاه من خلالهما ، فهما :

الهدف الأول : وهو المتعلق باسرائيل والصهيونية وتحريض شعوب الغرب لخوض معركتهم ، وبهذا انوه الى أن الشواهد المادية تشير الى وجود أكثر من جهة مستفيدة من الهجمة الأمريكية والى وجود جهة واحدة منها متخصصة ومستفيدة من وراء الترويج المتعمد لاصطلاح // صراع الحضارات // . بمعنى أنها هي التي خططت له وقامت مستغلة الأحداث الدولية بتسويقه في العالم الغربي أو في الشارع الغربي لتحقيق أهداف خاصة بها وهي الصهيونية الغربية . ومن هنا جاءت وفبركت المقولة من قبل الكتاب الصهاينة أو المتصهينين في الوقت المناسب وفي الساحة المناسبة . وربما يكون الكاتب الأمريكي صموئيل هينتنغون رائدا وملهما في هذا الخلط والتضليل واحلال مفهوم الحضارة محل الثقافة وكان هو أول من أطلق عبارة صراع الحضارات في مقالة له نشرتها مجلة foreign affairs المشهورة في عام ١٩٩٣ حيث بعد ذلك وفي عام ١٩٩٦ أصدر كتابه بنفس اسم المقال صدام الحضارات . وتستند نظرية صدام الحضارات أو تقوم ابتداء على احلال فكرة الحضارة محل فكرة الدولة أو القومية وأن ما يحرك التاريخ وأحداثه ليس الاقتصاد بل اعتبارات الثقافة والفكر والدين . ويفترض هننغتون بعد ذلك أن الحضارات تتصادم بالضرورة . وتكلم عن صراع قادم بين الغرب والاسلام ، و قسم هذا الشخص العالم الى قسمين أحدهما غربي والأخر يشمل كل الأطراف غير الغربية . لكنه أبدى قلقه

الصدام ثقافي وحرب الغرب استباقية

بطلان نظرية استهداف حضارة الأمة

وبعد فان مما لا شك فبه أن هناك استهدافا أمريكيا غربيا لمتعلق ما موجود فعلا وغير مادي من متعلقات الامة وبالضرورة فانه ليست حضارتها أو شيء منها . فالحضارة العربية أو الاسلامية لم تكن يوما ما عبر التاريخ عبئا على الغرب أو غيره من الأمم بل عونا له . وأن الفتوحات الاسلامية غربا وشرقا والتي وصفها الغرب بمعجزة العرب لم تكن وليدة حضارة العرب والاسلام ولا سببا لها ولا نتيجة . اذ لم يكن أصلا هناك حضارة اسلامية أو عربية قد تبلورت بعد . كما لم تكن القوة العسكرية العربية أو الاسلامية عاملا حاسما في انجاح تلك الفتوحات حيث كانت متواضعة الكم والنوع وكانت القوات الأجنبية تعادل اضعافها ، ولم يبرز التميز العربي الاسلامي في العدد والعدة الا بعد انتهاء عهد الفتوحات . بل أن ما كان وراء الفتوحات الاسلامية وكل ذلك هو الثقافة العربية الاسلامية والرغبة بنشر رسالتها الروحية . وان الايمان بها وتقبل الاخرين لها كان وراء تلك الفتوحات . وكانت رحابة تلك الثقافة وقيمها وما تحمله من روح وروحانيات وجوهر ومعاني هي الوسيلة في نجاح واتمام تلك الفتوحات بدلا من التفوق العسكري . كما كانت انسانيتها وقابليتها للتفاعل والتعايش وهضمها للجيد من الثقافات الاخرى هو السبب في تكريسها . أما اليوم وفي القرن الواحد والعشرين وعصر العولمة والانحطاط العربي أين هي حضارتنا المادية والعلمية لتستهدف أو لتتصادم . ان مشكلتنا اليوم حضارية ومشكلتهم ثقافية . ألم نعد مع غيرنا من الشعوب نتلمس الجانب المادي من حضارتنا تلمسا في بطون الكتب والمخطوطات ومحاضرات الكتاب ورسائل المؤرخين ، ونسمع بها ونرى بقاياها واطلالها وشواهدها في الحواضر والفيافي والمتاحف الغربية نفسها بعد أن تم توثيقها ولم تعد قضية لنا أو لغيرنا ؟ . أما الجانب العلمي والفكري والروحي من حضارتنا تلك فقد أدينا به كغيرنا نحن العرب والمسلمين دورنا الحضاري في خدمة الانسانية كاسهام حضاري قبل أن نشيخ ونتوقف عن العطاء ، وحين استفادت منه الأمم الأخرى ، كما تلقفه واستوعبه علماء الغرب ومفكروهم وأرسوه قاعدة محسوبة ولبنة أساسية لبناء الحضارة الغربية التي نعيشها اليوم بتطورها السريع لتكون بدورها في خدمة الانسانية وملكا لها وذلك بعد أن اعترانا الضعف وبدأ شباب الأخرين .

ثقافتنا هي المستهدفة وطبيعتها عصية على الغزو

وأمام بطلان نظرية استهداف حضارة الأمة وخطأ مقولة صراع الحضارات كما مر معنا ، ومن واقع المشاهدة والادراك وافتراض البدائل من المستهدفات المحتملة ومناقشتها تسقط تلك الافتراضات ما بين ضعيف أو لا معقول . فان ما يتبلور معنا في النهاية كما سيلي هو لا شك هدف مخجل استهدافه ومحرج . وقد عبر عنه مرة في تصريح متسرع الرئيس بوش الابن عندما صرح انها حرب صليبية . لتهتز بعد ذلك التصريح الأسس الأخلاقية والقيمية للغرب ومصداقيته . ثم يتراجع بوش الابن ليأت الصهاينة بسيناريو وأخراج مقبولين وناجحين عندما زوروا المفاهيم وخلطوا مدلولات المصطلحات وسوقوا مقولة صراع الحضارت بدل من صراع الثقافات الذي تشن حربه الولايات المتحدة الأمريكية نيابة [1]عن اسرائيل والغرب كله .

أما كيف تكون فرضية استهداف ثقافتنا صحيحة أقول //ان سقوط كل الافتراضات بين ضعيف ولا معقول يجعلنا نقف أمام حقيقة أن أية أمة أو شعب وخاصة في الولايات المتحدة والغرب الذي حارب الكنيسة في أكثر من موقع في سبيل حريته وحياة يفصلها لنفسه ، لا يتساهل في مسألة هامة جدا له وهي استهداف أو أحساسه باستهداف نهج ونمط حياته وقيمه ومحاولة تغييرها أو التأثير بها . وهي التي باتت حسب اعتقاده سببا ونتيجة لتقدمه الحضاري أيضا . فهل الثقافة العربية الاسلامية من شأنها وبمقدورها أن تفعل ذلك مجدداً بعد أن كانت سبباً ووسيلة في الفتوحات الاسلامية؟ وهل هي فعلا تستهدف نمط حياة الغرب بقصد أو بدون قصد؟ واذا كان الأمر كذلك فلماذا اليوم فقط تستهدف ، واذا كانت هي المستهدفة فهل تستطيع القوة العسكرية مهما كبرت وكانت غاشمة أن تهزم ثقافة ما بصفات الثقافة العربية الاسلامية ؟

لمنطقية الاجابة أبدأ بلماذا اليوم فقط تستهدف الأمة بثقافتها وليس بالأمس وأين كان موقع وثقافتها من الولايات المتحدة والغرب بالأمس القريب وأثناء الحرب الباردة . وهل كان غافلا عن خطر ثقافة الأمة عليه أو أنه لم يستشعرها أو أنه كان مشغولا بحرب ثقافية أخرى . لا شك وكما يعرف الجميع أن الغرب بزعامة الولايات المتحدة لم يكن من خلال الحرب الباردة يستهدف حضارة منفصلة للاتحاد السوفييتي ودول المعسكر الاشتراكي . بل كان يعتبر أو يرى في الفكر الشيوعي والثقافة التي

السوفييت والتي أصبحت مستقلة أيضاً وبلا حليف استغلت الظرف لتتعاطف معها .

ولما كانت الولايات المتحدة والغرب بشكل عام لم يكن يعادي ويستهدف الفكر الشيوعي أو الأتحاد السوفييتي اعتباطا ولمجرد خلق عدو ليبارزه بل لما كان يشكله الفكر الشيوعي والثقافة التي يمثلها ويسعى لنشرها وتكريسها من خطر يستهدف ويتهدد نمط ونهج حياة الغرب بقيمه لمختلفة ، وبما أن الأمم الواعية والمادية منها بالذات لا تفتعل وتشن حروبا عبثية ، ولم يكن للغرب الواعي مصلحة بافتعال وخوض حرب باردة مكلفة جدا عبثا ودون هدف حيوي له ، فانه ليس من المنطق بشئ أن نصدق ونسوق مقولة أن الغرب بدأ بعد دحر الاتحاد السوفييتي يبحث عن عدو بديل عنه أو عن الشيوعية وأنه اختار الاسلام أو المسلمين ليشن عليهم حربا عبثية ، .فهذا كلام فيه من السطحية والمغالطة وعدم الدقة ما يضيع علينا فرصة وضع اليد على سر الهجمة الغربية على الأمة وعلى حقيقة السبب وحقيقة ما تستهدفه . وبالتالي فقدان الفرصة التي تؤهلنا لمعالجة الموضوع معالجة صحيحة .

اذا ، ان الحرب أو الهجمة الشرسة والشاملة التي تشنها الولايات المتحدة بعون أو موافقة أوروبية على الامتين العربية والاسلامية شعوبا وأنظمة هي حرب واعية واستباقية وتستهدف متعلقا غير مادي من متعلقاتنا أصبح جاهزا وواضح المعالم ، وأن هذا المتعلق بدأ يستهدف نمط حياتها وطريقة تفكيرها وثقافتها بكثير من جزئياتها . وهو ما يؤثر بدوره على تقدمها الحضاري .

وبما أننا لا نرى من جانبنا أو من متعلقاتنا أو فينا لتاريخه ما يعرض نمط الحياة الغربية عمليا وواقعيا للخطر أو يدخلها في طور التأثير والتأثر أو التغيير ، فانه بالضرورة سيكون هناك متعلقا من متعلقاتنا الاساسية أو الراسخة بات (أي هذا المتعلق) من وجهة نظر ساسة الغرب ومفكريه يشكل مؤثرا خطرا محتملا أو وشيك الوقوع على نمط ونهج حياة الغرب يستأهل هذه الهجمة بتكاليفها البشرية والمالية والأخلاقية عليه ويستأهل الدعم الاسرائيلي والتحالف معه . ومن هنا كان علينا أن نبحث في أنفسنا عما نمتلكه حقا من واقع ملموس وموجود لدينا ومن شأنه اذا ما انتشر أو تخطى الحدود الجغرافية أن يهدد أو يؤثر في نمط حياة المواطن الغربي وقيمه وطموحاته المادية ونهج الحياة التي اختارها لنفسه وقاتل وكافح من أجلها ولا يساوم عليها . وليس بالضرورة أن يكون حدوث هذا التأثير حتميا أو حقيقيا ، كما ليس بالضرورة أن يكون سلبيا اذا ما حصل فعلا بل يكفي اعتقاد الغرب أو ترجيحه

المكونات والقيم ومن العادات والممارسات وأنماط الحياة ما يعتبر مستنكرا ومعديا ومعاديا لما هو في ثقافة شعب الولايات المتحدة الأمريكية أو الشعوب الغربية بشكل عام والعكس صحيح ، لكن الوسائل الحضارية في كلا المجموعتين البشريتين أو الأمتين هي في خدمة هاتين الأمتين وان كان الأمر ليس كذلك فبالامكان استخدامها أو تسخيرها بما يتلاءم مع ثقافة أي منهما .

وبهذا الصدد فان المتتبع أو الناظر الى **طبيعة الاصلاحات التي تطلبها الولايات المتحدة** من الأنظمة العربية تشير بصريح العبارة الى أنها تتعلق وتصيب مناهج وموضوعات التعليم التي تدرس للجيل العربي والاسلامي في المدارس والجامعات كجزء من ثقافته وتاريخه ومعتقداته وهو ما يوضح بجلاء عدم حسن النية في التوجه الغربي . حيث أن هذه الاصلاحات المطلوبة لا تتعلق بمناهج الرياضيات أو الفيزياء أو الكيمياء ولا بتطوير أساليب البحث والبحوث في المدارس والجامعات وتطوير الوسائل الحديثة في التعليم بل أنها تتعلق وتنصب على مراجعة مناهج الدين والتاريخ والجغرافيا والفن والأدب ونمط الحياة وغيرها من متعلقات ثقافة الأمة . وقد تجاوبت بعض الأنظمة العربية قبل الاسلامية مع هذه المطالب في صور مختلفة . ولا شك أن هذا التجاوب الذي قصد به تغيير نمط تفكير الجيل في بعض القضايا وتغيير مواقفه أو قناعاته لن يكتب له النجاح مهما استفحل لأن ثقافة الأمة لا تهزم من الداخل أيضا .

ومن هنا فانه من الممكن جدا أن يكون **هناك تصادم في الثقافات المختلفة** عندما تكون مختلف بطبيعتها وماهيتها ورسالتها . ومن الطبيعي هنا أن يحدث الغزو الثقافي لها أو بها وهو الأمر الذي يولد فكرة **حماية المجتمعات لثقافاتها عندما تكون تلك الثقافات المراد حمايتها غير مؤهلة ولا انسانية** ولا تعرف الهضم الجيد ولا تمتلك رسالة تحمل الأخلاق والقيم ولكن تلك الحماية بالضرورة تتطلب اما الانغلاق على نفسها أو شن الحروب الاستباقية من سياسية وعسكرية مدمرة لاستهداف الثقافات الأخرى كما يفعل الغرب اليوم . أما الثقافات التي تشن عليها الحروب من نوع الثقافة العربية الاسلامية لا تقهر بالجيوش والتفوق العسكري ولا بالمساندة الاقتصادية والسياسية لأنها ثقافة انسانية وعالمية لا تمارس الغزو ولا تهزم فهي تحمل أسباب حمايتها وبقائها في ذاتها ، تلك الأسباب التي لا يجدي معها أي سلاح مادي . والتذكير هنا بغزو المغول والتتار عندما اجتاحوا عسكريا العالم الاسلامي

ولا يهمهم في حالة وجوده كما تهمهم هويتهم المستهدفة في الواقع . وبالطبع فان المحصلة النهائية لن يكون فيها هزيمة لثقافتنا المستهدفة بل ستكون هناك مكاسب لاسرائيل على حساب الحقوق والمصالح العربية وسيكون الوطن والارادات نهبا منهوبا وسيكون هناك تخلف وتأخير وخسائر مادية وغير مادية في الجانب العربي الاسلامي . فهل يكون بمحصلة تلك المحصلة فوائد للأمة بأن تنجح في انتفاضتها وتضع يدها على أسس نهضة حقيقية كريمة تمتلك بموجبها وابتداءا حريتها وسيادتها والتي لم تتمتع بهما منذ قرون؟ .

وبقي أن أقول بأن استخدام مقولة حرب الحضارات في الحالة العربية القائمة من قبل الكتاب العرب وكما هي مطروحة من الغرب الصهيوني ، اما أن يكون استخداما بريئا لم يدرك القائل الأول بها أو المصدق لها الاطار الذي جاءت به والهدف الأبعد منه ، أو ربما لم يستجمع المعنى الدقيق أو الأدق لمفهوم الحضارة والواقع الحياتي اليوم ، أو أنه من قبيل الخلط غير الواعي بين مفهومي الحضارة والثقافة وتبعه اشخاص معينين بنفس تفكيره . أما اذا كان ذلك غير وارد وأن هناك اصرارا على وصف الصورة على أنها حرب حضارات و أن هذا الاصرار واعيا فذلك له تفسيرين ، فاما أن يكون هناك تعمد من جانبنا على اخفاء المستهدف في هذه الهجمة وهو هنا ثقافة الأمة وهويتها وارادتها ورسالتها من أجل الأخرين مقابل ثمن . وهو ما اضعه في حسباني ولا أعلق عليه هنا ، أو أن ذلك هو مجرد رأي يعتقد أصحابه أنه صحيحا . وهنا علينا أن نحترمه ويبقى هناك الرأي الاخر حول حقيقة الهدف المستهدف في هذه الحرب الشامله والمكلفة للغرب في المال والأرواح والمصداقية دون هدف أو مردود مادي .

المرفقـــات

المرفق رقم (١)

نص وثيقة الاردن أولا / المفهوم

الأردن أولا ، مشروع نهضة واستنهاض يحرك مكامن القوة عند الفرد والمجتمع ويستكمل ما بداه الرواد والبناة الأوائل ويؤسس لمرحلة جديدة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتربوية والادارية وهي تنمية تطلق طاقات شباب الأردن وشاباته وتحفز عملهم المبدع النابع من الاعتزاز بالانتماء لوطنهم .

الأردن أولا ، توافق اجتماعي بين الأردنيين والأردنيات أفرادا وجماعات حكومة ومعارضة يؤكد على تغليب مصلحة الأردن على غيرها من الحسابات والمصالح ويعيد صياغة علاقة الفرد بالدولة فهي لجميع أبنائها وبناتها على حد سواء ، لهم منها العدالة والمساواة وسيادة القانون والشفافية وحق المساءلة وعليهم حيالها واجب احترام قوانينها وهيبتها وصون ثوابتها وحماية استقرارها وأمنها الوطني والذود عن مصالحها بكل اخلاص وتفان .

الأردن أولا ، بوتقة انصهار تعمل على تمتين النسيج الوطني لجميع الأردنيين والأردنيات وتحترم تنوع مشاربهم وأصولهم واتجاهاتهم وأعراقهم ومشاعرهم وتسعى الى دمجهم وطنيا ومجتمعيا لتكون تعدديتنا الأردنية مصدر قوة لمجتمع مدني حديث ومتماسك يزدهر في مناخات من الحرية والديمقراطية البرلمانية وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص .

الأردن أولا ، استثمار في الانسان الاردني في تعليمه وتأهيله وتدريبه وصحته ورفاهه ليكون أساسا لمستقبل اردني واعد بالعلم والمعرفة والانجاز

الأردن أولا ، تكريس لمفهوم المواطنة كحق أساسي لكل مواطن أردني كفله الدستور لا يجوز الانتقاص منه وهي عامل ايجابي محفز على تعميق المشاركة السياسية وتخطي النزعات السلبية وعنوانها لا فضل لأحد على أخر الا بما يقدمه لوطنه وشعبه

الأردن أولا ، دعوة لمؤسسات مجتمعنا المدني من أحزاب ونقابات ومنظمات أهلية لاعادة ترتيب سلم أولوياتها كل حسب اختصاصه مستوحية روح هذا المفعهوم ومضامينه ساعية في رفع اسهامها في هذا المشروع النهضوي لبناء الاردن الحديث بتركيز العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وايجاد الفرص الانتاجية ومحاربة الفقر والبطالة وتحسين مستوى معيشة المواطن

الأردن أولا ، دعوة لوسائل الاعلام ومؤسسات التوجيه الوطني كافة لتتبنى قضايا الوطن

المرفق رقم(٢)

مقتطفات من المحضر الحرفي لاجتماع السيد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي مع جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي في جينيف بتاريخ ١٩٩١/١/٩ وهي من ذات العلاقة بالفصل الثالث وفي ورود أي دور للأردن أو ذكر للمغفور له الملك حسين

بيكر : أولاً . . . . . كل هذا من وجهة نظرنا بدأ في ٢ /آب عندما غزوتم الكويت وهو العمل الذي جرى ادانته في ١٢ قرارا لمجلس الأمن وهذه القرارات لا تستنكر بل بل تصر على اعادة لأمور الى نصابها ولا نستطيع مناقشة أحكامها أو اعادة التفاوض حولها وأنتم خير من يفهم هذه الحقيقة وخاصة بموقفكم من القرار ٥٩٨ حول نزاعكم مع ايران ، والتساؤل الوحيد لكم هو كيف تغادرون الكويت ، هل يكون سلما أو هل تجبرون على ذلك ومن الواضح أنه لو هناك حل سلمي للأزمة وانسحبتم فان هؤلاء الذين يقودون العراق الآن سيكون لهم قول في مستقبل العراق اما اذا انسحبتم بالقوة فان أخرين سيقررون ذلك المستقبل . نحن لدينا شعور بأن علينا أن نشرح بوضوح العواقب التي نراها نتيجة عدم الاستجابة للقرارات وهذا هو واحد من ألأسباب التي جعلت الرئيس بوش يطلب مني أن أقابلك وأن يكتب تلك الرسالة . دعني أقول لك أيضا أن الرئيس أخبرني أنه سيغلق سفارتنا في بغداد في ١٢ /١ ونود أن نخرج الدبلوماسيين الخمسة ولن نطلب منكم أن تسحبوا دبلوماسييكم من واشنطن . . . . . .

. . . . . أن نحاول أن نوصل لكم بأننا نؤمن بأمانة أن العواقب ستكون مدمرة للعراق لو استخدمت القوة العسكرية . ودعني أقول مرة أخرى أن المقصود ليس التهديد ولكن الابلاغ .

. . . . . وفي رأينا أنه لو حدث الصراع فان قواتكم ستواجه قوات تتمتع بقدرة تدميرية ساحقة . ومرة أخرى أود القول أن هذه القوى ستدمر قابليتكم على أن تديروا البلد ، وستدمر قدرتكم على قيادة قواتكم .

. . . . . هناك نقطة أخرى في ما سأصفه بالجانب المظلم من هذه المسألة وقبل أن نذهب الى الجانب الأخر وهو اذا بدأ الصراع واستخدمت الأسلحة الكيماوية أو البايولوجية ضد قواتنا فان الشعب الأمريكي سيطالب بالثأر ولدينا الوسائل لتنفيذ ذلك . وفي هذا الجانب فان هذا ليس تهديدا ، بل هذا وعد اذا حدث أي استخدام لمثل هذه الأسلحة فان هدفنا لن يكون فقط تحرير الكويت ، ولكن سيكون أيضا الاطاحة بالنظام الحالي ، وان أي شخص مسؤول عن استخدام مثل تلك الأسلحة سيكون عرضة للمساءلة مستقبلا .

عدو الشعب رقم واحد في أمريكا .

نحن نعرف السبب ، في آذار ١٩٩٠ كنا نتوقع هجوما اسرائيليا على العراق حيث كان الاسرائيليون يهددون بضرب منشآتنا العلمية والعسكرية والصناعية ، نحن أخذنا احتياطاتنا وبواقع الحكمة قلنا لنحذر الاسرائيلين . ربما يتوهمون أن باستطاعتهم أن يضربونا ونحن لم نرد فقلنا لنحذرهم ولنكن واضحين وصارمين . رئيسي قال في ٢ / نيسان اذا ضربتنا اسرائيل فنحن سنرد ونحرق نصفها ، وكان يقصد اذا ضربتنا بالسلاح النووي . السيده تتوايلر خرجت بتصريح فوري وقالت فيه أن هذا كلام شنيع . والرئيس بوش طلب من رئيسي أن يسحب تهديده . نحن قلنا اذا هاجمتنا اسرائيل ، ولكن اذا حذفت من الموقف الرسمي الأمريكي . لقد زارتنا شخصيات مهمة مثل السناتور دول ومعه أخرون جاؤا وأخذتهم الى الموصل ليقابلوا رئيسي ، والسيد الرئيس كان واضحا . قال اذا ضربتنا اسرائيل بالسلاح النووي فنحن لدينا السلاح الكيماوي المزدوج سنستخدمه ضد اسرائيل على قاعدة الدفاع الذاتي عن النفس ، واذا ضربتنا اسرائيل بالأسلحة التقيدية فسنرد عليها بالأسلحة التقليدية

بيكر : هذا لم يوضح على الاطلاق ، والتصريح الأصلي لم يكن مشروطا بهجوم نووي اسرائيلي والطريقة التي جاء بها الى الرأي العام الأمريكي هو تهديد واضح من رئيسكم بضرب اسرائيل . أنا لا أجادل ولكن كان هناك سؤ تقدير وعليك أن تفهم أنه اذا استخدم البعض اسلحة كيماوية ليس فقط ضد ايران ولكن ضد الأكراد ويهدد باستعمالها ضد دولة مجاورة فانها قضية لها أهمية كبيرة وتثير القلق . ما تقوله أنها كانت اشارة فقط ، ولكني لا أتجادل معك هنا .

طارق عزيز / ربما فهمتم الأمر هكذا ولكن لا بد أن السيناتور دول قد أبلغك بذلك بعد عودته من بغداد أو أنه أبلغ الرئيس بوش بمحتوى حديثه مع الرئيس ، وأنا قرأت تصريحات له بعد عودته من بغداد : اذا نحن لم تكن لدينا نية للبدء باستعمال أي سلاح ولكن كنا مصممين على الرد فيما اذا تعرضنا الى أي عدوان . في ذلك الوقت كنا نتوقع الحرب من جانب اسرائيل ضدنا وعلى الأردن ولا بد أن الأردنيين قد عبروا لكم عن قلقهم .

السفير روس : لم نسمع شيئا من الأردنيين لكن سمعنا من مصر تعبيرا عن أنه قد يكون هناك اساءة في التقدير بين العراق واسرائيل .

طارق عزيز : هناك رسالة من الملك حسين الى بوش فيها كلام واضح جدا . الملك حسين يقول الى الرئيس بوش كيف تتوقعون من العراق الا يكون حذرا م الولايات المتحدة في الوقت الذي تعمل فيه الولايات لمتحدة على تهديد حياة رئيسه . وتذكر أني أثرت هذا الموضوع بشكل عام في اكتوبر ١٩٨٩ .

أن نحقق الأمن والاستقرار والسلام فعلينا أن نتعامل مع كل هذه القضايا . انت تطلب مني أن أطبق قرارات معينة لمجلس الأمن في حين أن هناك قرارات أخرى للمجلس لم تطبق ولم ترسل الجيوش لتطبيقها ونحن نشعر بالألم والغضب للمعايير المزدوجة التي تستخدم ازاء قضايا المنطقة . أنا أقول لك ليس لدينا مشكلة في تطبيق الشرعية الدولية وقواعد العدل والانصاف لو طبقت هذه المبادئ في كل المنطقة ، فهذا ينسجم مع مصالحنا وأمالنا . ليس لدينا مشكلة في ذلك ولكن ليس في موضوع واحد فقط فالمعايير المزدوجة تعني استمرار التهديد لأمننا ولحياتنا كشعب وكأمة ، هذا هو شعورنا . اذا كنتم مستعدين للعمل من أجل السلام والاستقرار والأمن في كل المنطقة فستجدونا في مقدمة المتعاونين معكم .

بيكر : . . . . . وأقول لك بصراحة أنتم لم تغزوا الكويت لمساعدة الفلسطينيين ، . . . . . ومن وجهة نظرنا فان احتلالكم للكويت هو عقبة كبرى في وجه السلام وليس حافزا للحل . . . . . لا توجد هناك معايير مزدوجة لقرارات مجلس الأمن وطريقة تعاملنا معها . فكما تعرفون أن قرارات مجلس الأمن الخاصة بالصراع العربي الاسرائيلي تقدم أسسا للمفاوضات ، وأنها لا تتطلب انسحابا فوريا وشاملا كما تشترط عليه القرارات الخاصة بالكويت .

ان القرارات الخاصة بالصراع العربي الاسرائيلي أتت نتيجة حرب شنت ضد اسرائيل . وهناك فروق واسعة بينها وبين القرارات التي نتحدث عنها . . . . . أذكرك بأننا عندما التقينا في اكتوبر / ١٩٨٩ طلبت منك المساعدة مع المعتدلين الفلسطينيين للمشاركة وأنت رفضت بشدة وقلت بأنه ليس ملائما لك اعطاء نصائح للفلسطينيين . والآن فجأة بعد اجرائكم الدفاعي في الكويت الذي لم يكن سوى غزو للكويت ، الآن تريدون أن تضعوا القضية الفلسطينية في صدر القضايا . بنفس الصراحة أقول أننا نعرف أنكم لم تغزوا الكويت من أجل دفع القضية الفلسطينية ، الذي أريد توضيحه أننا عملنا بشكل شاق وأن سياستنا الأن وفي السابق هي أن نستمر بتنمية السلام بين العرب واسرائيل بعد أن تحل هذه الأزمة . بُعد حل ما ينظر اليه المجتمع العربي على أنه عدوان . وبعد انسحابكم من الكويت فان احتمالات تقدم حقيقي في عملية سلام عربي اسرائيلي سوف تتحسن . . . . . ولأن هؤلاء الملتزمين بالتصالح بدلا من الصراع سيكسبون في المنطقة ، ولذلك نحن نصر على عدم الربط . أما فيما يخص ما نشرته الصحيفتان اللتان ذكرتهما فصحافتنا حرة وللأفراد حق النشر والكتابة كما يريدون . . . . . كما أن القادة العرب الأخرون في التحالف مؤمنون أن رئيسكم لم يقل الحقيقة ومن الصعب تصديق عملكم في الكويت على أنه دفاعيا . . . . . والمقاطعة التي تحدثت عنها جاءت فقط بعد التهديد باستعمال الأسلحة الكيماوية ضد اسرائيل وجاءت فقط بعد أن أصبحنا قلقين جدا . . . . . كما نحن

أساس قوي حول وجود معايير مزدوجة ويبدو أنكم تصرحون لاسرائيل امتلاك ما تريد من أسلحة ولكنكم تحرمون على العرب أن يمتلكوا أسلحة للدفاع عن أنفسهم . هذا موقفنا ، اذا امتلك الناس الذين يهددونا أسلحة فمن حقنا نحن أن نمتلك أسلحة ولكن اذا كانت هناك ترتيبات على قاعدة التعامل بالمثل لازالة مثل هذه الأسلحة فنحن مستعدون . أنت تأخذ هذا التعهد مني الأن ولكنك لا تستطيع أن تأخذ ما يشبهه من وزير خارجية اسرائيل أو من رئيس وزرائها .

بيكر : شكرا لهذا العرض ولكن للأسف هناك فروق أساسية في هذا العرض وفي المنطق وينبع من استخدامكم فعلا لهذه الأسلحة المدمرة .

طارق عزيز : . . . . . أما حول حديثكم عن استخدام الأسلحة الكيماوية ضد الأكراد فهناك حادث حلبجة ، وبهذا الوشنطن بوست نشرت خبرا نقلا عن أوساط البنتاغون وعن دراسة قامت بها مؤسسة أمريكية أن الايرانيين هم البادئين في استخدام الكيماوي في حلبجة ،أما استخدامها بعد وقف اطلاق النار فلم يثبت ولم تستطيعوا تقديم أية أدلة . نعم نحن نمتلك أسلحة ولكننا لا نستخدمها بشكل غير مسؤول . والآن ما هي الضمانات بعدم استخدامها ، هل نقتل من يمتلكها أم ندخل في تفاوض معه للوصول الى اتفاق . ان عرضنا ما زال قائما واسرائيل هي التي ترفضه وعليكم اقناعها .

أما اختلاف قرارات مجلس الأمن . . . . . ويفترض بالقرارات التي صدرت بخصوص القضية الفلسطينية أن يكون هدفها تحقيق السلام والعدالة ولكنها لم تطبق حتى الأن والفلسطينيين ما زالو يعانون من الاحتلال والظلم والارهاب . . . . . في حين اتخذت بحقنا قرارات حاسمة وتصرون على تنفيذها والاطبقت المقاطة بأقصى صورها . . . . . أنا وأنت نعرف كيف اتخذت هذه القرارات . نحن ننظر الى هذه القرارات على أنها قرارات أمريكية ضد العراق والدليل على أنها أمريكية هو أننا أنا وأنت نجلس هنا اليوم . فالحوار لا يجري بيني وبين الأمين العام للأمم المتحدة ولا بيني وبين وزيرخارجية أثيوبيا وساحل العاج ورومانيا لا . المواجهة هي بيننا ولديكم حلفاؤكم ولدينا حلفاء لا يبدون على السطح . . . . . نحن مقتنعون بأن السلام لا يتحقق في المنطقة دون تسوية لكل قضايا ها وخاصة القضية الفلسطينية وهي أم المشاكل وهي السبب في زعزعة وعدم استقرار المنطقة . وبهذا تخيل أن العراق بقيادته الحالية وظروفه وامكانياته موجود في أسيا أو أمريكا اللاتينية ، اذا لن يكون عندها بيني وبينك مشاكل لأننا لسنا أعداء للولايات المتحدة ، ومشكلتنا معكم هي اسرائيل قبل وبعد ٢ /آب ولو عالجنا هذه المشكلة على قاعدة العدل والشرعية الدولية لن نجد أنفسنا في وضع المواجهة . نحن لا نشكل تهديدا لمصالحكم ، أنتم لا تنظرون الينا من زاوية أمريكية صرفة بل بنظارات اسرائيلية . نحن نمتلك قبل

انسحابكم وليس عدوانكم . وحول الحرب الاقتصادية من قبل الكويت فان الكويت كانت كريمة في دعمها المالي للعراق في حربه ضد ايران ، ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يقبل غزوا عسكريا نتيجة خلاف اقتصادي .

طارق عزيز : لقد ذكرتم مرتين أو أكثر بأن حلفاءكم قالوا لكم أشياء حول نياتنا وأنا أعرف ماتقصد ، انها قصة الرئيس مبارك أنا حاضر هذه القصة . حصل اجتماع في تونس في ١٥ /تموز وألقيت كلمة في الاجتماع فسرها المصريون تفسيرا خاطئا (وزعلوا) وعندما علمنا بذلك اتصل رئيسي بالرئيس مبارك هاتفيا وقال له أنت زعلان على طارق فأنا سأرسله لك ليوضح لك كل شيء . ذهبت ودخلت لمكتبه وقلت له ها أنا أمامك تستطيع أن ترسلني الى سجن أبو زعبل . ضحكنا ثم تحدثنا عن موضوع الكويت لأن رسالتي الى الأمين العام للجامعة العربية كانت قد أعلنت . وبعد انتهاء الحديث استأذنته بالسفر اذ كان لدي لقاء مع الملك حسين . قال لا أنت تبقى وتقابل الملك حسين هنا . مساء جاءني أسامه الباز وقال لي ما رأيك أن نقوم بمبادرة حول الكويت . نحن الأن في جلسة تاريخية وليس من عادتي أن أتحدث بسوء عن رئيس دولة عربي حتى لو كان ضدنا . وللحقيقة عندما قال الباز أن رئيسه يرغب بالتوسط في موضوع الكويت شعرت بالقلق لأني أعرف الرئيس مبارك تماما وكنت التقيت معه في الصباح ووجدته يجهل التاريخ وماذا جرى بالمنطقة وماذا كان عليه الحال في العشرينات والخمسينات والستينات وكانت المعلومات التي تقال له كلها مفاجآت . وشعوري أنه عندما يقترح شخصا كهذا التوسط في قضية فان هذه الوساطة ستكون متسمة ب (الخربطه) . قضينا ليلة في الاسكندرية والتقينا مع الملك حسين في اليوم التالي وعدنا الى بغداد . جاء الرئيس مبارك واجتمع مع الرئيس صدام حسين . وعندما انفض الاجتماع خرج الرئيس يضحك ويقول أخي حسني لا تدع الكويتيين يطمئنون قبل الاجتماع لا يحصل شيئ . أنت كدبلوماسي ماذا تستنتج . بعده جاء الملك حسين وحصل وجرى نفس الحديث مع ، الملك حسين استنتج استنتاجا مختلفا . الرئيس لم يقل له ماذا سنفعل ولكن الملك حسين ذكي ويعرف تاريخ المشاكل لذلك عندما ذهب الى الكويت قال لهم أن الوضع خطير جدا لكنهم لم يهتموا لتصريحاته . مع الأسف الرئيس مبارك لم يتصرف بدقة سواء كان بنية سيئة أو لأسباب اخرى لا تخفى عليكم .

بيكر : أعرف بأنك تقول بدرجة كبيرة من القناعة ولكن هناك أخرين الى جانب مبارك قالوا لنا أنهم ضللوا وأن ممثلين من حكومتكم أكدوا لهم بأنه لن يكون هناك عمل عسكري ضد الكويت . ومرة أخرى هذا ليس الموضوع الأساسي الذي نناقشه . لكن الملك حسين اتصل قبل الاحداث وأكد انه لن يكون هناك غزو وكذلك فهد ومبارك (هنا طلب بيكر من مساعدته جارلس

المنطقة حماية لمصالحكم مقابل تهديدنا ، أنا أقول لك ليس لدينا رغبة في تهديد مصالحكم هذا هو موقفنا جربه . في مرة سابقة قلت أننا لا نصدق بأنكم فعلتم ما فعلتم في ٢ /آب حول قضية فلسطين وأنا أقول مرة ثانية جربنا ، ضعونا في التجربه . ما هي الاعتبارات لديك والمخاوف والشكوك .

السفير روس : اذا عاد الشخص الى عام ١٩٦٧ ونظر الى تتابع الأحداث يجد الرئيس ناصر طلب من الأمم المتحدة أن تزيل قواتها من سيناء وهي القوات التي طلبتها مصر عام ١٩٥٧ وعندما استجابت الأمم المتحدة لهذا الطلب فان مصر حركت قوات كبرى الى سيناء وأغلقت مضايق تيران ثم حركت خمس فرق الى الحدود .

طارق عزيز : ولكن هذا داخل حدودهم

روس : ولكن باتجاه حدود دولة لها مساحة صغيرة وبنفس الوقت فان وزير الدفاع المصري قال أن هذه القوات سترمي بكل اليهود الى البحر . وفي هذه الظروف اسرائيل لم تنتظر . وفي نفس الوقت قالت للأردن ابتعدوا عن هذا النزاع ولكن النار فتحت من الجانب الأردني في القدس وبعد هذا ردت اسرائيل .

طارق عزيز : اذا النظرية التي استنتجتها من كلام السيد روس أنه عندما يكون هناك تهديد أواستفزاز فهذا يعطي الحق للدولة أن تتصرف حتى بالعمل العسكري . يا سيادة الوزير أنت تعرف ما يسمى بالحكم الغيابي . . . . . لنأخذ القرارات التي صدرت بعد ٢ /آب ، بعد ساعات من الأحداث السفير الامريكي بيكرنغ ذهب وأخذ سفير النظام الكويتي الى مجلس الأمن وقدم مشروع قرار الى المجلس في الوقت الذي لم يكن فيه مندوبنا الدائم في نيويورك . وأنا لم أدع للاجتماع لالقاء بيان وقفز المجلس فورا الى الفصل السابع لأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة . من وجهة النظر القانونية الشكلية الوضع كان في المنطقة كما يأتي : قوات دولة اجتازت أراضي دولة أخرى ، هذا صحيح ولكن هذا حصل في السابق عشرات المرات والمجلس لم يلجأ الى الفصل السابعغ من الساعات الأولى . كما لم يحصل وأن ناقش مجلس الأمن منسألة دولتين من دون أن يدعو وزير خارجية الدولة المعنية للادلاء ببيانه ، لماذا جرى ذلك ؟

بيكر : نتيجة عملكم يا سيادة الوزير

طارق عزيز : أنت ذهبتم الى بنما وليكم تفسيركم ونحن لدينا تفسيرنا وصدرت بحقكم ادانات كثير حتى من قبل حلفائكم الحاليين ، لكن لديكم حق الفيتو . هل يمكن أن يصدر قرار دون الاستماع الى الدولة المعنية ؟ اذا هذا قرار صدر بكم غيابي . . . . . القرار ٢٤٢ كان بالتفاوض بين الأطراف المعنية وعملوا لأسابيع ولكن القرار ٦٦٠ لم يصدر هكذا . نحن في أب

ايران لم تكن نزهة وليس من الصواب أن تحكموا على تحملنا لنتائج الحرب .نحن نشعر بالظلم وهذا الشعور يجعلنا نقاتل عندما يفرض علينا القتال ويجب أن لا تشكوا بمقدرتنا على الصمود ونحن نعيش في منطقة مترابطة بمشاعرها وناريخها وهذ يخلق تعقيدات في حالة نشوب حرب بين بلد مسلم وأخر أجنبي .

بيكر : ستحاربون قوى عربية

طارق عزيز : بصراحة عندما تنشب الحرب بين بلد عربي ومسلم وقوى أجنبية فان المقاتلين لن يتذكروا أنهم يقاتلون من أجل قرارات الأمم المتحدة فعندما يدخل الناس في معركة وتشتعل النيران وتسيل الدماء فان الناس تعود لأصولها وأحيانا تتصرف بدافع الغريزة ، . . . . . واذا قمتم بعمل عسكري ضد بلد عربي فان الشعور سيكون معاديا ضدكم في المنطقة العربية وفي كثير من البلدان الاسلامية . نحن لا نريد الحرب ولكن لا نخشاها فنحن نعيش الحرب وتهديداتها منذ عشرات السنين والناس في المنطقة يعيشون حياة يأس واحباط . وكحقيقة انسانية عندما لا يجد الانسان حياة طيبة فان الموت يهون بالنسبة له . ومن الناحية السياسية لم يحصل في تاريخ المنطقة أن نظاما سياسيا دخل في معركة مع اسرائيل أو الولايات المتحدة وخسر سياسيا (يتحدث عن تجربة عبد الناصر وخسارته للحرب) . . . . نحن نرغب أن نصل الى حل سلمي ولكننا نعتقد بعمق أنه لا يمكن تحقيق السلام في المنطقة اذا لم تحل القضية الفلسطينية حلا عادلا . هناك سؤال هل حل المشكلة الحالية سيؤدي الى السلام ؟ .

بيكر : ان حل المشكلة لا يمكن أن يحقق السلام بين العرب واسرائيل ولكنه سيمنع حربا مدمرة لشعب العراق .

طارق عزيز : خضنا حربا مع ايران ولم نحصل على السلام . أنت قلت ستبذلون جهودا اضافية في حالة حل هذه المشكلة لحل النزاع العربي الاسرائيلي ولكننا لا نثق بوعودكم . أنت زرت المنطقه مرات عديدة ولكنك لم تزرها قبل ٢ /آب وفي العراق لم يزرنا سوى السيد كيلي وأنتم دائما مشغولون وقضايانا تأتي في أخر القائمة .

بيكر : أنتم وضعتوها في قمة القضايا . كنت جادا في حديثي عن الحوار بين الفلسطينيين والاسرائيليين وأحرزنا تقدما .

طارق عزيز :كان تقديرنا أن ذلك لا يحل القضية الفلسطينية على أساس عادل وانما هو مجرد كسب للوقت حيث كانت عملية اقامة المسوطنات وهجرة اليهود السوفييت مستمرة . نحن لا نعترف بالقرار الأخير لمجلس الأمن ولا بالقرارات الأخرى لأنها ظالمة ومجحفة وصدرت كأحكام غيابية . وأنتم تقولون أن الوقت المتبقي لانذاركم قصير جدا ولو فكرنا في عملية دبلوماسية فان

طارق عزيز : ما جرى ليس جديا وكنا خلال الفترة الماضية على اتصال مع عمان وكانت الأردن مع الحل العربي وكذلك ليبيا وتونس والجزائر واليمن والمغرب وموريتانيا وفلسطين والعراق .

بيكر : أنتم ضممتم الكويت وقلتم أنكم لا تهتمون بقرارات الأمم المتحدة . لقد كنا واضحين خلال الـ ٤٥ يوما السابقة أنه لن يكون هناك هجوما لأن ذلك لم يكن مخولا من الأمم المتحدة لكن الوقت بدأ ينقضي والتاريخ النهائي بالنسبة لنا حقيقيا وفي هذا التاريخ بعد أن جلستم خمسة أشهر ورفضتم لمدة ١٧ يوما أن تبادروا فنحن لن نتراجع ونحن صريحون وقلنا أن أي يوم من ال ١٥ يوما يكون مناسبا وأنه يمكنك أن تأتي للولايات المتحدة في ١٧ / ١٢ وانتم لم تأخذوا هذا العرض والرئيس قال لن يكون سفر الى بغداد .

طارق عزيز : أنا لا أستطيع أن أتجاهل حقيقة كبيرة جدا وخطيرة وهي أن اللقاء الوحيد الذي جرى بيننا يجري في ظل التهديد بموعد معين .

بيكر : كان هذا حقيقة لمدة اربعين يوما

طارق عزيز : حتى الأربعون يوما ، لا توجد سابقة من هذا النوع وهو أن تفكر بحل سلمي في منطقة متفجرة تتداخل فيها المشاكل والمخاطر ويقال أن عليك أن تعالج هذه المسألة خلال ٤٥ يوما أو ١٢ يوم . يجب أن تشعر الاطراف التي تقبل على العمل الدبلوماسي بأنها ليست مهددة وموضوعة تحت مطرقة وليست الأمور باتخاذ قرارات تحت الضغط هذا ليس سلاما بل استسلام نحن لا نقبله .

بيكر : لقد أخذ منكم الذهاب الى الكويت يومين ومر الأن خمسة أشهر أنا أشعر بخيبة أمل لعدم وجود طريقة لحل سلمي واذا اعتقدت أن الأمر سيأخذ فترة طويلة لمناقشة قضايا أخرى فنحن لن نربط هذه المشكلة معها بل سنعمل على حل المشاكل الأخرى كما فعلنا بالسابق . ولكن يجب أن نسألك أن تحترم قرارات المنظمة الدولية . ما زلت لم أحصل على اجابة بشأن قضية جو ولسون .

طارق عزيز : نحن سنطبق قواعد القانون الدولي في هذه المسألة .

بيكر : شكرا جزيلا .

طارق عزيز : فيما يخص الربط اذا وقعت العمليات العسكرية فان الجميع في المنطقة سيشترك بها وستكون طويلة ، وبعد أن تتوقف هل ستترك المنطقة بدون سلام أم ستترك لمزيد من الحروب . اذا كان الجواب لصالح السلام فيجب أن يجتمع المعنيون بالحرب ليصنعوا السلام . فلماذا لا يفعلون ذلك اليوم ؟ ومن المؤكد بأن هذه الأطراف تشمل الولايات المتحدة والسعودية والعراق واسرائيل .

جهدك تجاه اسرائيل لم أكن لأتجادل معك .

بيكر : لقد استنفذنا جهودنا

كمت/وكيل وزارة الخارجية : نذكر هنا القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ان الظروف هنا مختلفة لقد تحركت القوات نحو الحدود الأسرائيلية وصدرت التهديدات بدفعهم للبحر وحاربت اسرائيل ضد عدد من الدول وانتصرت ومن هنا جاء الاحتلال أما هنا نجد دولة لها قوة عسكرية كبيرة وتفاوت في القوة مع دولة صغيرة ذهبت واحتلتها .

طارق عزيز : وهنا تأتي المعايير المزدوجة .

بيكر : والاتفاقية التي تمت (كامب ديفد) تمت من خلال وساطتنا .

كمت : توجد قوة عسكرية أمريكية في المنطقة منذ أكثر من عشر سنوات في سيناء للتأكد من تنفيذ الاتفاقية .

طارق عزيز : انها قوات ضمن القوة المتعددة الجنسيات لحفظ السلام . المهم أن الأراضي العربية الفلسطينية محتلة منذ ٢٣ سنة والجولان ضمت بقرار اسرائيلي والقدس ضمت كذلك والمستوطنات مستمرة والقتل مستمر يوميا هذه معايير مزدوجة هذا شعور الفلسطينيين ، القرار الأخير كم يوما اتخذت مناقشته في مجلس الأمن في حين وبنفس الوقت صدرت قرارا عديدة ضد العراق .

بيكر : السبب الذي أخذ معه القرار وقتنا طويلا هو أننا لم نصوت ضده (المقود هنا دور الولايات المتحدة في تأخير اصدار قرار يدين الممارسات الاسرائيلية واستقبال بعثة الأمين العام للتحقيق في مجزرة القدس) .

القيسي : وهل هذا موقف صحيح ؟

بيكر : اذا لم تعجبك طريقة العمل في الأمم المتحدة فيمكن لك أن تنسحب .

طارق عزيز : نحن انتمينا الى الأمم المتحدة ولكنها منظمة قامت من خلال العدالة والسلام وعندما تطبق معايير مزدوجة فاننا نشعر بالأسى . أنت قلت أن القرار الأخير تأخر لأنكم لم تستخدموا الفيتو ضده . انكم تقدمون الحماية لاسرائيل ولو كان العراق عميلا للاتحاد لسوفييتي لما صدرت هذه القرارات ضده .

بيكر : لقد كانوا يصوتون بالفيتو في السابق .

طارق عزيز : اذا رجعت الى للأعوام ١٩٦١ -١٩٦٣ لوجدت الاتحاد السوفييتي كان معنا وعرقل دخول الكويت الى الأمم المتحدة نحن ليس لدينا من يحمينا وأنتم تحمون اسرائيل .

بيكر : اذا كنتم فقرا فذلك لأنكم صرفتم أموالكم على الأسلحة .

المرفق رقم / ٣ / / وهو المرفق المتعلق بعنوان / تعليق على جدار الجهل من فصل محطات في مفهوم الدولة وغيابه

بيان نائب المندوب الدائم (فؤاد البطاينه) أمام مجلس الأمن بتاريخ ٢٨ / ٢ / ١٩٩٤ لدى مناقشته المجزرة الارهابية الصهيونية التي ارتكبها المستوطنون اليهود ضد المصلين المسلمين في المسجد الابراهيمي الشريف بتاريخ ٢٥ / ٢ / ١٩٩٤

السيد الرئيس / اسمحوا لي أن أهنئكم للمرة الثانية على رئاستكم الناجحة والموفقة للمجلس هذا الشهر ، شاكرا لكم باسم وفد بلادي جهودكم الموصولة على صعيد كافة المسائل التي يبحثها المجلس هذا الشهر ، لا سيما ما نحن بصدده في هذه الجلسة . كما يشكر وفد بلادي بكل صدق وحرارة معالي الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس بطرس غالي على جهودة المخلصة ومساهماته الموصولة على صعيد الحدث الذي نحن بصدده

اننا أمام حدث خطير جدا لا يخضع لميزان الكلفة والمردود السياسي . مجزرة ارهابية تنفذ داخل واحد من أقدس بيوت العبادة بحق مدنين رازحين تحت الاحتلال يؤدون الصلاة في شهرهم لمقدس على أيدي زمرة من من المتطرفين استجلبتهم حكومة اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال وملكتهم أرض الشعب المحتل وأمدتهم بالسلاح وجعلت منهم حزاما على التجمعات المدنية وأعطتهم حرية الحركة لتكتمل كل المقومات التي تجسد من خلالها تلك المجزرة حدثها وهدفها بالاصرار الحاقد على انكار حقوق المواطنين الفلسطينين تحت الاحتلال لا في العيش الآمن والحماية الواجبة على السلطة المحتلة فقط ، ولا في حقهم بحرية العبادة ، بل في انكار حقهم بالحياة والوجود داخل وطنهم .

اننا نصر على وضع المجزرة الارهابية في اطارها المنطقي الصحيح . اذ أنها نتيجة حتمية لمقدمات وضعتها حكومة اسرائيل رغم أنف القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن . وحتى يكون هذا الاجتماع المتأخر للمجلس وتدارسه لما حدث جادا ومنتجا فلا يجب أن يكتفي بالادانة وعبارات المواساة ، بل عليه أن يتجاوز ذلك ويباشر بالاطلاع بمسؤولياته لوضع حد نهائي لوقوع مثل تلك المجازر وكافة الممارسات القمعية وانتهاكات حقوق الانسان التي ما فتئت ترتكب بحق مدنيي الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة منذ بدء الاحتلال الى الأن . وابتداء فان المجلس مطالب بايفاد لجنة دولية عاجلة للتحقيق في تلك المجزرة الخطيرة واتخاذ ما يلزم من الاجراءات التي تكفل لهذه اللجنة تنفيذ مهمتها بحرية والعودة بالنتائج الى المجلس .

باختصار شديد اننا نرى بأن على المجلس اذا ما أراد فعلا أن يبحث في تلك المجزرة وأبعادها

انني أعتقد بأن الجواب نعم . ذلك أنه عندما فشل المجلس في اجبار اسرائيل السلطة المحتلة على الالتزام بأحكام اتفاقية جينيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب وتطبيقها على السكان المدنيين في الأراضي المحتلة ، وعندما فشل أيضا في تطبيق قرارات الخاصة بالموضوع - أقول أنه عندما فشل بكل ذلك ،لم يكلف نفسه بالاضطلاع بمسؤولياتها في تأمين البديل لتأمين حماية معينة لذلك الشعب تحت الاحتلال ، والذي يعرف المجلس أنه أعزل يواجه حراب السلطة العسكرية الاسرائيلية والمستوطنين المسلحين الذين جاء تسليحهم لغرض ارهاب وقتل المدنيين الفلسطينيين حينما تريد السلطة العسكرية الاسرائيلية أن تحتمي وراءهم لدى ارتكاب مثل تلك الجرائم النازية المشينة والجبانة .

وعليه فان المجلس مطالب أكثر من أي وقت مضى بالاضطلاع بمسؤولياته وفي ضوء قراراته بايجاد الألية المناسبة لغرض تنفيذ أحكام اتفاقيات جينيف الرابعة ، ملفتا الانتباه الى المادة الأولى من الاتفاقية التي تطالب الأطراف المتعاقدة باتخاذ ما يلزم لتأمين احترام السلطة المحتلة لتنفيذ أحكام الاتفاقية .

السيد الرئيس

ان الوسائل الأن أمام مجلس الأمن كثيرة ، ولكن الهدف المطلوب والملح هو واحد ، وهو ضرورة تأمين حماية فعالة ومستمرة للشعب الفلسطيني ما دام تحت الاحتلال ، حماية تضمن له الأمن والسلامة والحريات الأساسية ، وتضمن لمقدساته وأماكن عبادته السلامة والحماية من التدنيس وتضمن للمنطقة الأمن والاستقرار ، وهو ما يتطلب ازالة المستوطنات الاسرائيلية الذي قضى هذا المجلس بعدم قانونيتها وخطورتها وضرورة ازالتها . وبتوفر هذه الأمور جميعا تتشكل البيئة الصالحة لضمان استمرار عملية السلام ونجاحها وصولا للتسوية العادلة والمستندة الى انسحاب اسرائيل من كافة الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وتأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيه حقه في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطن .

The sun stood still (Roderick Macleish)

Palestinians: The making of a people (Baruch Kimmerling and Joel S. Migdal)

Islam: A Primer (John Sabini)

Taking Sides (Stephen Green)

The Shaping of an Arab Statesman (Patrick Seale)

تاريخ الأردن في القرن العشرين ١٩٥٨/١٩٩٥ الجزء الثاني . . . سليمان الموسى

الحركة العربية القومية في ماية عام ١٨٧٥/١٩٨٢ . . . اشراف ناجي علوش

العرب واليهود في التاريخ / الطبعة السادسة ١٩٨٦ . . . د . أحمد سوسة

علم الاجتماع ودراسة الفعل الانساني . . . د . أحمد الأصفر اللحام

الضوابط الأخلاقية ومظاهر الفساد الاداري في مؤسسات الدولة . . . د . أحمد الأصفر

الأمم المتحدة ، منظمة تبقى ونظام يرحل . . . فؤاد بطاينة

حروبنا مع اسرائيل . . . صادق الشرع

أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي / الجزء الثاني . . . محمد الموسى

مذكرات في النظم السياسية . . . . د . شاكر الحاج مخلف

حماري في شوارع نيويورك والعراق / ٢٠٠٥ . . . . محمد سعيد التركي

الدعاية الصهيونية في الرعاية الأمريكية / ٢٠٠٤ . . . أديب قعوار

The twelfth planet Zakaria Stetchen

التوراتيات في شعر محمود درويش / من المقاومة إلى التسوية . . . أحمد أشقر

الفهرس

الاهداء 5

تمهيد 7

الفصل الأول:

السياسة الخارجية الأردنيه

تعريف عام بالسياسة الخارجية

(مفهومها ، أهدافها ، صياغتها ، وسائل تنفيذها) 17

مسؤولية تشكيل السياسة الخارجية الأردنية ومؤثرات تشكيلها (مكوناتها) 23

مرتكزات السياسة الخارجية الأردنية 24

طبيعة وملامح السياسة الخارجية الأردنية وتنفيدها 26

أهداف السياسة الخارجية الأردنية ، وسياسة التحالفات 29

كيف طور الملك حسين وضعه وحقق أهداف السياسة الخارجية 31

القومية واللبرالية في السياسة الخارجية الأردنية 35

لماذا الهلامية في السياسة الخارجية الأردنية 37

عملية اتخاذ القرار في الأردن 39

تطور السياسة الخارجية الأردنية في اطار التحول العربي والدولي

* تغيير المرتكزات التقليدية باتجاه سياسة خارجية واقعية 44
* التحول السياسي ووسيلتي القطرنة والحرب على الارهاب 46
* أوراق الضغط في السياسة الخارجية الأردنية واتفاقية وادي عربة 52
* هموم الأنظمة العربية والقوة الغاشمة 59

الفصل الثاني:

ألأردن أولا، «ظاهرة عربية» / وشعار أردني

نظرة تحليلية بين المفهوم والمنطوق للشعار وتوجه البحث 61

مدلولات الشعار بين الدول العربية والدول الأخرى 64

التجاهل العربي بين جذور الأزمة وظروف انفجارها 111
تحركات الملك وسط ذهول خليجي وقيادة أمريكية للتدويل 115
الأمم المتحدة تتغاضى عن خرق دول التحالف لميثاقها ، والملك يفوز بموقفه 119
صفقة ابقاء النظام العراقي قي عام ١٩٩١ 122

الفصل الرابع:
محطات في مفهوم الدولة وغيابه

مفهوم الدولة الحديثة 127
موقع الدول العربية من مفهوم الدولة الحديثة 128
شواهد من التجربة تمس مفهوم الدولة 131
* الهدف واختلاف التجربة الدبلوماسية 131
*الهموم المشتركة للسفراء العرب من واقع المشهد العربي 132
* القطرنه غير الراشده 132
* الخلل الأمني والسفراء 134
* صعوبات الشخصنة في غياب المأسسة 137
* مفاجأت هلامية السياسة الخارجية لبلدانهم 138
* غياب مفهوم التمثيل الخارجي ومغزى السفاره لدى العواصم 140
مسؤولون ومواقف محيرة، ومعبرة 142
* الوزارة والإنتخابات وعرق الخجل 142
* الوزير الحكيم وجدار الجهل 146
* تعليق على جدار الجهل 149
* ورطة تفاهم تحقق بطولة لمسؤول 152
* مؤسسية الشخصيات رفيعة المستوى والتعامل معها 155
سلوكيات وزير بين الشذوذ والاختراق 159
* في الشان السامي 160
* في اقحام السفارات بالمحظور 162
* في صيغة لا مسؤولة لحدث كبير 164

الفصل السادس:

الفساد. موروث، ثقافة، تحد ومكافحه

الأردن وخصوصية الفساد 219

الفساد موروث متطور الشكل وتحد للدول 221

متى يكون الفساد مشكلة وتحد 233

آلية حدوث الفساد وطبيعته 225

الفساد المقنن 227

طبيعة الفساد تحدد طبيعة مكافحته وهدفها 232

المؤسسية المهيمنه ومكافحة الفساد في الدول غير الديمقراطية 236

آليات ووسائل مكافحة الفساد في ضوء المؤسسية المهيمنه 239

* الارادة السياسيه والتضحيات 239
* النهج الوقائي للمكافحة وهيئة منع الفساد ومهمتها 240
* الدستور في خدمة الهدف 242
* القضاء 243
* الموظفون العامون والادارة العامة للدولة 244
* التعددية ، وصحافه ومنظمات ونواب بعيدين عن تأثير السلطه 247
* مكافحة تبييض الأموال ، واجراءاتها 249
* التعامل مع الشركات الأجنبية وفق المعايير الوطنية 250
* حق الدولة في استرداد قيم وعوائد الفساد 251

الفصل السابع:

اشارات في سلوك الدولة ازاء الحرب الأهلية اللبنانية

لعبة المصالح في أرض اللامحظورات 255

التجربة الأولى والرهينة المفترضة 257

التقصير ، والأسس الجديدة في عمل السفارة 259

الكتائب تحرس السفاره ، تمادي في الجهل 261

ترك السفارة بلا حمايه ، والتداعيات 266

أسلحة بالسفارة تكشف أسلوب عملنا 268

الفصل التاسع :

المطبات في عملية السلام تمس مصالح الأردن

ثقافة التوثيق والاضرار بالمصالح العليا 335
تكريس المصطلحات الخاطئة أسلحة خفية 339
* خطأ مصطلح العودة أو التعويض والتفاوض السليم 339
* العودة والتعويض والتوطين ، والمرجعية القانونية 342
* -مطب الحق الجماعي بالعوده 343
الموقف الحقيقي لاسرائيل من مسألة اللاجئين وخطورة الجهل به 345
استخدام العرب في خدعة المسار المتعدد الأطراف 349
ابتلاع مطب مجموعة عمل اللاجئين 351
مطب اللجنة الفنية المعنية بالنازحين 353
مفارقات الموقفين العربي والأمريكي من قرار العودة (١٩٤) 356

الفصل العاشر :

صراع الثقافات. أم الحضارات ،وأين نحن منه ؟

الارث المنهوب قاعدة للصراع 361
الاحلال الخاطئ بين الثقافة والحضارة ، والحرب الفريدة 367
بين مدلولي الثقافة والحضارة والعلاقة بينهما 369
* مدلول الثقافة بخصائصها ومكوناتها 370
* مدلول الحضارة وموقعها من الثقافة 373
نشأة مقولة صدام الحضارات وأهدافها 378
الصدام ثقافي وحرب الغرب استباقية 381
* بطلان نظرية استهداف حضارة الأمة 381
* ثقافتنا هي المستهدفة وطبيعتها عصية على الغزو 383

المرفقات 393
المراجع 416

JORDANIAN SCENE
FROM CULTURAL HERITAGE TO THE CONCEPT OF STATE

POLITICS

المشهد الأردني
من إرث الثقافة إلى مفهوم الدولة

في الكتاب

◆ **نظرة بلا رتوش** لحاضر الأردنّ ومستقبله السياسيّ والاجتماعيّ بعد اصطدامه بالسقف الّذي سمح به الأساس الّذي بنيت عليه الدولة في ضوء استمرار غياب مفهوم الدولة الحديثة عنها ، وشيوع الضبابيّة والغموض أمام المواطن والمسؤول ممّا يحجب الرؤية المستقبليّة ، ويشكّك في وجود مستقبل مقروء وآمن .

◆ **استعراض للانحدار** الاجتماعيّ ، والسياسيّ ، والمؤسّسيّ في الأردنّ ، والتراجع في فهم فكرة الدولة الحديثة وفلسفتها تراجعاً تجسّد في انبعاث الموروثات القبليّة المتناقضة مع مفهوم الدولة الحديثة في ذهنيّة المواطن الأردنيّ ، وانعكاسها مع أدبيّاتها في أجهزة الدولة والعمل العامّ ، وفي تغيير وسائل التنفيذ في السياسة الخارجيّة والداخليّة وطبيعته ، والعزوف عن استخدام الأوراق الضاغطة ؛ وهو بهذا يتناول أداء أجهزة الدولة وتقييمها ، ويأخذ نماذج حسّاسة منها ، كجهاز الديوان الملكيّ ، ودائرة المخابرات العامّة .

◆ **السياسة الخارجيّة الأردنيّة** : تشكيلها ، وأهدافها ، ومرتكزاتها ، ومكوّناتها ، وتطوّرها ، ووسائل تنفيذها ، وكيفيّة صنع القرار ، وكيف تمّت مزاوجتها ، في فترة ما ، بسياسة داخليّة معيّنة نجحت في خلق معادلة بديلة عن الديمقراطيّة في تمكين النظام من النجاة بنفسه وبالدولة ، وتطوير وضعه إلى مجرّد صديق للعالم الغربيّ ، وامتلاكه هامشاً في حريّة القرار . لكنّ ذلك كان حتّى نهاية الثمانينات حين استجابت الأنظمة العربيّة إلى متطلّبات السياسة الخارجيّة الأمريكيّة الواقعيّة ، وطوّرت سياساتها تبعاً لذلك باللجوء إلى **القطرنة غير الراشدة** ، **والتحالف ضدّ الإرهاب** .

◆ **شعار « الأردنّ أوّلاً »** كظاهرة عربيّة نشطت في نهاية الثمانينات في إطار شعار (**البلد أوّلاً**) ، وتسارعت وتيرتها في توقيت مشبوه في التسعينات ؛ ويعرّج الكاتب بهذا على واقع الأردنيّين من ذوي الأصول الفلسطينيّة في الأردنّ ، من خلال المفهوم المطروح للشعار ، وفيما إذا استطاعت الحكومات إثبات جديّة المفاهيم المعلنة للشعار ، وصحّة الآليّات المسمّاة لتنفيذه ، وفيما إذا كان شعاراً وطنيّاً هادفاً ، أم أداة من أدوات التحوّل في السياسة الخارجيّة .

◆ **جملة من التحدّيات المعاصرة** ، ومنها : **مشكلة الفساد** وخصوصيّته في الأردنّ بمنهج موضوعيّ متكامل لمكافحته أو منع حدوثه كظاهرة . كما يتناول جملة من المطبّات في عمليّة السلام الّتي تمسّ مصالح الأردنّ .

◆ **حقيقة الموقف الأردنيّ** من غزو العراق للكويت كمحطّة سوداء أسهمت في صنعها الأنظمة العربيّة ، وأبرزت سواداً موجوداً في الأمّة ، وكيف كانت القراءات الصامتة للملك حسين توجّه تعامله مع الأزمة .

◆ **الإحلال والخلط الغربيّ** المتعمّد بين مفهومي **الثقافة والحضارة** ، وخدعة نظريّة صدام الحضارات ، الّتي تخفي وراءها صدام الثقافات في حرب غربيّة استباقيّة ضدّ الأمّة .

فؤاد بطاينة

ISBN 9953-36-746-9

المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر
عبدون ساليم، ص.ب: ٥٤٦٠-١١
العنوان العربي، (متروكتاون)
هاتفاكس: ٧٥١٤٣٨/٧٥٢٣٠٨